

كِتَابُ فِي الْوَسِيلَةِ

الشُّهُوبِ. (قَاعِدَةُ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالْوَسِيلَةِ)

جَمِيعَ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

كَلَامُ الْإِسْلَامِ الْوَلِيِّ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

(دار وقفية دعوية)

المدير العام: د. فرحان بن عبيد الشمري
falasmi@gmail.com

الإدارة (الكويت): الجهراء - مجمع المخيال - هاتف: ٢٤٥٧٠٠٨٢ - ٩٦٩٩٩١٨٢ (+٩٦٥).

الفرع الأول: الجهراء - مجمع الخير - الدور الأول - مكتب ١٠ - تلفكس: ٢٤٥٥٧٥٥٩ (+٩٦٥).

الفرع الثاني: حولي - شارع المثنى - بجوار مجمع البدر - تلفكس: ٢٣٦٤١٧٩٧ (+٩٦٥).

كِتَابُ فِي الْوَسِيلَةِ

المشهور بـ (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة)

تصنيف شيخ الإسلام

تقي الدين أبي عباس أحمد بن عبد الحكيم ابن تيمية الحراني

(٥٦٦١ هـ - ٥٧٢٨ هـ)

قراءة وصحة

سماعة الشيخ محمد الفوز بن عبد الله آل الشيخ
مفتي عام المملكة العربية السعودية

علق عليه وقدم له

فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيان
المدرس بالمسجد النبوي الشريف

قراءة وصحة

فضيلة د. عبد الفوز بن أحمد الحمدي
عضو قسم العقيدة بجامعة أم القرى

دراسة وتحقيق

د. محمد بن أحمد العصامي
إمام وخطيب مسجد الفضيلة بمكة

كتاب إيلاف الزولتير

للشعر والتوزيع



تقديم

فضيلة الشيخ عبدالله بن محمد الغنيان

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

وبعد: فقد قرأت (كتاب الوسيلة) لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الأخ حمد بن أحمد العصلاي، فوجدته بذل جهداً يشكر عليه، واجتهد في تقويمه حسب مكنته، فجمع ما استطاع جمعه من نسخه، ودرسها وقارن بينها؛ مع تخريج الأحاديث والحكم عليها، وإيضاح ما أرى أنه بحاجة لذلك، وغير ذلك من محاسن عمله في الكتاب، فيكون قد خدم الكتاب خدمة امتاز بها على من سبقه.

أسأل الله أن يجزه أفضل الجزاء، وأن يزيده من الخير في خدمة كتب شيخ الإسلام، فإنها تزيد الإيمان مع العلم، والله يهب من يشاء الخير والفضل. وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه.

قاله عبدالله بن محمد الغنيان

في ١٤٤١/٤/٢٨هـ.

Abdullah B. Mohd, Al-Ghunaiman
Profit Mohd, Mosque's Teacher
Medina Munwarah
Propaganda College
Islamic League



عبد الله بن محمد الضيفان
المدرس بالمسجد النبوي الشريف
المدينة المنورة
كلية الدعوة - الجامعة الإسلامية

DATE

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه
وبعد فقد قرأت كتاب الوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية تحقيق الدكتور
محمد بن أحمد العصلاني فوجدته بذلك فيه جهداً يشكر عليه واجتهاد
في تجميع مكنة مجمع من طابع جمعه من نسخ ودررها وقارنا
بينها مع تحريري الدارين والحكم عليها وأبصاح ما أرى أنه بحاجة
لنا لله وغير ذلك من محاسن عمله في الكتاب فيكون قد خدم الكتاب
خدمة أهواز بها علم من سبقه أسأله الله أن يجزه بفضل الجزي وإن يزيد
من الخير فخدمة كتب شيخ الإسلام فأنها تزيد الإيمان مع العلم والله
يحب من يشاء الخير والفضل وصلى الله وسلم على عبده ورسوله
نبينا محمد وآله وصحبه قاله عبد الله بن محمد الضيفان
١٤٢١/٤/٢٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنعم علينا بعبادته، وأكرمنا بطاعته، وأسبغ علينا نعمه، وأتمّ لنا دينه، فهو المعبود في كل زمان ومكان، والمحمود بكل لسان، أحمده على تسهيل المصالح، وأشكره على ستر القبائح، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد: فإنّ دعاء الله تعالى من أعظم القربان، ومن أجل الصالحات، إذ هو صميم العبادة، وجوهر الطاعة، والدعاء على نوعيه (المسألة والعبادة) من أهم ركائز دعوة المرسلين، ومن معالم بعث النبيين، وقد قال النبي ﷺ: «الدُّعَاءُ هو العبادة»^(١).

ولذا فقد كان الشرك فيه ظاهر، ولو لم يكن في الدعاء شرك فأين هو الشرك إذن في الجاهلية الأولى، وكيف فسدت عقول المخالفين في مساواتهم المخلوق الضعيف برب العالمين، وإله الأولين والآخرين (فإن لم يكن الإشراك فيه شركاً، فليس في الأرض شرك، وإن كان في الأرض شرك فالشرك في الدعاء أولى أن يكون شركاً من الإشراك في غيره من أنواع العبادة؛ بل الإشراك في الدعاء هو أكبر شرك المشركين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ)^(٢).

(١) رواه أبو داود في كتاب فضائل القرآن، باب: الدعاء، رقم (١٤٧٩) بإسناد صحيح.

(٢) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ١٧٩).

ولذا فالكلام على مسائل الدعاء وما فيه من (استغاثة وتوسل) من أهم مطالب الدعوة الصادقة، وكيف يتبين الموحد الصادق من المبتدع الزائف، وذلك يدعو غير الله، ويتوسل بغير ما شرع الله، والنبى ﷺ جاءنا بالوحي المطهر بلسان عربي مبين، وبالحجة الواضحة لمن أراد الهدى المستقيم، فمن أراد الحق صدقاً فعليه باتباع الآثار، وفهم الصحابة الأخيار.

ولذا فقد كافح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في عود الأمة في علمها وعملها إلى النهج الأول، والسير بها في ركاب النبوة الصادقة التي بُعث بها النبى ﷺ وسار عليها من بعده من أصحابه وتابعيه.

ولقد كتبَ وحرَّرَ رحمه الله في مسألة الدعاء والوسيلة والشفاعة كثيراً في رسائل مفردة، وفتاوى مشتهرة، عدا ما يتخلل كتبه الكبار التي صنفها في غير هذه المسألة، وكان نفسه واحداً، ومنهجه ثابتاً، وتحريره واضحاً.

ولقد حرَّرَ شيخ الإسلام ابن تيمية العديد من الرسائل في التوسل سواء في الفتاوى المختصرة، أو الرسائل المجودة، أو في ثانياً كتبه الأخرى، ومن أشهر ما صنف في التوسل كتابين مستقلين، هما (كتاب في الوسيلة) و(قاعدة في الوسيلة)، ولذا فقد رأيتُ - بعد الاستشارة والاستخارة - أن أعيد ما حرَّره في ذلك في أشهر كتبه دراسةً وتحقيقاً؛ بعد أن منَّ الله عليَّ بالحصول على نسخة ثانية كاملة للكتاب، ومع ما يسر الله لي من تتبع السقط والتصحيح فيه، فكان قرابة

المائة والتسعون موضعاً، فأصلحتُ ما وقع من التصحيف، وأكملتُ ما ظهر من السقط، وهذا كُلُّه بفضل الله وحده.

وقد اشتهر عند أكثر الباحثين أن لكتاب (كتاب في الوسيلة) والمشهور بـ(قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة) نسخة واحدة فريدة، وقد وجدت هذه النسخة - تسمى نسخة الظاهرية - ضمن كتاب (الكواكب الدراري في ترتيب مُسنَد الإمام أحمدَ على أبواب البخاري) لابن زكنون الحنبلي، وهذا ليس بصحيح.

فقد عثرتُ - بفضل الله - على نسخة ثانية كاملة، وفيها خلاف وفروق بينها وبين نسخة الظاهرية، وقد عثر الشيخ عبدالرحمن بن قاسم على نسخة أخرى ناقصة، واعتبرها مُكملة للنسخة الأصل، فدمج بينهما، ونسّق الكتاب كأبدع ما يكون، مع وقوعه في بعض الأغلاط والتصحيفات، والتي سنخرج عليها في بابها إن شاء الله.

ولذا فقد قُمتُ بأمورٍ مُساندة لطالب العلم في فهم كتاب (كتاب في الوسيلة)، وهي على النحو التالي:

- (١) تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين، ونسختين مطبوعتين^(١)؛ مع توضيح السقط والتصحيح فيه، ومحاولة سدّها قدر الاستطاعة.
- (٢) تشكيل نصّ الكتاب كاملاً دون التعليقات لمعرفة قراءته كما ينبغي.
- (٣) تظليل المسائل واللطائف الهامة باللون الأسود الداكن.
- (٤) أثبت الفروق في الهامش، ما عدا الفروق المختصة بصيغ تعظيم الرب ﷺ، أو الصلاة على النبي ﷺ أو الترضي عن الصحابة رضي الله عنهم ونحوها.
- (٥) عزوت الآيات مع ذكر أرقامها وسورها.
- (٦) خرّجت الأحاديث من مصادرها الحديثية، وذلك على النحو التالي:
 - ١- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بالعزو إليهما، لقبول أهل الحديث الاحتجاج بأحاديث الصحيحين، ولا أزيد في تخريجه عليهما.
 - ٢- إذا لم يكن فيهما فإني أخرجه من مصادره الأصلية مُرتبة بالسُنن الأربع، ثم بقية كُتب السُنّة؛ مع الإشارة إلى تصحيح أو تضعيف جهابذة هذا العلم، فإن لم أعثر على كلام لهم اجتهدت في الحكم عليه.

(١) يُنظر: مبحث مخطوطات الكتاب.

(٧) خرَّجْتُ الآثار وعزوتها إلى مصادرها؛ مع ذكر حُكم العلماء عليها
إن وجدتُ ذلك.

(٨) ترجمتُ للأعلام في النص المحقق.

(٩) قمتُ بعزو الأبيات إلى قائلها مع ضبطها بالشكل.

(١٠) عملتُ فهرساً للمراجع والموضوعات.

وفي الختام أشكر الله تعالى على توفيقه وفضله؛ كما أشكر كل من بذل عوناً
لي في هذا الكتاب من مراجعة وتصويب وتعليق، وأخصّ سماحة شيخنا العلامة
الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ - مفتي عام المملكة - وشيخنا العلامة
عبدالله بن محمد الغنيان، وشيخنا د. عبدالعزيز بن أحمد الحميدي، وشيخنا د.
عبدالله بن علي الشهراني، والشيخ د. عبدالله بن عبدالعزيز الغملاس، وغيرهم،
وأسأل الله أن يبارك لي ولهم في العلم والعمل، وأن يستخدمنا وإيَّاهم في طاعته،
ونصرة دينه.

وقد قال قديماً القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني: «إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا
يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: (لَوْ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زِيدَ

هَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلُ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِیْلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ^(١).
وأوصي إخواني ببذل النصيح لي فيما قدمته، فهذا جُهدُ المقل العاجز، وحسبي أنني قد بذلتُ فيه ما استطعتُ ليكون كما أرادته مؤلفه، فما كان فيه من صوابٍ فمن الله وحده لا شريك له، وما كان من خطأٍ فمن نفسي والشيطان، واستغفر الله منه، وما أريد إلا خيراً. والحمد لله رب العالمين.

كتبه

حمد بن أحمد العصلاني

إمام وخطيب جامع الفضيلة بجدة

إيميل: Hamad.Alaslani@Hotmail.Com

هاتف: 00966569387070

(١) يُنظر: شرح الإحياء (٣/١)، وأبجد العلوم (ص: ٥٢)، والحِطَّة في ذكر الصحاح السَّنة (ص: ٢٢)، وكشف الظنون (١٧/١).

والْبَيْسَانِي هو: أبو عليّ عبدالرَّحيم بن عليّ بن الحسين اللخمي البَيْسَانِي العسقلاني الشهير بالقاضي الفاضل، من وزراء صلاح الدِّين الأيوبي، قال عنه الذَّهبي في السير (٣٣٩/٢١): «العلامة البليغ، القاضي الفاضل، محيي الدِّين، يمين المملكة، سيّد الفُصحاء»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٣٠/١٣): «الامامُ العلامةُ شيخُ الفُصحاءِ والبُلغاءِ .. ولم يكن له في زمانه نظيرٌ، ولا فيما بعده إلى وقتنا هذا مثيلٌ»، مات بمصر سنة ٥٩٦هـ.

الجزء الأول : دراسة (كتاب في الوسيلة)

وفيها ثمانية مطالب :

المطلب الأول : تسمية الكتاب.

المطلب الثاني : موضوع الكتاب

المطلب الثالث : نسبته للمؤلف.

المطلب الرابع : تاريخ تأليف الكتاب.

المطلب الخامس : طبقات الكتاب.

المطلب السادس : مختصرات الكتاب.

المطلب السابع : مخطوطات الكتاب.

المطلب الثامن : السقط والتصحيح في الكتاب.

المبحث الأول الدراسة

المطلب الأول: تسمية الكتاب

إنَّ مِنَ المُعضلات الكبيرة التي تواجه المُحقق لُكُتُب المُتقدمين هو المعرفة الصحيحة لاسم ذلك المؤلف المراد تحقيقه، وذلك لأن مؤلفه ربما:

[١] لا يُسمِّيهِ باسم يختاره في مقدمة كتابه. [٢] أو لا يُسمِّيهِ في كُتبه الأخرى. [٣] أو لا يحرص على تسميته كُتبه. [٤] أو لا يُسمِّيهِ أحد تلاميذه.

فيكون المُحقق في حيرة كبيرة، لأنَّ من لوازم الأمانة العلمية في التحقيق هو البحث والتمحيص عن كل فائدة تخص هذا الكتاب المُحقَّق سواء في خضم الدراسة، أو في عمق النص المُحقق.

ولذلك ورد خلافٌ في اسم هذا الكتاب على النحو التالي:

أولاً: كُتِبَ بخط حديث مُغاير لأصل المخطوط على غلافه المصنوع (قاعدة جلييلة في الوسيلة) بحذف كلمة (التوسل)، ثُمَّ كُتِبَ على طرف المخطوط (قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة)، ولا أعلم كاتبها هل هو ابن زكنون أم غيره، وأول مَنْ اعتنى به وأشهر هذا الاسم - على حسب اطلاعي - هو الشيخ محمد رشيد رضا في تحقيقه للكتاب، وفي تفسيره^(١)، ومجلته^(٢).

(١) تفسير المنار (٦/٣٠٧)، (٦/٣١١).

(٢) مجلة المنار (٢٧/٤١٩).

ثانياً: من أوائل مَنْ سَمِيَ هذا الكتاب - على حسب اطلاعي - هو تلميذُ وكاتبُ شيخ الإسلام الشيخ أبو عبدالله محمد بن رُشَيْق المغربي، وهو من أثبت الناس في معرفة أسماء كُتُب شيخ الإسلام وجمعاً لها، بل أصبح أكثر معرفة بخط شيخ الإسلام منه، كما قال ذلك ابن عبد الهادي: «وكان من أخص أصحاب شيخنا، وأكثرهم كتابةً لكلامه، وحرصاً على جمعه»^(١)، وابن كثير: «وكان أبصرُ بخط الشيخ منه، إذا عَزَبَ شَيْءٌ مِنْهُ على الشيخ استخرجه أبو عبدالله هذا»^(٢)، وقد سَمَّاهُ (كِتَابُ فِي الْوَسِيلَةِ)^(٣)، وقال: (في مُجلد)، ووافقه على هذا الاسم الحافظ ابن عبد الهادي المقدسي^(٤)، وهو كذلك من خواص طُلاب شيخ الإسلام، وكذلك الشيخ علي بن محمد العمران^(٥).

ثالثاً: ذكره الشيخ يوسف ابن عبد الهادي الصالحي، المشهور بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ) - مصنّف مغني ذوي الإفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام - في كتابه (معجم الكتب)^(٦)، وسَمَّاهُ (كتاب التوسل والوسيلة).

(١) العقود الدُّرية (ص: ٣٩-٤٠).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٢٦٤).

(٣) الجامع لسيرة شيخ الإسلام (أسماء مؤلفات شيخ الإسلام، ص: ٢٩٥).

(٤) العقود الدُّرية (ص: ٥٦).

(٥) في حاشية العقود الدُّرية (ص: ٥٦) بتحقيقه.

(٦) معجم الكتب (ص: ١١٨).

رابعاً: ذكره يوسف بن إليان سركيس (ت: ١٣٥١هـ) في كتابه (معجم المطبوعات العربية والمعرّبة)^(١)، وسَمَّاه: (التوسل والوسيلة) أو (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة).

خامساً: حققه الشيخ محمد رشيد رضا مفرداً، وذكره في تفسيره، وسَمَّاه: (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة)^(٢).

سادساً: أما الشيخ عبدالرحمن بن قاسم فقد اطلع على المخطوط الفريد ومع ذلك فقد قال: (تُسمى: قاعدة في التوسل والوسيلة) بحذف كلمة (جليلة) فما أدري هل هو اختصر الاسم أم لم يقنع به.

ولذا رأيتُ موافقة ابن رُشَيْق وابن عبدالحادي والعمران على الاسم الذي رجحوه، وذلك لأنهم من المتخصصين في معرفة أسماء كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وسميته تبعاً لهم (كِتَابُ فِي الْوَسِيلَةِ)؛ مع بقاء الاسم المشهور معه، والله أعلم.

المطالب الثاني: موضوع الكتاب

الكتاب يتحدث عن مسألة هامة من مسائل الدُّعاء والتضرع لله والتقرب بين يديه بالعمل الصالح، وهي مسألة (التوسل)، إذ أنه من المعلوم أن الدُّعاء هو العبادة، وهو الصِّلَة بين العبد وربّه - بنوعيه القولي والعملي - ولذا كان الخلل

(١) معجم المطبوعات العربية والمعرّبة (١/٥٦).

(٢) تفسير المنار (٦/٣٠٧-٣١١).

فيها قادحاً في سير العبد إلى الله، وعدم فهم حقيقة التوسل في لغة العرب هو سبب من أسباب الضلال والانحراف.

والتوسل له معنيان في لغة الصحابة صحيحان وهما:

الأول: الإيمان بالرسول ﷺ وطاعته حال حياته وبعد مماته.

الثاني: طلب الدعاء من الرسول ﷺ وشفاعته حال حياته.

وله نوع ثالث دارج على السنة بعض العوام، وليس له حظ في لغة العرب، وهو سؤال الله بذات النبي ﷺ، والإقسام به على الله.

ولذا فمن فهم ذلك أدرك أن الإيمان بالرسول ﷺ وطاعته، وطلب الدعاء منه وشفاعته، هي المتفق عليها بين الصحابة، وهي الصحيحة الواردة عنهم، أما سؤال الله بذات النبي ﷺ والإقسام به على الله فلم يكن الصحابة يفعلونها لا في الاستسقاء ولا غيره، ولا حال حياته ولا بعد مماته، ولا عند قبره ولا غير قبره، فإذا علم هذا تيقن المسلم أنها مسألة عقدية أظهر من كونها مسألة فقهية، والمخالف فيها يلزمه الدليل الصحيح الصريح من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ولذا اجتهد شيخ الإسلام في تحريرها، وبيان الاشكال فيها، وأنها يقع فيها اللبس والاشتباه، وربما يقع فيها بعض الزيغ والضلال.

أما الوسيلة فقد عرفها شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: (هي التقرب إلى الله

بطاعته، وهذا يدخل فيه كل ما أمرنا الله به ورسوله^(١)، وقال أيضاً: (العمل بطاعة الله تعالى، والتقرب إليه بالصالح من الأعمال)^(٢).

وتعريفه هذا مما اتفق المفسرون عليه حيث نقل اتفاقهم الحافظ ابن كثير على أن معنى الوسيلة هي: القربة إلى الله بالأعمال الصالحة^(٣).
ولذا فإن التوسل الشرعي هو: التقرب إلى الله بفعل أوامره واجتناب نواهيه بالقول والعمل.

المطلب الثالث: نسبه للمؤلف

درج المتخصصون في نسبة الكتب إلى أصحابها إلى طرائق، ومنها:

(١) التصريح باسم المؤلف على طرّة الكتاب:

الكتاب لم يُفرد حتى يُعمل له غلاف ظاهر كما في بقية كتب العلماء، وذلك للفتنة والبلاء الذي جرى لشيخ الإسلام حتى قال عنها ابن عبد الهادي: (لما حُبِسَ تفرقت أتباعه، وتفرقت كتبه، وخوفوا أصحابه من أن يُظهروا كتبه، ذهب كلُّ أحدٍ بما عنده وأخفاه، ولم يُظهروا كتبه، فبقي هذا يهربُ بما عنده، وهذا يبيعه أو يهبه، وهذا يُخفيه ويُودعه؛ حتى إن منهم من تُسرق كتبه أو تُجحد فلا يستطيع أن يطلبها، ولا يقدر على تحصيلها!!، فبدون هذا تتمزق الكتب والتصانيف كلُّ

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٤٧).

(٢) تلخيص الاستغاثة (ص: ٢٩١).

(٣) تفسير ابن كثير (٣/١٠٣).

مُزَقَّ!!، ولولا أَنَّ الله تعالى لطف وأعان ومنَّ وأنعم وخَرَقَ العادةَ في حفظ أعيان كُتُبِهِ وتصانيفه لما أمكن أحداً أن يجمعها^(١).

وقال المقرئزي: (وأكثرُ مُصنِّفاتِه مسودات لم تُبَيِّضْ، وأكثر ما يوجدُ منها الآن بأيدي النَّاسِ قليلٌ من كثير!!، فَإِنَّهُ أُحرقَ منها شيءٌ كثيرٌ!!، ولا قُوَّةَ إِلَّا بالله^(٢))، ولذا لم يكن أحدٌ يجزأ على كتابه اسم شيخ الإسلام ابن تيمية على كُتُبِهِ، حتى لا يتعرض للبلاء من التعذيب والحبس ومصادرة الأموال والممتلكات وغيرها، وإنما استل هذا الكتب من (الكواكب الدراري) لابن زكنون بدون غلاف، ثم عمل له غلافٌ فيما بعد، ولم يُنصَ أيضاً على اسم شيخ الإسلام ابن تيمية فيه، ولكن الكتاب مشهور أنه له؛ كما هو معلوم عند أهل العلم، ولم ينسبه أحدٌ من أهل العلم لغيره؛ بل أخذت منه نقولات ونسبت إليه كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) التصريح باسم المؤلف في أول الكتاب:

لم يُصرِّح شيخ الإسلام أبداً بسم هذا الكتاب في كلامه على مسألة التوسل، لا في الفتاوى ولا في الرسائل ولا في المصنفات الأخرى، وهي من عادته رحمه الله أَنَّهُ لا يُعهد عنه التقيُّد بسم معين، أو بالحرص على تسمية مؤلفاته، وإنما غالب المسميات لمصنفاته جاءت من جهة طلابه أو المترجمين له،

(١) العقود الدرية (ص: ١٠٩).

(٢) المقفَّى الكبير (١/٤٦٨).

ولأنها في الغالب تأتي بسم السائل أو المردود عليه، أو بلد السائل، وربما يعود ذلك أيضاً للهجمة الشرسة عليه من قبل قضاة المذاهب الذين تركز فيهم المذهب الأشعري بلمساته الأخيرة المتصوفة، فعَدَّوا على الشيخ وأصدروا مرسوماً بمصادرة كتبه، وإحراقها، وأذية من يجدون عنده تلك الكتب، فاضطر الطلاب والمحبون له بإخفاء تلك الكتب ومسمياتها حتى لا يتعرضوا للبلاء، ومن ذلك ما فعله ابن زكنون لما أودع بعض كتب شيخ الإسلام في مصنَّفه الكبير (الكَوَاكِبُ الدَّرَارِي فِي تَرْتِيبِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى أَبْوَابِ الْبُخَارِيِّ)، وهذا لا يخف على الناظر في سيرة شيخ الإسلام مع خصومه.

(٣) ذكر أسماء كُتبه الثابتة في أثناء الكتاب:

من هدي شيخ الإسلام في غالب كُتبه أنه يذكر فيها بعض مصنَّفاتهِ الأخرى للدلالة منه على أنه تكلم على بعض المسائل فيها، وهنا في هذا الكتاب ذكر أربعة من كتبه، تدل دلالة واضحة أن هذا الكتاب له، وهذه الكُتب هي:

الأول: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وهو مطبوع ومحقق.

الثاني: الجواب الصحيح فيمن بدَّل دين المسيح، وسَمَّاه (دلائل النبوة)، وهو مطبوع ومحقق.

الثالث: الرَّد على البكري في الاستغاثة، وسَمَّاه (الاستغاثة الكبير)، وهو

مطبوع ومحقق.

الرابع: (قواعد في حُكم الحُكَّام)، وهو في عِدَاد المفقود.

وهذه الكتب (الأول والثاني والثالث) كلها ترجع أنَّ هذا الكتاب لشيخ الإسلام ابن تيمية، إذ أنها من كتب شيخ الإسلام المشهورة.
(٤) تصريح بعض طلابه أو المختصين بالمصنفات بأن له كتاباً بهذا

العنوان:

قام بعض طلاب شيخ الإسلام أو المترجمون للمصنفات بجمع أسماء كتبه ورسائله، وقد نصَّ بعضهم على هذا الكتاب، ومنهم:
أولاً: الشيخ أبو عبد الله محمد بن رُشيق المغربي، وهو تلميذ الشيخ وكاتبه وصاحبه، وذلك في كتابه أسماء مؤلفات شيخ الإسلام^(١) فعده الكتاب الثاني عشر ممَّا صنَّفه في الأصول مبتدئاً أو مجيباً لمعترض أو سائل، فقال: (كتابٌ في الوسيلة، في مجلد).

ثانياً: الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، وهو تلميذ الشيخ كذلك، وقد أورده في كتابه العقود الدرية^(٢)، فقال: (وله كتابٌ في الوسيلة، مجلد).

ثالثاً: الشيخ يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحي، المشهور بابن المبرد في كتابه معجم الكتب^(٣)، وسماه (كتاب التوسل والوسيلة).

(١) ضمن كتاب الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٢٩٥).

(٢) العقود الدرية (ص: ٥٦).

(٣) معجم الكتب (ص: ١١٨).

رابعاً: المؤرخ خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام^(١)، وسماه (التوسل والوسيلة).

(٥) التشابه التام بين أسلوب المؤلف في كتابه هذا مع كتبه الأخرى المشهورة:

إنَّ القاري للكتاب من أوله إلى خاتمته يُدرك أنَّه لا شك ولا ريب بنسبه هذا الكتاب لشيخ الإسلام، فهو المعهود بقوة العبارة، والاستطراد، وعمق البحث، والاعتذار عن العلماء فيما خالفوا فيه الدليل، ومع التشابه القوي في عرض المسائل كما في كتبه الأخرى كالرد على البكري في الاستغاثة، والرد على الإخنائي، واقتضاء الصراط المستقيم، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وغيرها من كتبه التي أظهر فيها معالم توحيد العبادة.

(٦) نقل العلماء من الكتاب ونسبته لشيخ الإسلام:

اعتاد العلماء على النقل بعضهم عن بعض، وإفادة القاري بما ينفعه وإن كان ليس من مقوله، ورَّد النقولات إلى أصحابها، وقد نقل جمع من العلماء من هذا الكتاب (كتاب في الوسيلة)، ونسبوه إلى مؤلفه، وسأذكر بعض العلماء الذين أشاروا إلى هذا الكتاب قبل الشيخ محمد رشيد رضا الذي مات سنة (١٣٥٤هـ)، لأنه أول من أظهر الكتاب واعتنى به، ومنهم:

(١) الأعلام (١/١٤٤).

أولاً: الحافظ الزركشي (٧٩٤هـ) قال: (وقال ابن تيمية في بعض مؤلفاته: قد تنازع الحافظان أبو العلاء الهمداني وأبو الفرج ابن الجوزي في مسند الإمام أحمد هل فيه أحاديث موضوعة، فأنكر الحافظ أبو العلاء ذلك، وأثبت أبو الفرج)^(١)، وهذا النقل من كتابنا هذا.

ثانياً: الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) قال: (وابن تيمية يصرح بأن أحاديث المختارة أصح وأقوى من أحاديث المستدرک)^(٢)، وقال: (ووقع في رواية سعيد ابن منصور عند مسلم «وَلَا يَرْقُونَ» بدل «وَلَا يَكْتُونُ»، وقد أنكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية هذه الرواية، وزعم أنها غلط من راويها، واعتل بأن الراقي يحسن إلى الذي يرقيه، فكيف يكون ذلك مطلوب الترك، وأيضاً فقد رقى جبريل النبي ﷺ، ورقى النبي أصحابه، وأذن لهم في الرقى)^(٣)، وقال: (ذكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية أن أصل هذه القصة أن الحافظين أبا العلاء الهمداني وأبا الفرج ابن الجوزي سُئلا هل في المسند أحاديث موضوعة أم لا؟، فأنكر ذلك أبو العلاء أشد الإنكار، وأثبت ذلك أبو الفرج ويين ما فيه من ذلك بحسب ما ظهر له)^(٤)، وقال: (وقد رويانا عن العلامة تقي الدين ابن تيمية قال: ليس في المسند عن

(١) التكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٥٦/١).

(٢) فتح الباري (٢٧١/٧).

(٣) المرجع السابق (٤٠٨/١١).

(٤) التكت على كتاب ابن الصلاح (٤٥٠/١).

الكذابين المتعمدين شيء؛ بل ليس فيه من الدُّعاة إلى البدع شيء، فإن أُريد بالموضوع ما يتعمد صاحبه الكذب، فأحمدُ لا يعتمدُ رواية هؤلاء في المُسند، ومتى وقع منه شيء فيه دُھولٌ أمر بالضرب عليه حال القراءة، وإن أُريد بالموضوع ما يُستدل على بُطلانه بدليلٍ منفصلٍ فيجوز^(١)، وكل هذه النقولات موجودة في كتابنا هذا.

ثالثاً: قال الحافظ المناوي (١٠٣١هـ): (ليس في البخاري «لا يَسْتَرْقُونَ» قال ابن تيمية: وهي غلطٌ من راوٍ)^(٢)، وهذا النقل موجود في كتابنا هذا.

رابعاً: قال العلامة المباركفوري (١٣٥٣هـ): (وقال الحافظ ابن تيمية في كتاب التوسل والوسيلة في بيان أن تصحيح مسلم لا يبلغ مبلغ تصحيح البخاري)^(٣)، وقال أيضاً: (وقال الإمام ابن تيمية في رسالته التوسل والوسيلة بعد ذكر حديث عثمان بن حنيف هذا ما لفظه: وهذا الحديث - حديث الأعمى - قد رواه المصنفون في دلائل النبوة كالبيهقي وغيره، ثم أطال الكلام في بيان طرقه وألفاظها)^(٤)، وقال أيضاً: (واختاره الإمام ابن تيمية في رسالته التوسل والوسيلة

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٤٧٣).

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/٥٤).

(٣) تحفة الأحوذى (٣/١١٤).

(٤) المرجع السابق (١٠/٢٥).

وقد أشبع الكلام في تحقيقه، وأجاد فيه، فعليك أن تراجعها^(١)، وهذا النقل موجود في كتابنا هذا.

خامساً: قال العلامة الكشميري (١٣٥٣هـ): (والحافظ ضياء الدين شرط الصّحة في كتابه، وقال ابن تيمية: إنه أحسن من المستدرک للحاكم)^(٢)، وقال أيضاً: (قوله: ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ واستنبط منه الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى أن القيام على القبر جائز في نظر القرآن، ولذا نهى عنه)^(٣)، وهذان النقلان موجودان في كتابنا هذا.

سادساً: قال الشيخ محمد بن حسين الفقيه (١٣٥٥هـ): (وقد أطل الكلام على أحاديث الشفاعة شيخ الإسلام في كتابه التوسل والوسيلة)^(٤).

المطلب الرابع: تاريخ تأليف الكتاب

لم أر شيخ الإسلام ابن تيمية قد نصّ على تاريخ تأليفه لهذا الكتاب، ولا أحداً من تلاميذه، ولا حتى ناسخ المخطوطة، ولم يبق إلاّ اجتهاد الباحث في بيان ذلك قدر المستطاع من خلال نصوص الكتاب أو غيره من كتب شيخ الإسلام،

(١) تحفة الأحوذى (٢٧/١٠).

(٢) فيض الباري (٤٥١/١).

(٣) المرجع السابق (١٢٦/٤).

(٤) الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي (ص: ٣٩٨).

ولذا سأبدأ في بعض النصوص التي ذكرت تلميحات حول تاريخ تحرير هذا الكتاب.

أولاً: عاش شيخ الإسلام ابن تيمية ما بين سنة ٦٦١هـ إلى سنة ٧٢٨هـ، وعاش ٦٧ عاماً وثمانية أشهر وعشرة أيام، وظهر نبوغه قبل البلوغ، وبدأ في كتابة الرسائل المحررة والقواعد المحكمة وهو في العشرين من عمره، ولكن هذه الرسائل قليلة بما أُلّفه في غيابات الجُبّ وأسوار القلعة حيث سجن في سنة ٦٩٣هـ إثر تأليف (الصارم المسلول على شاتم الرسول)، وسجن في سنة ٧٠٥هـ بعد الحوار في كتاب (الحموية)، وسجن في سنة ٧٠٧هـ إثر تأليفه (الرّد الأقوم على ما في فصوص الحكم)، وفي سنة ٧٠٩هـ نُفي الشيخ من سجن القاهرة إلى سجن الإسكندرية، وسجن في سنة ٧٢٠هـ إثر فتياه في مسألة الطلاق الثلاث بلفظ واحد وأنه يقع طلاقاً واحدة، وسجن في سنة ٧٢٦هـ إثر فتياه في زيارة قبور الأنبياء والصالحين، وبقي في هذا المحبس الأخير حتى مات سنة ٧٢٨هـ.

وهذا ممّا أشار له وصرّح به الحافظ ابن عبد الهادي حيث يقول: (ولا أعلم أحداً من مُتقدّمي الأمة ولا متأخريها جَمَعَ مثل ما جمع، ولا صنّف نحو ما صنّف، ولا قريباً من ذلك؛ مع أن أكثر تصانيفه إنما أملاها من حفظه، وكثيراً

منها صنّفه في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب^(١)، فهل هذا الكتاب منها أم لا، سيأتي بيانه إن شاء الله.

وحيث أنّه قد تبَيَّن أنَّ كثيراً من مصنفاته قد حرّرها في الحبس، ومن أشهر تلك الكتب كما قرّره أهل العلم^(٢):

- (١) الرد على الإخنائي. (٢) إيضاح الدلالة في عموم الرسالة. (٣) معارج الوصول في بيان أن أصول الدين وفروعه قد بيّنها الرسول. (٤) الفرقان بين الحقّ والبطلان. (٥) فصول في الإيلاء والظهار. (٦) رسائل صغيرة بعثها لأُمه وبعض إخوانه وتلاميذه. (٧) كتاب النبوات. (٨) المسائل الإسكندرية (السبعينية). (٩) إبطال الكلام النفسي (التسعينية). (١٠) تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء. (١١) كتاب الاستقامة. (١٢) تلييس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. (١٣) المحنة المصرية. (١٤) جواب الاعتراضات المصرية. (١٥) الفتاوى المصرية. (١٦) تفسير سورة يوسف. (١٧) أحاديث صاحب سبته. (١٨) قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار.

ثانياً: ذكر شيخ الإسلام هُنا في آخر الكتاب أنّه قد سُئِلَ عن مسألة الوسيلة لما كان في مصر سنة ٧١٢هـ، فدَلَّ على أنه يتحدث الآن وهو في الشام

(١) العقود الدرية (ص: ٣٧).

(٢) يُنظر: العقود الدرية (ص: ٤٧)، ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٣، المداخل لأثار ابن تيمية (ص: ٦٦).

بعد خروجه من مصر في تلك السنة، ويظهر يقيناً أنه أُلّفه في مدينة دمشق، ولكن هل هو داخل أسوار القلعة أم خارجها.

ثالثاً: ذكر شيخ الإسلام هنا بعض كتبه كالفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، والجواب الصحيح فيمن بدّل دين المسيح، وسمّاه (دلائل النبوة)، والرّد على البكري في الاستغاثة، وسمّاه (الاستغاثة الكبير)، وقواعد في حُكم الحُكّام.

فالفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان والجواب الصحيح والاستغاثة الكبير كلها مشهورة له، ولا غرو أن يذكرهما الشيخ فقد أُلّفهما قديماً، ولكن يبقى الاشكال في الكتاب الرابع وهو (قواعد في حُكم الحُكّام) وهو ممّا فُقد من كتبه، وقد أُلّفه في سجنه كما صرّح بذلك ابن رُشيق المغربي كما حكاه عنه الحافظ ابن عبد الهادي فقال: (وَأَرْسَلَ إِلَيْنَا - أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - شَيْئاً يَسِيرًا مِمَّا كَتَبَهُ فِي هَذَا الْحَبْسِ، وَبَقِيَ شَيْءٌ كَثِيرٌ فِي مَسْأَلَةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْحُكَّامِ لَمَّا أَخْرَجُوا كُتُبَهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَتُوفِيَ وَهِيَ عِنْدَهُمْ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ نَحْوَ أَرْبَعِ عَشْرَةِ رِزْمَةً).

وقال عنه شيخ الإسلام هنا: (وَقَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ فِي مُجَلَّدَاتٍ مِنْ جُمْلَتِهَا مُصَنَّفٌ ذَكَرْنَا فِيهِ قَوَاعِدَ تَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ الْحُكَّامِ، وَمَا يَجُوزُ لَهُمْ الْحُكْمُ فِيهِ، وَمَا لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُفْرَدٌ يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ هَذَا الْبَابِ؛ لَا يَحْسُنُ إِبْرَادُ شَيْءٍ مِنْ فُصُولِهِ هَاهُنَا؛ لِإِفْرَادِ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى قَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ

وَمُتَعَلَّقَاتِهِ، وَسَيَاتِي إِبْرَادُ مَا أُخْتَصِرَ مِنْهُ، وَحُرِّرَتْ فُصُولُهُ فِي ضِمْنِ أَوْرَاقٍ مُفْرَدَةٍ يَقِفُ عَلَيْهَا الْمُتَأَمِّلُ لِزَيْدِ الْفَائِدَةِ، وَمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الْأَمْرِ الْمُهِّمِّ).

والكتاب ثابتٌ لا ريب فيه عن شيخ الإسلام ابن تيمية، ولكن يبقى هل هو المقصود من كلام ابن عبد الهادي في قوله ذلك أم لا !!.

وقد راجعتُ أشهر النسخ المطبوعة لكتاب (العقود الدرية)^(١)، وكُلُّهَا اتفقت على نفس النص إلا نسخة الشيخ علي العمران فحقوق بقوله: (وَأَرْسَلَ إِلَيْنَا شَيْئًا يَسِيرًا مِمَّا كُتِبَ مِنْ هَذَا الْجَنَسِ، وَبَقِيَ شَيْءٌ كَثِيرٌ فِي سَلَةِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْحُكَّامِ لَمَّا أَخْرَجُوا كُتُبَهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَتُوفِيَ وَهِيَ عِنْدَهُمْ إِلَى هَذَا الْوَقْتِ نَحْوَ أَرْبَعِ عَشْرَةِ رِزْمَةً).

وحينما نقل الخلاف بين النسخ ذكر أن الخلاف في نسخة (ك): وهي النسخة المعتمدة عند الشيخ محمد حامد الفقي، وهي من ممتلكات مركز المحفوظات والتراث والوثائق بالكويت) فقط في كلمة (الجنس) بينما حققها طلعت الحلواني في نسختين، نسخة الفقي ونسخة القدس، وهي مما اعتمد عليها الشيخ العمران، فهل هي كذلك في نسخة القدس حيث لم يشر الحلواني للخلاف بينهما !!، ولا الخلاف في حرف الجر هل هو (في) أم (من) !!.

(١) (ت: الفقي، ص: ٤٤)، (ت: الحلواني، ص: ٢٦)، (ت: الجليلند، ص: ٢٤)، (ت: العمران، ص: ٤١).

أما في كلمة (سَلَّة) فقد أثبت العمران بأنها في (ف) وهي نسخة مكتبة الملك فهد بالرياض فقد كتبت (مَسْئَلَة)، بينما ذكر في (ك) أنها (سنلة)، ولم يذكر!!، نسخة (ق) فما أدري هل الحلواني فعلاً قارن نسخة الفقي مع نسخة القدس أم لا بينما حققها الشيخ الفقي والحلواني والجليند على أنها (مَسْأَلَة) لا (سَلَّة)!! وأظن أنه يمكن الجمع بينهما قدر المستطاع حيث أن شيخ الإسلام له كتاب هو في مسألة الحكم عند الحكّام كان من أواخر كتبه، وقد أخذ منه أثناء الحبس فوضع في سَلَّة الحكم عند القاضي علاء الدين القونوي، فلما مات القاضي سنة ٧٢٩هـ - أي بعد وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية بسنة واحدة - استرجعت تلك الكتب من خزانتها (السَلَّة) عن طريق الأمير قطلوبغا، ولكن الكتاب فُقد ولم يذكره المؤرخون^(١).

ومما يقوي ذلك أن شيخ الإسلام لم يذكر كتابه هذا (كتاب في الوسيلة) في أي كتاب من كتبه السابقة، وإنما خصّ بذكر بعض كتبه فيه، ومع أن ذلك ليس مطرداً في منهجيته إلا أنه يبقى احتمال وارد، ولهذا نستطيع أن نقوّي جانب أن هذا الكتاب من كتب شيخ الإسلام التي ألّفها في سجنه الأخيرة بقلعة دمشق، والتي توفي بها، والتي دامت من شهر شعبان لعام ٧٢٦هـ إلى شهر ذي القعدة لعام ٧٢٨هـ، والله أعلم.

(١) البداية والنهاية (١٨/ ٤٤٠).

المطلب الخامس: طبقات الكتاب

الكتاب من أشهر مُصنّفات شيخ الإسلام ابن تيمية في توحيد العبادة، وقد طُبِع كثيراً، وما ذاك إلا لأهميته، وحاجة الناس إليه، وكان أول مَنْ قام بنسخه ونشره هو الشيخ محمد رشيد رضا عام (١٣٢٧هـ)، ولكن الكتاب مع طباعته الكثيره إلا أن هناك ثلاث طبعات كانت هي الأشهر، وهي: (ط: الشيخ عبدالرحمن بن قاسم)، و(ط: الشيخ عبدالقادر الأرناؤط)، و(ط: الشيخ ربيع المدخلي)، ولذلك سأذكر جميع ما بلغني من الطباعات، وأنبه على بعض الملاحظات على أشهرها، وهي طبعة الشيخ ربيع المدخلي فقط^(١)، وهي على النحو التالي حسب تاريخ طباعتها:

(١) طبعة المنار بمصر، بعناية وتصحيح الشيخ محمد رشيد رضا، وكان قد أرسلها له الشيخ جمال الدين القاسمي ليحققها ويطبّعها في مطبعته (المنار)، وقد طبعت أولاً عام ١٣٢٧هـ، ثم عام ١٣٣٢هـ ثم ١٣٣٥هـ وأعيد تصويرها بمكتبة الثقافة الدينية بمصر، بدون ذكر للطبعة وتاريخها^(٢)، ونقل منها نماذجاً في المجلة^(٣)، والتفسير^(٤).

(١) وقد سبقني إلى إظهار بعض هذه الملاحظات الشيخ سمير بن خليل المالكي في مذكرته (بيان الوهم والإيهام الواقعين في تعليقات الشيخين).

(٢) وأهديني هذه النسخة شيخنا الدكتور/ عبدالله بن علي الشهراني، نفع الله به.

(٣) يُنظر: مجلة المنار (١٢/ ٤٧٧، ٦٢٤)، (٢٣/ ٦٨١)، (٢٧/ ٤٢٥).

(٤) يُنظر: منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة (ص: ١٩٦).

(٢) طبعة المكتبة العلمية ببيروت، بعناية الشيخ محب الدين الخطيب، عام ١٣٣٧هـ، ثم جُددت الطبعة بتخريج الشيخ زكريا عميرات، عام ١٤٢٢هـ بدار الكتب العلمية.

(٣) طبعة المطبعة المنيرية بالأزهر، عام ١٣٧٣هـ، وعلّق عليها الشيخ طه محمّد الزيني أحد علماء الأزهر.

(٤) طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة، عام ١٣٧٤هـ.

(٥) طبعة مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١/١٤٢)، بعناية الشيخ عبدالرحمن بن قاسم، عام ١٣٨١هـ.

(٦) طبعة مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية بالقدس، عام ١٣٨٥هـ.

(٧) طبعة المكتب الإسلامي بدمشق ثم ببيروت، بعناية الشيخين شعيب الأرناؤط وأحمد القطيفاني، عام ١٣٩٠هـ.

(٨) طبعة إدارة ترجمان السنة بـلاهـور بـباكـسـتان، عام ١٣٩٧هـ وهي مصورة من طبعة المكتب الإسلامي.

(٩) طبعة دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٣٩٩هـ.

(١٠) طبعة مكتبة دار البيان بدمشق، بعناية الشيخ عبدالقادر الأرناؤط،

عام ١٤٠٣هـ، ثم طبعت بدون دار تحت إشراف الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، عام ١٤٢٠هـ.

(١١) طبعة دار لينة بدمنهور عام ١٤٠٩ هـ، ثم أعيد تصويرها بلا تعديل أو إضافة أو تصحيح بدار الفرقان بعجمان عام ١٤٢٢ هـ، ثم بدار الإمام أحمد بالقاهرة عام ١٤٣١ هـ، وكتب عليها (طبعة مزيدة ومنقحة)، ثم بدار الميراث النبوي بالجزائر عام ١٤٤٠ هـ، وكتب عليها (طبعة جديدة منقحة) وكلها إعادة صف للكتاب فقط، وهي بتحقيق د. ربيع بن هادي عمير المدخلي.

وملاحظات عليها باختصار:

- ١- أنه لم يلحظ أن طبعة ابن قاسم في الفتاوى هي مدججة بمخطوطتين؛ مع أنه رجع لبعض معانيها ومفرداتها، والعجيب أنه يرجح كلمات هي بلفظها في الفتاوى، ولعلّه لم يقرأ طبعة الفتاوى كاملة، وإنما يعود إليها عند الحاجة.
- ٢- أن الكلمة التي كانت سبباً في تحقيقه للكتاب - وقد أجاد في تصحيحها - وهي (وَسْؤَالِهِ) غير واضحة في المخطوط، ولذا فقد أشكلت على المحققين قبله (محمد رشيد رضا، ومحب الدين الخطيب، وعبدالرحمن بن قاسم، وشعيب الأرنؤوط وأحمد القطيفاني، وعبدالقادر الأرنؤوط)، ولذا فقد كتبوها (وَرَسْؤُولِهِ)، وقد جزم الشيخ بأنها مكتوبة في مخطوطة الظاهرية (وَسْؤَالِهِ) فقال: (فوجدتُ ما حقق اعتقادي في شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهو أن الكلمة كما وضعها المؤلف «وَالرَّغْبَةُ إِلَى اللَّهِ وَسْؤَالِهِ»^(١)، وهذا ليس بصحيح؛ بل الكلمة

(١) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة (ص: ٩).

مرسومة هكذا (ورسؤاله) !!، كما هو الظاهر في المخطوطة؛ كما أن الشيخ أضاف في جملته السابقة حرف الواو «وَالرَّغْبَةَ»، وليس كذلك بل هو حرف الجر (إلى) كما هو بيّن في المخطوط والمطبوع.

٣- أن هناك كلمة (وَشَاعَ) في كلام شيخ الإسلام (وَشَاعَ النَّزَاعُ فِي السُّؤَالِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ)، وهي ظاهرة وبيّنة في المخطوطة الظاهرية وكذلك عند المحققين، فتصحفت عند الشيخ ربيع إلى (وَسَاعَ) !!، ثم قال: (هذا التعليل مستغرب من شيخ الإسلام، فإنَّ النَّزَاعَ إنما هو في السؤال المبتدع بمعنى التوسل بذوات الأنبياء والصالحين وبجاههم وحقهم، وشيخ الإسلام يقرر في غير موضع أن التوسل من هذا النوع توسل بأسباب أجنبية غير مناسبة للإجابة، فيستبعد صدور هذا الكلام منه، والله أعلم)^(١).

والفرق كبير بين معنى كلمة (شاع) أي انتشر وظهر، وبين كلمة (ساع) أي سهل^(٢).

٤- أن هناك كلمة واضحة في المخطوط [ظ] ومطبوعة [م] والتي كانت بين يديه ساعتها وهي لفظ (البندق)، فغيرها الشيخ إلى لفظ (السدق) !!، وعلّق على ذلك بقوله: (لعلها "السدق" فارسية معربة، وهي ليلة الوقود يعظمها

(١) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة (ص: ١٢٣).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٣/ ٤٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٥٢١)، وغيرهما.

المجوس، أو تكون مصحفة عن الصدق كما يدرج في لهجة العوام من الدروز^(١)، وهذا من تفسير محمد رشيد رضا، وزاد عليه.

٥- أن هناك قرابة (٨٥) موضعاً علّقها الشيخ محب الدين الخطيب على نسخته، فنسخها منه الشيخ زهير الشاويش والشيخ عبدالقادر الأرناؤط، وجعلها حاشية لنسخهما، ولم يشارا إلى أن هذه التعليقات ليست لهما، ثم قام الشيخ ربيع بأخذها كذلك كاملة وزيّنها بنسخته مع إشارة في مقدمة نسخته لذلك فقال: (استفدت من تعليقات الطبعين المذكورتين اللغوية وغيرها فأبقيت منها ما رأيته مناسباً)^(٢)، والمتعارف عليه عند المحققين أنهم يرمزون لكل فائدة لأصحابها من باب (الأمانة العلمية).

٦- أنه سلك في تخريج الأحاديث من مصادر يستغني عنها القارئ، كالحديث المتفق عليه، أو رواه أحدهما، فيضيف الشيخ تخريجه من السُّنن والمسانيد والمعاجم، وليس الكتاب في العِلَل لننظر في الألفاظ واختلاف الروايات، وإنما مرادنا الصحة.

٧- أنه ربما خرّج الحديث من الكتب التسعة - وهو لا يريد التطويل - ولكنه لا يرتبهم كما هو المقرر عند المحدثين، فيرتب هكذا: مسلم ثم النسائي ثم

(١) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة (ص: ٩٠).

(٢) المرجع السابق (ص: ١٢).

أبي داود ثم البخاري ثم مالك ثم أحمد، فلا هو على الزمن ولا على الصحة، وإنما ترتيب غريب لعله من بعض طلابه المبتدئين.

٨- أن هناك جملة موجودة في المخطوطتين، وطبعة ابن قاسم سقطت من طبعته، وهي: (وَفِي آخِرِهَا يُؤْمَرُ بِالدُّعَاءِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو [فِي آخِرِ الصَّلَاةِ، وَيَأْمُرُ بِذَلِكَ، وَالدُّعَاءُ فِي السُّجُودِ حَسَنٌ مَأْمُورٌ بِهِ، وَيَجُوزُ الدُّعَاءُ] فِي الْقِيَامِ أَيْضًا، وَفِي الرُّكُوعِ)^(١).

٩- أنه وقع عنده تصنيف كثير في رجال هذا الإسناد (حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ دِهْلَاقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ فَهْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عُبيدُ اللَّهِ بْنُ الْمُتَنَابِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْرَائِيلَ، حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ)، فقال: (لقد بحثت عن رجال هذا الإسناد بدءاً من أبي العباس أحمد بن عمر بن دهلان إلى أبي الحسن ابن المتناجب في ترتيب المدارك للقاضي عياض، والصلة لابن بشكوال؛ فلم أقف لأحد منهم على ترجمة، فهو إسناد غريب حقاً كما وصفه شيخ الإسلام^(٢)!!، وكلهم معروفون ولهم تراجم في كتب العلماء، وإنما يقصد شيخ الإسلام بقوله: (إِسْنَادٌ غَرِيبٌ مُنْقَطِعٌ) تكمن الغرابة في جهالة (محمد بن أحمد بن الفرج) والانقطاع بين (ابن حميد والإمام مالك)، كما بيته في الحاشية.

(١) قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة (ص: ٦٠).

(٢) المرجع السابق (ص: ١٣٠).

(١٢) طبعة دار الفكر اللبناني بيروت، بعناية الشيخ إبراهيم رمضان،
عام ١٤١٣هـ.

(١٣) طبعة المكتبة العصرية بيروت، بعناية الشيخ محمد رياض الأحمد،
عام ١٤٢٤هـ.

(١٤) طبعة دار الكتاب العربي بيروت، بعناية الدكتور السيد الجميلي،
عام ١٤٢٤هـ.

(١٥) طبعة دار الكتاب العربي بيروت، بعناية الدكتور محمد
الإسكندراني، عام ١٤٢٧هـ.

(١٦) طبعة مكتبة عباد الرحمن بمصر، بعناية الشيخ محمد بن عبدالرحمن
الصالح، عام ١٤٢٨هـ.

المطلب السادس: مختصرات الكتاب

الكتاب ليس له نظير في تعقيد مسألة التوسل، ولا يشك من أدرك معالم
التوحيد أن هذا الكتاب من روائع ما خطه بنان شيخ الإسلام في مسألة التوسل،
وما رد على مخالفيه مثله، فقد جمع ونشر وفند وحرر ما لم يكتبه غيره في مضمونه
أو قريباً منه، ومع ذلك لم يختصر الكتاب إلا قليلاً لأن الأصل عجيب في عرضه
ونقده، فكله فريد لا يغني بعضه عن بعض، وإن اختصر بالمعنى التحصيلي لا
بأس به، لتقريب الكتاب، وتسهيل معالمة، ومَن قام بإختصاره:

الشيخ عبدالبدیع السید صقر والشیخ زهیر الشاویش، وسمّیاه (مختصر التوسل والوسيلة)^(١).

والأستاذ حسني محمد العطار، وسمّاه (نظرات سريعة في كتاب قاعدة جلیلة في التوسل والوسيلة)^(٢).

والشيخ إبراهيم محمد صديق، وسمّاه (الفوائد الجميلة في تلخيص كتاب قاعدة جلیلة في التوسل والوسيلة)^(٣).

أما كتاب (قاعدة في الوسيلة) لشيخ الإسلام ابن تیمیة فليس هو بمختصر لكتاب (كتاب في الوسيلة)؛ كما يظهر لي لأسباب عدّة، منها:

١ - أن (قاعدة في الوسيلة) جوابٌ على سؤالٍ من ست نقاط، وهي: (كلام أبي حنيفة وأبي يوسف على جملة «بِمَقْعَدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ»)، و(كلام القشيري في كتابه التحبير في علم التذكير)، و(كلام العز بن عبدالسلام في فتاويه في حكم التوسل بالنبي ﷺ والصالحين)، وما حكم صحة حديث الأعمى، وهل يجوز الحلف بغير الله، وما حكم الرّاد لأقوال العلماء بالجهل والهوى؟).

(١) طبع في المكتب الإسلامي كما أشار إلى ذلك الأستاذ محمّد خير يوسف في كتابه تكملة معجم المؤلفين (١/٢٦٧).

(٢) بدون اسم الدار ونشر على النت عام ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

(٣) بدار القرآن والسنة ونشر في شبكة الألوكة عام ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.

وهذا تعرّض لبعضها في (كتاب في الوسيلة)، ولم يتعرّض لكلام القشيري، ولا حُكم الرّاد لأقوال العلماء بالجهل والهوى.

٢- أنّ في (قاعدة في الوسيلة) ذكر مسألة الاضطباع والرمل في الطواف، ولم يذكرها في (كتاب في الوسيلة).

٣- أنّ في (قاعدة في الوسيلة) ذكر حديث: (لو أحسن أحدكم ظنّه بحجر لنفعه الله به)، وقال عنه: (كذبٌ مفترى بالاتفاق أهل العلم)، وهذا لم يذكره في (كتاب في الوسيلة).

٤- أنّ في (قاعدة في الوسيلة) ذكر مسألة الصلاة على النبي ﷺ عند الذبيحة، وهذه لم يذكرها في (كتاب في الوسيلة).

٥- أنّ (قاعدة في الوسيلة) خلا من الأحاديث الضعيف والمكذوبة في جواز التوسل الممنوع ك(حديث تفلّت القرآن، وحديث سؤال آدم عليه السلام ربّه عندما اقترف الخطيئة، وحديث حفظ القرآن، وحديث حق السائلين، حديث سؤال الله بجاه النبي ﷺ)، وكذا خلا من القصص الموضوعة في جواز التوسل الممنوع ك(قصة مالك مع أبي جعفر المنصور، وقصة العُتبي والأعرابي، وقصة عبدالله بن الزبير وأخيه مصعب وعبدالله بن عمر وعبدالمك بن مروان بفناء الكعبة، وغيرها)، وهذه الأحاديث والقصص كلها تعرّض لها بالتفصيل في كتابه (كتاب في الوسيلة)، والله أعلم.

المطلب السابع : مخطوطات الكتاب

اشتهر الكتاب بأنَّ له نسخة واحدة فريدة، وهي ضمن كتاب (الكواكب الدَّراري) للشيخ علي بن عُرْوَة ابن زكنون الحنبلي، وهذا الكتاب كبيرٌ جداً، وقد عدَّه السخاوي الشافعي^(١)، وابن المبرد الحنبلي^(٢)، بـ(١٢٠) مجلد^(٣)، وعدَّه ابن حميد الحنبلي^(٤) بـ(١٢٧) مجلد^(٥)،

(١) هو: أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي، من خاصة تلاميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو من المكثرين من التأليف، وأشهر كتبه (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، وفتح المغيب في شرح ألفية الحديث)، مات سنة ٩٠٢هـ.

يُنظر: شذرات الذهب (٧٦/١)، الأعلام (١٩٤/٦).

(٢) هو: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالح، الشهير بابن المبرد الحنبلي، علامة متفنن، من فقهاء الحنابلة، من المكثرين في التصنيف، ومن أشهرها (مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام، بحر الدم في من تكلم فيه أحمد بن حنبل بمدح أو ذم)، مات سنة ٩٠٩هـ.

يُنظر: الضوء اللامع (٣٠٨/١٠)، شذرات الذهب (٦٢/١٠)، الأعلام (٢٢٥/٨).

(٣) يُنظر: الضوء اللامع ٥/٢١٤، معجم الكتب (ص: ١١٤).

(٤) هو: محمد بن عبدالله بن علي بن حميد السبيعي، مفتي الحنابلة في الحرم المكي في زمانه، ومن مصنفاته (السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة)، مات سنة ١٣٤٦هـ.

يُنظر : مختصر طبقات الحنابلة (ص: ١٩٢)، الأعلام (١٠٨/٤)، معجم المؤلفين (٢٢٧/١٠).

(٥) يُنظر: السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٧٣٥/٢).

ابن الغزي الشافعي^(١) بـ (١٣٠) مجلد^(٢)، وهذا الكتاب موجود بالمكتبة الظاهرية بدمشق، برقم (٥٨١)، ومنه صورة في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (٤٤٧٢) فلم.

النسخة الأولى:

عُثِرَ عليها - بفضل الله - في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (٣٢٨)، ووصفها كالتالي:

- [١] تقع المخطوطة في (٨٤) صفحة من دون الغلاف، مرقمة في أعلاها بترقيمين، أحدهما: رقم عام لأصل المجموع الذي فيه، وبدأ برقم (٢٠٤)، والثاني: رقم خاص لهذا المخطوط، وبدأ برقم (١) إلى رقم (٨٥) وغلط الراقم في (٥١) فلم يذكره، وليكون مجموع الصفحات (٨٤) صفحة لا غير.
- [٢] الخط المكتوب به هو: خط النسخ، وهو يتغير من صفحات لأخرى.
- [٣] تشتمل كل صفحة ما بين (٢٨-٢٩-٣٠) سطر.
- [٤] ليس على المخطوط: اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

(١) هو: أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن زين الدين العامري الشهير بابن الغزي الشافعي، فقيه ومؤرخ، من أشهر كتبه (تشنيف المسامع بتراجم رجال جمع الجوامع، وديوان الإسلام في التاريخ وتراجم الأعلام)، مات سنة ١١٦٧ هـ.

يُنظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٤/ ٥٣)، هدية العارفين (٢/ ٣٢٩).

(٢) يُنظر: ديوان الإسلام (٢/ ٤٠٧).

[٥] وضع في حاشية الصفحة الأولى من المخطوط جزء من آخر كتاب (توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم)^(١) للحافظ محمد بن عبدالله القيسي المشهور بابن ناصر الدين الدمشقي رحمه الله.

النسخة الثانية:

يسر الله لي نسخة ثانية كاملة في مكتبة الملك عبدالعزيز بالرياض، برقم (٤٨٨٦)^(٢)، ولم أر أحداً من الباحثين قد أشار إليها، وهذا وصفها:

[١] يقع المخطوطة في (٥٤) ورقة.

[٢] الخط المكتوب به هو: خط النسخ.

[٣] تشتمل كل صفحة ما بين (٢٣-٢٦) سطر.

[٤] مقاس المخطوط ١٩ × ٢٧.

[٥] لم يظهر اسم ناسخ المخطوط، وتاريخه تقريباً ق ١٤هـ.

النسخة الثالثة:

نسخة مجموع الفتاوى^(٣)، والتي اعتنى بها الشيخ عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، وهي تعتبر أفضل نسخة لكتاب (كتاب في الوسيلة)، وذلك لأمرين:

١- أن ابن قاسم عالم حنبلي، وعارفٌ بألفاظ شيخ الإسلام ابن تيمية.

(١) ينظر: توضيح المشتبه (٩/١٦٢).

(٢) صورها لي الأستاذ الفاضل إبراهيم بن عبدالعزيز اليحيى التميمي، جزاه الله خيراً.

(٣) مجموع الفتاوى (١/١٤٢-٣٦٨).

- ٢- أن ابن قاسم اجتهد في تقويم النصوص، وأبدع في إكمال السقط.
- ٣- أن ابن قاسم أضاف نسخة أخرى بمقدار ثمان صفحات متفرقة، فدمج بها الكتاب الأصل، وأخرجه في أجود نسخة محررة، ولم ينتبه لذلك أحد من المحققين بعده لهذه الزيادات.

النسخة الرابعة:

نسخة مجموعة الرسائل والمسائل^(١)، والتي اعتنى بها الشيخ محمد رشيد رضا، وهي فتوى صغيرة جزم الشيخ محمد رشيد رضا أنها مختصرة من الكتاب الأصل حيث قال: (عبارة في كتابه التوسل والوسيلة الذي اختصرت منه هذه الفتوى هكذا ..)، وكلامه صحيح والتشابه بينهما كبير جداً، ولذا اعتمدها الشيخ ابن قاسم لإكمال الأصل عنده، وحيث أنه قد فات ابن قاسم بعض الألفاظ في هذه الفتوى فقد ارتأيت أن أعتبرها نسخة رابعة، وأضيف ما فات ابن قاسم منها.

وكان عملي في التحقيق كما يلي:

- ١- اعتمدت على نسخة المكتبة الظاهرية، واعتبرتها أصلاً في تحقيق هذه الرسالة، وذلك لقدمها وشهرتها، ورمزت لها بـ [ظ].
- ٢- وقابلتها بمخطوطة مكتبة الملك عبدالعزيز، ورمزت لها بـ [ع].

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ١٥ - ٣١).

٣- ثم قابلت النسختين [ظ] و[ع] بزيادات الشيخ ابن قاسم في مجموع الفتاوى، والتي فيها الزيادات العظيمة، ورمزت لها بـ[م].

٤- ثم قابلت النسخ [ظ] و[ع] و[م] بما جاء في النسخة الرابعة، ورمزت لها بـ[ر]، ولم يذكر الشيخ محمد رشيد رضا وصفها، ولكنها بدأت بسؤال هو: (وَسُئِلَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: هَلْ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَشَفَّعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي طَلَبِ حَاجَةٍ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَشْفَعُ لِلخَلْقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَعْدَ أَنْ يَسْأَلَهُ النَّاسُ ذَلِكَ، وَبَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ ..).

وانتهت بقوله: (وَقَدْ يُسْتَعَاثُ بِالْمَخْلُوقِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْاِسْتِعَاثَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَالتَّوَكُّلُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، فَالنَّصْرُ الْمُطْلَقُ - وَهُوَ خَلَقَ مَا يَغْلِبُ بِهِ الْعَدُوَّ - لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا). انتهى.

المطلب الثامن: السقط والتصحيف في الكتاب

هذا الكتاب من عجائب شيخ الإسلام ابن تيمية في تأصيل مسألة التوسل، وفيه قد جمع جمعاً موسعاً لأدلة القرآن والسنة وآثار الصحابة والتابعين وقصص الأولياء ومجايي الدعاء، ومع نفاسته وندرته إلا أن الفضل كله لله ثم للشيخ ابن عروة الحنبلي رحمه الله، الذي ضمنه في كتابه الكبير (الكواكب الدراري)، ولولا ذلك لأصبح كتابنا هذا في عداد المفقود.

ومع عثور الشيخ ابن قاسم على نسخة ثانية أكمل بها النقص، وسدَّ بها الخلل، وعدَّل بها التصحيح إلا أنَّه وقع في النسختين سقطاً وتصحيحاً آخر مع الجهد الكبير الذي بذله الشيخ ابن قاسم في تصحيح النسختين، إذ ظهر للشيخ ابن قاسم بعضها فعدَّله، وفاته شيءٌ كثير، فكان لزاماً عليَّ أن أكمل ما بدَّاه الشيخ في عنايته بالكتاب.

ولأنَّ النسخة الأصل فريدة، ولا يوجد نسخ أخرى للكتاب يستوضح بينها الفروق، ويصحح منها التصحيح، والنسخة المُكملة مختصرة، ولذا فقد يَسِّر الله لي تتبع ذلك السقط أو التصحيح، فعدَّلتُ ما استطعتُ، وأكملتُ ما نقص منه على ضعفٍ مني وعجز، وإنما يحدوني قولهم:

فَتَشَبَّهُوا إِنْ لَمْ تَكُونُوا مِثْلَهُمْ إِنْ التَّشَبَّهُ بِالْكَرَامِ فَلَا حُ

فكان السقط أو التصحيح في كلمات أو أحرف بينهما أو يتشارك فيها، ولا أريد الحصر ولكن أركز على المهم في ذلك، ومنها:

(١) جملة: (وَهَذَا التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ [فِي كُلِّ

حَالٍ] بَاطِنًا وَظَاهِرًا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَعْدَ مَوْتِهِ)، وما بين المعكوفين سقط من الفتاوى^(١).

(٢) جملة: (وَهَذَا نُهِيَ عَنِ الْإِسْتِغْفَارِ لِعَمِّهِ وَأَبِيهِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُفَّارِ) جاء في المخطوط والفتاوى^(١) (أَبِيهِ) وهو تصحيفٌ، وصوابها (أُمِّهِ).

(٣) جملة: (وَكَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ: أَنَّهُ اسْتَسْقَى لِبَعْضِ الْمُشْرِكِينَ) جاء في المخطوط والفتاوى^(٢) (رَوَى أَبُو دَاوُدَ) وهو تصحيفٌ، وصوابه (رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ).

(٤) جملة: (يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي هَاشِمٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ) سقط من المخطوط والفتاوى^(٣) الجملة الأخيرة (يَا بَنِي هَاشِمٍ ..).

(٥) جملة: (يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) سقط من الفتاوى^(٤) الجملة الأخيرة (يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ).

(٦) جملة: (لَا بُعْتُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في المخطوط والفتاوى^(٥) (لَا بُعْتُكَ)، وهو تصحيفٌ، وصوابه (أَلَا أُبْعَثُكَ).

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٤٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ١٤٥).

(٣) المرجع السابق (١/ ١٤٧).

(٤) المرجع السابق (١/ ١٤٧).

(٥) المرجع السابق (١/ ١٥٢).

(٧) جملة: (وَلَفْظُ التَّوَسُّلِ قَدْ يُرَادُّ بِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ) وفيها لفظ (قَدْ) ليست

في المخطوطات وأضافها الشيخ ابن قاسم^(١)، وتصح بدونها.

(٨) جملة: (وَلَا يَنْتَفِعُ بِشَفَاعَتِهِ إِلَّا أَهْلُ التَّوْحِيدِ الْمُؤْمِنُونَ دُونَ أَهْلِ

الشِّرْكِ) وفيها لفظ (الْمُؤْمِنُونَ) جاءت في المخطوط بالنصب، وعدّها الشيخ

عبدالرحمن بن قاسم^(٢)، وهو الظاهر.

(٧) جملة: (وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةَ لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ) سقط من

المخطوط والفتاوى^(٣) كلمة (لَأُمَّتِي)، وأتمتها من صحيح مسلم.

(٨) جملة: (فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ لَا يَرْضَى أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكُهُ شَرِيكُهُ فَكَيْفَ

تَرْضَوْنَ لِي مَا لَا تَرْضَوْنَهُ لِأَنْفُسِكُمْ) سقط من الفتاوى^(٤) (تَرْضَوْنَ لِي مَا لَا

وأتمتها من الأصل.

(٩) جملة: (هَذَا هُوَ النَّبِيُّ فُلَانٌ، أَوْ الشَّيْخُ فُلَانٌ، وَهَذَا هُوَ الْحَضِرُ) سقط

من الفتاوى^(٥) (الشَّيْخُ فُلَانٌ وَ)، وأتمتها من الأصل.

(١) مجموع الفتاوى (١/١٥٣).

(٢) المرجع السابق (١/١٥٣).

(٣) المرجع السابق (١/١٥٤).

(٤) المرجع السابق (١/١٥٦).

(٥) المرجع السابق (١/١٥٧).

(١٠) جملة: (وَقَدْ يُخَاطَبُونَ الْمَيِّتَ عِنْدَ قَبْرِهِ: سَلْ لِي رَبَّكَ، أَوْ يُخَاطَبُونَ الْحَيَّ وَهُوَ غَائِبٌ) سقط من المخطوط (سَلْ لِي رَبَّكَ)، وأتمها الشيخ ابن قاسم^(١)، وهو الظاهر.

(١١) جملة: (وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ نَازَعَ فِي ذَلِكَ عَالِمٌ مُجْتَهِدٌ لَكَانَ مُحْضَوْصاً بِمَا عَلَيْهِ السُّنَّةُ الْمُتَوَاتِرَةُ)، في المخطوط هكذا (مُحْضَوْصاً)، وهو تصحيف، وصححها الشيخ ابن قاسم^(٢) إلى (مُحْضَوْماً)، وهو الظاهر.

(١٢) جملة: (أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ) سقط من المخطوط والفتاوى^(٣) (أَلَا وَ) و(قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ).

(١٣) جملة: (أَنْ يَسْتَعِيدَ بِالْعُودِ الشَّرْعِيَّةِ) وكلمة (الْعُودِ) هكذا في المخطوط والفتاوى، وهي صحيحة المعنى، وعدّها د. المدخلي^(٤) إلى (المعوذة) ولم يذكر سبب التعديل.

(١) مجموع الفتاوى (١/١٥٨).

(٢) المرجع السابق (١/١٥٧).

(٣) المرجع السابق (١/١٦٣).

(٤) المرجع السابق (١/١٦٩)، قاعدة جلية لتحقيق د. المدخلي (ص: ٣٩).

(١٤) جملة: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ خَنْبَشٍ) في المخطوط والفتاوى (حبيش)، وهو تصحيّف، وقد صححه الشيخ المدخلي في المتن، وأخطأ في الحاشية فقال: (خنيس)^(١).

(١٥) جملة: (لَأَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ رَأَى مَا ظَنَّ أَنَّهُ اللَّهُ) وكلمة (رأى) هكذا في المخطوط والفتاوى، وهي صحيحة المعنى، وعدّها الشيخ المدخلي إلى (أري)^(٢) والمعنى يحتمل كلا الوجهين، فيحسن البقاء على الأصل.

(١٦) جملة: (هَذَا مَعْنَاهُ لَشَكَّلَ) هكذا جاء في المخطوط في كلمة (لَشَكَّلَ)، وهو تصحيّف، وصححها الشيخان محمد رشيد رضا وابن قاسم^(٣) إلى (تَشَكَّلَ) وهو الظاهر.

(١٧) جملة: (مَسْأَلَةُ الْفُرْقَانِ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ) وكلمة (الْفُرْقَانِ) هكذا في المخطوط، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٤) إلى (الْفَرْقِ)، وكلاهما يصح.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٩)، قاعدة جلية تحقيق د. المدخلي (ص: ٤٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ١٧٢)، قاعدة جلية تحقيق د. المدخلي (ص: ٤٥).

(٣) قاعدة جلية تحقيق محمد رشيد رضا (ص: ٣٢)، مجموع الفتاوى (١/ ١٧٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ١٧٦).

(١٨) جملة: (لَا يَقُولُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ) هكذا في المخطوط والفتاوى، وأضاف الشيخ المدخلي^(١) كلمة (أَنْ) بعد حرف النهي ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١٩) جملة: (فَإِنْ رُقِيَائِهِمْ لِغَيْرِهِمْ وَلَا أَنْفُسِهِمْ حَسَنَةً) هكذا في المخطوط والفتاوى في كلمة (رُقِيَائِهِمْ)، وعدّها الشيخ المدخلي إلى (رُقِيَّتِهِمْ)^(٢)، وكلاهما يصح، ويحسن البقاء على الأصل.

(٢٠) جملة: (كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو [فِي آخِرِ الصَّلَاةِ، وَيَأْمُرُ بِذَلِكَ، وَالِدُعَاءِ فِي السُّجُودِ حَسَنٌ مَأْمُورٌ بِهِ، وَيَجُوزُ الدُّعَاءُ] فِي الْقِيَامِ أَيْضًا) ما بين القوسين ثابت في المخطوط والفتاوى، وقد سقط ذلك عند د. المدخلي^(٣).

(٢١) جملة: (وَأَمَّا سُؤَالُ الْمَخْلُوقِ الْمَخْلُوقَ أَنْ يَقْضِيَ حَاجَةَ نَفْسِهِ)، سقط من المخطوط كلمة (الْمَخْلُوقَ) وقد أتمها الشيخ ابن قاسم ود. المدخلي^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٨١)، قاعدة جلييلة تحقيق د. المدخلي (ص: ٥٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ١٨٢)، قاعدة جلييلة تحقيق د. المدخلي (ص: ٥٧).

(٣) المرجع السابق (١/ ١٨٤)، قاعدة جلييلة تحقيق د. المدخلي (ص: ٦٠).

(٤) المرجع السابق (١/ ١٨٥)، قاعدة جلييلة تحقيق د. المدخلي (ص: ٦١).

(٢٢) آية: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ كُتِبَتْ فِي المخطوط (قل لا أسألكم عليه من أجر إن أجرين إلا على الله)، وهي خطأ، وقد عدّها الشيخ ابن قاسم ود. المدخلي^(١).

(٢٣) جملة: (لَا يَطْلُبُ بِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِ جَزَاءً وَلَا دُعَاءً وَلَا غَيْرُهُ، لَا مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا رَجُلٍ صَالِحٍ، وَلَا مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ) وكلمة (مَلَكٍ) سقطت من الفتاوى^(٢).

(٢٤) جملة: «مَا شِئْتَ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ» جاء في المخطوط في كلمة (زِدْتَ) هكذا (أَرَدْتَ)، وهو تصحيفٌ، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٣).

(٢٥) جملة: «آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِ» وكلمة (بِمِثْلِ) تصحفت في الفتاوى^(٤) إلى (بِمِثْلِهِ).

(٢٦) جملة: (هَذَا هُوَ مِنَ السُّؤَالِ الْمَرْجُوحِ الَّذِي تَرَكُّهُ إِلَى الرَّغْبَةِ إِلَى اللَّهِ وَسُؤَالِهِ) وكلمة (وَسُؤَالِهِ) غير واضحة في المخطوط ورسمها هكذا (ورسؤاله)

(١) مجموع الفتاوى (١/١٨٧)، قاعدة جلييلة تحقيق د. المدخلي (ص: ٦٦).

(٢) المرجع السابق (١/١٨٨).

(٣) المرجع السابق (١/١٩٣).

(٤) المرجع السابق (١/١٩٣).

والألف متغايرة عن خط الكلمة مع مسح بعض حرف الرّاء، بينما في الفتاوى (ورسوله)، وكلاهما تصحيفٌ، وقد صححها د. المدخلي^(١).

(٢٧) جملة: (وَكَانُوا مُؤْذِنَ ظَالِمِينَ لِمَنْ يَسْأَلُونَهُ) وكلمة (وَكَانُوا) سقطت

من الفتاوى^(٢).

(٢٨) جملة: (كَمَا يُقْسِمُونَ وَيَسْأَلُونَ بغيره من الأنبياء والصالحين) وكلمة

(وَيَسْأَلُونَ) سقطت من الفتاوى^(٣).

(٢٩) جملة: (وَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ» سقطت من الفتاوى^(٤).

(٣٠) جملة: (وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ) سقطت كلمة (حَدِيثُ) من

المخطوط.

(٣١) جملة: (فَلَمَّا كَانُوا عَلَى قَنْطَرَةِ السُّوسِ) وفي كلمة (السُّوسِ) جاء في

المخطوط والفتاوى^(٥) بسبقها بحرف الجر الباء، وهو تصحيفٌ، والصواب أنه بدونها؛ كما في المستدرک، وشرح أصول الاعتقاد، والحلية، وشعب الإيمان، والدلائل.

(١) مجموع الفتاوى (١/١٩٣)، قاعدة جليّة تحقيق د. المدخلي (ص: ٧٦).

(٢) المرجع السابق (١/١٩٤).

(٣) المرجع السابق (١/٢٠١).

(٤) المرجع السابق (١/٢٠٣).

(٥) المرجع السابق (١/٢٠٥).

(٣٢) جملة: (فَهَذَا سُؤَالُ اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِقْسَامًا عَلَيْهِ) وكلمة (إِقْسَامًا) جاءت في المخطوط بالرفع وهو تصحيف، عدّها الشيخ ابن قاسم^(١).

(٣٣) جملة: (أَيُّ: لَمْ يَأْتِكَ أَوْلَيْكَ الْأَقْوَامُ) سقطت من الفتاوى^(٢).
 (٣٤) جملة: (ثُمَّ ذَكَرَ الدُّعَاءَ الْمَعْرُوفَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهُ عَلَى الصِّفَا) وكلمة (يَقُولُهُ) جاءت في المخطوط بحذف الهاء، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٣).

(٣٥) جملة: (وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ السُّؤَالُ بِالْمَعْظَمِ) وفيه كلمة (بِالْمَعْظَمِ) جاءت في المخطوط بحذف حرف الباء، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٤).
 (٣٦) جملة: (وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ) وفيها كلمة (ذَلِكَ) سقطت من المخطوط، وأثبتها الشيخ ابن قاسم^(٥).

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٠٦).

(٢) المرجع السابق (١/٢٠٨).

(٣) المرجع السابق (١/٢١٠).

(٤) المرجع السابق (١/٢١١).

(٥) المرجع السابق (١/٢١١).

(٣٧) جملة: (وَلَكِنْ لَيْسَ نَفْسٌ مُجَرَّدٌ قَدَرِهِمْ وَجَاهِهِمْ مِمَّا يَقْتَضِي إِجَابَةَ دُعَائِهِ) وفيها (مِمَّا) وردت في المخطوط (مَا) وهو تصحيف، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(١).

(٣٨) جملة: (بَلْ جَاهُهُمْ يَنْفَعُهُ أَيْضًا إِذَا اتَّبَعَهُمْ وَأَطَاعَهُمْ) سقطت من المخطوط كلمة (أَيْضًا) وأضافها الشيخ ابن قاسم^(٢).

(٣٩) جملة: (فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ دُعَاءٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) سقطت من المخطوط كلمة (مِنْهُمْ) وأضافها الشيخ ابن قاسم^(٣) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(٤٠) جملة: (وَبِجَاهِهِ عِنْدَكَ الَّذِي أَوْجَبَتْهُ طَاعَتُهُ لَكَ لَكَانَ قَدْ سَأَلَهُ بِأَمْرِ أَجْنَبِيٍّ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِهِ) وفيها كلمة (لَكَانَ) وأضافها الشيخ ابن قاسم^(٤) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(٤١) جملة: (فَإِذَا شَفَعَ مُحَمَّدٌ ﷺ) وكلمة (مُحَمَّدٌ) جاء في الفتاوى^(٥) بالنصب، والأظهر رفعها.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢١١).

(٢) المرجع السابق (١/٢١١).

(٣) المرجع السابق (١/٢١١).

(٤) المرجع السابق (١/٢١٢).

(٥) المرجع السابق (١/٢١٢).

(٤٢) جملة: (كَمَا رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِدَاوُدَ: وَأَيُّ حَقٍّ لِإِبَائِكَ عَلَيَّ؟، فَهُوَ صَحِيحٌ) وفيها كلمة (فَهُوَ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(١) ليستقيم المعنى، وهو الأقرب.

(٤٣) جملة (وَذَلِكَ أَنَّ النُّفُوسَ الْجَاهِلَةَ تَتَخَيَّلُ) وفيها لفظ (الجاهلة) ورد في المخطوط والفتاوى^(٢) بلفظ (الْجَاهِلِيَّةَ)، وهو تصحيفٌ، عدلته بتنبيه من شيخنا الغنيان.

(٤٤) جملة: (وَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ سَيِّئَاتٌ يَخْتَاجُ فِيهَا إِلَى مَغْفِرَةِ اللَّهِ هَذَا) هكذا جاء في المخطوط لكلمة (سَيِّئَاتٌ)، وعدلها الشيخ ابن قاسم^(٣) إلى (ذُنُوبٌ) وكلاهما يصح، ويحسن البقاء على الأصل.

(٤٥) جملة: (وَرُوِيَ: «بِمَغْفِرَةٍ») وكلمة (بِمَغْفِرَةٍ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٤) إلى (بِمَغْفِرَتِهِ) وعدلناها من الصحيحين.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢١٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢١٤).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢١٧).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢١٧).

(٤٦) جملة: (أَوْ يَسْأَلُهُ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي عَلَّقَ اللَّهُ بِهَا الْمُسَبِّاتِ) وفيها كلمتان (يَسْأَلُهُ) تصحفت في المخطوط إلى (سَأَلَهُ)، وكلمة (الْمُسَبِّاتِ) تصحفت في المخطوط إلى (المَسَات) وعدلها الشيخ ابن قاسم^(١)، وهو الأظهر.

(٤٧) جملة: (وَقَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ [الْحَلَقَ] حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْهُمْ قَامَتِ [الرَّحِمُ]») وما بين المعكوفين سقط من المخطوط والفتاوى^(٢) فأضفته من الصحيحين.

(٤٨) جملة: (حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: «إِنَّ مِنْ أَبَرِّ الْبِرِّ...») سقطت كلمة (إِنَّ) من المخطوط والفتاوى^(٣) فأضفته من صحيح مسلم.

(٤٩) جملة: (فَصِلَةُ أَقَارِبِ الْمَيْتِ وَأَصْدِقَائِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ) وفيها كلمة (فَصِلَةُ) كتبت في المخطوط بالهاء، وهو تصحيف، وقد عدله الشيخ ابن قاسم^(٤) بالتاء المربوطة.

(١) مجموع الفتاوى (٢١٨/١).

(٢) المرجع السابق (٢٢١/١).

(٣) المرجع السابق (٢٢٢/١).

(٤) المرجع السابق (٢٢٢/١).

(٥٠) جملة: (لَمْ يَعْدِلْ عُمَرُ وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ) وفيها كلمة (الْمُهَاجِرُونَ) كتبت في المخطوط بالنصب (الْمُهَاجِرِينَ)، وهو تصحيف، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(١)، وهو الظاهر.

(٥١) جملة: (فَضْلًا أَنْ يُجْعَلَ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ السَّبِّ) وفيها كلمة (السَّبِّ) كتبت في المخطوط (السَّبب)، وهو تصحيف، وقد عدّها الشيخ ابن قاسم^(٢)، وهو الظاهر.

(٥٢) جملة: (إِنَّ هَذَا سَبٌّ لِلرَّسُولِ، أَوْ تَنْقُصُ لَهُ) وفيها كلمتان (سَبٌّ) كتبت في المخطوط (سبب)، وهو تصحيف، و(لَهُ) كتبت في المخطوط (به) وهو تصحيف كذلك، وقد عدّهما الشيخ ابن قاسم^(٣)، وهو الظاهر.

(٥٣) جملة: (وَكَذَلِكَ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ) وفيها كلمة (الصَّحِيحِ) فقد كتبت في المخطوط (صحيح مسلم الصحيح)، وكتبت في الفتاوى^(٤) (صحيح مسلم)، وكلاهما تصحيف، وقد عدّلتها إلى (الصَّحِيحِ) لوجود الأثر في الصحيحين.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٢٣).

(٢) المرجع السابق (١/٢٢٤).

(٣) المرجع السابق (١/٢٢٤).

(٤) المرجع السابق (١/٢٢٤).

- (٥٤) جملة: (وَذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِهِ، وَذِكْرُ حَدِيثِهِ وَسُتِّهِ، وَسَمَاعِ اسْمِهِ)، وكلمة (ذَلِكَ) تصحفت في الفتاوى^(١) إلى (كذلك)، وقد عدلتها كما في المصدر.
- (٥٥) جملة: (أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ دِهْلَاطٍ) وفيها كلمة (دِهْلَاطٍ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٢) إلى (دهلات) بالتاء المثناة، فعدلتها كما في كتب الرجال.
- (٥٦) جملة: (أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَجِ) وفيها كلمة (الْفَرَجِ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٣) إلى (الفرح) بحاء مهملة، فعدلتها كما في كتب الرجال.
- (٥٧) جملة: (حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُتَنَابِ) وفيها كلمة (عُيَيْدُ اللَّهِ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٤) إلى (عبدالله)، فعدلتها كما في كتب الرجال.
- (٥٨) جملة: (يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَأَدْعُو) وفيها كلمة (أَسْتَقْبِلُ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٥) إلى (أستقبل) بألفٍ واحدة، والصَّواب أنها (أأستقبل) بألفين؛ فعدلتها كما في الشفا وشروحه.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٢٦).

(٢) المرجع السابق (١/٢٢٧).

(٣) المرجع السابق (١/٢٢٧).

(٤) المرجع السابق (١/٢٢٧).

(٥) المرجع السابق (١/٢٢٨).

(٥٩) جملة: (يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ) وفيها كلمة (شَيْبَةَ) تصحفت في الفتاوى^(١)

إلى (شيببة)، فعدلتها كما في كتب الرجال.

(٦٠) جملة: (وَأَخِرُ مَنْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ أَبُو حُدَافَةَ أَحْمَدُ

بْنُ إِسْمَاعِيلَ السَّهْمِيُّ) وفيها كلمة (أَبُو حُدَافَةَ) تصحفت في المخطوط

والفتاوى^(٢) إلى (حذيفة)، فعدلتها كما في كتب الرجال.

(٦١) جملة: (فَكَيْفَ إِذَا أَرْسَلَ حِكَايَةً لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، هَذَا إِنْ

تُبَيَّنَتْ عَنْهُ) وفيها كلمة (تُبَيَّنَتْ) تصحفت في الفتاوى^(٣) إلى (تبت)، فعدلتها كما في

الأصل.

(٦٢) جملة: (وَعَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ وَالْعُتْبِيِّ) وفيها (ابْنِ قُسَيْطٍ) تصحفت في

المخطوط والفتاوى^(٤) إلى (ابن أبي قسيط)، و(العُتْبِيُّ) تصحفت كذلك في

المخطوط والفتاوى إلى (القعنبي) فعدلتها من الشفا وشروحه.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٢٨).

(٢) المرجع السابق (١/٢٢٨).

(٣) المرجع السابق (١/٢٢٩).

(٤) المرجع السابق (١/٢٣٠).

(٦٣) جملة: (إِذَا خَلَا الْمَسْجِدُ جَسُوا بِرُمَّانَةِ الْمَنِيرِ الَّتِي تَلِي الْقَبْرِ بِمَيَامِنِهِمْ) وفيها كلمة (تَلِي) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(١) إلى (تَلَقَاءَ)، فعدلتها من الشفا وشروحه.

(٦٤) جملة: (أَوْ فِي الْأَيَّامِ الْمَرَّةِ وَالْمَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عِنْدَ الْقَبْرِ) وفيها حرف الجر (فِي) سقط من المخطوط والفتاوى^(٢)، وأتممته من الشفا وشروحه.

(٦٥) جملة: (لَمْ يَنْلُغْنِي هَذَا عَنْ [أَحَدٍ مِنْ] أَهْلِ الْفِقْهِ بِلَدِنَا) وما بين المعكوفين سقط من المخطوط والفتاوى^(٣)، وأتممته من الشفا وشروحه.

(٦٦) جملة: (إِذَا خَرَجُوا مِنْهَا أَوْ دَخَلُوهَا) وكلمة (دَخَلُوهَا) سقط منها حرف الهاء من المخطوط والفتاوى^(٤)، وصححتها من الشفا وشروحه.

(٦٧) جملة: (قَالَ: وَذَلِكَ رَأْيِي) وفيها (ذَلِكَ) تصحفت في المخطوط والفتاوى إلى (لِذَلِكَ)، وكلمة (رَأْيِي) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٥) إلى (رَأْي) بياء واحدة، فعدلتها من الشفا وشروحه.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٣١).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٣١).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٣١).

(٥) المرجع السابق (١/ ٢٣١).

(٦٨) جملة: (وَمِنْ كِتَابِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْهِنْدِيِّ) وفيها كلمة (سَعِيدِ) تصحفت في المخطوط والفتاوى إلى (شعبة)، فعُدلتها من الشفا وشروحه، وكلمة (الْهِنْدِيِّ) سقطت من المخطوط والفتاوى^(١)، وأتممتها من الشفا وشروحه كذلك.

(٦٩) جملة: (عَنْ يَزِيدَ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ] ابْنِ قُسَيْطٍ) سقط ما بين المعكوفين من المخطوط والفتاوى^(٢)، وأتممته من المسند والسُنن.

(٧٠) جملة: (وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ) وفيها كلمة (سُرَيْجٌ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٣) إلى (شريح)، فصححتها من المسند والسُنن.

(٧١) جملة: (وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) وفيها كلمة (ذَكَرَ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٤) إلى (رَوَى)، وعدلتها كما في الشفا وشروحه.

(٧٢) جملة: (وَرَوَى أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَّانَ) وفيها كلمة (حَيَّانَ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٥) إلى (حبان)، وعدلتها من مسند أبي يعلى، ومن كتب الرجال.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣٢).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٣٣).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٣٧).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٣٨).

(٥) المرجع السابق (١/ ٢٣٨).

(٧٣) جملة: (وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ أَنَّ [حَسَنَ بْنَ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ]) وما بين المعكوفين جاء مصحفاً في المخطوط والفتاوى^(١) إلى (عبدالله بن حسن بن حسن) وعدلتها من مُصنفي عبدالرزاق وابن أبي شيبة، ومعجم الطبراني الكبير، وكما عند شيخ الإسلام في الرد على الإخنائي، والاختضاء، والذهبي في سير أعلام النبلاء.

(٧٤) جملة: (فَمِثْلُ هَذَا الْإِمَامِ كَيْفَ يُسَرَّعُ دِينًا لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ) وفيها حرف الجر (مِنْ) سقط من الفتاوى^(٢).

(٧٥) جملة: (وَلَا يُوجَدُ لَفْظُ الْكَلِمَةِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا بِهَذَا الْمَعْنَى) وفيها كلمة (الْكَلِمَةُ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٣) (الكلام) فعدلتها.

(٧٦) جملة: (وَالْعِلْمُ يَخْتِاجُ إِلَى نَقْلِ مُصَدِّقٍ، وَنَظَرٍ مُحَقِّقٍ) وفيها كلمة (مُحَقِّقٍ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٤) (محقوق)، فعدلتها من مجموع الفتاوى.

(١) مجموع الفتاوى (٢٣٨/١).

(٢) المرجع السابق (٢٤١/١).

(٣) المرجع السابق (٢٤٦/١).

(٤) المرجع السابق (٢٤٦/١).

(٧٧) جملة: (مِثْلُ: نُسخةٌ كَثِيرٌ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ) وفيها كلمة (نُسخة) تصحفت في الفتاوى^(١) إلى (مُشيخة) فعدلتها كما في الأصل.

(٧٨) جملة: (وَإِلَى مَرَضٍ خَفِيفٍ لَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ) وفيها كلمة (مَرَضٍ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٢) إلى (ضعيف)، فعدلتها.

(٧٩) جملة: (وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ [هَذَا الْحَدِيثَ الْآخَرَ الْمُنَاسِبَ]) وما بين المعكوفين جاء في المخطوط (هذا الأحاديث الآخر المناسب)، وفي الفتاوى^(٣) (هذه الأحاديث الأخر المناسبة)، ولعل الصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٨٠) جملة: (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنْهُ) وفيها كلمة (مَسْلَمَةَ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٤) إلى (سلمة)، فعدلتها من كتب الرجال.

(٨١) جملة: (حَدَّثَنِي أَبُو عَفَّانَ عُثْمَانُ بْنُ خَالِدٍ) وقد ورد في المخطوط والفتاوى^(٥) (أبو عثمان بن خالد) وهو تصحيف، وقد عدلته من كتب الرجال.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٥١).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٥٣).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٥٤).

(٥) المرجع السابق (١/ ٢٥٤).

(٨٢) جملة: (وَلِهَذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ الْبُخَارِيِّ إِذَا رَوَى حَدِيثًا) وفيها كلمة (حَدِيثًا) تصحفت في المخطوط إلى (حديث) بالرفع، وصححها الشيخ ابن قاسم^(١).

(٨٣) جملة: (أَوْ فِي صَحْفَةٍ قَوَارِيرَ بَعْسَلٍ وَزَعْفَرَانٍ وَمَاءٍ مَطَرٍ) وفيها كلمة (صَحْفَةٍ)، وقد تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٢) إلى (صحف)، فعدلتها.

(٨٤) جملة: (وَلْيَكُنْ إِفْطَارُهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَحْفَظُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ)، وَيَدْعُو بِهِ فِي إِدْبَارِ صَلَوَاتِهِ [الْمَكْتُوبَةِ]: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ مَسْتُورٌ لَمْ يُسْأَلْ مِثْلَكَ وَلَا يُسْأَلْ، أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ [رَسُولِكَ وَ] نَبِيِّكَ، وَإِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ [وَصَفِيِّكَ]، وَمُوسَى [كَلِيمِكَ وَ] نَحْيِكَ، وَعِيسَى رُوحَكَ وَكَلِمَتِكَ وَوَجْهِكَ) وما بين المعكوفين سقط من المخطوط والفتاوى^(٣)، وأتممته من كتاب الدعاء للطبراني.

(٨٥) جملة: (مُجَاهِدِ بْنِ جَنَرٍ) وفيها كلمة (جَنَرٍ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٤) إلى (حبر) بحاء مهملة، وهو تصحيف، فعدلتها.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥٦).

(٢) المرجع السابق (١/٢٥٨).

(٣) المرجع السابق (١/٢٥٨).

(٤) المرجع السابق (١/٢٥٩)، ثم صُحِّحت في طبعة مجمع الملك فهد.

- (٨٦) جملة: (زُهَيْرُ بْنُ عَلَاءِ الْعَبْدِيِّ) وفيها كلمة (العَبْدِيِّ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(١) إلى (العتبي)، وهو تصحيفٌ، فعدلتها من كتب الرجال.
- (٨٧) جملة: (وَلَيْكُنْ إِفْطَارُهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ) وفيها لفظة (هَذِهِ) سقطت من الفتاوى^(٢).
- (٨٨) جملة: (كَمَا هِيَ عَادَةُ الْمُصَنِّفِينَ فِي فَصَائِلِ الْأَوْقَاتِ، وَالْأَمْكِنَةِ، وَالْأَشْخَاصِ، وَالْعِبَادَاتِ، وَالْعَادَاتِ) وفيها كلمة (وَالْعَادَاتِ) سقطت من الفتاوى^(٣)، وأضفتها كما في الأصل.
- (٨٩) جملة: (وَكِتَابِ الْفِرْدَوْسِ لِشَهْرَدَارِ الدَّيْلَمِيِّ) وفيها كلمة (شَهْرَدَارِ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٤) إلى (شهريار)، فعدلتها كما في كتب الرجال.
- (٩٠) جملة: (فَإِنَّكَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ فِي [الْإِسْلَامِ بَعْدَ] الْهِجْرَةِ) وما بين المعكوفين سقط من المخطوط فأتمه الشيخ ابن قاسم^(٥)، وهو الأظهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٥٩).

(٢) المرجع السابق (١/٢٥٩).

(٣) المرجع السابق (١/٢٦٠).

(٤) المرجع السابق (١/٢٦١).

(٥) المرجع السابق (١/٢٦٢).

(٩١) جملة: (طَارِقُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ) وفيها حرف (عَنْ) تصحف في المخطوط والفتاوى^(١) إلى (عنه)، والضمير يغير المعنى، فعدّلته ليستقيم المعنى.

(٩٢) جملة: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْحَرِيشِ) وفيها كلمة (الْحَرِيشِ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٢) إلى (الجريش)، وهو تصحيف، فعدّلتها من كتب الرجال.

(٩٣) جملة: (مَنْ جَمَعَ فِي الْأَدْعِيَةِ) وفيها حرف الجر (فِي) سقط من الفتاوى^(٣)، وأضفته كما في الأصل.

(٩٤) جملة: (أَبُو هِشَامٍ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ رِفَاعَةَ) وردت في المخطوط والفتاوى^(٤) (أَبُو هَاشِمٍ سَمِعْتُ كَثِيرَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ رِفَاعَةَ)، وهو تصحيف، فعدّلتها من كتب الرجال.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٦٣).

(٢) المرجع السابق (١/٢٦٣).

(٣) المرجع السابق (١/٢٦٣).

(٤) المرجع السابق (١/٢٦٤).

- (٩٥) جملة: (وَرَبِّي يَرْحُمُنِي مِمَّا بِي رَحْمَةً يُغْنِينِي بِهَا عَنْ رَحْمَةٍ مِّنْ سِوَاهُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ دَعَا إِلَى ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ) وما بين المعكوفين سقط من المخطوط والفتاوى^(١)، وأتمته من مجابي الدعاء لابن أبي الدنيا.
- (٩٦) جملة: (عَنْ أَبِي أُمَامَةَ [بْنِ] سَهْلٍ بِنِ حُنَيْفٍ) وما بين المعكوفين سقط من المخطوط والفتاوى^(٢)، وأضفتها من كتب السنة والرجال.
- (٩٧) جملة: (يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ [بِكَ] إِلَى رَبِّي فَيُحْلِي لِي عَنْ بَصْرِي) وما بين المعكوفين سقط من المخطوط والفتاوى^(٣)، وأضفتها من كتب السنة.
- (٩٨) جملة: (وَلَمْ يَذْكُرْ إِسْنَادَ هَذِهِ الطَّرِيقِ) وفيها كلمة (الطَّرِيقِ) وردت في الفتاوى^(٤) بالجمع (الطُّرُق) وهو تصحيفٌ، فعدلتها كما في الأصل.
- (٩٩) جملة: (وَلَكِنَّهُ قَدْ رَوَى لَهُ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ) وفيها كلمة (القَاسِمِ) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٥) إلى (الفرج)، فصححتها من كتب الرجال.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٦٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧٣، ٢٧٠).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٦٩).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٦٩).

(٥) المرجع السابق (١/ ٢٧١).

(١٠٠) جملة: (وَحَدَّثَ شَيْبٌ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِنُسْخَةِ الزُّهْرِيِّ أَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً) وفيها كلمة (شَيْبٌ) سقطت من المخطوط والفتاوى^(١)، وأتممتها من كتاب الكامل لابن عدي.

(١٠١) جملة: (كَانَ مِنْ أَصْحَابِ يُونُسَ، كَانَ يَخْتَلِفُ فِي تِجَارَةِ إِلَى مِصْرَ، وَكِتَابُهُ كِتَابٌ صَحِيحٌ)، وفيها (وَكِتَابُهُ كِتَابٌ صَحِيحٌ) جاء في المخطوط والفتاوى^(٢) (وجاء بكتاب صحيح) وهو تصحيف، وعدلته من كتاب الكامل لابن عدي.

(١٠٢) جملة: (وَقَدْ كَتَبْتُهَا عَنْ ابْنِهِ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ) وفيها (عَنْ) جاء في المخطوط والفتاوى^(٣) (عنه) بالضمير، وهو تصحيف، وعدلته من التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي.

(١٠٣) جملة: (وَرَوَى ابْنُ عَدِي حَدِيثَيْنِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ) وفيها (ابْنُ) جاء في المخطوط والفتاوى^(٤) (عن)، وهو تصحيف، وعدلته من كتب الرجال.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٧١).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧١).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٧١).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٧١).

(١٠٤) جملة: (عَنْ أَبِي عَقِيلٍ عَنْ سَابِقِ بْنِ نَاجِيَةَ عَنْ أَبِي سَلَامٍ) وفيها كلمة (أبي) في الموضعين جاءت في المخطوط والفتاوى^(١) (ابن)، وكلاهما تصحيفٌ، وعدلته من كتاب الكامل لابن عدي.

(١٠٥) جملة: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ حَدِيثُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ) وفيها (عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ) جاء في المخطوط والفتاوى^(٢) (عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ)، وهو تصحيفٌ، وعدلته من كتاب الكامل لابن عدي.

(١٠٦) جملة: (كَذَا قِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ) وفيها (عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ) كذلك جاء في المخطوط والفتاوى^(٣) (عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ)، وهو تصحيفٌ، وعدلته من كتاب الكامل لابن عدي.

(١٠٧) جملة: (وَحَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ اللَّذِينَ أَمْلَيْتُهُمَا يَرْوِيهِمَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ شَيْبٍ) وفيها كلمة (حَدَّثَنِي) - بالتثنية - جاءت في المخطوط والفتاوى (حَدَّثَنِي)، وهو تصحيفٌ، وكذلك كلمة (الْقَاسِمِ) جاءت في المخطوط

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٧١).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧٢).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٧٢).

والفتاوى^(١) (الفرج)، وهي تصنيفٌ كذلك، وعدّلتها من كتاب الكامل لابن عدي.

(١٠٨) جملة: (كَتَبَ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ مِنْ حِفْظِهِ، فَيَغْلَطُ وَبِهِمْ) وفيها كلمة (فَيَغْلَطُ) جاء في الفتاوى^(٢) (فيغلط)، وهو خطأ طباعي أصلحته.

(١٠٩) جملة: (قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: (رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ [الْحَطْمِيِّ]، وَاسْمُهُ عُمَيْرُ بْنُ يَزِيدَ، وَهُوَ ثِقَّةٌ، تَفَرَّدَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ [بْنِ فَارِسٍ] عَنْ شُعْبَةَ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ) وفيها ما بين المعكوفين سقط من المخطوط والفتاوى^(٣)، وأتمته من المعجم الصغير، وكلمة (عُمَيْر) - بالتصغير - جاءت في المخطوط والفتاوى^(٤) (عُمَر)، وهو تصنيفٌ، وعدّلته من المعجم الصغير.

وانتهى كلام الطبراني كما في المخطوط والفتاوى عند جملة (عَنْ شُعْبَةَ)، ثم جاءت جملة (قال أبو عبدالله المقدسي: والحديث صحيح)، وهذا خطأ ظاهراً، وجملة (والحديث صحيح) من كلام الطبراني، ولذا فالكلام موصولٌ وصحيحٌ، وجملة (قال أبو عبدالله المقدسي) مدرجة من النسخ، وهي غلطٌ كما يظهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٧٢).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧٢)، ثم صُحِّحت في طبعة مجمع الملك فهد.

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٧٤).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٧٤)، ثم صُحِّحت في طبعة مجمع الملك فهد.

(١١٠) جملة: (يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى رَبِّي فِي رَدِّ بَصْرِي) سقط من الفتاوى^(١) لفظ (إِنِّي)، فأضفتها كما في الأصل.

(١١١) جملة: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي عَيْنَيْهِ فِي الْوُضُوءِ) وفيها لفظ (ابْنُ) سقط من المخطوط، وأضافها الشيخ ابن قاسم^(٢)، وهو الظاهر.

(١١٢) جملة: (وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْعُضْدِ فِي الْوُضُوءِ) وفيها لفظ (الْعُضْدِ) جاء في الفتاوى^(٣) بالثنية (الْعُضْدَيْنِ)، وكلاهما يصح، ويحسن البقاء على الأصل.

(١١٣) جملة: (مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ عُزَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ)، وفيها لفظ (فَلْيَفْعَلْ) سقط من المخطوط، وأتمها الشيخ ابن قاسم^(٤)، وهو الظاهر.

(١١٤) جملة: (وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا اسْتَحَبَّهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَرَأَوْهُ مُسْتَحَبًّا) وفيها لفظ (رَأَوْهُ) تصحف في المخطوط إلى (رواه)، فصححها الشيخ ابن قاسم^(٥)، وهو الظاهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٧٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٧٩).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٧٩).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٧٩).

(٥) المرجع السابق (١/ ٢٨٠).

(١١٥) جملة: (وَأَمَّا مَا فَعَلَهُ بِحُكْمِ الْإِتِّفَاقِ وَلَمْ يَقْصِدْهُ) وفيها لفظ (مَا) أضافها الشيخ ابن قاسم^(١) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١١٦) جملة: (كَمَا ثَبَّتَ بِالإِسْنَادِ الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِي عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُورِدٍ) وفيها لفظ (الأعمش سليمان الأسدي) جاء في المخطوط والفتاوى (شعبة عن سليمان التيمي)، وهو تصحيف، فعُدلته من كتب الرجال، ولفظ (المعروور) جاء في المخطوط والفتاوى^(٢) (المعروف)، وهو تصحيف كذلك، فعُدلته أيضاً من كتب الرجال.

(١١٧) جملة: (وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ: فَإِنَّ الْمُتَابِعَةَ فِي النِّيَّةِ أَبْلَغُ مِنَ الْمُتَابِعَةِ فِي صُورَةِ الْعَمَلِ)، وفيها لفظ (النِّيَّة) جاء في المخطوط والفتاوى^(٣) (السُّنَّة)، وهو تصحيف، فعُدلته.

(١١٨) جملة: (فَلَمَّا مَاتَ لَمْ يَتَوَسَّلُوا بِهِ) وفيها لفظ (بِهِ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٤)، وهو الظاهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٨١).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٨١)، وصححها كذلك د. المدخلي (ص: ٢٢١).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٨٤).

(١١٩) جملة: (وَأَنَّ هَذَا النَّذْرَ نَذْرٌ شِرْكٌ لَا يُؤْفَى بِهِ) وفيها لفظ (نَذْر) سقطت من الفتاوى، وأضفتها كما في الأصل؛ بينما جعلها د. المدخلي (نَذْر)، وحذف الكلمة الأولى (النَّذْر)^(١).

(١٢٠) جملة: (فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَفْعَلُهُ مَنْ يَفْعَلُهُ عَلَى أَنَّهُ قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ) وفيها جملة (مَنْ يَفْعَلُهُ) سقطت من الفتاوى^(٢)، فأضفتها كما في الأصل.

(١٢١) جملة: (رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ) وفيها كلمة (يَزِيدَ) جاء في المخطوط والفتاوى^(٣) (وكيع)، وهو تصحيف، فعدلتها من المسند إذ أن الإمام أحمد لم يروه إلا من طريق يزيد بن هارون فقط.

(١٢٢) جملة: (وَيَلْزَمُ ذَلِكَ أَنْ يَسْأَلَهُ بِالْمَخْلُوقَاتِ الَّتِي عُبِدَتْ مِنْ دُونِ اللَّهِ) وفيها لفظ (ذَلِكَ) سقطت من الفتاوى^(٤)، فأضفتها كما في الأصل.

(١٢٣) جملة: (وَالْخُرُوجُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ) وفيها لفظ (دِينِ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٥)، فأثبتها كما هي، وتصح بدونها.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٨٦)، قاعدة جلية تحقيق د. المدخلي (ص: ٢٣٠).

(٢) المرجع السابق (١/٢٨٦).

(٣) المرجع السابق (١/٢٨٨).

(٤) المرجع السابق (١/٢٩٠).

(٥) المرجع السابق (١/٢٩١).

(١٢٤) جملة: (فَكُلُّهَا مُشْتَرِكَةٌ فِي أَنَّهُ لَا يُجْعَلُ شَيْءٌ مِنْهَا نِدَاءً لِلَّهِ تَعَالَى) وفيها لفظ (شَيْءٌ) جاءت في المخطوط بالنصب، فعدها الشيخ ابن قاسم^(٣)، وهو الظاهر.

(١٢٥) جملة: (فَيَقُولُ لَهُمْ: اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ عَبْدٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ) وفيها لفظ (غَفَرَ) سقط من المخطوط، فأضافها الشيخ ابن قاسم^(٣)، وهو الظاهر.

(١٢٦) جملة: (هُوَ الَّذِي يُكْرِمُ الشَّفِيعَ بِالْإِذْنِ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ) وفيها لفظ (يُكْرِمُ) تصحفت في المخطوط إلى (يلزم)، فعدها الشيخ ابن قاسم^(٣)، وهو الظاهر.

(١٢٧) جملة: (وَالشَّافِعُ لَا يَشْفَعُ إِلَّا فِيمَنْ يَأْذَنُ [اللَّهُ لَهُ]) وفيها ما بين المعكوفين أضافها الشيخ ابن قاسم^(٣)، وهو الظاهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٩١)، وصححها كذلك د. المدخلي (ص: ٢٣٧).

(٢) المرجع السابق (١/ ٢٩٤).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٩٥).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٩٥).

(١٢٨) جملة: ([فَسْأَلُ اللَّهَ] تَعَالَى بِالْمَخْلُوقَاتِ إِنْ كَانَ بِمَا أَقْسَمَ بِهِ وَعَظَّمَهُ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ) وفيها ما بين المعكوفين تصحف في المخطوط إلى (فالسؤال لله)، فعُدَّله الشيخ ابن قاسم^(١)، وهو الظاهر.

(١٢٩) جملة: ([فَلَمَّا أَنَّهُ] يَسْأَلُ السُّؤَالَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، [أَوْ أَنَّهُ] لَمْ يَكُنْ سَائِعًا فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَسْأَلَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ) ففيها ما بين المعكوفين فالأول غير موجود في المخطوط والفتاوى وأصفته ليستقيم المعنى، والثاني جاء في المخطوط والفتاوى^(٢) (وإن) فعُدَّله ليستقيم المعنى كذلك.

(١٣٠) جملة: (كَتَفَرِيقٍ مَنْ فَرَّقَ [فَزَعَمَ أَنَّهُ] يَجُوزُ الْحَلْفُ بِبَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ دُونَ بَعْضٍ) وفيها ما بين المعكوفين أضافها الشيخ ابن قاسم^(٣) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١٣١) جملة: (لَمْ يَكُونُوا يُقْسِمُونَ عَلَى اللَّهِ بِذَاتِهِ، وَلَا يَسْأَلُونَ بِهِ؛ بَلْ يَقُولُونَ) وفيها لفظ (بَلْ) جاءت في المخطوط والفتاوى^(٤) (أو)، وهو تصحيف، فعُدَّله ليستقيم المعنى.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٩٥).

(٢) المرجع السابق (١/٢٩٥).

(٣) المرجع السابق (١/٢٩٥).

(٤) المرجع السابق (١/٢٩٦).

- (١٣٢) جملة: (فَهُوَ نَقْلٌ شَاذٌ مُخَالِفٌ بِهِ لِلنُّقُولِ الْكَثِيرَةِ الْمُسْتَفِيزَةِ الْمُخَالَفَةِ لَهُ) وفيها لفظ (به) سقطت من الفتاوى^(١)، فأضفتها كما في الأصل.
- (١٣٣) جملة: (فَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِي رَوْقٍ عَنِ الضَّحَّاكِ) وفيها جملة (أَبِي رَوْقٍ) جاءت في المخطوط والفتاوى^(٢) (أبي رزين)، وهو تصحيف، فعُدلتها من تفسير ابن أبي حاتم وتفسير الطبري كذلك.
- (١٣٤) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ [مَنَّا] عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ تصحف ما بين المعكوفين في المخطوط إلى (و)، فصححها الشيخ ابن قاسم^(٣).
- (١٣٥) جملة: (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ [مِنْ قَوْلِهِمْ]) وفيها سقط ما بين المعكوفين من الفتاوى^(٤)، فأضفته كما في الأصل.
- (١٣٦) جملة: (رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: أَدَّتِ الضَّرُورَةُ إِلَى إِخْرَاجِهِ) وفيها حرف (إِلَى) تصحف في الفتاوى^(٥) إلى (إِلَّا)، وعدلته كما في الأصل والمستدرک.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٩٦).

(٢) المرجع السابق (١/٢٩٧).

(٣) المرجع السابق (١/٢٩٧).

(٤) المرجع السابق (١/٢٩٨).

(٥) المرجع السابق (١/٢٩٩)، وصُححت في طبعة مجمع الملك فهد.

(١٣٧) قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ

اللَّهِ﴾ سقط من المخطوط والفتاوى^(١) لفظ ﴿الذِّلَّةُ﴾ فأضفتها.

(١٣٨) قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ جاءت في المخطوط

والفتاوى^(٢) ﴿نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾، وهذا تصحيف من النسخ، لأن الاستشهاد

بالأيتين أراد به شيخ الإسلام، فالأولى في الأعراف والثانية في يونس، والشيخ

يريد الثانية لا الأولى.

(١٣٩) حديث: ([أَلَا وَ] إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ

وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ) وفيها لفظ (أَلَا وَ) سقط ما بين المعكوفين من المخطوط

والفتاوى وأتمته من صحيح مسلم، وجملة (قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ)

تصحفت في المخطوط والفتاوى إلى (القبور) فعدلتها كما في صحيح مسلم

كذلك^(٣).

(١) مجموع الفتاوى (١/٣٠٢)، وصُححت في طبعة مجمع الملك فهد.

(٢) المرجع السابق (١/٣٠٣).

(٣) المرجع السابق (١/٣٠٣).

(١٤٠) جملة: (وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدَ جَمَاهِيرِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ حَسْبُكَ) وفيها لفظ (عِنْدَ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(١) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١٤١) جملة: (فَإِنَّ الرَّسُولَ وَحْدَهُ كَانَ وَاسِطَةً فِي تَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ إِلَى عِبَادِهِ) وفيها لفظ (وَاسِطَةً) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٢) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١٤٢) جملة: (وَأَمَّا الرَّسُلُ فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُمْ هُمُ الْوَسَائِطُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَمْرِهِ وَتَمْنِيهِ) وفيها لفظ (أَمَّا) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٣) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١٤٣) جملة: (أَنَّ يَكُونَ التَّوَسُّلُ مَعَ ذَلِكَ بِأَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى بِشَفَاعَتِهِ وَدُعَائِهِ) وفيها لفظ (بِأَنْ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٤) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١٤٤) جملة: (فَإِنَّ عُمَرَ وَالْمُسْلِمِينَ تَوَسَّلُوا بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ) وفيها لفظ (الْمُسْلِمِينَ) جاءت في المخطوط بالرفع، فعدّها الشيخ ابن قاسم^(٥)، وهو الظاهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/٣٠٦).

(٢) المرجع السابق (١/٣٠٨).

(٣) المرجع السابق (١/٣٠٨).

(٤) المرجع السابق (١/٣١٠).

(٥) المرجع السابق (١/٣١٠)، وصححها كذلك د. المدخلي (ص: ٢٦٣).

(١٤٥) جملة: (فَصَارُوا مُشْرِكِينَ لِأَنَّهُمْ أَحَبُّهُمْ كَحَبِّهِ؛ لَا أَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّ آلِهَتَهُمْ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ) وفيها لفظ (لَا أَنَّهُمْ) جاءت في المخطوط (لأنهم)، وهو تصحيّف، فعدها الشيخ ابن قاسم^(١)، وهو الظاهر.

(١٤٦) جملة: (فَزَعَمُوا أَنَّ الشَّفَاعَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً فِي رَفْعِ بَعْضِ الدَّرَجَاتِ) وفيها لفظ (بَعْضِ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٢)، وهو الظاهر.

(١٤٧) جملة: (وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَسْتَشْفِعُونَ بِهِ) وفيها لفظ (وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ) هكذا اختارها الشيخ ابن قاسم^(٣)، بينما جاءت في المخطوط (وَأَجْمَعُوا)، وكلاهما يصح.

(١٤٨) جملة: (فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ) وفيها لفظ (كُلُّ) تصحفت في المخطوط إلى (لَه)، فعدها الشيخ ابن قاسم^(٤)، وهو الظاهر.

(١٤٩) جملة: (فَأَنْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ أَنْجِيَابَ الثَّوْبِ) وفيها لفظ (أَنْجِيَابَ) جاء في المخطوط والفتاوى^(٥) (كما ينجاب)، وهي تصحيّف، وعدّله من صحيح البخاري.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣١١)، وصححها كذلك د. المدخلي (ص: ٢٦٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣١٤).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣١٤).

(٤) المرجع السابق (١/ ٣١٤).

(٥) المرجع السابق (١/ ٣١٥).

(١٥٠) جملة: (فَهَذَا كَلَامٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ عَالَمٌ!!) أضافها كاملة الشيخ

ابن قاسم^(١) من النسخة الثانية، وهي الظاهر.

(١٥١) جملة: (وَقَدْ كَانَ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ يَأْتُوا إِلَى قَبْرِهِ فَيَتَوَسَّلُوا بِهِ هُنَاكَ)

وفيهما لفظ (بِهِ هُنَاكَ) جاء في المخطوط (هناك)، وفي الفتاوى^(٢) (به)، والأظهر الجمع بينهما.

(١٥٢) جملة: (وَيَقُولُوا فِي دُعَائِهِمْ فِي الصَّخَرَاءِ بِالْجَاهِ) وفيها لفظ (في

الصَّخَرَاءِ) أضافها ابن قاسم^(٣) من النسخة الثانية، وهو الظاهر.

(١٥٣) جملة: (مَعَ أَنَّ جَاهَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ جَاهِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ

وَالْمُرْسَلِينَ) وفيها لفظ (مَعَ) تصحفت في المخطوط إلى (من)، فصححها الشيخ ابن قاسم^(٤)، وهو الظاهر.

(١٥٤) جملة: (وَقَدْ أَخْبَرَنَا سُبْحَانَهُ عَنْ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنََّّهُمَا

وَجِيهَانِ عِنْدَ اللَّهِ) وفيها لفظ (أَخْبَرَنَا) جاءت في المخطوط (أخبر)، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٥)، وكلاهما يصح.

(١) مجموع الفتاوى (٣١٦/١).

(٢) المرجع السابق (٣١٩/١).

(٣) المرجع السابق (٣١٩/١).

(٤) المرجع السابق (٣١٩/١).

(٥) المرجع السابق (٣١٩/١).

(١٥٥) جملة: (وَبَيَّنَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ نُوحًا أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ) وفيها لفظ (ذَلِكَ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(١)، وهو الظاهر.

(١٥٦) جملة: (وَأَعْلَمُ بِمَا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) وفيها لفظ (يُحِبُّ اللَّهُ) تصحفت في المخطوط إلى (يجب لله)، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٢) لتكون من المحبة لا الوجوب، وهو الظاهر، بينما جعلها د. المدخلي من الوجوب.

(١٥٧) جملة: (وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ حَدِيثًا وَصَحَّحَهُ) وفيها لفظ (وَصَحَّحَهُ)، جاءت في المخطوط (صحيحه)، فعدها الشيخ ابن قاسم^(٣) إلى (صحيحاً)، والظاهر أنه (وصححه)، فالحكم بالصحة للحديث راجع للترمذي لا لشيخ الإسلام ابن تيمية، والله أعلم.

(١٥٨) جملة: (أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَكْشِفَ لِي عَنْ بَصَرِي، [قَالَ: أَوْ أَدْعُكَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ شَقَّ عَلَيَّ ذَهَابُ بَصَرِي]) وفيها ما بين المعكوفين سقط من المخطوط والفتاوى^(٤)، وأتمته من السنن الكبرى وعمل اليوم والليلة.

(١) مجموع الفتاوى (١/٣٢١).

(٢) المرجع السابق (١/٣٢٢).

(٣) المرجع السابق (١/٣٢٣).

(٤) المرجع السابق (١/٣٢٣).

(١٥٩) جملة: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ) وفيها لفظ (بِنَبِيِّ) جاءت في الفتاوى^(١) (بِنَبِيِّك) وهو تصحيف، وعدلتها من السُّنن الكبرى وعمل اليوم والليلة، كما في الأصل أيضاً.

(١٦٠) جملة: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ) وفيها لفظ (يَقُولُ) جاءت في الفتاوى^(٢) (يقولون)، وكلاهما يصح، ويحسن البقاء على الأصل.

(١٦١) حديث: «قَالَ الْمَلِكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِ» فيها لفظ (بِمِثْلِ) جاءت في الفتاوى^(٣) (بمثله) بالضمير، وهو تصحيف، وعدلته من صحيح مسلم.

(١٦٢) جملة: (وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾)،
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَذِي لَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى:
 ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾) هذه ثلاث آيات أضافها الشيخ ابن قاسم^(٤) كما في النسخة المفردة، وهي الظاهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/٣٢٣).

(٢) المرجع السابق (١/٣٢٥).

(٣) المرجع السابق (١/٣٢٩).

(٤) المرجع السابق (١/٣٣١).

(١٦٣) جملة: (كَأَلَّتِي أَثْبَتَهَا الْمُشْرِكُونَ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ مِنْ جُهَالِ هَذِهِ الْأُمَّةِ [وَضُلَالِهِمْ، وَهِيَ شِرْكٌ]) وما بين المعكوفين أضافها الشيخ ابن قاسم^(١) كما في النسخة المفردة، وهو الظاهر.

(١٦٤) جملة: (فَإِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ شَفَعَ ﷺ [لَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَشْفَعَ فِيهِ]) وما بين المعكوفين أضافها الشيخ ابن قاسم^(٢) كما في النسخة المفردة، وهو الظاهر.

(١٦٥) جملة: (كَمَا أَشْرَكَ بِالْمَسِيحِ وَالْعَزِيرِ وَغَيْرِهِمَا عِنْدَ قُبُورِهِمْ، وَغَيْرِ قُبُورِهِمْ) وفيها لفظ (وَعَيْرِ قُبُورِهِمْ) سقط من الفتاوى^(٣)، وأضفتها كما في الأصل.

(١٦٦) حديث: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» وفيه لفظ (هَذَا) سقط من المخطوط، وأتمه الشيخ ابن قاسم^(٤)، وهو الظاهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٢).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٣٢).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٣٣).

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٣٤).

جملة: (١٦٧) فَلَوْ حَلَفَ بِالْكَعْبَةِ، أَوْ بِالْمَلَأِثَكَةِ، أَوْ بِالْأَنْبِيَاءِ، أَوْ بِأَحَدٍ مِنَ الشُّيُوخِ، أَوْ بِالْمُلُوكِ؛ لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ) وفيها لفظ (أَوْ بِالْأَنْبِيَاءِ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(١) كما في النسخة المفردة، وهو الظاهر.

جملة: (١٦٨) فَإِنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَهَى تَحْرِيمَ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٢) كاملة كما في النسخة المفردة، وهو الظاهر.

جملة: (١٦٩) وَكَذَلِكَ لَا يُسْتَعَاذُ بِالْمَخْلُوقَاتِ) وفيها لفظ (لَا يُسْتَعَاذُ) جاءت في الفتاوى^(٣) (الاستِعَاذَةُ)، وكلاهما يصح، والأحسن البقاء على الأصل.

جملة: (١٧٠) (فَإِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْسَمَ) وفيها جملة (فَإِذَا) جاءت في المخطوط (فإذا كان) وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٤) إلى (فإذا) بحذف (كان)، وهو الظاهر.

جملة: (١٧١) (وَإِنْ كَانَ سُؤْلاً بِسَبَبٍ يَفْتَضِي الْمَطْلُوبَ) وفيها لفظ (الْمَطْلُوبَ) تصحفت في المخطوط إلى (المخلوق)، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٥)، وهو الظاهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٣٥).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٣٦).

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٣٦).

(٥) المرجع السابق (١/ ٣٣٧).

(١٧٢) جملة: (لَمْ يَكُنْ نَفْسٌ ذَوَاتِهِمْ سَبَبًا يَقْتَضِي إِجَابَةَ دُعَائِنَا) وفيها لفظ (سَبَبًا) جاءت في المخطوط بالرفع (سَبَبٌ)، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(١)، وهو الظاهر.

(١٧٣) جملة: (كَمَا يَقُولُ: بِحَيَاةِ وَلَدِكَ فُلَانٍ، وَبِرُبَّةِ أَيْبِكَ فُلَانٍ، وَبِحُرْمَةِ شَيْخِكَ فُلَانٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٢) كاملة كما في النسخة المفردة، وهو الظاهر.

(١٧٤) جملة: (وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي كِتَابِ الدُّعَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «يَا عَبْدِي إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعٌ: وَاحِدَةٌ لِي، وَوَاحِدَةٌ لَكَ، وَوَاحِدَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَوَاحِدَةٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَ خَلْقِي؛ فَالَّتِي لِي: أَنْ تَعْبُدَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، وَالَّتِي هِيَ لَكَ: أَجْزِيكَ بِهَا أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ، وَالَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ: مِنْكَ الدُّعَاءُ وَمَنِّي الْإِجَابَةُ، وَالَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ خَلْقِي: فَأَتِ إِلَى النَّاسِ مَا تُحِبُّ أَنْ يَأْتُوهُ إِلَيْكَ».

وَنَقْسِمُهُ فِي الْحَدِيثِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ لِي، وَوَاحِدَةٌ لَكَ» هُوَ مِثْلُ تَقْسِيمِهِ فِي حَدِيثِ الْفَاتِحَةِ حَيْثُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ؛ نِصْفُهَا لِي، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ».

وَالْعَبْدُ يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُ النِّصْفَيْنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ النِّصْفَيْنِ؛ لَكِنْ هُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ أَنْ يُعْبَدَ؛ وَمَا يُعْطِيهِ الْعَبْدُ مِنَ الْإِعَانَةِ وَالْهَدَايَةِ هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى ذَلِكَ،

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٣٧).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٣٨).

فَإِنَّمَا يُجِبُّهُ لِكَوْنِهِ طَرِيقًا إِلَى عِبَادَتِهِ، وَالْعَبْدُ يَطْلُبُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَوَّلًا، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْإِعَانَةِ عَلَى الْعِبَادَةِ، وَالْهُدَايَةِ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَبِذَلِكَ يَصِلُ إِلَى الْعِبَادَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ الْكَلَامُ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ، وَإِنْ كُنَّا خَرَجْنَا عَنْ الْمُرَادِ أَضَافَهَا الشَّيْخُ ابْنُ قَاسِمٍ^(١) كَامِلَةً كَمَا فِي النُّسخة المفردة، وهو الظاهر.

(١٧٥) جملة: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ الْعَجْلَانِيُّ) وفيها لفظ (خِدَاشٍ) جاءت في المخطوط والفتاوى^(٢) (خرّاش)، وهو تصحيف، وعدلته من كتب الرجال.

(١٧٦) جملة: (وَأَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ) الحديث كما جاءت به السُّنَّةُ، وَأَمَّا أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ، وَيُقَسِّمَ عَلَيْهِ بِمَخْلُوقَاتِهِ، فَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ أَضَافَهَا الشَّيْخُ ابْنُ قَاسِمٍ^(٣) كَامِلَةً كَمَا فِي النُّسخة المفردة، وهو الظاهر.

(١٧٧) جملة: (ثُمَّ رَأَيْتُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ الْإِفْسَامُ عَلَى اللَّهِ بِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَرَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٤١).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٤٣).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٤٤).

أَحْمَدَ أَنَّهُ فِي النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ قَدْ يُحَرِّجُ عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ فِي جَوَازِ الْحَلْفِ بِهِ) أَضَافَهَا الشَّيْخُ ابْنُ قَاسِمٍ^(١) كَامِلَةً كَمَا فِي النُّسخةِ المِفْرَدَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

(١٧٨) حَدِيثُ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُنَادِي الْمُنَادِي: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ» وَفِيهَا لَفْظُ (التَّامَّةُ) وَ(الْقَائِمَةُ) تَصَحَّفَتْ فِي الْمَخْطُوطِ وَالْفَتَاوَى^(٢) إِلَى (القائمة) وَ(النافعة)، وَعَدَّلْتُهَا مِنَ الْمُسْنَدِ.

(١٧٩) جُمْلَةٌ: (وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَهَذَا هُوَ الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْمُسْتَغِيثُ بِالْمَخْلُوقَاتِ قَدْ يَقْضِي الشَّيْطَانُ حَاجَتَهُ، أَوْ بَعْضَهَا، وَقَدْ يَتَمَثَّلُ لَهُ فِي صُورَةِ الَّذِي اسْتَعَاثَ بِهِ فَيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ كَرَامَةٌ لِمَنْ اسْتَعَاثَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ دَخَلَهُ، وَأَغْوَاهُ لَمَّا أَشْرَكَ بِاللَّهِ؛ كَمَا يَتَكَلَّمُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَصْنَامِ، وَفِي الْمَضْرُوعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِثْلُ هَذَا وَقَعَ كَثِيرًا فِي زَمَانِنَا، وَغَيْرِهِ.

وَأَعْرِفُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَطُولُ وَصْفُهُ فِي قَوْمِ اسْتَعَاثُوا بِي، أَوْ بغيري، وَذَكَرُوا أَنَّهُ أَتَى شَخْصٌ عَلَى صُورَتِي، أَوْ صُورَةِ غَيْرِي، وَقَضَى حَوَائِجَهُمْ، فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَرَكََةِ الْإِسْتِغَاثَةِ بِي، أَوْ بغيري، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ أَضَلَّهُمْ وَأَغْوَاهُمْ، وَهَذَا هُوَ أَضَلُّ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، وَاتِّخَاذِ الشُّرَكَاءِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقُرُونِ

(١) مجموع الفتاوى (١/٣٤٧).

(٢) المرجع السابق (١/٣٤٨).

الْمَاضِيَةِ؛ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَهَذَا أَشْرَكَ بِاللَّهِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ!!) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٣) كاملة كما في النسخة المفردة، وهو الظاهر.

(١٨٠) جملة: (وَيَرَى الصَّلَاةَ إِلَيْهِ أَفْضَلَ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ) وفيها لفظ (إِلَيْهِ) سقطت من الفتاوى^(٣)، وأضفتها كما في الأصل.

(١٨١) جملة: (وَالصُّوْفِيَّةُ، وَالْعَامَّةُ مَنْ لَا اعْتِبَارَ بِهِمْ) وفيها لفظ (مَنْ لَا اعْتِبَارَ بِهِمْ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٣) كما في النسخة المفردة، وهو الظاهر.

(١٨٢) جملة: (وَقِيلَ: يَجْعَلُهَا عَلَى يَسَارِهِ) وفيها لفظ (عَلَى) جاءت في الفتاوى^(٣) (عن)، وكلاهما يصح، ويحسن البقاء على الأصل.

(١٨٣) جملة: (فَلَمْ يَتَنَازَعُوا فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةَ لَا الْحُجْرَةَ) وفيها لفظ (في) أضافه الشيخ ابن قاسم^(٣) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٠).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٥١).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٥٢).

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٥٣).

(٥) المرجع السابق (١/ ٣٥٣).

(١٨٤) جملة: (فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ الْمَيِّتُ شَيْئًا، لَا يُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ لَهُ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ) وفيها لفظ (لَهُ) أضافه الشيخ ابن قاسم^(١) ليستقيم المعنى، وهو الظاهر.

(١٨٥) جملة: (فَمَنْ فَهِمَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ تَبْتَ وَيَاكَ نَسْتَعِثُ﴾ عَرَفَ أَنَّهُ لَا يُعِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ الْإِعَانَةَ الْمُطْلَقَةَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ يُسْتَعَانُ بِالْمَخْلُوقِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْتِغَاثَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَالتَّوَكُّلُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَيْهِ، ﴿وَمَا أَلْتَضَرُّ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ فَالْتَضَرُّ الْمُطْلَقُ - وَهُوَ خَلْقُ مَا يَغْلِبُ بِهِ الْعَدُوَّ - لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أضافها الشيخ ابن قاسم^(٢) كاملة كما في النسخة المفردة، وهو الظاهر.

(١٨٦) جملة: (وَكَذَلِكَ الْمُسْتَغِيثُونَ مِنَ النَّصَارَى بِشُيُوخِهِمُ الَّذِينَ يُسَمُّوهُمْ أَقْدَاسُ) وفيها لفظ (أَقْدَاسُ) جاءت في المخطوط (العلاس) والفتاوى^(٣) (العلامس)، وكلاهما تصحيف، وعدلتها من الجواب الصحيح.

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٤).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٥٧).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٦٠).

- (١٨٧) جملة: (وَالْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ مِثْلُ: الْبَخْشِيَّةِ، وَالطُّونِيَّةِ) وفيها لفظ (الطُّونِيَّةِ) جاءت في المخطوط والفتاوى^(١) (الطونية) بياء واحدة، وهذا تصحيفٌ، فعُدلتها من الصفدية ودرء التعارض.
- (١٨٨) جملة: (فَإِنْ مِثْلَ هَذَا الْحَجِّ لَيْسَ مَشْرُوعًا) وفيها لفظ (فَإِنْ) تصحفت في المخطوط إلى (قال)، وعدّها الشيخ ابن قاسم^(٢)، وهي الظاهر.
- (١٨٩) جملة: (وَإِزَالَةُ الضَّرِّ وَالنِّقَمِ) وفيها لفظ (النقم) تصحفت في المخطوط والفتاوى^(٣) إلى (القسم)، وعدلتها بتنبيه من شيخنا الغنيان.

(١) مجموع الفتاوى (١/٣٦٣).

(٢) المرجع السابق (١/٣٦٤)، وكذلك عدّها د. المدخلي (ص: ٣٣٢).

(٣) المرجع السابق (١/٣٦٦).

نماذج من
النسخ الخطية

نسخة
١٢١
١٥١
٥٨٠
١٨

بشيء هذا المجلد بتلفات مع
شبهه البنية للذهبي
٩٨-١

فيه قاعد جليله في الوسيله ونوسل وفيه كتاب الطائحه
وفيه كتاب القروسية الحمد لله ابن القنما الحوزيه وفيه خواتم
الانبياء المبعوثين

المكتبة العامة لدراسة الشريعة	
عمادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات	
رقم التسجيل	٢٤٨
الملاحظات	
التاريخ	٥٦٩ /

[illegible]

AF

[illegible]

— ۱۲۸ —

من مصادره

اللائحة

المجلد الثاني

卷之四

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي



(continued)

ية



مساعدة جليل في التوسل والوسيلة
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المستعينة ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا ارسله بين يدي الساعة بشرا ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا هادي بين الضلاله ويصربه من الغي وارشده من الضلال وفتح به اعينا عباده وادانا صلاه وقلوبا غلفا فبلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة وجاهد في الله حق جهاده وعبر به حتى اتاه اليقين من ربهم صلى الله عليه وعلى آله تسليما ففرق بين الحق والباطل والهدى والضلال والرشاد والقي وطريق اهل الجنة وطريق اهل النار وبين اوليائه واعباده فالجمال ما حمله الله ورسوله والحرم ما حرم الله ورسوله ولادين ما شرع الله ورسوله وقد ارسل الله الى الثقيلين الخفيف والانس فاعلى كلاله اذن يؤمن به وبما جاء به ويشجعه في باطنه وظاهره والايمان به ومتابعته هو سبيل الله وهو دين الله وهو عبادة الله وهو طاعة الله وهو طريق اولياء الله وهو الوسيلة التي امر الله بالعبادة في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة في سبيل الله والوسيلة الى الله انما تكون لمن ترسل الى الله بالايمان بحمده واتباعه وهذا التوسل بالايمان به وطاعته فرض على كل احد في كل حال من الاحوال بالباطن والظاهر في حياته رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد موته في مشهده وفيه مغيب لا يسطر التوسل بالايمان به وطاعته عن احد من الخلق في حال من الاحوال بعد قيام الحجة عليه ولا بعد من الاعذار ولا طريق الى كرامة الله ورحمة الله ونجاة من عذابه ولا التوسل بالايمان به وطاعته وهو مما لا يمكن شفع الخلق صاحب المقام المحمود الذي رفعه على العالمين والآخرين غير انهم الشفعاء قدرا وعلما بما عاهدوا الله ان لا يسمعون له من امر ولا ينصرون له وكان عند الله وجيبها وقال عن النبي صلى الله عليه وسلم

١١٤

اصواتهم ولغاتهم بارسع جميع الالهات باختلاف اللغات على تخمين الحاجات ولا يبرهن بالحجج المعينة بوجوب
الافاق بالعلماء وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم اذا سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحكام امر الرسول صلى الله عليه وسلم
رسماً اجابهم كما كان تعالى يا اوتىك عن الالهة قل لي مراقبت الناس واجي ويا اوتىك ما ذا ينفقون قل
النفق وسأؤتيك عن الشهادة قل لا فيه خلق قال فيكبير الى غير ذلك من ما لهم فلا سألوه عن سبانه
وتعالى قال واذا سألوك عما دعى فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعاني فلهم بقل سبحانه
وتعالى فقل بر قال تعالى فاني قريب اجيب دعوة الداع فكلوا قريب من عباده كما خافوا النبي صلى الله
عليه وسلم في الحديث طاكنا يرون اصواتهم بالذكر والعباد فقال ابرم الناس ابرموا على انفسكم فانكم
لا تدعون احص ولا غايبا انا تدعون سمعاً قريباً ان الذي تدعون اقرب الي احبكم من عني لاحت
وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم الى صلاته فلا يصنع قبل وجهه فان الله قبل وجهه ولا
عن يمينه فان على يمينه ملكا ولكن عن يساره او جعلت قدم وهذا الحديث في الصحيحين من غير وجه
وهو سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ليس في مخلوقاته شئ من ذاته ولا في ذاته من
مخلوقاته وهو سبحانه عنى عن العرش وعن سائر المخلوقات لا يقتصر الى شئ من مخلوقاته بل هو
هو الماس بقدرته العرش ويحيط العرش وقد جعل تعالى العالم طبقات ولم يجعل اعلاه
مفتقراً الى سفله فاسأله لا تقتصر الى الهواء والهواء لا يقتصر الى الارض فالله اعلى
رب السموات والارض وما بينهما الذي وصف نفسه بقوله تعالى وما قدره الملقى قدره
والارض جميعها قبضة يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون اجل
وأكظم واعلم ان يفتقر الى شئ يحل او غير حل بل هو الاحد الصمد الذي لم يلزمه
يولد ولم يكن له كفواً احد الذي كل ما سواه فقته الميم وهو مستغن عن كل ما سواه وهذه
الامور مبسوطة في غير هذا الموضع قد بين في التوحيد الذي بعث الله به رسوله قولا وعلا فالتوحيد
القول من سورة الاخلاص قل هو الله احد والتوحيد العلى قل يا ايها الكافرون ولهذا كان النبي صلى
الله عليه وسلم يقرأ براتين السورتين في ركعتي الفجر وركعتي الطواف وغير ذلك وقد كان ايضا
يقول في ركعتي الفجر وركعتي الطواف قولوا آمنا بالله وما انزل اليه وما افترى الناس من بعده
بقوله تعالى قل يا اهل الكتاب قلوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لا نعبد الا الله ولا تشرك
به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً ارباباً من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا باننا مسلمون
فان هاتين الايتين فيها دين الاسلام وفيها الايمان بالقول والعمل بقوله تعالى انا لله
وما انزل اليه وما انزل على ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط الى اخرها يتضمن الايمان
بالقوله والاسلام ونحوه اهل الكتاب تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم لا يمتنع الايمان
الذي اعظم به نعوذ بالله من عبادته الايمان والاسلام والاسلام والاسلام والاسلام والاسلام
اختر السؤال والجواب الذي احببت ابراده هنا الفاظه لما اشغل به من المقاصد لمع ولتقارن
الناقص في هذا الباب مع الاختصار فان التوحيد هو سر القرآن ولب الايمان ويتوقع العبارة بوجه

٢ حجة

والله اعلم
بما لا يعلم
الذين هم في شك من قولهم
فانهم لا يعلمون



النخفي



الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، أَرْسَلَهُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِشِيرَاءٍ وَنَذِيرًا، وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا، فَهَدَى بِهِ مِنَ الضَّلَالَةِ، وَبَصَّرَ بِهِ مِنَ الْعَمَى، وَأَرْشَدَ بِهِ مِنَ الْغَيِّ، وَفَتَحَ بِهِ أَعْيُنًا [عُمَيًّا] ^(١)، وَأَذَانًا [صُمًّا] ^(٢)، وَقُلُوبًا غُلْفًا.

فَبَلَغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، وَعَبَدَ رَبَّهُ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ مِنْ رَبِّهِ ﷻ تَسْلِيمًا، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَاهْدَى وَالضَّلَالِ، وَالرَّشَادِ وَالْغَيِّ، وَطَرِيقَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَطَرِيقَ أَهْلِ النَّارِ، وَبَيَّنَ أَوْلِيَائِهِ وَأَعْدَائِهِ، فَالْحَلَالُ مَا حَلَّلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وَقَدْ أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى الثَّقَلَيْنِ الْحَيِّ وَالْإِنْسِ، فَعَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ، وَيَبَا جَاءَ بِهِ، وَيَتَّبِعَهُ فِي بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَمُتَابَعَتُهُ: هُوَ سَبِيلُ اللَّهِ، وَهُوَ دِينُ

(١) في [ع] عمياء، بالهمز.

(٢) في [ع] صماء، بالهمز.

الله، وَهُوَ عِبَادَةُ اللهِ، وَهُوَ طَاعَةُ اللهِ، وَهُوَ طَرِيقُ أَوْلِيَاءِ اللهِ، وَهُوَ الْوَسِيلَةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ بِهَا عِبَادَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥].

فابْتَغَاءُ الْوَسِيلَةِ إِلَى اللهِ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ تَوَسَّلَ إِلَى اللهِ بِالْإِيمَانِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَاتَّبَاعِهِ، وَهَذَا التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ [فِي كُلِّ حَالٍ] ^(١) بَاطِنًا وَظَاهِرًا فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَعْدَ مَوْتِهِ؛ فِي مَشْهَدِهِ وَمَغِيبِهِ؛ لَا يَسْقُطُ التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَبِطَاعَتِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْذَرُ مِنَ الْأَعْدَارِ، وَلَا طَرِيقٌ إِلَى كَرَامَةِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، وَالنَّجَاةِ مِنْ هَوَائِهِ وَعَذَابِهِ إِلَّا التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَبِطَاعَتِهِ ^(٢).

وَهُوَ ﷺ شَفِيعُ الْخَلَائِقِ، صَاحِبُ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ الَّذِي يَغِطُّهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ، فَهُوَ أَعْظَمُ الشُّفَعَاءِ قَدْرًا، وَأَعْلَاهُمْ جَاهًا عِنْدَ اللهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى

(١) سقط في [م].

(٢) قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى (١٣٣/٢٧): (التَّوَسُّلُ إِلَى اللهِ بِالنَّبِيِّينَ هُوَ التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِمْ وَبِطَاعَتِهِمْ؛ كَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ وَمَحَبَّتِهِمْ وَتُؤَاتِيهِمْ أَوْ بِدَعَائِهِمْ وَشَفَاعَتِهِمْ، وَأَمَّا نَفْسُ ذَوَاتِهِمْ فَلَيْسَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي حَصُولَ مَطْلُوبِ الْعَبْدِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمْ عِنْدَ اللهِ الْجَاهُ الْعَظِيمُ وَالْمَنْزِلَةُ الْعَالِيَةُ بِسَبَبِ إِكْرَامِ اللهِ لَهُمْ وَإِحْسَانِهِ إِلَيْهِمْ وَفَضْلِهِ عَلَيْهِمْ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَقْتَضِي إِجَابَةَ دَعَاءِ غَيْرِهِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِسَبَبِ مِنْهُ إِلَيْهِمْ؛ كَالْإِيمَانِ بِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ، أَوْ بِسَبَبِ مِنْهُمْ إِلَيْهِ؛ كَدَعَائِهِمْ لَهُ وَشَفَاعَتِهِمْ فِيهِ، فَهَذَانِ الشَّيْئَانِ يُتَوَسَّلُ بِهِمَا).

عَنْ مُوسَى: ﴿وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِهَاً﴾ [الأحزاب: ٦٩]، وَقَالَ عَنْ الْمَسِيحِ: ﴿وَجِهَاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٤٥].

وَمُحَمَّدٌ ﷺ أَعْظَمُ جَاهًا مِنْ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ؛ لَكِنْ شَفَاعَتُهُ وَدَعَاؤُهُ إِنَّمَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ شَفَعَ لَهُ الرَّسُولُ، وَدَعَا لَهُ، فَمَنْ دَعَا لَهُ الرَّسُولُ وَشَفَعَ لَهُ تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ بِشَفَاعَتِهِ وَدَعَائِهِ؛ كَمَا كَانَ أَصْحَابُهُ يَتَوَسَّلُونَ إِلَى اللَّهِ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، وَكَمَا يَتَوَسَّلُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ ﷺ تَسْلِيمًا. وَلَفْظُ التَّوَسُّلِ فِي عُرْفِ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَسْتَعْلِمُونَهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى، وَالتَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ يَنْفَعُ مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ، وَأَمَّا بِدُونِ الْإِيمَانِ بِهِ فَالْكَفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ فِي الْآخِرَةِ.

وَلِهَذَا نُهِيَ عَنْ الْإِسْتِغْفَارِ لِعَمِّهِ وَ[أَمِهِ] ^(١) وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكُفَّارِ، وَنُهِيَ عَنْ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُنَافِقِينَ، وَقِيلَ لَهُ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وَلَكِنَّ الْكُفَّارَ يَتَفَاضِلُونَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَتَفَاضِلُ أَهْلُ الْإِيمَانِ فِي الْإِيمَانِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، فَإِذَا كَانَ فِي الْكُفَّارِ ^(٢) مَنْ خَفَّ كُفْرُهُ بِسَبَبِ نُصْرَتِهِ وَمَعُونَتِهِ، فَإِنَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتُهُ فِي

(١) في [ظ] و[ع] و[م] (وأبيه)، وأظنه تصحيفاً، والأظهر ما أثبتته إن شاء الله.

(٢) هي خاصة في أبي طالب، لورود النص الصحيح في حقه، وليست في عموم الكفار.

مُخَفِّفِ الْعَذَابِ عَنْهُ لَا فِي إِسْقَاطِ الْعَذَابِ [بِالْكُلِّيَّةِ]؛^(١) كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَهَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحْطُوكَ وَيَغْضَبُ لَكَ؟، قَالَ: «نَعَمْ، هُوَ فِي ضِخْصَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْ لَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^(٢).

وَفِي لَفْظٍ: إِنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ يَحْطُوكَ وَيَنْصُرُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ، فَهَلْ نَفَعَهُ ذَلِكَ؟، قَالَ: «نَعَمْ، وَجَدْتُهُ فِي غَمَرَاتٍ مِنَ النَّارِ، فَأَخْرَجْتُهُ إِلَى ضِخْصَاحٍ»^(٣).

وَفِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ عِنْدَهُ عَمَّهُ أَبُو طَالِبٍ /، فَقَالَ: [١/٥] «لَعَلَّهُ تَنَفَعَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضِخْصَاحٍ مِنْ نَارٍ يَبْلُغُ كَعْبِيهِ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ»^(٤)، وَقَالَ: «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا أَبُو طَالِبٍ، وَهُوَ مُتَّعِلٌ بِنَعْلَيْنِ مِنْ نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ»^(٥).

(١) فِي [ع] (فِي الْكُلِّيَّةِ)، وَالْأَظْهَرُ مَا أَثْبَتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ، بَاب: كُنْيَةُ الْمُشْرِكِ، رَقْم (٦٢٠٨)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَاب: شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ، رَقْم (٢٠٩).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ، بَاب: قِصَّةُ أَبِي طَالِبٍ، رَقْم (٣٥٩٤)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَاب: شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ، رَقْم (٢٠٩).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، بَاب: قِصَّةُ أَبِي طَالِبٍ، رَقْم (٣٨٨٥)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَاب: شَفَاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ، رَقْم (٢١٠) بِلَفْظِهِ.

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَاب: بَابُ أَهْوَنِ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا، رَقْم (٢١٢).

وَكَذَلِكَ يَنْفَعُ دُعَاؤُهُ هُمْ بِأَنْ لَا يُعَجَّلَ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ فِي الدُّنْيَا؛ كَمَا كَانَ ﷺ يَخْجِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ، وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»^(١).

وَرَوَى أَنَّهُ دَعَا بِذَلِكَ: أَنْ اغْفِرْ هُمْ فَلَا تُعَجَّلْ عَلَيْهِمُ الْعَذَابُ فِي الدُّنْيَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِا مِنْ دَابَّةٍ وَلَٰكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ٤٥].

وَأَيْضًا فَقَدْ يَدْعُو لِبَعْضِ الْكُفَّارِ بِأَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ أَوْ يَرْزُقَهُ، فَيَهْدِيَهُ أَوْ يَرْزُقَهُ؛ كَمَا دَعَا لِأُمِّ أَبِي هُرَيْرَةَ حَتَّى هَدَاهَا اللَّهُ^(٢)، وَكَمَا دَعَا لِدَوْسٍ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَأَتِ بِهِمْ»^(٣)، فَهَدَاهُمُ اللَّهُ، وَكَمَا رَوَى [ابْنُ مَسْعُودٍ]^(٤): أَنَّهُ اسْتَسْقَى لِبَعْضِ

(١) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب، رقم (٣٤٧٧)، ومسلم في الجهاد، باب: غزوة أحد، رقم (١٧٩٢).

(٢) رواه مسلم في فضائل الصحابة، باب: فضل أبي هريرة، رقم (٢٤٩١).

(٣) رواه البخاري في الجهاد، باب: الدعاء للمشركين بالهدى ليتألفهم، رقم (٢٩٣٧)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب: من فضائل غفار وأسلم وجهينة وأشجع ومزينة...، رقم (٢٥٢٤).

(٤) في [ظ] و[ع] و[م] [أبو داود]، وهو تصحيف، وقد رواه البخاري في الاستسقاء، باب: إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط، رقم (١٠٢٠) بلفظ: (قال ابن مسعود: إن قريشاً أبطؤوا عن الإسلام فدعا عليهم النبي ﷺ فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها، وأكلوا الميتة

المُشْرِكِينَ لَمَّا طَلَبُوا مِنْهُ أَنْ يَسْتَسْقِيَ لَهُمْ، فَاسْتَسْقَى لَهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ إِحْسَانًا مِنْهُ إِلَيْهِمْ، يَتَأَلَّفُ [بِهِ] قُلُوبُهُمْ؛ كَمَا / كَانَ يَتَأَلَّفُهُمْ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

[١/٤]

وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ ﷺ أَعْظَمُ الْخَلْقِ جَاهًا عِنْدَ اللَّهِ، لَا جَاهَ لِمَخْلُوقٍ عِنْدَ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ جَاهِهِ، وَلَا شَفَاعَةَ أَعْظَمُ مِنْ شَفَاعَتِهِ؛ لَكِنَّ دُعَاءَ الْأَنْبِيَاءِ وَشَفَاعَتَهُمْ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْإِيمَانِ بِهِمْ وَطَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِهِمْ وَطَاعَتَهُمْ [يُوجِبُ] سَعَادَةَ الْآخِرَةِ، وَالنَّجَاةَ مِنَ الْعَذَابِ مُطْلَقًا وَعَامًّا، فَكُلُّ مَنْ مَاتَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مُطِيعًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ قَطْعًا، وَمَنْ مَاتَ كَافِرًا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ قَطْعًا.

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ وَالْدُّعَاءُ فَانْتِفَاعُ الْعِبَادِ بِهِ مَوْقُوفٌ عَلَى شُرُوطٍ، وَلَهُ مَوَانِعُ، فَالشَّفَاعَةُ لِلْكَفَّارِ بِالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ مَعَ مَوْتِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ لَا تَنْفَعُهُمْ - وَلَوْ كَانَ الشَّفِيعُ أَعْظَمَ الشُّفَعَاءِ جَاهًا - فَلَا شَفِيعَ أَعْظَمَ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ.

والعظام، فجاءه أبو سفيان فقال: يا محمد جئت تأمر بصلة الرِّجَم، وإن قومك هلكوا فادعُ الله، فقرأ ﴿قَارِعَتْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ (١٠)، ثم عادوا إلى كفرهم، فذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبُطُّ الْبَطْسَةُ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾ (١١) يوم بدر، قال أبو عبدالله - أي البخاري -: وزاد أسباط عن منصور فدعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث، فأطبقت عليهم سبعا).

(١) سقط في [ع].

(٢) في [ع] تُوجِبُ، عطفًا على الطاعة.

ثُمَّ الْحَلِيلُ إِبْرَاهِيمَ، وَقَدْ دَعَا الْحَلِيلُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ وَاسْتَغْفَرَ لَهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْهُ:
﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١].

وَقَدْ كَانَ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِأَبِي طَالِبٍ اقْتِدَاءً بِإِبْرَاهِيمَ، وَأَرَادَ بَعْضُ
الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِبَعْضِ أَقَارِبِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا
أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ
الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]، ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ عُذْرَ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: ﴿وَمَا كَانِ اسْتَغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَأَ مِنْهُ إِنَّ
إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [١١٤] وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا
يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٤-١١٥].

وَبُثِّنَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَلْقَى
إِبْرَاهِيمَ أَبَاهُ أَرَزَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَعَلَى وَجْهِهِ أَرَزٌ قَتَرَةٌ وَغَبَرَةٌ، فَيَقُولُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: أَلَمْ
أَقُلْ لَكَ لَا تَعْصِنِي؟، فَيَقُولُ لَهُ أَبُوهُ: فَالْيَوْمَ لَا أَعْصِيكَ، فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: يَا رَبِّ
إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ، وَأَيُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِي الْأَبْعَدِ؟، فَيَقُولُ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنِّي حَرَمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ، ثُمَّ يُقَالُ: أَنْظِرْ مَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ !!،
فَيَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ بِذِيحٍ [مُتَلَطِّخٍ]»^(١).

(١) هكذا في [ظ] و [ع] و [م]، ولها لفظان في صحيح البخاري:

لفظ (متلطخ) أثبتها له الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٣/ ٢٤٤)، وابن الأثير في جامع
الأصول (١٠/ ٥٤٣)، وابن حجر في الفتح (٨/ ٥٠٠)، وغيرهم.

فَيُؤْخَذُ بِقَوَائِمِهِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ»^(١).

فَهَذَا لَمَّا مَاتَ مُشْرِكًا لَمْ يَنْفَعَهُ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ مَعَ عِظَمِ جَاهِهِ وَقَدْرِهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٤﴾ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٥﴾ [المتحنة: ٤-٥]، فَقَدْ أَمَرَ [الله] تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ بِأَنْ يَتَأَسَّوْا بِإِبْرَاهِيمَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ إِلَّا فِي قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ: ﴿لَأَسْتَغْفِرَ لَكَ﴾، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَكَذَلِكَ سَيِّدُ الشُّفَعَاءِ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا

ولفظ (ملتطخ) أثبتتها له ابن الجوزي في كشف المشكل (٣/٥٢٩)، والقاضي عياض في مشارق الأنوار (١/٢٧٢)، والكرمانى في الكواكب الدراري (١٤/١٢)، وغيرهم.
(١) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب: قول الله ﷻ ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ﴿١٣﴾، رقم (٣٣٥٠).

الفترة: الظلمة، والغربة: الغبار، والذبيخ: ذكر الضباع، وملتطخ: أي بعذرة ونجاسة.
والمعنى: أنه يمسح آزر ويغير حاله. (باختصار من كشف المشكل لابن الجوزي).

(٢) زيادة من [م].

فَأَذِنَ لِي^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / زَارَ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ، ثُمَّ قَالَ: «اسْتَأَذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمِّي فَلَمْ يُوْذَنْ لِي، وَاسْتَأَذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ»^(٢).

وَبُتِّ عَنْ أَنَسٍ فِي الصَّحِيحِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: «فِي النَّارِ»، فَلَمَّا [قَفَى]^(٣) دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(٤).

وَبُتِّ أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٥) [الشعراء: ٢١٤] دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْشًا فَاجْتَمَعُوا فَعَمَّ وَخَصَّ فَقَالَ: «يَا بَنِي كَعْبٍ بَنِ لُؤَيٍّ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي مُرَّةَ بَنِ كَعْبٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، [يَا بَنِي هَاشِمٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ

(١) رواه مسلم في الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربُّه عز وجل في زيارة قبر أمِّه، رقم (٩٧٦).

(٢) نفس المصدر السابق تماماً.

(٣) في [ظ] و[ع] [قفاً]، وهي عند الإمام أحمد في المسند (٣٣٢ / ٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٠ / ٧)، وفي [م] [قفى]، وهي عند مسلم في صحيحه، وأبي داود في سننه (٣٦٧ / ٤)، واخترت ما في الصحيح.

(٤) رواه مسلم في الإيمان، باب: بيان أنَّ من مات على الكفر فهو في النار، ولا تناله شفاعة، ولا تنفعه قرابة المقربين، رقم (٢٠٣).

النَّارِ^(١)، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اتَّقِدُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا فَاطِمَةُ اتَّقِدِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ، فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا غَيْرَ أَنَّ لَكُمْ رَجَاءً سَأَبْلُهَا بِبَلَاهَا^(٢)، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ؛ فَإِنِّي لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، [يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا^(٣)، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ سَلِينِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتَ لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا^(٤)».

وَعَنْ عَائِشَةَ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٥) [الشعراء: ٢١٤] قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، يَا صَفِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، [يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٦)، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ^(٧)».

(١) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وأضفتها من صحيح مسلم، لأن اللفظ له.

(٢) رواه مسلم في الإيمان، باب: في قوله تعالى ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٥)، رقم (٢٠٤).

(٣) سقط في [ع].

(٤) رواه البخاري في الوصايا، باب: هل يدخل النساء والولد في الأقارب؟، رقم (٢٧٥٣)،

ومسلم في الإيمان، باب: في قوله تعالى ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٥)، رقم (٢٠٤).

(٥) سقط في [م].

(٦) رواه مسلم في الإيمان، باب: في قوله تعالى ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٥)، رقم (٢٠٥).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا ذَاتَ يَوْمٍ فَذَكَرَ الْغُلُولَ،

فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا أَلْفَيْنَ / أَحَدَكُمُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمَحَمَةٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي!!، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ هَا نُعَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفُقُ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ، لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ» أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(١).

وَزَادَ مُسْلِمٌ: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ هَا صِيَاخٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ أَبْلَغْتُكَ»^(٢).

وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ هَا [يُعَارِ]^(٣)، يَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ

(١) رواه البخاري في الجهاد، باب: الغُلُول، رقم (٣٠٧٣)، ومسلم في الإمارة، باب: غلظ تحريم الغُلُول، رقم (١٨٣١).

(٢) رواه مسلم في الإمارة، باب: غلظ تحريم الغُلُول، رقم (١٨٣١).

(٣) في [ع] تعار، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

بَلَّغْتُ، وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِبَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا قَدْ بَلَّغْتُ^(١)، وَقَوْلُهُ هُنَا ﷺ: «لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا»؛

كَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ / لِأَبِيهِ: ﴿لَا تَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الممتحنة: ٤]. [٢/٢٥]

وَأَمَّا شَفَاعَتُهُ ودَعَاؤُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِيهِ نَافِعَةٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَذَلِكَ شَفَاعَتُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زِيَادَةِ الثَّوَابِ وَرَفْعِ الدَّرَجَاتِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ يُنْكِرُهَا، وَأَمَّا شَفَاعَتُهُ لِأَهْلِ الذُّنُوبِ مِنْ أُمَّتِهِ فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَأَنْكَرَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالزَّيْدِيَّةِ، وَقَالَ هَؤُلَاءِ: (مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ لَا يُخْرَجُ مِنْهَا لَا بِشَفَاعَةٍ، وَلَا غَيْرِهَا)، وَعِنْدَ هَؤُلَاءِ: مَا تَمَّ إِلَّا مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ، وَمَنْ يَدْخُلُ النَّارَ فَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجْتَمِعُ عِنْدَهُمْ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ ثَوَابٌ وَعِقَابٌ.

وَأَمَّا الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرُ الْأَيْمَةِ كَالْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ، فَيَقْرُونَ بِمَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ قَوْمًا بَعْدَ أَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ مَا شَاءَ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ، يُخْرِجُهُمْ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَيُخْرِجُ آخَرِينَ بِشَفَاعَةِ غَيْرِهِ، وَيُخْرِجُ قَوْمًا بِلَا شَفَاعَةٍ.

(١) رواه البخاري في الزكاة، باب: إثم مانع الزكاة، رقم (١٤٠٢).

وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءِ الْمُنْكَرُونَ لِلشَّفَاعَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةً وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، وَبِقَوْلِهِ: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وَبِقَوْلِهِ: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، وَبِقَوْلِهِ: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وَجَوَابُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ هَذَا [يُرَادُ] ^(١) بِهِ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ الْمُشْرِكِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي نَعْتِهِمْ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ (١١) قَالُوا لَرَنَّا نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (١٢) وَلَرَنَّا نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ (١٣) وَكُنَّا نَحْمِلُ خَطَايَاهُمْ (١٤) وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ (١٥) حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ (١٦) فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ (١٧) [المدثر: ٤٢-٤٨]، فَهَؤُلَاءِ نُفِي عَنْهُمْ نَفْعُ شَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا كُفَّارًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُرَادُ بِذَلِكَ نَفْيُ الشَّفَاعَةِ الَّتِي يُشَبِّهُهَا أَهْلُ الشَّرْكِ، وَمَنْ شَابَهُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنَّ لِلْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْقَدْرِ أَنْ يَشْفَعُوا عِنْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؛ كَمَا يَشْفَعُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ عِنْدَ بَعْضٍ فَيَقْبَلُ الْمَشْفُوعُ إِلَيْهِ شَفَاعَةَ [الشَّافِعِ] ^(٢) لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ رَغْبَةً وَرَهْبَةً،

(١) سقط في [ظ].

(٢) في [م] شافع.

[و] كَمَا يُعَامِلُ الْمَخْلُوقَ الْمَخْلُوقَ بِالْمَعَاوِصَةِ.

فَالْمُشْرِكُونَ كَانُوا يَتَّخِذُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، [وَيُصَوِّرُونَ] تَمَاثِيلَهُمْ، فَيَسْتَشْفِعُونَ بِهَا، وَيَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ خَوَاصُّ اللَّهِ، فَتَحْنُ تَتَوَسَّلُ إِلَى اللَّهِ بِدُعَائِهِمْ وَعِبَادَتِهِمْ لِيَشْفَعُوا لَنَا؛ كَمَا يُتَوَسَّلُ إِلَى الْمُلُوكِ بِخَوَاصِهِمْ، لِيَكُونَهُمْ أَقْرَبَ إِلَى الْمُلُوكِ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَيَشْفَعُونَ عِنْدَ الْمُلُوكِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُلُوكِ، وَقَدْ يَشْفَعُ أَحَدُهُمْ عِنْدَ الْمَلِكِ فِيمَا لَا يَجْتَارُهُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى إِجَابَةِ شَفَاعَتِهِ

رَغْبَةً وَرَهْبَةً، فَأَنْكَرَ اللَّهُ هَذِهِ الشَّفَاعَةَ فَقَالَ / تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقَالَ: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرِضَى﴾ [النجم: ٢٦]، وَقَالَ عَنْ الْمَلَائِكَةِ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [النجم: ٢٦] لَا يَسْقُونَهُ، بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وَقَالَ: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبا: ٢٢-٢٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتِيتُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ،

(١) زيادة في [م].

(٢) في [ع] ويعبدون.

وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ [يونس: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّهُمْ بَيْنُونَ﴾ ﴿٥١﴾ [الأنعام: ٥١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ ﴿٤﴾ [السجدة: ٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨٦﴾ [الزخرف: ٨٦]، / وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَىٰ كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُم مَّا [٣/٤] خَوَّلْتُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ نَقَعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ﴿٩٤﴾ [الأنعام: ٩٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَٰئِكَ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ ﴿٩٣﴾ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٩٤﴾ وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٩٥﴾ [الزمر: ٤٣-٤٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُمْ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ ﴿١٠٨﴾ يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أِذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرِضَىٰ لَهُ قَوْلًا ﴿١٠٩﴾ [طه: ١٠٨-١٠٩]، وَقَالَ صَاحِبُ يَس: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾ أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ إِلَهَةً إِنْ يُرِدِّنِ الرَّحْمَنُ يَصِيرَ لَا تَنْفَعُ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْفَعُونَ ﴿١٢﴾ إِنْ إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٣﴾ إِنْ أَمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ [يس: ٢٢-٢٥].

فَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ الَّتِي [أُثْبِتَتْهَا] ^(١) الْمُشْرِكُونَ لِلْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ حَتَّى صَوَّرُوا تَمَائِيلَهُمْ، وَقَالُوا: (اسْتَشْفَاعُنَا بِتَمَائِيلِهِمْ اسْتِشْفَاعٌ بِهِمْ)؛ وَكَذَلِكَ قَصَدُوا قُبُورَهُمْ، وَقَالُوا: (نَحْنُ نَسْتَشْفِعُ بِهِمْ بَعْدَ تَمَاتِهِمْ لِيَسْفَعُوا لَنَا إِلَى اللَّهِ)، وَصَوَّرُوا تَمَائِيلَهُمْ فَعَبَدُوهُمْ كَذَلِكَ، وَهَذِهِ الشَّفَاعَةُ أَبْطَلَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَذَمَّ الْمُشْرِكِينَ عَلَيْهَا، وَكَفَّرَهُمْ بِهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْمِ نُوحٍ: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ ^(٢) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ^(٣) [نوح: ٢٣-٢٤].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: (هَؤُلَاءِ قَوْمٌ صَالِحُونَ كَانُوا فِي قَوْمِ نُوحٍ فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَائِيلَهُمْ فَعَبَدُوهُمْ) ^(٤)، وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا كَالْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَهَذِهِ أَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَحَسَمَ مَادَّتَهَا، وَسَدَّ ذَرِيعَتَهَا؛ حَتَّى لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ ^(٥) وَالصَّالِحِينَ مَسَاجِدَ يُصَلِّي فِيهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي فِيهَا لَا يَسْتَشْفِعُ بِهِمْ، وَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقُبُورِ.

(١) فِي [ظ] (ثَبَّتْهَا).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ، بَابُ: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا نَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾

﴿٣﴾، رَقْمُ (٤٩٢٠)، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ أَيْضًا كَمَا عِنْدَ الطَّبْرِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ (٢٣/ ٣٠٤).

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي اقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ (٢/ ١٦٦): (وَكَانَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ

الْعِلْمِ يَقُولُ: لَا يَثْبُتُ مِنْ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا قَبْرُ نَبِيِّنَا ﷺ، وَغَيْرِهِ قَدْ يُثْبِتُ غَيْرُ هَذَا أَيْضًا مِثْلُ:

وَأَرْسَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّاهُ، وَلَا تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسَهُ وَمَحَاهُ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ، فَعَنْ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ^(١): قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «[أَلَا أَبْعَثُكَ]^(٢) عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَّا تَدَعَ تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»، وَفِي لَفْظٍ: (وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسْتَهَا) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).



قبر إبراهيم الخليل (عليه السلام)، وقال كما في الفتاوى (٢٧/ ٤٤٥): (القبر المتفق عليه هو قبر نبينا ﷺ وقبر الخليل فيه نزاع؛ لكن الصحيح الذي عليه الجمهور أنه قبره) إفادة شيخنا الغنيان. (١) هو: أبو الهياج حيان بن حصين الأسدي الكوفي، من قادة علي بن أبي طالب، ثقة، توفي سنة ٨٠ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٣٥٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨١).

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (لأبعثك)، والتصحيح من صحيح مسلم.

(٣) كلاهما رواه مسلم في الجنائز، باب: الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩).

فصل

وَلَفْظُ التَّوَسُّلِ / [قَدْ] ^(١) يُرَادُ بِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ، يُرَادُ بِهِ أَمْرَانِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ:

أَحَدُهُمَا: هُوَ أَصْلُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَهُوَ التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَبِطَاعَتِهِ.
وَالثَّانِي: دُعَاؤُهُ وَشَفَاعَتُهُ ^(٢)، وَهَذَا أَيْضًا نَافِعٌ يَتَوَسَّلُ بِهِ مَنْ دَعَا لَهُ وَشَفَعَ فِيهِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَمَنْ أَنْكَرَ التَّوَسُّلَ بِهِ ^(٣) بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ مُرْتَدًّا.

وَلَكِنَّ التَّوَسُّلَ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَبِطَاعَتِهِ هُوَ أَصْلُ الدِّينِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، فَمَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْمَعْنَى فَكُفْرُهُ ظَاهِرٌ لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ.

وَأَمَّا دُعَاؤُهُ وَشَفَاعَتُهُ وَاتِّفَاقُ الْمُسْلِمِينَ ^(٤) بِذَلِكَ فَمَنْ أَنْكَرَهُ فَهُوَ أَيْضًا كَافِرٌ، لَكِنَّ هَذَا أَخْفَى مِنَ الْأَوَّلِ، فَمَنْ أَنْكَرَهُ عَنْ جَهْلِ عُرْفِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ أَصَرَ عَلَى إنْكَارِهِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ.

(١) زيادة من [م].

(٢) قال شيخنا الغنيان: (يجب أن يُقَيَّدَ بحياته وفي حضرته؛ لثلا يفهم أنه مطلق).

(٣) أي النبي ﷺ.

(٤) أي في الآخرة.

أَمَّا دُعَاؤُهُ وَشَفَاعَتُهُ فِي الدُّنْيَا فَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - وَهُمْ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ - أَنَّ لَهُ شَفَاعَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَاصَّةً وَعَامَّةً، وَأَنَّهُ يُشَفَّعُ فِيمَنْ يَأْذُنُ اللَّهُ لَهُ أَن يُشَفَّعَ فِيهِ مِنْ أُمَّتِهِ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ. وَلَا يَنْتَفَعُ بِشَفَاعَتِهِ إِلَّا أَهْلُ التَّوْحِيدِ [الْمُؤْمِنُونَ] ^(١) دُونَ أَهْلِ الشِّرْكِ، وَلَوْ كَانَ الْمُشْرِكُ حُبًّا لَهُ مُعَظَّمًا لَهُ لَمْ تُنْقِذْهُ شَفَاعَتُهُ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا يُنْجِيهِ مِنَ النَّارِ التَّوْحِيدُ وَالْإِيمَانُ بِهِ، وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ يُحِبُّونَهُ وَلَمْ يَقْرُوا بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَ بِهِ لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِهِ وَلَا بِغَيْرِهَا.

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ أَسْعَدُ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟، فَقَالَ: «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ» ^(٢).

وَعَنْهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً [لَأُمَّتِي] ^(٣) يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا» ^(٤).

(١) فِي [ظ] وَ[ع] [الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْعِلْمِ، بَابُ: الْحَرَصُ عَلَى الْحَدِيثِ، رَقْمُ (٩٩).

(٣) سَقَطَ مِنْ [ظ] وَ[م]، وَأَتَمَّتْهَا مِنْ [ع] وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ: اخْتِبَاءِ النَّبِيِّ ﷺ دَعْوَةَ الشَّفَاعَةِ لِأُمَّتِهِ، رَقْمُ (١٩٩).

وَفِي / السَّنَنِ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ عِنْدِ رَبِّي فَخَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ وَيَبْنَ الشَّفَاعَةَ، فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ، وَهِيَ لِمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا»^(١)، وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا فَهُوَ فِي شَفَاعَتِي»^(٢).

وَهَذَا الْأَصْلُ - وَهُوَ التَّوْحِيدُ - هُوَ أَصْلُ الدِّينِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ دِينًا غَيْرَهُ، وَبِهِ أَرْسَلَ اللَّهُ الرَّسُلَ، وَأَنْزَلَ الْكِتَابَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوْحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ

(١) رواه الترمذي في صفة القيامة، باب: منه، رقم (٢٤٤١)، وابن ماجه في الزهد، باب: ذكر الشفاعة، رقم (٤٣١٧)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

(٢) رواه ابن أبي شيبة كما في الأحكام الشرعية الكبرى (٤٠٩/٣) لعبدالحق الإشبيلي، من طريق عاصم ابن أبي النجود عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري، وقال عنه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (١٩١/٨): (رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وزُوَّاهُ ثِقَاتٌ، ورواه أبو يعلى وابن ماجه مختصراً)، ولو قال: (زُوَّاهُ ثِقَاتٌ عدا عاصم بن أبي النجود) لكان أحسن، لأن عاصماً مختلفاً في توثيقه، والأظهر أنه صالح الحديث، والحديث حسن.

الضَّلَالَةُ ﴿[النحل: ٣٦]، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ كُلِّ مِنَ الرُّسُلِ أَنَّهُ افْتَتَحَ دَعْوَتَهُ بِأَن قَال لِقَوْمِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].
وَفِي الْمُسْنَدِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي، وَجُعِلَ الذُّلُّ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١).
وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ - الَّذِينَ أَخْبَرَ الْقُرْآنُ بِشَرِكِهِمْ، وَاسْتَحَلَّ النَّبِيُّ ﷺ / دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَسَبَى حَرِيمَهُمْ^(٢)، وَأَوْجَبَ لَهُمُ النَّارَ - كَانُوا [٦/٥]

(١) رواه الإمام أحمد (١٢٣/٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٨٦/١٠)، والطبراني في الكبير (٣١٧/١٣)، كلهم من طريق عبد الرحمن بن ثابت عن حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر، وهو ضعيف بهذا الإسناد لضعف (عبد الرحمن بن ثابت)، وقد ذكره البخاري مُعلقاً في الصحيح بصيغة التمریض في الجهاد، باب: ما قيل في الرِّمَاح، وروى أبو داود قوله «ومن تشبه بقوم فهو منهم» في اللباس، باب: في لبسِ الشُّهرة، رقم (٤٠٣١)، وحسنه شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى ٤٨٩/٢ بقوله: (وهو حديثٌ جيّدٌ). وأطال في تخريجه وتحسينه في الاقتضاء (٢٦٩/١).

(٢) لم يثبت أن النبي ﷺ سبى امرأة قرشية، وإنما السبي وقع على بعض قبائل العرب كهوازن وبني الحارث وبني كنانة وغيرهم، وقد قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى (٣٧٩/٣١): (الأحاديث ونحوها مشهورة؛ بل متواترة أن النبي ﷺ كان يسبي العرب، وكذلك خلفاؤه بعده)، ولعل ذكر قريش هنا لبيان الشرك لا السبي، أفادني بذلك شيخنا الحميدي.

مُقِرِّينَ بِأَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [لقمان: ٢٥]،
وَقَالَ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى
يُؤْفَكُونَ ﴿١١﴾﴾ [العنكبوت: ٦١]، وَقَالَ: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ
الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِطُ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ يُدِيرُ مَلَائِكَتَهُ كُلِّ
شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى
تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ بَلْ أَتَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٩٠﴾ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ
مَعَهُ مِنْ إِنْتِ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ لَئِمٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ
﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: ٨٤-٩١].

وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ جَعَلُوا مَعَهُ أُخْرَى مُقِرِّينَ بِأَنَّ إِلَهُتَهُمْ مَخْلُوقَةٌ،
وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، وَيَتَقَرَّبُونَ بِعِبَادَتِهِمْ إِلَيْهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى:
﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا
عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنبِئُوكَ اللَّهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى
عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ
الْحَكِيمِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ فَاذْبَحْ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ
الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ

يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٢٠﴾ ﴿[الزمر: ١-٣].

وَكَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْسِيَتِهِمْ: (لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمَثَّلُهُ وَمَا مَلَكَ)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِّنْ نَّاصِرِينَ ﴿٢٩﴾ فَأَقْبَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِّنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِبَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٢٨-٣٢].

وَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ بِالْمَثَلِ الَّذِي صَرَبَهُ لَهُمْ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَمْلُوكُهُ شَرِيكُهُ فَقَالَ: ﴿هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾ [الروم: ٢٨] يَخَافُ أَحَدُكُمْ مَمْلُوكَهُ كَمَا يَخَافُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ لَا يَرْضَى أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكُهُ شَرِيكُهُ فَكَيْفَ [تَرْضَوْنَ لِي مَا لَا] تَرْضَوْنَهُ لِأَنفُسِكُمْ.

وَهَذَا كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ: لَهُ بَنَاتٌ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنْ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَشَّرَ أَحَدَهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [٥٨] يَتَوَرَّى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ [٥٩] لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ [٦٠-٥٨: النحل].

وَالْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالشِّرْكِ أَصْلُهُمْ صِنْفَانِ: قَوْمُ نُوحٍ، وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ، فَقَوْمُ نُوحٍ كَانَ أَصْلُ شِرْكِهِمُ الْعُكُوفَ عَلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَائِيلَهُمْ، ثُمَّ عَبْدُوهُمْ، وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أَصْلُ شِرْكِهِمْ عِبَادَةَ الْكَوَاكِبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَكُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ يَعْبُدُونَ الْجِنَّ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ تُخَاطِبُهُمْ، وَتُعِينُهُمْ عَلَى أَشْيَاءَ، وَقَدْ يَنْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ، وَإِنْ كَانُوا فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ، فَإِنَّ الْجِنَّ هُمْ الَّذِينَ يُعِينُونَهُمْ، وَيَرْضَوْنَ بِشِرْكِهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُخْشَرُهُمْ جَمِيعًا / ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [١٠] قَالُوا سُبْحَنَكَ [٥/٤] أَنْتَ وَلَيْسْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ [١١] [سبا: ٤٠-٤١].

وَالْمَلَائِكَةُ لَا تُعِينُهُمْ عَلَى الشِّرْكِ لَا فِي الْمَحْيَا وَلَا فِي [في] [١٢] الْمَمَاتِ، وَلَا يَرْضَوْنَ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ تُعِينُهُمْ، وَتَتَصَوَّرُ لَهُمْ فِي صُورِ الْأَدَمِيِّينَ، فَيَرَوْنَهُمْ [٧/٥]

بَأَعْيُنِهِمْ، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: (أَنَا إِبْرَاهِيمُ، أَنَا الْمَسِيحُ، أَنَا مُحَمَّدٌ^(١)، أَنَا الْحَضِرُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ، أَنَا عُمَرُ، أَنَا عُثْمَانُ، أَنَا عَلِيٌّ، أَنَا الشَّيْخُ فُلَانٌ).

وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ: (هَذَا هُوَ النَّبِيُّ فُلَانٌ)، أَوْ [(الشَّيْخُ فُلَانٌ)، وَ] (هَذَا هُوَ الْحَضِرُ)، وَيَكُونُ أُولَئِكَ كُلُّهُمْ جِنًّا يَشْهَدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ.

وَالْجِنُّ كَالْإِنْسِ فَمِنْهُمْ الْكَافِرُ، وَمِنْهُمْ الْفَاسِقُ، وَمِنْهُمْ الْعَاصِي، وَفِيهِمُ الْعَابِدُ الْجَاهِلُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُحِبُّ شَيْخًا فَيَتَزَيَّا فِي صُورَتِهِ، وَيَقُولُ: أَنَا فُلَانٌ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي بَرِّيَّةٍ، وَمَكَانٍ قَفْرٍ، فَيُطْعِمُ ذَلِكَ الشَّخْصَ طَعَامًا، وَيَسْقِيهِ سَرَابًا، أَوْ يَدُلُّهُ عَلَى الطَّرِيقِ، أَوْ يُجْبِرُهُ بِبَعْضِ الْأُمُورِ الْوَاقِعَةِ الْغَائِبَةِ، فَيُظَنُّ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَنَّ نَفْسَ الشَّيْخِ الْمَيِّتِ أَوْ الْحَيِّ فَعَلَ ذَلِكَ، وَقَدْ يَقُولُ: (هَذَا سِرُّ الشَّيْخِ، وَهَذِهِ رَقِيقَتُهُ، وَهَذِهِ حَقِيقَتُهُ)، أَوْ (هَذَا مَلَكٌ جَاءَ عَلَى صُورَتِهِ)، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ جِنِّيًّا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تُعِينُ عَلَى الشُّرْكِ وَالْإِفْكِ وَالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ (٨) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

(١) ربما يتمثل الشيطان بنبيٍّ أو صالحٍ لعدم ورود دليل ينفي ذلك إلا النبي ﷺ، فإنه قد ورد عنه كما عند مسلم قوله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»، فتبين أن هذا من خصائصه ﷺ.

(٢) سقط في [م].

قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ^(١): كَانَ أَقْوَامٌ يَدْعُونَ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ [كَالْعَزِيرِ]^(٢) وَالْمَسِيحَ، فَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ عِبَادُ اللَّهِ؛ كَمَا أَنَّ الَّذِينَ يَعْبُدُونَهُمْ عِبَادُ اللَّهِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُمْ يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ، وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ؛ كَمَا يَفْعَلُ سَائِرُ عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ.

وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يَقُولُونَ: (إِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِهِمْ) أَيُّ: نَطْلُبُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَشْفَعُوا، فَإِذَا أَتَيْنَا قَبْرَ أَحَدِهِمْ طَلَبْنَا مِنْهُ أَنْ يَشْفَعَ لَنَا، فَإِذَا صَوَّرْنَا تِمَثَالَهُ - وَالتَّمَاثِيلُ إِمَّا مُجَسَّدَةٌ، وَإِمَّا تَمَاتِيلُ مُصَوَّرَةٌ؛ كَمَا يُصَوِّرُهَا النَّصَارَى فِي كَنَائِسِهِمْ - قَالُوا: فَمَقْصُودُنَا بِهَذِهِ التَّمَاثِيلِ تَذَكُّرُ أَصْحَابِهَا وَسِيرِهِمْ، وَنَحْنُ نَحَاطِبُ هَذِهِ التَّمَاثِيلِ وَمَقْصُودُنَا خِطَابُ أَصْحَابِهَا لِيَشْفَعُوا لَنَا إِلَى اللَّهِ. فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: (يَا سَيِّدِي فُلَانٌ)، أَوْ (يَا سَيِّدِي جِرْجِسُ)، أَوْ (بُطْرُسُ)^(٣).

(١) هو قول ابن مسعود، وابن عباس، وقتادة، ومجاهد؛ كما في تفسير الطبري (١٤/٦٢٧ - ٦٣١).

(٢) في [ع] كالعزير، وهو تصحيف.

(٣) جِرْجِسُ: مِنْ أَنْصَارِ عِيسَى ﷺ ولم يدركه؛ بل أدرك تلاميذه، وكان عابداً صالحاً، ومات بفلسطين.

وَبُطْرُسُ: مِنَ الْخَوَارِيزِ الْمُقْرَبِينَ عِنْدَ عِيسَى ﷺ، وَكَانَ مِنَ الْعُبَادِ الْمُعْظَمِينَ.

وَكِلَاهُمَا يَسْتَفِثُ بِهِمَا النَّصَارَى فِي الْمُلَمَّاتِ، وَيُزَعِّمُونَ لَهُمَا الْكِرَامَاتِ.

يُنْظَرُ: تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ (٢/٢٤)، الْجَوَابُ الصَّحِيحُ لِمَنْ بَدَّلَ دِينَ الْمَسِيحِ (٤/١٨٨)، مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (١١/٣٠٩).

أَوْ (يَا [سَيِّدَتِي] ^١ الْحُثُونَةُ مَرْيَمُ)، أَوْ (يَا سَيِّدِي الْحَلِيلُ)، أَوْ (مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ)،
أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ (اشْفَعْ لِي إِلَى رَبِّكَ)، [سَلْ لِي رَبَّكَ] ^٣.

وَقَدْ يُخَاطَبُونَ الْمَيِّتَ عِنْدَ قَبْرِهِ، أَوْ يُخَاطَبُونَ الْحَيَّ وَهُوَ غَائِبٌ كَمَا يُخَاطَبُونَهُ
لَوْ كَانَ حَاضِرًا حَيًّا، وَيُنْشِدُونَ قَصَائِدَ يَقُولُ أَحَدُهُمْ فِيهَا: (يَا سَيِّدِي فَلَانُ أَنَا فِي
حَسْبِكَ، أَنَا فِي جِوَارِكَ، اشْفَعْ لِي إِلَى اللَّهِ، سَلْ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَنْصُرَنَا عَلَى عَدُوِّنَا، سَلْ
اللَّهَ أَنْ يَكْشِفَ عَنَّا هَذِهِ الشَّدَّةَ، أَشْكُو إِلَيْكَ كَذَا وَكَذَا فَسَلْ اللَّهَ أَنْ يَكْشِفَ هَذِهِ
الْكُرْبَةَ)، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: (سَلْ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَأَوَّلُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ
فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٦٤)،

(١) في [ظ] و[ع] و[م] سَيِّئِي ١١، وهي لفظة غير مستقيمة لغوياً، وهي إلى العامية أقرب، قال
الصفدي في تصحيح التصحيف وتحريير التحريف (ص: ٣٠٦): (ويقولون: فَعَلْتُ سَيِّئِي،
وقالت سَيِّئِي، وهو غلط. والصواب أن يقال: سَيِّدَتِي، لأنه تأنيث السيد .. قال ابن الأعرابي:
إن كان من السؤدد فسَيِّدَتِي، وإن كان من العدد فِسَيِّئِي، لا أعرف في اللغة لسَيِّئِي معنى)، ويُنظر
كذلك: خبر الكلام في التقصي عن أغلاط العوام (ص: ٣٥)، نفحة الريحانة ورشحة طلاء
الحانة (٢٩٤/٤).

(٢) زيادة في [ع] في هذا الموضع، وفي [م] بعد جملة (وَقَدْ يُخَاطَبُونَ الْمَيِّتَ عِنْدَ قَبْرِهِ) والأكمل
موضعها كما في [ع]، والله أعلم.

وَيَقُولُونَ: (إِذَا طَلَبْنَا مِنْهُ الْإِسْتِغْفَارَ بَعْدَ مَوْتِهِ كُنَّا بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ طَلَبُوا الْإِسْتِغْفَارَ مِنَ الصَّحَابَةِ)، وَيُخَالِفُونَ بِذَلِكَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَطْلُبْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ، وَلَا سَأَلَهُ شَيْئًا، وَلَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي كُتُبِهِمْ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْ مُتَأَخِّرِي الْفُقَهَاءِ، وَحَكَوْا حِكَايَةَ مَكْذُوبَةٍ عَلَى مَالِكٍ رحمته الله، [و] سَيَأْتِي ذِكْرُهَا، وَبَسْطُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنْ خِطَابِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ عِنْدَ قُبُورِهِمْ، وَفِي مَغِيبِهِمْ، وَخِطَابِ تَمَثُّلِهِمْ، هُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ الشَّرِكِ الْمَوْجُودِ فِي الْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَفِي مُبْتَدِعَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ أَحَدَثُوا مِنَ الشَّرِكِ وَالْعِبَادَاتِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَكُتَاؤُا شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

فَإِنَّ دُعَاءَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ بَعْدَ مَوْتِهِمْ، وَفِي مَغِيبِهِمْ، وَسُؤَالَهُمْ وَالْإِسْتِغَاثَةَ بِهِمْ، وَالْإِسْتِشْفَاعَ بِهِمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَ[نَصَبُ] تَمَثُّلِهِمْ - بِمَعْنَى طَلَبِ الشَّفَاعَةِ مِنْهُمْ - هُوَ مِنَ الدِّينِ الَّذِي لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ، وَلَا ابْتَعَثَ بِهِ رَسُولًا، وَلَا أَنْزَلَ بِهِ كِتَابًا، وَلَيْسَ هُوَ وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا فَعَلَهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ،

(١) زيادة في [ع].

(٢) سقط في [ع].

وَالتَّابِعِينَ / لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا أَمْرَ بِهِ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا [٨/٥] يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَمْنَنُ لَهُ عِبَادَةٌ وَزُهْدٌ، وَيَذْكُرُونَ فِيهِ حِكَايَاتٍ وَمَنَامَاتٍ، فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ.

وَفِيهِمْ مَنْ يَنْظُمُ / الْقَصَائِدَ فِي [دُعَاءٍ] ^(١) الْمَيْتِ وَالْإِسْتِشْفَاعِ بِهِ وَالْإِسْتِغَاثَةِ، [١٦/٤] أَوْ يَذْكُرُ ذَلِكَ فِي ضَمَنِ مَدِيحِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، فَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ، وَلَا وَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَمَنْ تَعَبَّدَ بِعِبَادَةٍ لَيْسَتْ وَاجِبَةً وَلَا مُسْتَحَبَّةً؛ وَهُوَ يَعْتَقِدُهَا وَاجِبَةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً، فَهُوَ ضَالٌّ مُبْتَدِعٌ بِدْعَةٍ سَيِّئَةٍ لَا بِدْعَةٍ حَسَنَةٍ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الدِّينِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُعْبَدُ إِلَّا بِمَا هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ.

وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَذْكُرُونَ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنَ الشَّرْكِ مَنَافِعَ وَمَصَالِحَ، وَيَخْتَجُّونَ عَلَيْهَا بِحُجَجٍ مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ، أَوْ الذَّوْقِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ التَّقْلِيدِ، وَالْمَنَامَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَجَوَابُ هَؤُلَاءِ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْإِخْتِجَاجُ بِالنُّصِّ، وَالْإِجْمَاعِ.

وَالثَّانِي: الْقِيَاسُ، وَالذَّوْقُ، وَالْإِعْتِبَارُ بِبَيَانِ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ، فَإِنَّ فُسَادَ ذَلِكَ رَاجِعٌ عَلَى مَا يُظَنُّ فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَيَقَالُ: قَدْ عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِّ، وَالتَّوَاتُرِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَاجْتِمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ، وَعُلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ؛ بَلْ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ شَرَعُوا لِلنَّاسِ أَنْ يَدْعُوا الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ، وَلَا يَسْتَشْفِعُوا بِهِمْ لَا بَعْدَ مَمَاتِهِمْ وَلَا فِي مَغْيِبِهِمْ، فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ: (يَا مَلَائِكَةَ اللَّهِ: اشْفَعُوا لِي عِنْدَ اللَّهِ، سَلُوا اللَّهَ لَنَا أَنْ يَنْصُرَنَا، أَوْ يَرْزُقَنَا، أَوْ يَهْدِينَا).

وَكَذَلِكَ لَا يَقُولُ لِمَنْ مَاتَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ: (يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ: اذْعُ اللَّهَ لِي، سَلِ اللَّهَ لِي، اسْتَغْفِرِ اللَّهَ لِي، سَلِ اللَّهَ لِي أَنْ يَغْفِرَ لِي، أَوْ يَهْدِينِي، أَوْ يَنْصُرَنِي، أَوْ يُعَافِينِي)، وَلَا يَقُولُ: (أَشْكُو إِلَيْكَ ذُنُوبِي، أَوْ نَقْصَ رِزْقِي، أَوْ تَسَلُّطَ الْعَدُوِّ عَلَيَّ، أَوْ أَشْكُو إِلَيْكَ فَلَانًا الَّذِي ظَلَمَنِي)، وَلَا يَقُولُ: (أَنَا نَزِيلُكَ، أَنَا ضَيْفُكَ، أَنَا جَارُكَ)، أَوْ (أَنْتَ تُجِيرُ مَنْ يَسْتَجِيرُ [إِلَيْكَ] ^(١))، أَوْ (أَنْتَ خَيْرُ مُعَاذٍ [يُسْتَعَاذُ] ^(٢) بِهِ).

وَلَا يَكْتُبُ أَحَدٌ وَرَقَةً وَيُعَلِّقُهَا عِنْدَ الْقُبُورِ، وَلَا يَكْتُبُ أَحَدٌ مُحَضَّرًا أَنَّهُ اسْتَجَارَ بِفُلَانٍ، وَيَذْهَبُ بِالْمَحْضَرِ إِلَى مَنْ يَعْمَلُ بِذَلِكَ الْمَحْضَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُسْلِمِينَ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ النَّصَارَى فِي كَنَائِسِهِمْ، وَكَمَا يَفْعَلُهُ الْمُتَدْعُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، أَوْ فِي مَغْيِبِهِمْ،

(١) زيادة في [ع].

(٢) في [ع] (يُسْتَغَاثُ).

فَهَذَا يَمَّا عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَبِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ، وَبِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَشْرَعْ هَذَا لِأُمَّتِهِ.

وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ قَبْلَهُ لَمْ يَشْرَعُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ بَلْ أَهْلُ الْكِتَابِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ نَقْلٌ بِذَلِكَ؛ كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ عَنْ نَبِيِّهِمْ نَقْلٌ بِذَلِكَ، وَلَا فَعَلَ هَذَا أَحَدٌ مِنْ [أَصْحَابِ نَبِيِّهِمْ]^(١)، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ لَا الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ وَلَا غَيْرُهُمْ، وَلَا ذَكَرَ أَحَدٌ مِنَ الْأَيْمَةِ لَا فِي مَنْاسِكِ الْحَجِّ وَلَا غَيْرِهَا، / أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ [٩/٥] عِنْدَ قَبْرِهِ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ، أَوْ يَدْعُو لِأُمَّتِهِ، أَوْ يَشْكُو إِلَيْهِ مَا نَزَلَ بِأُمَّتِهِ مِنْ مَصَائِبِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَكَانَ أَصْحَابُهُ يُبْتَغُونَ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْبَلَاءِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَتَارَةً بِالْجَذْبِ، وَتَارَةً بِنَقْصِ الرِّزْقِ، وَتَارَةً بِالْخَوْفِ وَقُوَّةِ الْعَدُوِّ، وَتَارَةً بِالذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَأْتِي إِلَى قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَا قَبْرِ الْحَلِيلِ، وَلَا قَبْرِ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَيَقُولُ: (نَشْكُو إِلَيْكَ جَذَبَ الزَّمَانِ، أَوْ قُوَّةَ الْعَدُوِّ، أَوْ كَثْرَةَ الذُّنُوبِ).

وَلَا يَقُولُ: (سَلِّ اللَّهُ لَنَا - أَوْ لِأُمَّتِكَ - أَنْ يَرْزُقَهُمْ، أَوْ يَنْصُرَهُمْ، أَوْ يَغْفِرَ لَهُمْ)؛ بَلْ هَذَا وَمَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الْبِدْعِ الْمُحَدَّثَةِ الَّتِي لَمْ يَسْتَحِبَّهَا أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَيْسَتْ وَاجِبَةً وَلَا مُسْتَحَبَّةً بِاتِّفَاقِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ.

(١) في [ع] (الصحابة أصحاب نبيهم).

وَكُلُّ بِدْعَةٍ لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ وَلَا مُسْتَحَبَّةٌ^(١) فَهِيَ بِدْعَةٌ سَيِّئَةٌ، وَهِيَ ضَلَالَةٌ
بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ قَالَ فِي بَعْضِ الْبِدَعِ: (إِنَّهَا بِدْعَةٌ حَسَنَةٌ)، فَإِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا قَامَ
دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمُسْتَحَبٍّ وَلَا وَاجِبٍ فَلَا يَقُولُ أَحَدٌ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ إِنَّهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ.

وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ بِمَا لَيْسَ مِنَ الْحَسَنَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا أَمَرَ إِجْبَابٍ وَلَا
اسْتِحْبَابٍ فَهُوَ ضَالٌّ مُتَّبِعٌ لِلشَّيْطَانِ، وَسَبِيلُهُ مِنْ سَبِيلِ الشَّيْطَانِ؛ كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ مَسْعُودٍ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا، وَخَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، ثُمَّ
قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ:
﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾»
[الأنعام: ١٥٣]^(٢).

فَهَذَا أَصْلُ جَامِعٍ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ آمَنَ / بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ، وَلَا
يُخَالِفَ السُّنَّةَ الْمَعْلُومَةَ، وَسَبِيلَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ

(١) من جهة اللغة لا التشريع، أو المصلحة الراجحة؛ كجمع المصحف في عهد الصديق، أو
جمع الناس في التراويح في عهد عمر، أو تشكيل القرآن في عهد عثمان، وقال شيخنا الغنيان:
(هذا التعبير فيه تساهل).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٠٧/٧)، والدارمي في السنن (٧٨/١)، وغيرهما، وهو
حديث حسن ورجاله ثقات عدا عاصم بن أبي النجود، فهو صدوقٌ بهم؛ كما قاله الذهبي في
الميزان (٣٥٧/٢).

اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، بِاتِّبَاعٍ مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ وَالْإِجْمَاعَ الْقَدِيمَ؛ لَا سِيَّامًا وَلَيْسَ مَعَهُ فِي
بِدْعَتِهِ إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا مُجْتَهِدٌ يُعْتَمَدُ عَلَى قَوْلِهِ فِي الدِّينِ، وَلَا مَنْ يُعْتَبَرُ
قَوْلُهُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ وَالنِّزَاعِ، فَلَا يَنْحَرِمُ الْإِجْمَاعُ بِمُخَالَفَتِهِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ الْإِجْمَاعُ
عَلَى مُوَافَقَتِهِ.

وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ نَارَعَ فِي ذَلِكَ عَالِمٌ مُجْتَهِدٌ لَكَانَ [مَخْصُومًا] ^(١) بِمَا عَلَيْهِ السُّنَّةُ
الْمُتَوَاتِرَةُ، وَبِاتِّفَاقِ الْأَيْمَةِ قَبْلَهُ؛ فَكَيْفَ إِذَا [كَانَ] ^(٢) الْمُنَازِعُ لَيْسَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ،
وَلَا مَعَهُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، وَإِنَّمَا اتَّبَعَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ، وَيُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ
عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ؛ بَلْ [إِنَّ] ^(٣) النَّبِيَّ ﷺ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَشْرَعْ هَذَا فَلَيْسَ
هُوَ وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا، فَإِنَّهُ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ، وَحَرَّمَ مَا يُفْضِي إِلَيْهِ؛ كَمَا حَرَّمَ اتِّخَاذَ
قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ مَسَاجِدَ.

فَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ
بِخَمْسٍ: «أَلَا وَ» إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ [قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ

(١) في [ظ] و[ع] (مخصوصاً)، والتصحيح من [م].

(٢) سقط في [ع].

(٣) زيادة من [م].

(٤) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأتمته من صحيح مسلم، وحكاها شيخ الإسلام هُنا بالمعنى.

وَصَالِحِيهِمْ^(١) مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنُهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ^(٢).
وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / قَالَ قَبْلَ مَوْتِهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ [١٠/٥]
وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا فَعَلُوا. قَالَتْ عَائِشَةُ: (وَلَوْلَا
ذَلِكَ لَأُبْرِزَ قَبْرُهُ، وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا)^(٣).

وَاتَّخَذَ الْمَكَانَ مَسْجِدًا: هُوَ أَنْ يُتَّخَذَ لِلصَّلَاةِ الْحَقْمَسِ وَغَيْرِهَا كَمَا تُبْنَى
الْمَسَاجِدُ لِذَلِكَ، وَالْمَكَانُ الْمَتَّخَذُ مَسْجِدًا إِنَّمَا يُقْصَدُ فِيهِ عِبَادَةُ اللَّهِ وَدُعَاؤُهُ لَا دُعَاءُ
الْمَخْلُوقِينَ، فَحَرَّمَ ﷺ أَنْ تُتَّخَذَ قُبُورُهُمْ مَسَاجِدَ بِقَصْدِ الصَّلَاةِ فِيهَا كَمَا تُقْصَدُ
الْمَسَاجِدُ، وَإِنْ كَانَ الْقَاصِدُ لِذَلِكَ إِنَّمَا يُقْصَدُ عِبَادَةُ اللَّهِ وَخَدُّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَّا
أَنْ يُقْصَدُوا الْمَسْجِدَ لِأَجْلِ صَاحِبِ الْقَبْرِ وَدُعَائِهِ، وَالِدُّعَاءُ بِهِ، وَالِدُّعَاءُ عِنْدَهُ،
فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اتِّخَاذِ هَذَا الْمَكَانِ لِعِبَادَةِ اللَّهِ وَخَدُّهِ؛ لِئَلَّا يُتَّخَذَ [ذَلِكَ]^(٤)
ذَرِيعَةً إِلَى الشِّرْكِ بِاللَّهِ.

وَالْفِعْلُ إِذَا كَانَ يُفْضِي إِلَى مَفْسَدَةٍ وَلَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ يُنْهَى عَنْهُ؛ كَمَا
نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَفْسَدَةِ الرَّاجِحَةِ: وَهُوَ التَّشْبُهُ

(١) فِي [ظ] وَ[ع] وَ[م] (الْقُبُورِ)، وَصَحِّحْتُهُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَحَكَاهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ هُنَا
بِالْمَعْنَى.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ، بَابُ: النَّهْيُ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، رَقْمُ (٥٣٢).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَسَاجِدِ، بَابُ: مَا يَكْرَهُ مِنَ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، رَقْمُ (١٣٣٠)،
وَمُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ، بَابُ: النَّهْيُ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، رَقْمُ (٥٢٩).

(٤) سَقَطَ فِي [م].

بِالْمُشْرِكِينَ الَّذِي يُفْضِي إِلَى الشُّرْكِ، وَلَيْسَ فِي قَصْدِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ لِإِمْكَانِ التَّطَوُّعِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْقَاتِ.

وَلِهَذَا تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ: فَسَوَّعَهَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، وَهُوَ أَظْهَرُ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ، لِأَنَّ النَّهْيَ إِذَا كَانَ لِسَدِّ الذَّرِيعَةِ أُبِيحَ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَفَعَلَ ذَوَاتِ الْأَسْبَابِ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، وَيَقُوتُ إِذَا لَمْ يُفْعَلْ فِيهَا فَتَقُوتُ مَصْلَحَتُهَا، فَأُبِيحَتْ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ؛ بِخِلَافِ مَا لَا سَبَبَ لَهُ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ فِعْلَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَقْتِ فَلَا تَقُوتُ بِالنَّهْيِ عَنْهُ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ، وَفِيهِ مَفْسَدَةٌ تُوجِبُ النَّهْيَ عَنْهُ.

فَإِذَا كَانَ نَهْيُهُ عَنِ [الصَّلَاةِ]^(١) فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِسَدِّ ذَرِيعَةِ الشُّرْكِ؛ لِثَلَاثٍ يُفْضِي ذَلِكَ إِلَى السُّجُودِ لِلشَّمْسِ وَدُعَائِهَا وَسُؤَالِهَا - كَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ دَعْوَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوَائِبِ الَّذِينَ يَدْعُونَهَا وَيَسْأَلُونَهَا - كَانَ مَعْلُومًا أَنَّ دَعْوَةَ الشَّمْسِ وَالسُّجُودَ لَهَا هُوَ مُحَرَّمٌ فِي نَفْسِهِ أَعْظَمُ تَحْرِيمًا مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا؛ لِثَلَاثٍ يُفْضِي [ذَلِكَ]^(٢) إِلَى دُعَاءِ الْكَوَائِبِ.

(١) في [ظ] (الصلاة فيه)، وفي [ع] (الصلاة فيها)، ويظهر أن كلمة (فيه أو فيها) زائدة،

وصححت في [م].

(٢) سقط في [م].

كَذَلِكَ لَمَّا نَهَى عَنْ اتِّخَاذِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ مَسَاجِدَ - فَتَنَى عَنْ قَصْدِهَا لِلصَّلَاةِ عِنْدَهَا لِئَلَّا يُفْضِيَ ذَلِكَ إِلَى دُعَائِهِمْ وَالسُّجُودِ لَهُمْ - كَانَ دُعَاؤُهُمْ وَالسُّجُودُ لَهُمْ أَعْظَمَ تَحْرِيمًا مِنْ اتِّخَاذِ قُبُورِهِمْ مَسَاجِدَ.

وَلِهَذَا كَانَتْ زِيَارَةُ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى / وَجْهَيْنِ: زِيَارَةُ شَرْعِيَّةٍ، وَزِيَارَةُ [٨/٤] بَدْعِيَّةٍ.

فَالزِّيَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُ الزَّائِرِ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ؛ كَمَا يُقْصَدُ بِالصَّلَاةِ عَلَى جِنَازَتِهِ الدُّعَاءُ لَهُ، فَالْقِيَامُ عَلَى قَبْرِهِ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤]، فَتَنَى نَبِيُّهُ / عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ، وَالْقِيَامِ عَلَى قُبُورِهِمْ، لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، [١١/٥] وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ، فَلَمَّا نَهَى عَنْ هَذَا وَهَذَا لِأَجْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ وَهِيَ الْكُفْرُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى انْتِفَاءِ هَذَا النَّهْيِ عِنْدَ انْتِفَاءِ هَذِهِ الْعِلَّةِ، وَدَلَّ تَخْصِيصُهُم بِالنَّهْيِ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُمْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُقَامُ عَلَى قَبْرِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ هَذَا غَيْرَ مَشْرُوعٍ فِي حَقِّ أَحَدٍ لَمْ يُخْصَّوْا بِالنَّهْيِ وَلَمْ يُعَلَّلْ ذَلِكَ بِكُفْرِهِمْ.

وَلِهَذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَوْتَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْقِيَامُ عَلَى قُبُورِهِمْ مِنَ السُّنَّةِ الْمَتَوَاتِرَةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ، وَشَرَعَ ذَلِكَ لِأُمَّتِهِ، وَكَانَ إِذَا

دُفِنَ الرَّجُلُ مَنْ أُمَّتِهِ يَقُومُ عَلَى قَبْرِهِ، وَيَقُولُ: «سَلُوا لَهُ التَّشْيِيتَ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ»^(١)
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ.

وَكَانَ يَزُورُ قُبُورَ أَهْلِ الْبَيْعِ وَالشُّهَدَاءِ بِأَحَدٍ، وَيُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا زَارُوا
القُبُورَ أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمْ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ،
وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَيَرْجِمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَمِنْكُمْ
وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا
بَعْدَهُمْ»^(٢).

(١) رواه أبو داود في الجنائز، باب: الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف، رقم
(٣٢٢١)، وقد حسَّنه النووي في المجموع (٢٩٢/٥)، وفيه (عبدالله بن بحير المرادي
الصنعاني) قال عنه الذَّهَبِيُّ في الكاشف (١/ ٥٤٠): (وَتَقَبَّلَ وَلَيْسَ بِذَاكَ).

(٢) هذا الحديث مجموع من عدة أحاديث، إذ هو مُكَوَّنٌ مِنَ (السَّلَامِ، وَاللَّحُوقِ، وَالرَّحْمَةِ،
وَالْعَافِيَةِ، وَعَدَمِ الْحَرَمَانِ وَالْفِتْنَةِ)، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهَا جَاءَتْ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

ولذا فالسَّلَامُ وَاللَّحُوقُ وَالرَّحْمَةُ عِنْدَ مُسْلِمٍ فِي الْجَنَائِزِ، بَاب: مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ
وَالدُّعَاءُ لِأَهْلِهَا، رَقْم (٩٧٤)، وَغَيْرُهُ، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَعِنْدَهُ كَذَلِكَ فِي حَدِيثِ رَقْم
(٩٧٥) السَّلَامُ وَاللَّحُوقُ وَالْعَافِيَةُ، مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ، أَمَّا عَدَمُ الْحَرَمَانِ وَالْفِتْنَةِ
فَهِيَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ فِي الْجَنَائِزِ، بَاب: مَا جَاءَ فِيهَا يُقَالُ إِذَا دَخَلَ الْمَقَابِرَ، رَقْم (١٥٤٦)، وَالْإِمَامُ
أَحْمَدُ (٤٨٦/٤٠)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ لِحَالِ (شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
النَّخَعِيِّ).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ، فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»^(١).
وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ صَحِيحَةٌ مَعْرُوفَةٌ، فَهَذِهِ الزِّيَارَةُ لِقُبُورِ الْمُؤْمِنِينَ مَقْصُودُهَا الدُّعَاءُ لَهُمْ، وَهَذِهِ غَيْرُ الزِّيَارَةِ الْمَشْرُوكَةِ الَّتِي تَجُوزُ فِي قُبُورِ الْكُفَّارِ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَهَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ، فَبَكَى وَأَبَكَى مَنْ حَوْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ [الْمَوْتَ]»^(٢)^(٣).

(١) رواه مسلم في الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٩).

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (الآخرة)، والصَّواب ما أثبتته، كما عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه كلهم بنفس اللفظ، عدا ابن ماجه ذكره مرَّةً أخرى بلفظ (الآخرة)، ولكن بدون قصة الاستئذان.

(٣) رواه مسلم في الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربُّهُ عز وجل في زيارة قبر أُمِّهِ، رقم (٩٧٦)، وأبو داود في الجنائز، باب: في زيارة القبور، رقم (٣٢٣٤)، والنسائي في الجنائز، باب: زيارة قبر المشرك، رقم (٢٠٣٤)، وابن ماجه في الجنائز، باب: ما جاء في زيارة قبور المشركين، رقم (١٥٧٢).

فَهَذِهِ الزِّيَارَةُ الَّتِي تَنْفَعُ فِي تَذْكِيرِ الْمَوْتِ تُشْرَعُ وَلَوْ كَانَ الْمَقْبُورُ كَافِرًا؛
بِخِلَافِ الزِّيَارَةِ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ، فَتِلْكَ لَا تُشْرَعُ إِلَّا فِي حَقِّ
الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَمَّا الزِّيَارَةُ الْبِدْعِيَّةُ: فَهِيَ الَّتِي يُقْصَدُ بِهَا أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْمَيِّتِ الْحَوَائِجُ، أَوْ
يُطْلَبَ مِنْهُ الدُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ، أَوْ يُقْصَدُ الدُّعَاءُ عِنْدَ قَبْرِهِ لِظَنِّ الْقَاصِدِ أَنَّ ذَلِكَ
أَجْوَبُ لِلدُّعَاءِ.

فَالزِّيَارَةُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ كُلُّهَا مُبْتَدَعَةٌ لَمْ يَشْرَعْهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا فَعَلَهَا
الصَّحَابَةُ لَا عِنْدَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عِنْدَ غَيْرِهِ، وَهِيَ مِنْ جِنْسِ الشُّرْكِ، وَأَسْبَابِ
الشُّرْكِ، وَلَوْ قَصَدَ الصَّلَاةَ عِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ
[دُعَاءُهُمْ]^(١)، وَالِدُّعَاءُ عَنْدهُمْ؛ مِثْلُ أَنْ يَتَّخِذَ قُبُورَهُمْ مَسَاجِدَ، لَكَانَ ذَلِكَ مُحَرَّمَاً
مَنْهِيّاً عَنْهُ، وَلَكَانَ صَاحِبُهُ مُتَعَرِّضاً لِعُزْبِ اللَّهِ وَلَعْنَتِهِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اِسْتَدَّ
غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٢)، وَقَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ

(١) في [ع] (دعائهم) وهو خطأ.

(٢) رواه مالك في الموطأ رقم (٤١٤) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً، ورواه
عبد الرزاق في المصنف (٤٠٦/١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٥/٢) كلاهما عن زيد بن
أسلم مَعْضَلًا، ورواه موصولاً بإسناد حسن الإمام أحمد في المسند (٣١٤/١٢) مِنْ طَرِيقِ
حمزة بن المغيرة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وكذلك رواه البزار في المسند
(كشف الأستار ١/ ٢٢٠) مُتَّصِلًا مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صُهَبَانَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ

وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ^(١)، وَقَالَ: «[أَلَا وَ]» إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ [قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ] مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنهَاكُم عَنْ ذَلِكَ».

فَإِذَا كَانَ هَذَا مُحَرَّمًا - وَهُوَ سَبَبٌ لِسَخَطِ الرَّبِّ وَلَعْنَتِهِ - فَكَيْفَ يَمَنْ يَقْصِدُ دُعَاءَ الْمَيِّتِ، وَالِدُعَاءَ عِنْدَهُ، وَبِهِ، وَاعْتَقَدَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ إِجَابَةِ الدَّعَوَاتِ، وَتَبْلِ الطَّلَبَاتِ، وَقَضَاءِ الْحَاجَاتِ؟.

عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري، وآفته (عمر بن محمد بن صُهَبَان)، قال ابن رجب في فتح الباري (٢٤٦/٣): (وعمر هذا هو: ابن صُهَبَان، جاء منسوباً في بعض نسخ مُسند البزار، وظن ابن عبد البر أنه: عمر بن محمد العمري، والظاهر أنه وهم)، وهو ضعيف كما قرره العلماء.

(١) رواه البخاري في الصلاة، باب، رقم (٤٣٧)، ومسلم في المساجد، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور، رقم (٥٣٠)، وكلاهما بدون ذكر (النصارى)، أمّا بذكرهم مع اليهود فهي عند الإمام أحمد (٢٢٩/١٣) بإسناد حسن، كُلُّهُم مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أمّا حديث عائشة وابن عباس - وسيأتي بإذن الله - بلفظ (لعن الله، أو لعنة الله) فهو حديث آخر.

(٢) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأتمته من صحيح مسلم.

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] (القبور)، وصححته من صحيح مسلم.

وَهَذَا كَانَ أَوَّلَ أَسْبَابِ الشُّرْكِ فِي قَوْمِ نُوحٍ، وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فِي النَّاسِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشْرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ)^(١)، ثُمَّ ظَهَرَ الشُّرْكَ بِسَبَبِ تَعْظِيمِ قُبُورِ صَالِحِيهِمْ.

وَقَدْ اسْتَفَاضَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ فِي صَحِيحِ / الْبُخَارِيِّ، وَفِي كُتُبِ [١٢/٥] التَّفْسِيرِ، وَقِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سَوَاعِمًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] أَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا قَوْمًا صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَاثِيلَهُمْ فَعَبَدُوهُمْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (ثُمَّ صَارَتْ هَذِهِ الْأَوْثَانُ فِي قِبَائِلِ الْعَرَبِ)^(٢).

وَقَدْ أَخَذَتْ قَوْمٌ مِنْ مَلَاحِدَةِ الْفَلَاسِفَةِ الدَّهْرِيَّةِ^(٣) لِلشُّرْكِ شَيْئًا آخَرَ ذَكَرُوهُ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ؛

(١) رواه الحاكم في المستدرک (٢/ ٤٨٠)، وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البخاري ولم يُخرجاه)، والطبري في تفسيره (٣/ ٦٢١)، كلاهما من طريق عكرمة عن ابن عباس بإسنادٍ صحيح.

(٢) سبق تخريجه (ص: ١١٨).

يُنظر: الملل والنحل (٢/ ٧٩٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص: ١٢٦-١٢٩).
(٣) الفلاسفة: هم المنتسبون إلى الفلسفة، وهي كلمة يونانية بمعنى حجة الحكمة، وأكثر الفلاسفة لا يُقرُّون بالخالق، ولا بالنبوات، ولا بالبعث، ومنهم من يُقرُّ ببعضها، وهم على قسمين: (فلاسفة ما قبل الإسلام، والفلاسفة المنتسبون للإسلام)، والآخرين هم (فلاسفة الباطنية: غلاة الإسماعيلية، وغلاة الصوفية).

يُنظر: الملل والنحل (٢/ ٧٩٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص: ١٢٦-١٢٩).

كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ سِينَا^(١)، وَمَنْ أَخَذَ عَنْهُ كَصَاحِبِ الْكُتُبِ الْمَضْنُونِ بِهَا^(٢)،

(١) هو: أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا، كان بارعاً في الطب في زمانه، له المؤلفات العديدة من أشهرها (الشفاء) و(الإشارات)، وكان يقول بمكفريات كقدم العالم، ونفي المعاد الجسماني، وأن الله لا يعلم الجزئيات، وبها كَفَّرَ الغزالي في تهافت الفلاسفة، وهو على مُعتقد الإسماعلية الملاحدة، مات سنة ٤٢٨ هـ.

يُنْتَظَرُ: وفيات الأعيان (١/٤١٩)، ولسان الميزان (٢/٢٩١).

(٢) وهما اثنان: (المضنون به على غير أهله) ويُسمى المضنون الكبير، و(الأجوبة الغزالية في المسائل الأخروية) ويُسمى المضنون الصغير، واختلف في مؤلف كتاب (المضنون به على غير أهله) فمنهم مَنْ نسبة لأبي حامد الغزالي، منهم شيخ الإسلام كما في الصفدية (٢/٢٨٨)، والنبوت (١/٣٩٨)، وشرح الأصفهانية (ص: ٥٧٩)، وكما قال في الفتاوى (٤/٦٥): «وأما (المضنون به على غير أهله) فقد كان طائفة أخرى من العلماء يُكذِّبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحالته فيعلمون أن هذا كُلُّه كلامه، لعلهم بمواد كلامه، ومشابهة بعضه بعضاً»، وتابعه الذهبي في تاريخ الإسلام (٣٥/١٢٥)، وابن كثير في طبقات الشافعيين (١/٥٣٦)، وابن العماد في شذرات الذهب (٦/١٩)، ومنهم مَنْ نفى نسبته إليه كابن الصلاح والسبكي كما في طبقات الشافعية الكبرى (٦/٢٥٧)، وغيرهما، والله أعلم.

تنبيه: يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن فلسفة الغزالي مقتبسة من ابن سينا، وقال: (وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كُتُبِهِ، وقالوا: مَرَّضَهُ الشُّفَاء !!، يعني شفاء ابن سينا في الفلسفة) الفتاوى (١٠/٢٥٢)، وقال في النبوت (١/٣٩٨): (ولهذا صَنَّفَ الكتب المضنون بها على غير أهلها، وهي فلسفة محضة، سلك فيها مسلك ابن سينا).

[وغيره] ^(١)، ذكروا معنى الشفاعة على أصلهم، فإنهم لا يُقرّون بأن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، ولا أنه يعلم الجزئيات، ويسمع أصوات عباده، ومجيب دعاءهم، فشفاعة الأنبياء والصالحين على أصلهم ليست كما يعرفه أهل الإيمان من أنها: دعاء يدعو به الرجل الصالح فيستجيب الله دعاءه؛ كما أن ما يكون من إنزال المطر باستسقايتهم، ليس سببه عندهم إجابة دعائهم؛ بل هم يزعمون أن المؤثر في حوادث العالم هو قوى النفس، أو الحركات الفلكية، أو القوى الطبيعية.

فيقولون: إن الإنسان إذا أحب رجلاً صالحاً قد مات لا سيما إن زار قبره، فإنه يحصل لروحه اتصال بروح ذلك الميت [فما] ^(٢) يفيض على تلك الروح المفارقة من العقل الفعال عندهم، أو النفس الفلكية يفيض على هذه الروح

(١) في [ظ] و[ع] (وغيرها)، وفي [م] (وغيره)، وإن كان عود الضمير متغاير، ولكن كلاهما يصح على المعنيين، فثبت ما في [م] لقربه من معنى مراد الشيخ حيث قال كما في الفتاوى (١/٢٤٥): (أن كثيراً من كلام الله ورسوله يتكلم به من يسلك مسالكهم - أي الفلاسفة - ويريد مرادهم لا مراد الله ورسوله؛ كما يوجد في كلام صاحب الكتب المضمون بها وغيره)، والله أعلم.

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (فيما)، وأظنه تصحيفاً.

الزَّائِرَةُ الْمُسْتَشْفِعَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ بَلْ وَقَدْ لَا تَعْلَمُ الرُّوحُ الْمُسْتَشْفَعُ بِهَا بِذَلِكَ، وَمَثَلُوا ذَلِكَ بِالشَّمْسِ إِذَا قَابَلَهَا مِرَاةٌ، فَإِنَّهُ يَفِيضُ عَلَى الْمِرَاةِ مِنْ شُعَاعِ الشَّمْسِ، ثُمَّ إِذَا قَابَلَ الْمِرَاةَ مِرَاةٌ أُخْرَى فَاضَ عَلَيْهَا مِنْ تِلْكَ الْمِرَاةِ، وَإِنْ قَابَلَ تِلْكَ الْمِرَاةَ حَائِطٌ أَوْ مَاءٌ فَاضَ عَلَيْهِ مِنْ شُعَاعِ تِلْكَ الْمِرَاةِ، فَهَكَذَا الشَّفَاعَةُ عَنْدهُمْ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَنْتَفِعُ الزَّائِرُ عَنْدهُمْ، وَفِي هَذَا الْقَوْلِ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَدَبَّرَهُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْأَوْتَانَ يَحْضُلُ عَنْدهَا مِنَ الشَّيَاطِينِ وَخِطَابِهِمْ وَتَصَرُّفِهِمْ مَا هُوَ مِنْ أَسْبَابِ ضَلَالِ بَنِي آدَمَ، وَجَعَلَ الْقُبُورَ أَوْتَانًا هُوَ أَوَّلُ الشَّرِكِ، وَهَذَا يَحْضُلُ عِنْدَ الْقُبُورِ لِبَعْضِ النَّاسِ مِنْ خِطَابٍ يَسْمَعُهُ، وَشَخْصٍ يَرَاهُ، وَتَصَرُّفٍ عَجِيبٍ مَا يَظُنُّ أَنَّهُ مِنَ الْمَيِّتِ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ؛ مِثْلَ أَنْ يَرَى الْقَبْرَ قَدْ انشَقَّ وَخَرَجَ مِنْهُ الْمَيِّتُ وَكَلَّمَهُ وَعَانَقَهُ، وَهَذَا يُرَى عِنْدَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَتَصَوَّرُ بِصُورِ الْإِنْسِ، وَيَدَّعِي أَحَدَهُمْ أَنَّهُ النَّبِيُّ فُلَانٌ، أَوْ الشَّيْخُ فُلَانٌ، وَيَكُونُ كَاذِبًا فِي ذَلِكَ.

وَفِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْوَقَائِعِ مَا يَضِيقُ هَذَا الْمَوْضِعُ عَنْ ذِكْرِهِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَالْجَاهِلُ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ الَّذِي رَأَاهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْقَبْرِ وَعَانَقَهُ أَوْ كَلَّمَهُ هُوَ الْمَقْبُورُ أَوْ النَّبِيُّ أَوْ الصَّالِحُ وَغَيْرُهُمَا، وَالْمُؤْمِنُ الْعَظِيمُ يَعْلَمُ^(١) أَنَّهُ شَيْطَانٌ.

(١) قال شيخنا الغنيان: (بل كل أهل العلم والإيمان يعلم ذلك).

وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ بِأُمُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَقْرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ بِصَدَقٍ، فَإِذَا قَرَأَهَا تَغَيَّبَ ذَلِكَ الشَّخْصُ، أَوْ سَاحَ فِي الْأَرْضِ، أَوْ اخْتَجَبَ، وَلَوْ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، أَوْ مَلَكًا، أَوْ جِنِّيًّا مُؤْمِنًا؛ لَمْ تَضُرَّهُ آيَةُ الْكُرْسِيِّ، وَإِنَّمَا تَضُرُّ الشَّيَاطِينَ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا قَالَ لَهُ الْجِنِّيُّ: اقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ عَلَيْكَ مِنْ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرُبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ وَهُوَ كَذُوبٌ»^(١).

وَمِنْهَا أَنْ يَسْتَعِيدَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيَاطِينِ.

وَمِنْهَا أَنْ يَسْتَعِيدَ بِالْعُودِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ كَانَتْ تَعْرِضُ لِلْأَنْبِيَاءِ فِي حَيَاتِهِمْ، وَتُرِيدُ أَنْ تُؤْذِيَهُمْ، وَتُفْسِدَ عِبَادَتَهُمْ؛ كَمَا جَاءَتْ الْجِنُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشُعْلَةٍ مِنَ النَّارِ تُرِيدُ أَنْ تُحْرِقَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ [بِالْعُودَةِ]^(٢) الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي تَصْمَنُهَا الْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ^(٣) أَنَّهُ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ [خَنْبُسٍ]^(٤) - وَكَانَ

(١) رواه البخاري في الوكالة، باب: إذا وكل رجلاً، فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكِّل فهو جائزٌ، وإن أقرضه إلى أجلٍ مُسمًى جاز، رقم (٢٣١١).

(٢) في [ع] (بالْعُودِ).

(٣) هو: أبو التَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ حَمِيدِ الضُّبَيْعِيِّ الْبَصْرِيِّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، اشتهر بالعبادة، مات ١٢٨ هـ.

يُنْظَرُ: الْكَاشِفُ (٢/ ٣٨١)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ١٠٧٣).

(٤) في [ظ] و[ع] و[م] (حبِيش) وهو تصحيفٌ، والصَّوَابُ ما أثبتته إن شاء الله.

شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ - كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ كَادَتْهُ الشَّيَاطِينُ؟، قَالَ: تَحَدَّرْتُ عَلَيْهِ مِنَ الشُّعَابِ وَالْأُودِيَةِ، وَفِيهِمْ شَيْطَانٌ مَعَهُ شُعْلَةٌ مِنْ نَارٍ يُرِيدُ أَنْ يُحْرِقَ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَرُعِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ قُلْ، قَالَ: مَا أَقُولُ؟، قَالَ: قُلْ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يَجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأَ وَبَرَأَ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَعْرُجُ فِيهَا، وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ فِيهَا، وَمِنْ شَرِّ فِتَنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ شَرِّ كُلِّ طَارِقٍ يَطْرُقُ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ، قَالَ: فَطَفِئَتْ نَارُهُمْ وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(١).

وهو عبدالرحمن - وقيل عبدالله - بن خنبل التميمي البصري، وقال أبو يعلى وابن حبان أن اسم والده (جُبَشِي)، والصحيح الأول.

يُنظر: الاستيعاب (٢/ ٨٣١)، والإصابة (٤/ ٢٥٤).

(١) حسن: رواه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤١٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٥١)، وأبو يعلى في المسند (١٢/ ٢٣٧)، كلهم من طريق جعفر بن سليمان الضُّبَيْعِي عن أَبِي التَّيَّاحِ، وجعفر بن سليمان وثقه أبو حاتم وابن معين وابن حبان، وحسنه الإمام أحمد، وَضَعَفَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وكان عبدالرحمن بن مهدي وابن سنان لا ينشطان لحديثه، وقال سليمان بن حرب: (لا يُكْتَبُ حديثه)، ولذا جمع بينها الذَّهَبِيُّ فِي الْمَغْنِيِّ (١/ ١٣٢) فقال: (صدوقٌ صالحٌ ثقةٌ مشهورٌ)، وقال ابن حجر في التَّحْقِيبِ: (صدوقٌ).

وَبَتَّ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجَنِّ جَاءَ يَفْتِكُ بِبَارِحَةٍ لِيَقْطَعَ عَلَيَّ صَلَاتِي، فَأَمْكَنَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ، فَدَعَتْهُ فَأَرَدَتْ أَنْ أَخْذَهُ فَأَرْبَطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تُصْبِحُوا فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي﴾» [ص: ٣٢] فَرَدَّهُ اللَّهُ تَعَالَى خَاسِرًا^(١).

وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فَأَتَاهُ الشَّيْطَانُ فَأَخْذَهُ ﷺ فَصَرَعَهُ فَخَفَّعَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ لِسَانِهِ عَلَى يَدَيَّ، وَلَوْلَا دَعْوَةُ سُلَيْمَانَ لَأَضْبَحَ مُؤْتَقًا حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ»^(٢). أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ

(١) رواه البخاري في الصلاة، باب: الأسير أو الغريم يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ، رقم (٤٦١)، ومسلم

في المساجد، باب: جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، رقم (٥٤١).

(٢) صحيح: رواه النسائي في الكبرى (٢٣٤/١٠)، وابن حبان في الصحيح (١١٥/٦)،

كلاهما من طريق أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله الأعمى عن عائشة.

البُخَارِيُّ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُقَدِّسِيُّ^(١) / فِي مُخْتَارِهِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْ [١٠/٤] صَحِيحِ الْحَاكِمِ^(٢).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي صَلَاةَ الصُّبْحِ وَهُوَ خَلْفَهُ فَالْتَبَسَتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، قَالَ: «لَوْ رَأَيْتُمُونِي وَإِنِّي لَأَهْوَيْتُ بِيَدِي فَمَا زِلْتُ أَخْنُقُهُ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ لُعَابِهِ بَيْنَ أَصْبُعَيْ هَاتَيْنِ - الْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا - وَلَوْلَا دَعْوَةُ أَخِي سُلَيْمَانَ لَأَصْبَحَ مَرْبُوطًا بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ يَتَلَاعَبُ بِهِ صِبْيَانُ الْمَدِينَةِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ أَحَدٌ فَلْيَفْعَلْ»^(٣). رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ.

(١) هو: أبو عبدالله ضياء الدين محمد بن عبدالواحد المقدسي، صاحب (الأحاديث المختارة)، الإمام الحافظ القدوة، عظيم الشأن في الحفظ ومعرفة الرجال، مات سنة ٦٤٣هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/١٢٦)، ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٣٦).

(٢) هو: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد الحاكم النيسابوري، المعروف بابن البيع، الإمام الحافظ الناقد، كان من بحور العلم، صاحب (المستدرك على الصحيحين)، ويُسمَّى شيخ الإسلام كتابه بـ(صحيح الحاكم) اختصاراً، مات سنة ٤٠٥هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٦٢)، وشذرات الذهب (٣/١٧٦).

(٣) رواه الإمام أحمد (٣٠٣/١٨) بتمامه، وأبو داود مختصراً في كتاب تفريع أبواب السُّنَّة، باب: ما يُؤمر المُصَلِّي أن يدرأ عن الممرِّ بين يديه، رقم (٦٩٩)، كلاهما من طريق مسرَّة بن معبد اللخمي عن أبي عُبيد حاجب سليمان عن عطاء بن زيد اللبني عن أبي سعيد الخدري، وفيه (مسرَّة بن معبد اللخمي) قال فيه أبو حاتم: (شيخ ما به بأس)، وذكره ابن حبان في

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلْعَنَكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ» ثَلَاثًا، وَبَسَطَ يَدَهُ كَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شَيْئًا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْنَاكَ تَقُولُ شَيْئًا فِي الصَّلَاةِ لَمْ نَسْمَعْكَ تَقُولُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَرَأَيْنَاكَ بَسَطْتَ يَدَكَ، قَالَ: «إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ إِبْلِيسَ جَاءَ بِشَهَابٍ مِنْ نَارٍ لِيَجْعَلَهُ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»، ثُمَّ [قُلْتُ] ^(١): «أَلْعَنَكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ التَّامَّةِ [فَلَمْ يَسْتَأْخِرْ] ^(٢)، ثُمَّ أَرَدْتُ أَنْ أَخْذَهُ، وَلَوْلَا دَعْوَةُ أَخِينَا سُلَيْمَانَ لَأَصْبَحَ مُوْتَقًا يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانِ الْمَدِينَةِ» ^(٣).

فَإِذَا كَانَتْ الشَّيَاطِينُ تَأْتِي الْأَنْبِيَاءَ ﷺ لِتُؤْذِيَهُمْ، وَتُفْسِدَ عِبَادَتَهُمْ، فَيَدْفَعُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا يُؤَيِّدُ بِهِ الْأَنْبِيَاءَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ وَالْعِبَادَةِ، وَمِنْ الْجِهَادِ بِالْيَدِ؛ فَكَيْفَ مَنْ هُوَ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ؟.

المجروحين (٤٢/٣) وقال: (كان ممن ينفرد عن الثقات بما ليس من أحاديث الأئبات على قلة روايته؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد)، وقال ابن حجر في التقریب: (صدوق له أوهام)، ويشهد له حديث أبي هريرة في الصحيحين، وحديث عائشة في النسائي.

(١) في [ظ] و[ع] (قال)، وهو تصحيف، والصواب كما في [م] الموافقة لصحيح مسلم.

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (فاستأخر)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته لموافقة ما في صحيح مسلم.

(٣) رواه مسلم في المساجد، باب: جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة ..، رقم (٥٤٢).

فَالنَّبِيُّ ﷺ قَمَعَ شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ بِمَا أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ
وَالْأَعْمَالِ، وَمَنْ أَعْظَمُهَا الصَّلَاةُ وَالْجِهَادُ، وَأَكْثَرُ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ
وَالْجِهَادِ، فَمَنْ كَانَ مُتَّبِعًا لِلْأَنْبِيَاءِ نَصَرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِمَا نَصَرَ بِهِ الْأَنْبِيَاءَ، وَأَمَّا مَنْ
ابْتَدَعَ دِينًا لَمْ يَشْرَعُوهُ فَتَرَكَ مَا أَمَرُوا بِهِ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَاتَّبَعَ
نَبِيَّهُ فِيمَا شَرَعَهُ لِأَمْرِهِ، وَابْتَدَعَ الْغُلُوفَ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَالشُّرَكَ بِهِمْ، فَإِنَّ هَذَا
[تَتَلَعَّبَ] ^(١) بِهِ الشَّيَاطِينُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى
رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ ^(٢) إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ
﴿النحل: ٩٩-١٠٠﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ
اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ ^(٣) [الحجر: ٤٢].

وَمِنْهَا أَنْ يَدْعُوَ الرَّائِي بِذَلِكَ رَبَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِيُيَسِّنَ لَهُ الْحَالِ.
وَمِنْهَا أَنْ يَقُولَ لِذَلِكَ الشَّخْصِ: (أَأَنْتَ فَلَانُ؟)، وَيُقَسِّمُ عَلَيْهِ بِالْأَقْسَامِ
الْمُعْظَمَةِ، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِ قَوَارِعَ الْقُرْآنِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَضُرُّ
الشَّيَاطِينَ، وَهَذَا كَمَا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعِبَادِ يَرَى الْكَعْبَةَ تَطُوفُ بِهِ، وَيَرَى عَرْشًا عَظِيمًا
وَعَلَيْهِ صُورَةٌ عَظِيمَةٌ، وَيَرَى أَشْخَاصًا تَصْعَدُ وَتَنْزِلُ، فَيُظَنُّهَا الْمَلَائِكَةُ، وَيُظَنُّ أَنْ
تِلْكَ الصُّورَةُ هِيَ اللَّهُ - تَعَالَى وَتَقَدَّسَ - وَيَكُونُ ذَلِكَ شَيْطَانًا.

(١) في [ع] و[م] (يتلعب)، وكلاهما له وجهه.

وَقَدْ جَرَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمِنْهُمْ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ،
وَعَرَفَ أَنَّهُ الشَّيْطَانُ؛ كَالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ^(١) فِي حِكَايَتِهِ الْمَشْهُورَةِ، حَيْثُ قَالَ:
(كُنْتُ مَرَّةً فِي / الْعِبَادَةِ فَرَأَيْتُ عَرْشاً عَظِيماً وَعَلَيْهِ نُورٌ، فَقَالَ لِي: يَا عَبْدَ الْقَادِرِ أَنَا [١٤/٢٥]
رَبُّكَ وَقَدْ حَلَلْتُ لَكَ مَا حَرَّمْتُ عَلَى غَيْرِكَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ أَحْسَنُ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، قَالَ: فَتَمَزَّقَ ذَلِكَ النُّورُ، وَصَارَ ظُلْمَةً، وَقَالَ يَا
عَبْدَ الْقَادِرِ نَجَوْتَ مِنِّي بِفِقْهِكَ فِي دِينِكَ وَعِلْمِكَ، وَبِمُنَازَلَاتِكَ فِي أَحْوَالِكَ، لَقَدْ
فَتَنْتُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ سَبْعِينَ رَجُلًا)، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ عَلِمْتَ أَنَّهُ الشَّيْطَانُ؟، قَالَ:
بِقَوْلِهِ [لِي]^(٢) (حَلَلْتُ لَكَ مَا حَرَّمْتُ عَلَى غَيْرِكَ)، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ شَرِيعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ

(١) هو: أبو محمَّد عبد القادر بن عبد الله - وقيل ابن موسى - الجبلائي أو الجبيلي، الإمام العالم
الزَّاهد شيخ الحنابلة ببغداد، ولد بإقليم (جيلان)، على ساحل بحر طبرستان، والنسبة إليها
(جبلي وجيلاني)، والمعجم يقولون (كيلان)، دخل بغداد وسمع الحديث والفقه، وكان كثير
الكرامات، وله طريقة صوفية تُنسب إليه وهو منها برئ إذ هو على اعتقاد أهل السنة، مات
سنة ٥٦١هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٤٣٩)، ذيل طبقات الحنابلة (٢ / ١٨٧).

(٢) سقط في [ع].

لَا تُنْسَخُ وَلَا تُبَدَّلُ، وَلَئِنَّهُ قَالَ: (أَنَا رَبُّكَ)، وَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَقُولَ: (أَنَا اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا)^(١).

(١) ذكر القصة أبو الحسن علي بن يوسف الشطنوفي (ت: ٧١٣هـ) في كتابه (بهجة الأسرار ومعدن الأنوار في بعض مناقب القطب الرباني الشيخ عبدالقادر الجيلاني، (ص: ٢٢٨)، ومخطوطة تريم (ورقة: ٩٧)، فقال: (أخبرنا أبو محمد رجب بن أبي منصور الدَّاري، قال: سمعتُ الشيخَ الجليل ضياء الدين أبا نصر موسى بن الشيخ محي الدين عبدالقادر رحمته [في المخطوط زيادة: بدمشق] سنة ست عشرة وستائة، يقول: سمعتُ والدي رحمته يقول: خرجتُ في بعض سياحتي إلى البرية، ومكثتُ أياماً لا أجد ماء، فاشتد بي العطش، فظلمتني سحابةٌ، ونزل عليَّ منها شيء يشبه الندى، فترويتُ منه، ثم رأيتُ نوراً أضاء به الأفق، وبدأت لي صورةٌ، ونُوديتُ منها: يا عبدالقادر أنا ربك، فقد حلَّلتُ لك المحرمات - أو قال: ما حرَّمتُ على غيرك - فقلتُ: أعوذ بالله من الشَّيطان الرجيم، اخساً يا لعين، فإذا ذلك النور ظلام، وتلك الصورة دخان، ثم خاطبني وقال: يا عبدالقادر نجوتَ مني بعلمك بحُكم [في المخطوط: لِحُكم] ربك، وفقهك في أحوال منازلنا، ولقد أظلمت بمثل هذه الواقعة سبعين من أهل الطريق، فقلتُ: لربي الفضل والمِنَّة، قال: فقل لي: كيف علمتَ أنه شيطانٌ، قال: بقوله: قد حلَّلتُ لك المُحرمات).

قال الذهبي في معرفة القُرَّاء الكبار (١/ ٣٩٦) عن الشطنوفي وكتابه: (تصدر للإقراء بالجامع الأزهر وغيره، وتكاثر عليه الطلبة، حضرتُ مجلس إقرائه فأعجبني سمته وسكونه، وكان ذا غرام بالشيخ عبدالقادر الجيلي، جمع أخباره ومناقبه في نحو من ثلاث مجلدات، وكتب فيها عن أقبل وأدبر، فراج عليه فيها حكايات كثيرةً مكذوبةً)، وقال في تاريخ الإسلام (١٢/ ٢٥٢): (كان الشيخ - أي عبدالقادر - رحمته عديم النظير، بعيد الصَّيت، رأساً في العلم =

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمَرْيِيَّ هُوَ اللَّهُ، وَصَارَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْيَقَظَةِ، وَمُسْتَنْدُهُمْ مَا شَاهَدُوهُ، وَهُمْ صَادِقُونَ فِيهَا يُخْبِرُونَ بِهِ، وَلَكِنْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الشَّيْطَانُ.

وَهَذَا قَدْ وَقَعَ كَثِيرًا لَطَوَائِفَ مِنْ جُهَالِ الْعِبَادِ، يَظُنُّ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَرَى اللَّهَ تَعَالَى بِعَيْنِهِ فِي الدُّنْيَا، لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ رَأَى مَا ظَنَّ أَنَّهُ اللَّهَ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ. وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ رَأَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ نَبِيٌّ، أَوْ رَجُلٌ صَالِحٌ، أَوْ الْحَقِصْرُ، وَكَانَ شَيْطَانًا، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى

والعمل، جمع الشيخ نور الدين الشطنوفي المقرئ كتاباً حافلاً في سيرته وأخباره في ثلاث مجلدات أتى فيه بالبرّة [هكذا وردت وصوابها بالذرة] وأذن الجرّة، وبالصحيح والواهي والمكذوب، فإنه كتب فيه حكايات عن قوم لا يصدق لهم)، وقال الصفدي في أعيان العصر (٥٨٣/٣): (وصنّف كرامات الشيخ عبدالقادر الجيلي، وذكر فيها عجائب وغرائب، وطعن الناس عليه في أسانيدها، وفيها حكاها)، وقال ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (١٩٤/٢): (ولكن قد جمع المقرئ أبو الحسن الشطنوفي المصري في أخبار الشيخ عبدالقادر ومناقبه ثلاث مجلدات، وكتب فيها الطمّ والرّم، و«كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»، وقد رأيت بعض هذا الكتاب ولا يطيب على قلبي أن أعتمد على شيء مما فيه فأنقل منه إلّا ما كان مشهوراً معروفاً من غير هذا الكتاب، وذلك لكثرة ما فيه من الرواية عن المجهولين، وفيه من الشطح والطامات والدعاوى والكلام الباطل ما لا يحصى، ولا يليق نسبة مثل ذلك إلى الشيخ عبدالقادر ﷺ، ثم وجدت الكمال جعفر الأدفوي قد ذكر: أن الشطنوفي نفسه كان متهماً فيما يحكيه في هذا الكتاب بعينه).

حَقًّا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَّتِلُ فِي صُورَتِي^(١)، فَهَذَا فِي رُؤْيَةِ الْمَنَامِ، لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ فِي الْمَنَامِ تَكُونُ حَقًّا، وَتَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَمَنَعَهُ اللَّهُ أَنْ يَتِمَّتِلَ بِهِ فِي الْمَنَامِ. وَأَمَّا فِي الْيَقَظَةِ فَلَا يَرَاهُ أَحَدٌ بِعَيْنِهِ فِي الدُّنْيَا، فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَرْئِيَّ هُوَ الْمَيِّتُ فَإِنَّمَا أَتَى مِنْ جَهْلِهِ، وَهَذَا لَمْ يَقَعْ مِثْلُ هَذَا لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

وَبَعْضُ مَنْ رَأَى هَذَا - أَوْ صَدَّقَ مَنْ قَالَ أَنَّهُ رَأَاهُ - اعْتَقَدَ أَنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ يَكُونُ بِمَكَانَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَخَالَفَ صَرِيحَ الْمَقُولِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (هَذِهِ رَقِيقَةُ ذَلِكَ الْمَرْئِيَّ)، أَوْ (هَذِهِ رُوحَانِيَّتُهُ)، أَوْ (هَذَا مَعْنَاهُ [تَشَكَّلَ]^(٢))، وَلَا يَعْرِفُونَ أَنَّهُ جَنِّيٌّ تَصَوَّرَ بِصُورَتِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ مَلَكٌ، وَالْمَلَكُ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْجِنِّيِّ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ.

وَالْجِنُّ فِيهِمُ الْكُفَّارُ وَالْفُسَّاقُ وَالْجُهَّالُ، وَفِيهِمُ الْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّبِعُونَ لِحَمِيدِ ﷺ تَسْلِيمًا، فَكَثِيرٌ مِمَّنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّ هَؤُلَاءِ جِنٌّ وَشَيَاطِينُ يَعْتَقِدُهُمْ مَلَائِكَةً، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ الْكَوَائِبَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَوْثَانِ تَنْتَزِلُ عَلَى أَحَدِهِمْ رُوحٌ يَقُولُ هِيَ رُوحَانِيَّةُ الْكَوَائِبِ، وَيَظُنُّ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ يُغْوُونَ الْمُشْرِكِينَ.

(١) رواه البخاري في العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، رقم (١٠٧)، ومسلم في

الرُّؤْيَا، باب: قول النبي ﷺ من رآني في المنام فقد رآني، رقم (٤٢٠٦).

(٢) في [ظ] و[ع] (لشكل)، وهو تصحيف.

وَالشَّيَاطِينُ يُؤَالُونَ مَنْ يَفْعَلُ مَا يُحِبُّونَهُ مِنَ الشَّرِّ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ.

فَتَارَةً يُخْبِرُونَهُ بِبَعْضِ الْأُمُورِ الْغَائِبَةِ لِيُكَاشِفَ بِهَا.

وَتَارَةً يُؤْذُونَ مَنْ [يُرِيدُ أَذَاهُ]^(١) بِقَتْلِ وَتَمْرِضِي وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَتَارَةً يَجْلِبُونَ لَهُ مَنْ يُرِيدُهُ مِنَ الْإِنْسِ.

وَتَارَةً يَسْرِقُونَ لَهُ مَا يَسْرِقُونَهُ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ / مِنْ تَقْدِيرِ وَطْعَامٍ وَثِيَابٍ [١١/٤]

وغير ذلك، فيعتقد أنه من كرامات الأولياء، وإلّا ما يكون مسروقاً.

وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ فِي الْهَوَاءِ فَيَذْهَبُونَ بِهِ إِلَى مَكَانٍ بَعِيدٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُونَ بِهِ

إِلَى مَكَّةَ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، وَيَعُودُونَ بِهِ، فَيَعْتَقِدُ هَذَا كَرَامَةً مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَحْجَّ حَجَّ

الْمُسْلِمِينَ: لَا أَحْرَمَ، وَلَا لَبَى، وَلَا طَافَ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَمَعْلُومٌ

أَنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الضَّلَالِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَكَّةَ لِيَطُوفَ بِالْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ عُمْرَةٍ شَرْعِيَّةٍ، فَلَا يَحْرُمُ

إِذْ حَادَى الْمِيقَاتَ، وَمَعْلُومٌ [أَنَّ]^(٢) مَنْ أَرَادَ تُسْكَاً بِمَكَّةَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُجَاوِزَ الْمِيقَاتَ

إِلَّا مُحْرَماً، وَلَوْ قَصَدَهَا لِتِجَارَةٍ، أَوْ لِمِيزَانَةٍ قَرِيبٍ لَهُ، أَوْ طَلَبَ عِلْمٍ، كَانَ مَأْمُوراً

أَيْضاً بِالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَهَلْ ذَلِكَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ؟، فِيهِ قَوْلَانِ

مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ، وَمِنْهُ السَّحَرُ وَالْكَهَانَةُ، وَقَدْ بَسِطَ الْكَلَامَ

عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

(١) فِي [ع] (بَرِيدُوا ابْدَاءَهُ).

(٢) سَقَطَ فِي [ع].

وَعِنْدَ الْمُشْرِكِينَ عِبَادُ الْأَوْثَانِ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ مِنَ النَّصَارَى وَمُبْتَدِعَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ مِنْ / الْحِكَايَاتِ مَا يَطُولُ وَصَفُهُ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ يَعْتَادُ دُعَاءَ الْمَيْتِ [١٥/ظ] وَالْإِسْتِغَاثَةَ بِهِ نَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ بَلَغَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ أَسْبَابِ ضَلَالِهِ؛ كَمَا أَنَّ الَّذِينَ يَدْعُوهُمْ فِي مَغِيْبِهِمْ، وَيَسْتَعِثُّونَ بِهِمْ، فَيَرَوْنَ مَنْ يَكُونُ فِي صُورَتِهِمْ، أَوْ يَظُنُّونَ أَنَّهُ فِي صُورَتِهِمْ، وَيَقُولُ: (أَنَا فُلَانٌ) وَيُكَلِّمُهُمْ، وَيَقْضِي بَعْضَ حَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ الْمَيْتَ الْمُسْتَعَاثَ بِهِ هُوَ الَّذِي كَلَّمَهُمْ، وَقَضَى مَطْلُوبَهُمْ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ هُوَ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَالْمَلَائِكَةُ لَا تُعِينُ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنَّمَا هُمْ شَيَاطِينُ أَضَلُّوهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَفِي مَوَاضِعِ الشَّرِكِ مِنَ الْوَقَائِعِ وَالْحِكَايَاتِ - الَّتِي يَعْرِفُهَا مَنْ هُنَالِكَ، وَمَنْ وَقَعَتْ لَهُ - مَا يَطُولُ وَصَفُهُ.

وَأَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فِيهَا نَوْعَانِ: نَوْعٌ يُكَذِّبُ بِذَلِكَ كُلَّهُ، وَنَوْعٌ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ كَرَامَاتٍ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ، فَالْأَوَّلُ: يَقُولُ إِنَّمَا هَذَا خَيَالٌ فِي أَنْفُسِهِمْ لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْخَارِجِ، فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ لَجَمَاعَةٍ بَعْدَ جَمَاعَةٍ، فَمَنْ رَأَى ذَلِكَ وَعَايَنَهُ مَوْجُودًا، أَوْ تَوَاتَرَ عِنْدَهُ ذَلِكَ عَمَّنْ رَأَاهُ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ، وَأَخْبَرَهُ بِهِ مَنْ لَا يُرْتَابُ فِي صِدْقِهِ كَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ ثَبَاتِ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الْمُبْتَدِعِينَ الْمُشَاهِدِينَ لِذَلِكَ، وَالْعَارِفِينَ بِهِ بِالْأَخْبَارِ الصَّادِقَةِ، ثُمَّ هَؤُلَاءِ الْمَكْذُوبُونَ لِذَلِكَ مَتَى عَايَنُوا بَعْضَ ذَلِكَ خَضَعُوا لِمَنْ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ، وَانْقَادُوا لَهُ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ؛ مَعَ كَوْنِهِمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا يُؤَدِّي فَرَائِضَ اللَّهِ حَتَّى وَلَا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَلَا يَحْتَجِّبُ

حَارَمَ اللهُ؛ لَا الْفَوَاحِشَ وَلَا الظُّلُمَ؛ بَلْ يَكُونُ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الْإِيمَانِ
وَالْتَّقْوَى الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا أَوْلِيَاءَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا
خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٦٢) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿١٦٣﴾ [يونس:]

[٦٢-٦٣].

فَيَرُونَ مَنْ هُوَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى لَهُ مِنَ الْمَكَاشِفَاتِ
وَالتَّصَرُّفَاتِ الْحَارِقَاتِ مَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ مِنْ كَرَامَاتِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ.
فَمِنْهُمْ مَنْ يَزْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَيَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبِيهِ، وَيَعْتَقِدُ فِيمَنْ لَا يُصَلِّي
بَلْ وَلَا يُؤْمِنُ بِالرُّسُلِ؛ بَلْ يَسُبُّ الرُّسُلَ، وَيَتَنَقَّصُ أَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ.
وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْقَى حَائِراً مُتَرَدِّداً شَاكاً مُرْتَاباً يُقَدِّمُ إِلَى الْكُفْرِ رِجْلاً وَإِلَى
الْإِسْلَامِ أُخْرَى، وَرَبِّمَا كَانَ إِلَى الْكُفْرِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْإِيمَانِ.

وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا عَلَى الْوِلَايَةِ بِمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، فَإِنَّ الْكُفَّارَ
وَالْمُشْرِكِينَ وَالسَّحَرَةَ وَالْكُهَّانَ مَعَهُمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَفْعَلُ بِهِمْ أَضْعَافَ
أَضْعَافِ ذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَيْتُمْ عَلَى مَنْ تَنْزَلَ الشَّيَاطِينُ﴾ (٣٣١) نَزَلَ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ
﴿٣٣٢﴾ [الشعراء: ٢٢١-٢٢٢]، وَهَؤُلَاءِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ كَذِبٌ، وَفِيهِمْ مُحَالِفَةٌ
لِلشَّرِّ، فَفِيهِمْ مِنَ الْإِثْمِ وَالْإِفْكِ بِحَسَبِ مَا فَارَقُوا أَمْرَ اللَّهِ وَنَهْيَهُ الَّذِي بَعَثَ بِهِ
نَبِيَّهُ ﷺ، وَتِلْكَ الْأَحْوَالُ الشَّيْطَانِيَّةُ نَتِيجَةُ ضَلَالِهِمْ وَشُرْكِهِمْ وَبِدْعَتِهِمْ وَجَهْلِهِمْ
وَكُفْرِهِمْ وَهِيَ دَلَالَةٌ وَعَلَامَةٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْجَاهِلُ الصَّالُّ يَظُنُّ أَنَّهَا نَتِيجَةُ إِيْمَانِهِمْ وَوِلَايَتِهِمْ لِّلَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهَا عَلَامَةٌ
وَدَلَالَةٌ عَلَى [إِيْمَانِهِمْ وَوِلَايَتِهِمْ] ^(١) لِّلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فُرْقَانٌ بَيْنَ
أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ؛ كَمَا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ [الْفُرْقَانِ] ^(٢)
بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ ^(٣)، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْوَالَ الَّتِي جَعَلَهَا
دَلِيلًا عَلَى الْوِلَايَةِ تَكُونُ لِلْكَفَّارِ - مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ - أَعْظَمُ مِمَّا تَكُونُ
لِلْمُتَنَسِّينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَالِدَّلِيلُ مُسْتَلَزِمٌ لِلْمَدْلُولِ مُحْتَضَرٌ بِهِ لَا يُوجَدُ بِدُونِ
مَدْلُولِهِ، فَإِذَا وَجِدْتَ لِلْكَفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ لَمْ تَكُنْ مُسْتَلَزِمَةً لِلْإِيْمَانِ / ^[١٦/٥]
فَضْلًا عَنِ الْوِلَايَةِ، وَلَا كَانَتْ مُحْتَضَةً بِذَلِكَ، فَاِمْتَنَعْ أَنْ تَكُونَ دَلِيلًا عَلَيْهِ.

وَأَوْلِيَاءُ اللَّهِ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ الْمُتَّقُونَ، وَكَرَامَاتُهُمْ ثَمَرَةُ إِيْمَانِهِمْ وَتَقْوَاهُمْ، لَا
ثَمَرَةَ الشَّرْكِ وَالْبِدْعَةِ وَالْفِسْقِ، وَأَكْبَرُ الْأَوْلِيَاءِ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ الْكَرَامَاتِ
بِحُجَّةٍ لِلدِّينِ، أَوْ لِحَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمُقْتَصِدُونَ قَدْ يَسْتَعْمِلُونَهَا فِي الْمُبَاحَاتِ،
وَأَمَّا مَنْ اسْتَعَانَ بِهَا فِي الْمَعَاصِي فَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، [مُتَعَدٍّ] ^(٤) حَدَّ رَبِّهِ، وَإِنْ كَانَ
سَبَبُهَا / الْإِيْمَانِ وَالتَّقْوَى، فَمَنْ جَاهَدَ الْعَدُوَّ فَغَنِمَ غَنِيمَةً فَأَنْفَقَهَا فِي طَاعَةِ ^[١٦/٤]

(١) فِي [ع] [وَلَايَتِهِمْ وَإِيْمَانِهِمْ].

(٢) فِي [م] [الْفَرْقِ]، وَكِلَاهُمَا لَهُ وَجْهٌ.

(٣) يُنْظَرُ: الْفَرْقَانُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ (بِتَامِهِ)، وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ

(٢/٣٣٢).

(٤) فِي [ع] [مَتَعَدٍّ] وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

الشَّيْطَانُ فَهَذَا الْمَالُ - وَإِنْ نَالَهُ بِسَبَبِ عَمَلٍ صَالِحٍ فَإِذَا أَنْفَقَهُ فِي طَاعَةِ الشَّيْطَانِ -
كَانَ وَبَالًا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ سَبَبُ الْخَوَارِقِ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ، وَهِيَ
تَدْعُو إِلَى كُفْرٍ آخَرَ وَفُسُوقٍ وَعِصْيَانٍ، وَهَذَا كَانَ أَثِمَّةً هَؤُلَاءِ مُعْتَرِفِينَ بِأَنَّهُمْ أَكْثَرُهُمْ
يَمُوتُونَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ!!، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ مَوْضِعُ آخَرٍ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ مِنْ أَكْثَرِ أَسْبَابِ ضَلَالِ الْمَشْرِكِينَ مَا يَرَوْنَهُ أَوْ يَسْمَعُونَهُ
عِنْدَ الْأَوْتَانِ؛ كِإِخْبَارٍ عَنْ غَائِبٍ، أَوْ أَمْرٍ يَتَضَمَّنُ قَضَاءَ حَاجَةٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ فَإِذَا
شَاهَدَ أَحَدُهُمُ الْقَبْرَ انْشَقَّ، وَخَرَجَ مِنْهُ شَيْخٌ بَيْهٍ، عَانَقَهُ أَوْ كَلَّمَهُ، ظَنَّ أَنَّ ذَلِكَ
هُوَ النَّبِيُّ الْمَقْبُورُ، أَوْ الشَّيْخُ الْمَقْبُورُ، وَالْقَبْرُ لَمْ يَنْشَقَّ؛ وَإِنَّمَا الشَّيْطَانُ مِثْلَ لَهُ ذَلِكَ؛
كَمَا يُمَثِّلُ لِأَحَدِهِمْ أَنَّ الْحَائِطَ انْشَقَّ، وَأَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ صُورَةُ إِنْسَانٍ، وَيَكُونُ هُوَ
الشَّيْطَانُ يُمَثِّلُ لَهُ فِي صُورَةِ إِنْسَانٍ، وَأَرَاهُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْحَائِطِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ لِذَلِكَ الشَّخْصِ الَّذِي رَأَاهُ قَدْ خَرَجَ مِنَ الْقَبْرِ: (نَحْنُ
لَا نَبْقَى فِي قُبُورِنَا؛ بَلْ مِنْ حِينِ يُقْبَرُ أَحَدُنَا يُخْرَجُ مِنْ قَبْرِهِ، وَيَمْشِي بَيْنَ النَّاسِ).
وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى ذَلِكَ الْمَيِّتَ فِي الْجَنَازَةِ يَمْشِي وَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، إِلَى أَنْوَاعٍ أُخْرَى
مَعْرُوفَةٍ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُهَا.

وَأَهْلُ الضَّلَالِ إِمَّا أَنْ يُكَذِّبُوا بِهَا، وَإِمَّا أَنْ يَظُنُّوَهَا مِنْ كَرَامَاتِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ،
وَيَظُنُّونَ أَنَّ ذَلِكَ الشَّخْصَ هُوَ نَفْسُ النَّبِيِّ، أَوْ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، أَوْ مَلَكٌ عَلَى
صُورَتِهِ، وَرَبِّمَا قَالُوا (هَذِهِ رُوحَانِيَّتُهُ، أَوْ رَفِيقَتُهُ، أَوْ سِرُّهُ، أَوْ مِثَالُهُ، أَوْ رُوحُهُ
تَجَسَّدَتْ)؛ حَتَّى قَدْ يَكُونُ مَنْ يَرَى ذَلِكَ الشَّخْصَ فِي مَكَانَيْنِ فَيَظُنُّ أَنَّ الْجِسْمَ

الوَاحِدَ يَكُونُ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ فِي مَكَانَيْنِ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ حِينَ تَصَوَّرَ بِصُورَتِهِ: لَيْسَ هُوَ ذَلِكَ الْإِنْسِيَّ.

وَهَذَا وَنَحْوُهُ بِمَا يَبَيِّنُ أَنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ الْأَنْبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ عِنْدَ قُبُورِهِمْ وَغَيْرِ قُبُورِهِمْ: هُمْ مِنَ الْمَشْرِكِينَ الَّذِينَ يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ؛ كَالَّذِينَ يَدْعُونَ الْكَوَاكِبَ، وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنِيَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٨﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٨١﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٨٢﴾﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٨٣﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٢-٢٣].

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ: يَنْهَى أَنْ يُدْعَى غَيْرُ اللَّهِ لَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا غَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا شِرْكٌ، أَوْ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشَّرْكِ؛ بِخِلَافِ مَا يُطْلَبُ مِنْ أَحَدِهِمْ فِي حَيَاتِهِ مِنْ/ الدُّعَاءِ وَالشَّفَاعَةِ، فَإِنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ أَحَدًا مِنْ [١٧/٥] الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ لَمْ يُعْبَدَ فِي حَيَاتِهِ بِحَضْرَتِهِ، فَإِنَّهُ يَنْهَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ؛ بِخِلَافِ

دُعَائِهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشُّرْكِ بِهِمْ، وَكَذَلِكَ دُعَاؤُهُمْ فِي مَغْيِبِهِمْ هُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشُّرْكِ.

فَمَنْ رَأَى نَبِيًّا، أَوْ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَقَالَ لَهُ: (أَدْعُ لِي)، لَمْ يُفْضِ ذَلِكَ إِلَى الشُّرْكِ بِهِ بِخِلَافِ مَنْ دَعَاهُ فِي مَغْيِبِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى الشُّرْكِ بِهِ؛ كَمَا قَدْ وَقَعَ، فَإِنَّ الْغَائِبَ وَالْمَيِّتَ لَا يَنْهَى مَنْ يُشْرِكُ [بِهِ]؛^(١) بَلْ إِذَا تَعَلَّقَتْ الْقُلُوبُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى الشُّرْكِ بِهِ، فَدَعَا وَقَصَدَ مَكَانَ قَبْرِهِ، أَوْ تَمَثَّلَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ كَمَا قَدْ وَقَعَ فِيهِ الْمُشْرِكُونَ، وَمَنْ ضَاهَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمُتَّبِعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَدْعُوا لِلْمُؤْمِنِينَ، وَتَسْتَغْفِرُ لَهُمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَجُلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ ءَابَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٨﴾ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿٩﴾﴾ [غافر: ٧-٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَكَادُ السَّحَابُتُ يَنْفَطِرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥﴾﴾ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ اللَّهُ حَفِيفٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ

﴿الشورى: ٥-٦﴾، فَلَمَّا لَئِكَ يَسْتَغْفِرُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ أَحَدٌ، وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ - يَدْعُو وَيَشْفَعُ [لِلْأَخْيَارِ] " مِنْ أُمَّتِهِ، هُوَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، هُمْ يَفْعَلُونَ مَا أَدْنَى اللَّهُ هُمْ فِيهِ بِدُونِ سُؤَالِ أَحَدٍ، وَإِذَا لَمْ يُشْرَعْ دُعَاءُ الْمَلَائِكَةِ لَمْ يُشْرَعْ دُعَاءُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَلَا أَنْ نَطْلُبَ مِنْهُمْ الدُّعَاءَ وَالشَّفَاعَةَ، وَإِنْ كَانُوا يُدْعَوْنَ وَيَشْفَعُونَ لَوْجَهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا أَمَرَهُمْ / اللَّهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ هُمْ يَفْعَلُونَهُ، وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُمْ، [١٣/٤] وَمَا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ لَا يَفْعَلُونَهُ، وَلَوْ طُلِبَ مِنْهُمْ فَلَا فَايِدَةَ فِي الطَّلَبِ مِنْهُمْ.

الثَّانِي: أَنَّ دُعَاءَهُمْ وَطَلَبَ الشَّفَاعَةِ مِنْهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ يُفْضِي إِلَى الشَّرِكِ بِهِمْ، فَفِيهِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَكَانَتْ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ رَاجِحَةً، فَكَيْفَ وَلَا مَصْلَحَةَ فِيهِ؛ بِخِلَافِ الطَّلَبِ مِنْهُمْ فِي حَيَاتِهِمْ وَحُضُورِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا مَفْسَدَةَ فِيهِ؛ فَإِنَّهُمْ يَنْهَوْنَ عَنِ الشَّرِكِ بِهِمْ؛ بَلْ فِيهِ مَنَفَعَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يُثَابُونَ وَيُؤْجَرُونَ عَلَى مَا يَفْعَلُونَهُ حَيْثُ نَزَلَ مِنْ نَفْعِ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ، فَإِنَّهُمْ فِي دَارِ الْعَمَلِ وَالتَّكْلِيفِ، وَشَفَاعَتُهُمْ فِي الْآخِرَةِ فِيهَا إِظْهَارُ كَرَامَةِ اللَّهِ هُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَأَصْلُ سُؤَالِ الْخَلْقِ الْحَاجَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ الَّتِي لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِعْلُهَا لَيْسَ وَاجِبًا عَلَى السَّائِلِ، وَلَا مُسْتَحَبًّا؛ بَلْ الْمَأْمُورُ بِهِ سُؤَالُ اللَّهِ تَعَالَى، وَالرَّغْبَةُ إِلَيْهِ،

[الشرح: ٧-٨]

[٥٠]، فَجَعَلَ

ی: ﴿ وَمِنْ

الشُّدَّةِ، إِذَا

(٣) في [ع] (وقالوا)، وهو تصحيفٌ.

سَأَلْتُ فَاسْأَلَ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ، فَلَوْ جَهَدْتَ الْحَلِيقَةَ عَلَى أَنْ يَضْرُوكَ لَمْ يَضْرُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ / اللَّهُ بِالرِّضَا مَعَ الْيَقِينِ فَاَفْعَلْ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا كَثِيرًا^(١)، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ؛ وَلَكِنْ قَدْ يُرَوَّى مُخْتَصَرًا، وَقَوْلُهُ: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلَ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ» هُوَ مِنْ أَصَحِّ مَا رُوِيَ عَنْهُ.

وَفِي الْمُسْنَدِ لِأَحْمَدَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ كَانَ يَسْقُطُ السَّوْطُ مِنْ يَدِهِ فَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ: (نَاوِلْنِي إِيَّاهُ)، وَيَقُولُ: (إِنَّ خَلِيلِي أَمَرَنِي أَنْ لَا أَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا)^(٢).
وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاعَ طَائِفَةً مِنْ

(١) رواه الترمذي مختصراً في صفة القيامة، باب، رقم (٢٥١٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والإمام أحمد في المسند (١٩/٥)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٢٨/١) من طريق عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة قال: (كان ربما سقط الخطأ من يد أبي بكر الصديق رضي الله عنه...)، والحديث ضعيف بهذا الإسناد لأمرين: ضعف عبد الله بن المؤمل والانقطاع بين ابن أبي مليكة وأبي بكر، وضعفه ابن حجر في إتحاف المهرة (٢٤٥/٨) للانقطاع، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (٢٥١/١)، والأرناؤوط في تخريج المسند.

أَصْحَابِهِ، وَأَسَرَّ إِلَيْهِمْ كَلِمَةً [خَفِيَّةً] (١): «أَنْ لَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا»، قَالَ عَوْفٌ: فَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَوْلِيكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ السَّوْطُ مِنْ يَدِهِ فَلَا يَقُولُ لِأَحَدٍ: نَاوِلْنِي إِيَّاهُ (٢).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ»، وَقَالَ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُوتُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» (٣)، فَمَدَحَ هَؤُلَاءِ بِأَنَّهُمْ «لَا يَسْتَرْقُونَ» أَيُّ: لَا يَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَرْقِيَهُمْ، وَالرَّقِيَّةُ مِنْ جِنْسِ الدُّعَاءِ، فَلَا يَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدٍ ذَلِكَ.

وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ «لَا يَرْقُونَ» (٤) وَهُوَ غَلَطٌ (٥)، فَإِنَّ رُقْيَاهُمْ لِغَيْرِهِمْ وَلَا نَفْسِهِمْ حَسَنَةٌ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْقِي نَفْسَهُ وَغَيْرَهُ، وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَرْقِي، فَإِنَّ رُقِيَّتَهُ نَفْسَهُ

(١) فِي [ع] (خفيفة)، وَهِيَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٤/٤٢٤)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (١٨٠/١٨).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ، بَابُ: كِرَاهَةِ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ، رَقْمُ (١٠٤٣).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الطَّبِّ، بَابُ: مَنْ اكْتُوتَ أَوْ كُوتِيَ غَيْرُهُ، وَفَضَّلِي مَنْ لَمْ يَكْتُو، رَقْمُ (٥٧٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ: الدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ ...، رَقْمُ (٢١٨).

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ: الدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِ طَوَائِفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ ...، رَقْمُ (٢٢٠).

(٥) وَقَالَ أَيْضًا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْاِقْتِضَاءِ (٢/٣٦٧)، وَوَافَقَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي حَادِي الْأَرْوَاحِ (ص: ٢٦٧)، وَزَادَ الْمَعَادَ (١/٤٧٦)، وَغَيْرُهُ، قَالَ شَيْخُنَا الْغَنِيَانِ: (صِيغَةُ غَلَطٍ، حَكَمَانِ

مُتَغَايِرَانِ، فَالْغَلَطُ خَطَأٌ مُحْضٌ).

وَعَيْرُهُ مِنْ جِنْسِ الدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ، وَهَذَا مَأْمُورٌ بِهِ، فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ كُلَّهُمْ سَأَلُوا اللَّهَ وَدَعَوْهُ؛ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ آدَمَ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعَيْرِهِمْ.

وَمَا يُرَوَى أَنَّ الْحَلِيلَ لَمَّا أُلْقِيَ فِي الْمَنْجَنِقِ قَالَ لَهُ جَبْرِيلُ: (سَلْ)، قَالَ: (حَسْبِي مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي) ^(١) لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ بَاطِلٌ؛ بَلْ الَّذِي

(١) ذكره الثعلبي في تفسيره (٢٨١ / ٦) فقال: (رَوَى الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ أَرْقَمَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حِينَ أُوْتِقُوهُ لِيُلْقَوْهُ فِي النَّارِ ..)، واختصره البغوي في تفسيره إلى (رَوَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ)، وعن البغوي اشتهر الأثر، والإسناد نفسه عند الطبري في تفسيره (٣١٥ / ١٦) قال: (ثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ ثَنَا ابْنُ كَعْبٍ عَنْ أَرْقَمَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حِينَ جَعَلُوا يُوثِقُونَهُ لِيُلْقَوْهُ فِي النَّارِ ..) بدون ذكر: (حَسْبِي مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي)، وهو عند الطبري والثعلبي موقوفاً على (أَرْقَمَ !!)، بينما وَهَمَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٣٠٣ / ١١) فَرَفَعَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ !!، وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَجَلُونِي فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ (٤١١ / ١) وَهَمَ فَنَسَبَهُ لِلْبَغَوِيِّ عَنْ (كَعْبِ الْأَحْبَارِ) !!، وَتَابِعَهُ الْأَلْبَانِي فِي الضَّعِيفَةِ (٢٣ / ١)، وَأُظِّنُ أَنَّ فِي الْإِسْنَادِ تَصْحِيفاً عَمِيقاً وَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَالثَّعْلَبِيِّ، وَصَوَابِهِ (الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ونقل ابن عَرَّاقٍ فِي تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ (٢٥٠ / ١) عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنَّهُ قَالَ: (مَوْضُوعٌ).

ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»^(١)، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عليه السلام حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ عليه السلام حِينَ: ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣])^(٢).

وأبطله شيخ الإسلام كذلك في الرد على الشاذلي نقلاً وعقلاً (ص: ٤٣-٤٤) فقال: (وأما قوله «حسبي من سُؤالي علمه بحالي» فهذا ليس له إسنادٌ معروفٌ؛ بل الذي في الصحيح أنه قال «حسبي الله ونعم الوكيل» لم يقل «حسبي من سُؤالي علمه بحالي»، وما نُقِلَ عن الأنبياء المتقدمين إن لم يكن ثابتاً بنقل نبينا عليه السلام لم يُحتجَّ به في الدين باتفاق علماء المسلمين، لكن إذا كان موافقاً لشرعنا ذُكر على سبيل الاعتضاد لا على سبيل الاعتماد، وما ثبت بنقل نبينا عن شرع من قبلنا فيه نزاع معروف، وأيضاً فإن مراسيل أهل زماننا عن نبينا لا نحتجُّ بها باتفاق العلماء مع قُرب العهد وحفظ الملة، فكيف بمراسيل أهل الكتاب التي ينقلونها عن الأنبياء مع بُعد الزمان وكثرة الكذب والبهتان؟!، ثم إنَّ هذا الأثر يقتضي أنَّ إبراهيم اكتفى بعلم الرب عن سؤاله، وهذا يقتضي أنَّ العبد لا يسوغ له الدعاء اكتفاءً بعلم الرب بحاله، وهذا خلاف ما حكاه الله عن إبراهيم وخلاف ما اتفقت عليه الأنبياء، وأبطله كذلك الألباني فقال: (لا أصل له)؛ كما في الضعيفة.

(١) رواه البخاري في التفسير، باب: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾، رقم (٤٥٦٤).

(٢) رواه البخاري في التفسير، باب: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾، رقم (٤٥٦٣).

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ: «هَلْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ؟»، قَالَ: «أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا»^(١)،
وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ.

وَأَمَّا سُؤَالُ الْخَلِيلِ لِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهَذَا مَذْكُورٌ فِي الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ،
فَكَيْفَ يَقُولُ: (حَسْبِيَ مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي)!!، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَقَدْ أَمَرَ
الْعِبَادَ بِأَنْ يَعْبُدُوهُ، وَيَتَوَكَّلُوا عَلَيْهِ، وَيَسْأَلُوهُ، لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ جَعَلَ هَذِهِ الْأُمُورَ
أَسْبَابًا لِمَا يُرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ إِثَابَةِ الْعَابِدِينَ، وَإِجَابَةِ السَّائِلِينَ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ
الْأَشْيَاءَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَعِلْمُهُ بِأَنَّ هَذَا مُحْتَاجٌ، أَوْ هَذَا مُذْنِبٌ، لَا يُنَافِي أَنْ يَأْمُرَ
هَذَا بِالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، وَيَأْمُرَ هَذَا بِالِدَّعَاءِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُقْضَى بِهَا
حَاجَتُهُ؛ كَمَا يَأْمُرُ هَذَا بِالْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ الَّتِي بِهَا يَنَالُ كَرَامَتَهُ.

(١) رواه الطبري في تفسيره (٣٠٩/١٦) عن المعتمر بن سليمان عن بعض أصحابه،
والبيهقي في شعب الإيمان (٣٥٢/٢) عن بشر بن الحارث، وأبو نعيم في الحلية (٢٠/١) عن
مقاتل وسعيد بن جبير، وهو من الإسرائيليات، وذكر الإمام أحمد للقصة ليس حديثاً في
المُسْنَدِ أَوْ غَيْرِهِ؛ كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ بَلْ هُوَ لِلِاسْتِنْسَانِ وَالِاعْتِبَارِ، وَقَدْ ذَكَرَ قِصَّةَ الْإِمَامِ
أَحْمَدُ مُسْنَدَهُ ابْنَ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (٣٠٨/٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّبَصُّرَةِ (ص: ١٢٢)
كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الْخُشَّابِ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ مُوسَى عَنْ يَعْقُوبَ
بْنَ إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ التَّوَكُّلِ، قَالَ: هُوَ قَطْعُ الْاِسْتِشْرَافِ
بِالْيَأْسِ مِنَ الْخَلْقِ، قِيلَ لَهُ: فَمَا الْحُجَّةُ فِيهِ؟ قَالَ: قِصَّةُ الْخَلِيلِ لَمَّا وُضِعَ فِي الْمَنْجَنِيْقِ مَعَ جَبْرِيلَ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَمَّا قَالَ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلَا، فَقَالَ لَهُ: فَسَلْ مَنْ لَكَ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، قَالَ: أَحِبُّ الْأَمْرَيْنِ
إِلَيَّ أَحَبُّهُمَا إِلَيْهِ، وَذَكَرَهَا بِلَا إِسْنَادٍ ابْنُ مَفْلَحٍ فِي الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ (٣/٢٦٩)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي
الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ (١٠/٣٦٢)، وَغَيْرُهُمَا.

وَلَكِنَّ الْعَبْدَ قَدْ يَكُونُ مَأْمُورًا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ بِمَا هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الدَّعَاءِ
كَمَا رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتَهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ
السَّائِلِينَ»^(١)، وَفِي التِّرْمِذِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ / شَغَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْ [١٤/ع]

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (٢/ ٢٨٠)، والتاريخ الكبير (٢/ ١١٥)، والبيهقي في فضائل الأوقات (ص: ٣٧١)، كلاهما من طريق صفوان بن أبي الصهباء عن بكير بن عتيق عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن جدّه مرفوعاً، وفيه (صفوان بن أبي الصهباء) وثقه ابن معين في تاريخه (٣/ ٢٧٢) رواية الدوري، وابن جبان في الثقات (٨/ ٣٢١)، وابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (ص: ١١٨)، ولعل الألباني وهم حيث قال في الضعيفة: (صفوانٌ هذا لم يوثقه أحدٌ غير ابن جبان)، وضعّفه ابن جبان كذلك في المجروحين (ص: ٣٧٦)، وقال: (منكر الحديث، يروى عن الأثبات ما لا أصل له من حديث الثقات؛ لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات من الروايات)، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب (مقبولٌ)، ولذا حسّنه الحافظ في أماليه كما في تنزيه الشريعة لابن عَرَّاق (٢/ ٣٢٣).

وللحديث شاهدٌ عند البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٩٥) من طريق الضّحّاك بن مُخْمَرٍ عن يزيد بن مُخْمِرٍ عن جابر بن عبدالله مرفوعاً، وفيه (الضّحّاك بن مُخْمَرٍ) وثقه إسحاق بن راهويه كما قاله ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٢٠)، وابن جبان في الثقات (٦/ ٤٨٤)، وقال ابن معين كما في تاريخه للدوري (٤/ ٣٧٩): (ليس بشيء)، وقال الدّارقطني كما في التهذيب (٤/ ٤٤٤): (ليس بالقوي، يُعتبر به)، وضعّفه ابن حجر في التقريب (ص: ٢٧٩). وقد التبس على الألباني (يزيد بن مُخْمِرٍ) إلى (يزيد بن حميد) وقال في الضعيفة (١٠/ ٧٤٥): (ويزيد هذا لم أعرفه)، ولذا ضعّفه، وهو يزيد بن مُخْمِرٍ الرَّحْبِي، قال عنه الإمام أحمد وأبو

ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْتَهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ).

وَأَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ: الصَّلَاةُ، وَفِيهَا الْقِرَاءَةُ، وَالذِّكْرُ، وَالِدُعَاءُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ فِي مَوْطِنِهِ مَأْمُورٌ بِهِ، فَفِي الْقِيَامِ بَعْدَ الْإِسْتِفْتَاكِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَفِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يُنْهَى عَنِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَيُؤْمَرُ بِالتَّنْسِيحِ وَالذِّكْرِ، وَفِي آخِرِهَا يُؤْمَرُ بِالدُّعَاءِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو فِي آخِرِ الصَّلَاةِ، وَيَأْمُرُ بِذَلِكَ، وَالِدُّعَاءُ فِي

حاتم: (صالح الحديث)، وثقه ابن معين والنسائي وابن جبان، ولذلك فالحديث حسن، والله أعلم.

(١) رواه الترمذي في فضائل القرآن، باب، رقم (٢٩٢٦)، والدارمي في المسند (٤/٢١١٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٥٨١)، كلهم من طريق محمد بن الحسن الهمداني عن عمرو بن قيس عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وهو حديث ضعيف لحال محمد بن الحسن الهمداني، قال فيه الإمام أحمد: (ضعيف الحديث ما أرى يسوى شيئاً)، وقال ابن معين: (ليس بثقة كان يكذب)، كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/٢٢٥)، وقال ابن حجر في التقريب: (ضعيف)، وكذلك عطية العوفي فقد ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي، وقال الذهبي: (ضعفوه)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ كثيراً)، وقد ضعف الحديث أبو حاتم كما في العلل لابنه (٤/٦٩١)، وقال: (هذا حديث منكر)، والزيلعي في تخريج الكشاف (٣/٢٢٠).

السُّجُودِ حَسَنٌ مَأْمُورٌ بِهِ، وَيَجُوزُ الدُّعَاءُ فِي الْقِيَامِ أَيْضًا، وَفِي الرُّكُوعِ، / وَإِنْ كَانَ [١٩/٥] جِنْسُ الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ أَفْضَلَ.

فَالْمَقْصُودُ: أَنَّ سُؤَالَ الْعَبْدِ لِرَبِّهِ السُّؤَالَ الْمَشْرُوعَ حَسَنٌ مَأْمُورٌ بِهِ، وَقَدْ سَأَلَ الْحَلِيلُ وَغَيْرُهُ، قَالَ تَعَالَى عَنْهُ: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْعِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنْ الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ۝ (٣٧) رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا تُخْفِي وَمَا تُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ۝ (٣٨) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ۝ (٣٩) رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ۝ (٤٠) رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ۝ (٤١)﴾ [إبراهيم: ٣٧-٤١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝ (١٢٧) رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ۝ (١٢٨) رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝ (١٢٩)﴾ [البقرة: ١٢٧-١٢٩].

وَكَذَلِكَ دُعَاءُ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ حَسَنٌ مَأْمُورٌ بِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِدَعْوَةٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: آمِينَ، وَلَكَ

[بِمِثْلِ] ^(١)، أي: بِمِثْلِ مَا دَعَوْتَ لِأَخِيكَ بِهِ.

وَأَمَّا سُؤَالُ الْمَخْلُوقِ الْمَخْلُوقَ أَنْ يَقْضِيَ حَاجَةَ نَفْسِهِ، أَوْ يَدْعُو لَهُ، فَلَمْ يُؤْمَرْ بِهِ؛ بِخِلَافِ سُؤَالِ الْعِلْمِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِسُؤَالِ الْعِلْمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وَهَذَا لِأَنَّ الْعِلْمَ يَجِبُ بِذَلِكَ، فَمَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ يَزْكُو عَلَى التَّعْلِيمِ لَا يَنْقُصُ بِالتَّعْلِيمِ كَمَا تَنْقُصُ الْأَمْوَالُ بِالْبَذْلِ، وَهَذَا يُشَبَّهُ بِالمُصْبَاحِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ حَقٌّ مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ؛ كَالْأَمَانَاتِ مِثْلِ الْوَدِيعَةِ وَالْمُضَارَبَةِ، لِصَاحِبِهَا أَنْ يَسْأَلَهَا مِمَّنْ هِيَ عِنْدَهُ.

وَكَذَلِكَ مَالُ الْفَيءِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي يَتَوَلَّى قِسْمَتَهَا وَلِيُّ الْأَمْرِ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْلُبَ حَقَّهُ مِنْهُ؛ كَمَا يَطْلُبُ حَقَّهُ مِنَ الْوَقْفِ وَالْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّ [المَسْئُولَ] ^(٢) يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاءُ الْحَقِّ إِلَى [مُسْتَحَقِّهِ] ^(٣).

(١) في [م] (بمثله)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته لموافقة صحيح مسلم.

(٢) رواه مسلم في الذكر والدعاء، باب: فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، رقم (٢٧٢٣).

(٣) في [ع] و[م] (المستولي)، وكلاهما يصح.

(٤) في [ع] و[م] (مستحقه)، وكلاهما يصح.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ سُؤَالُ النَّفَقَةِ لِمَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ، وَسُؤَالُ الْمَسَافِرِ الضَّيَافَةِ لِمَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ؛ كَمَا اسْتَطَعَمَ مُوسَى وَالْحَضِرُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ، وَكَذَلِكَ الْغَرِيمُ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ دَيْنَهُ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ الْآخَرَ أَدَاءَ حَقِّهِ إِلَيْهِ: فَالْبَائِعُ يَسْأَلُ الثَّمَنَ، وَالْمُشْتَرِي يَسْأَلُ الْمَبِيعَ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

وَمِنْ السُّؤَالِ مَا لَا يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ، وَالْمَسْتُورُ مَأْمُورٌ بِإِجَابَةِ السَّائِلِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: ٢٤-٢٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَسْأَلُنِي الْمَسْأَلَةَ فَيَخْرُجُ بِهَا يَتَأَبَّطُهَا نَارًا»^(١)، وَقَوْلُهُ: / «اقْطَعُوا عَنِّي لِسَانَ هَذَا»^(٢).

[٢٠/ق]

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (١٧/١٩٩)، والحاكم في المستدرک (١/١٠٩)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة)، ووافقه الذهبي، والحديث صححه البوصيري في إتحاف الخيرة (٣/٤٨)، والأرناؤط في تخریج المسند.

(٢) رواه البيهقي في دلائل النبوة (٥/١٨٠) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير (مُرسلاً)، ومن طريق ابن أبي أويس عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه موسى بن عقبة (مُرسلاً)، ورواه ابن سعد في الطبقات (٤/٢٧٣) عن عروة بن الزبير وعبد الرحمن بن أبي الزناد (مُرسلاً)، وكل أسانيده مرسله، فهو ضعيف، وأصل الحديث عند مسلم

وَقَدْ يَكُونُ السُّؤَالُ مِنْهُيَّا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ تَنْزِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَوَلُ مَأْمُورًا بِإِجَابَةِ سُؤَالِهِ، فَالْتَّيُّ بِاللهِ كَانَ مِنْ كَمَالِهِ أَنْ يُعْطِيَ السَّائِلَ، وَهَذَا فِي حَقِّهِ مِنْ فَضَائِلِهِ وَمَنَاقِبِهِ، وَهُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ، وَإِنْ كَانَ نَفْسُ سُؤَالِ السَّائِلِ مِنْهُيَّا عَنْهُ.

وَلِهَذَا لَمْ يُعْرِفْ قَطُّ أَنَّ الصَّدِيقَ وَنَحْوَهُ مِنْ أَكْبَارِ الصَّحَابَةِ سَأَلُوهُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا سَأَلُوهُ أَنْ يَدْعُوَ لَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا يَطْلُبُونَ مِنْهُ أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُسْلِمِينَ؛ كَمَا أَشَارَ عَلَيْهِ عُمَرُ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ لَمَّا اسْتَأْذَنُوهُ فِي تَحْرِيمِ بَعْضِ ظَهْرِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ بِنَا إِذَا لَقِينَا الْعَدُوَّ غَدًا رِجَالًا جِيَاعًا، وَلَكِنْ إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَدْعُوَ النَّاسَ بِبَقَايَا أَرْوَاحِهِمْ فَتَجْمَعُهَا ثُمَّ تَدْعُوَ اللَّهَ بِالْبَرَكَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبَارِكُ لَنَا فِي دَعْوَتِكَ)^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ: (فَإِنَّ اللَّهَ سَيُغْنِيْنَا بِدُعَائِكَ)^(٢).

مُخْتَصَرًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فِي الزَّكَاةِ، بَابُ: إِعْطَاءُ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ... رَقْم (١٠٦٠)، وَبِدُونِ لَفْظَةِ (اقْطَعُوا عَنِّي لِسَانَهُ).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الشَّرْكَةِ، بَابُ: الشَّرْكَةُ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ، رَقْم (٢٤٨٤)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ دَخَلَ الْجَنَّةَ قَطْعًا، رَقْم (٢٧).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الْمُسْنَدِ (ص: ٢٤)، وَالزُّهْدُ وَالرَّقَائِقُ (ص: ٣٢١)، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ الْمَطْلَبِ بْنِ حَنْطَبٍ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عِمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ (١/ ١٨٠)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢٤/ ١٨٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى (٥/ ٢٤٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ (٦/ ١٢١)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَعِنْدَهُمْ (فَإِنَّ اللَّهَ

وإِنَّمَا كَانَ سَأَلُهُ ذَلِكَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ؛ كَمَا سَأَلَهُ الْأَعْمَى أَنْ يَدْعُو اللَّهَ لَهُ لِيُرَدَّ عَلَيْهِ بَصَرُهُ^(١)، وَكَمَا سَأَلَتْهُ أُمُّ سُلَيْمٍ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ لِحَادِمِهِ أَنَسِ^(٢)، وَكَمَا سَأَلَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُحِبِّبَهُ وَأُمُّهُ إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ^(٣)، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا الصَّدِيقُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ وَفِي مِثْلِهِ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى^(٧) الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى^(٨) وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى^(٩) إِلَّا أَتَيْنَاهُ بِجَوْزٍ أَوْ أَعْلَى^(١٠) وَلَسَوْفَ يَرْضَى^(١١)﴾ [الليل: ١٧-٢١]، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحَاحِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «إِنَّ أَمَنَ النَّاسِ عَلَيْنَا فِي صُحْبَتِهِ وَذَاتِ يَدِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا^(١٢)»، فَلَمْ يَكُنْ فِي الصَّحَابَةِ أَعْظَمُ مِنْهُ مِنَ الصَّدِيقِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَعْمَلُ هَذَا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى، لَا يَطْلُبُ [جِزَاءً]^(١٣) مِنْ مَخْلُوقٍ،

سَيَلُفُنَا بِدَعْوَتِكَ، أَوْ سَيَبَارِكُ لَنَا فِي دَعْوَتِكَ)، وَيَكُونُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَوَاهَا بِالْمَعْنَى، أَوْ يَكُونُ تَصْحِيفًا فِي الْمَخْطُوطِ، أَوْ فِي مَصْدَرٍ لَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) سيأتي تخريجه إن شاء الله.

(٢) رواه البخاري في الصوم، باب: من زار قومًا فلم يفطر عندهم، رقم (١٩٨٢)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب: من فضائل أنس بن مالك، رقم (٢٤٨٠).

(٣) رواه مسلم في فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي هريرة الدوسي، رقم (٢٤٩١).

(٤) رواه البخاري في الصلاة، باب: الخوخة والممر في المسجد، رقم (٤٦٦)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي بكر الصديق، رقم (٢٣٨٢).

(٥) في [م] [جزاءاً]، وهو خطأ طباعي.

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَسَيَجْزِيهَا آلُكَفَى﴾ (١٧) الَّذِي / يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى (١٨) وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى (١٩) إِلَّا أَتَيْنَاهُ بِجَدِّهِ أَوْ آلِهِ (٢٠) وَلَسَوْفَ يَرْضَى (٢١) [الليل: ١٧-٢١]، فَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ عِنْدَ الصَّدِّيقِ نِعْمَةٌ تُجْزَى؛ فَإِنَّهُ كَانَ مُسْتَغْنِيًا بِكَسْبِهِ وَمَالِهِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ لَهُ عَلَى الصَّدِّيقِ وَغَيْرِهِ نِعْمَةُ الْإِيمَانِ وَالْعِلْمِ، وَتِلْكَ النِّعْمَةُ لَا تُجْزَى فَإِنْ أَجَرَ الرَّسُولَ فِيهَا عَلَى اللَّهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١٨) [الشعراء: ١٠٩] (١).

وَأَمَّا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَغَيْرُهُمَا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ عِنْدَهُمْ نِعْمَةٌ تُجْزَى، فَإِنْ زَيْدًا كَانَ مَوْلَاهُ فَأَعْتَقَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وَعَلِيٌّ كَانَ فِي عِيَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِحَدِّبِ أَصَابَ أَهْلَ مَكَّةَ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْعَبَّاسُ التَّخْفِيفَ عَنْ أَبِي طَالِبٍ مِنْ عِيَالِهِ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا إِلَى عِيَالِهِ، وَأَخَذَ الْعَبَّاسُ جَعْفَرًا إِلَى عِيَالِهِ (٢)، وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

(١) في [ظ] و[ع] [قل لا أسألكم عليه من أجر إن أجرينى إلا على الله]، وهي خطأ.

(٢) رواها ابن إسحاق عن عبدالله بن أبي نجيع عن مجاهد بن جبر كما في سيرة ابن هشام (٢٢٨/١)، وعنه الطبري في التاريخ (٥٣٨/١)، والحاكم في المستدرک (٦٦٦/٣)، والبيهقي في دلائل النبوة (١٦١/٢)، وابن أبي نجيع ثقة مدلس - كما ذكر ذلك النسائي وأبو زرعة العراقي - وقد عنعن، وقد صحح روايته عن مجاهد مطلقاً الذهبي وابن حجر، وهي ظاهر صنيع البخاري ومسلم في صحيحيهما عنه، إذ كل مرويات ابن أبي نجيع عن مجاهد في

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الصَّدِيقَ كَانَ أَمَنَ النَّاسِ فِي صُحْبَتِهِ، وَذَاتَ يَدِهِ،
لِأَفْضَلِ الْخَلْقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِكَوْنِهِ كَانَ يُنْفِقُ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ كَاشْتِرَائِهِ
الْمُعَذِّبِينَ، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ لَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَلَا غَيْرِهِ؛ بَلْ لَمَّا
قَالَ لَهُ فِي سَفَرِ الْهَجْرَةِ: (إِنَّ عِنْدِي رَاحِلَتَيْنِ فَخُذْ إِحْدَاهُمَا)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«بِالْثَمَنِ»، فَهُوَ أَفْضَلُ صَدِيقٍ لِأَفْضَلِ نَبِيِّ، وَكَانَ مِنْ كَمَالِهِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مَا يَعْمَلُهُ
إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى، لَا يَطْلُبُ جَزَاءً مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ لَا الْمَلَائِكَةِ، وَلَا
الْأَنْبِيَاءَ، وَلَا غَيْرِهِمْ.

وَمِنْ الْجَزَاءِ أَنْ يَطْلُبَ الدُّعَاءَ، قَالَ تَعَالَى عَمَّنْ أَتَى عَلَيْهِمْ: ﴿إِنَّمَا تُطْمِئِنُّوهُ
لِوَجْهِ اللَّهِ لَا تَزِدْ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾ ﴿١﴾ [الإنسان: ٩]، وَالدُّعَاءُ جَزَاءٌ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ

الصحيحين بالنعنة، ومجاهد أثره موقوف عليه فهو مرسل، وقد نصّ شيخ الإسلام ابن
تيمية بأن مراسيل مجاهد حسنة؛ كما في شرح العمدة (١٥٣/٤)، والله أعلم.
يُنظر: ذكر المدلسين للنسائي (ص: ١٢٣)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص:
١٠٧)، المدلسين لأبي زرعة (ص: ٦٤)، سير أعلام النبلاء (١٢٦/٦)، العجائب في بيان
الأسباب (٢٠٤/١).

(١) رواه البخاري في مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، رقم (٣٩٠٥).

أَسَدَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ، فَإِنْ لَمْ تَحْدُوا مَا [تُكَافَتْهُ] ^(١) بِهِ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ ^(٢).

وَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا أَرْسَلَتْ إِلَى قَوْمٍ بِصَدَقَةٍ تَقُولُ لِلرَّسُولِ: (اسْمَعْ مَا يَدْعُونَ بِهِ لَنَا حَتَّى نَدْعُوَهُمْ بِمِثْلِ مَا دَعَا لَنَا وَيَبْقَى أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ) ^(٣).

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (إِذَا قَالَ لَكَ السَّائِلُ: بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، فَقُلْ: وَفِيكَ بَارَكَ اللَّهُ)، فَمَنْ عَمِلَ خَيْرًا مَعَ الْمَخْلُوقِينَ سَوَاءً كَانَ الْمَخْلُوقُ نَبِيًّا، أَوْ رَجُلًا صَالِحًا، أَوْ مَلِكًا مِنَ الْمُلُوكِ، أَوْ غَنِيًّا مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، فَهَذَا الْعَامِلُ لِلْخَيْرِ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ خَالِصًا لِلَّهِ، يَتَنَبَّيْ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، لَا يَطْلُبُ بِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِ جَزَاءً وَلَا دُعَاءً وَلَا غَيْرَهُ، لَا مِنْ نَبِيٍّ، وَلَا رَجُلٍ / صَالِحٍ، وَلَا [مَلِكٍ] ^(٤) مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَإِنَّ [٣٧/٥]

(١) في [ظ] (تكافأته)، وكلاهما صحيح، فقد جاء في مسند الإمام أحمد بكلا اللفظين.

(٢) رواه أبو داود في الزكاة، باب: عطية من سأل بالله، رقم (١٦٧٢)، والنسائي في الزكاة، باب: من سأل بالله عز وجل، رقم (٢٥٦٧) وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٣) رواه النسائي في الكبرى (٩/١٢١)، وفي عمل اليوم والليلة (ص: ٢٧٠)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: ٢٤٤)، وذكره الإمام البغوي في شرح السنة (٦/١٧٧) معلقاً، وذكره شيخ الإسلام كذلك في بيان تلبس الجهمية (١/٥٢٩)، وقال محققه الهندي: (بحث عنه فلم أجده)، وجوّد إسناده الألباني في تخريج الكلم الطيب (ص: ١٧٥).

(٤) سقط من [م].

اللَّهُ أَمَرَ الْعِبَادَ كُلَّهُمْ أَنْ يَعْبُدُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَهَذَا هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي
 بَعَثَ اللَّهُ بِهِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مِنَ الرُّسُلِ، فَلَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ دِينًا غَيْرَهُ، قَالَ
 تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٨٥)
 [آل عمران: ٨٥]، وَكَانَ نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَالْمَسِيحُ وَسَائِرُ أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 عَلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ نُوحٌ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٧٢) [يونس: ٧٢]، وَقَالَ
 عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا
 وَإِنَّا فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١٣٠) إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (١٣١)
 وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبْنَى إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
 مُسْلِمُونَ (١٣٢) [البقرة: ١٣٠-١٣٢]، وَقَالَ مُوسَى يَقُومُ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ
 مُسْلِمِينَ (٨٤) [يونس: ٨٤]، وَقَالَتِ السَّحَرَةُ: ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَقَّنَا مُسْلِمِينَ
 (١٣٦) [الأعراف: ١٢٦]، وَقَالَ يُوسُفُ: ﴿تَوَقَّيْ مُسْلِمًا وَالْحَقِّقِي بِالصَّالِحِينَ﴾ (١٠١)
 [يوسف: ١٠١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ
 الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، وَقَالَ عَنْ الْحَوَارِيِّينَ: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى
 الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرُسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (٣٣) [المائدة: ١١١].

وَدِينُ الْإِسْلَامِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ:

أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ نَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَهُ مِنَ الدِّينِ، وَهُوَ مَا أَمَرَ بِهِ الرَّسُلُ، أَمْرٌ إِجْبَابِي، أَوْ أَمْرٌ اسْتِحْبَابِي، فَيُعْبَدُ فِي كُلِّ زَمَانٍ بِمَا أَمَرَ بِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ.

فَلَمَّا كَانَتْ شَرِيعَةُ التَّوْرَةِ مُحْكَمَةً كَانَ الْعَامِلُونَ بِهَا مُسْلِمِينَ، وَكَذَلِكَ شَرِيعَةُ الْإِنْجِيلِ، وَكَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَتْ صَلَاتُهُ إِلَيْهِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمَّا أُمِرَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ كَانَتْ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا مِنَ الْإِسْلَامِ، وَالْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى الصَّخْرَةِ [خُرُوجًا] ^(١) عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، فَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ بَعْدَ مَبْعَثِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ مِنْ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ.

وَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ أَنْ تَكُونَ خَالِصَةً لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ ^(٢) وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴿٥﴾ ﴿وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَزِيلُ الْكِتَابَ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ ^(٣) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ ^(٤) أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ ﴿١٠٣﴾ [الزمر: ١-٣].

(١) في [ظ] و[ع] [خروج] بالرفع، وهو تصحيف.

فَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ الْمُسْلِمُ مِنَ الْقُرْبِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُسْتَحَبَّةِ كَالِإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ،
وَالْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ، وَحُبِّهِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى عِبَادِ اللَّهِ بِالنَّفْعِ
وَالْمَالِ، هُوَ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَفْعَلَهُ خَالِصاً لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَطْلُبُ مِنْ مَخْلُوقٍ عَلَيْهِ
جَزَاءً، لَا دُعَاءً وَلَا غَيْرَ دُعَاءٍ، فَهَذَا بِمَا لَا يَسُوعُ أَنْ يَطْلُبَ عَلَيْهِ جَزَاءً لَا دُعَاءً وَلَا
غَيْرُهُ.

وَأَمَّا سُؤَالُ الْمَخْلُوقِ غَيْرَ هَذَا فَلَا يَجِبُ؛ بَلْ وَلَا يُسْتَحَبُّ إِلَّا فِي بَعْضِ
الْمَوَاضِعِ، وَيَكُونُ الْمَسْتَوِلُ مَأْمُوراً بِالْإِعْطَاءِ قَبْلَ السُّؤَالِ، وَإِذَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيْسُوا
بِمَأْمُورِينَ بِسُؤَالِ الْمَخْلُوقِينَ فَالرَّسُولُ أَوْلَى بِذَلِكَ ﷺ، فَإِنَّهُ أَجَلُ قَدَرًا، وَأَغْنَى بِاللَّهِ
[مِنْ] ^(١) غَيْرِهِ.

[١٦/٤]

فَإِنَّ سُؤَالَ الْمَخْلُوقِينَ فِيهِ ثَلَاثُ مَفَاسِدَ: /

مَفْسَدَةُ الْإِفْتِقَارِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، وَهِيَ مِنْ نَوْعِ الشُّرْكِ، وَمَفْسَدَةُ إِيْذَاءِ الْمَسْتَوِلِ،
وَهِيَ مِنْ نَوْعِ ظُلْمِ الْخَلْقِ، وَفِيهِ ذُلٌّ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهُوَ ظُلْمٌ لِلنَّفْسِ.

فَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَنْوَاعِ الظُّلْمِ [الثَّلَاثَةِ] ^(٢)، وَقَدْ نَزَّ اللَّهُ رَسُولُهُ عَنْ ذَلِكَ
كُلِّهِ، وَحَيْثُ أَمَرَ الْأُمَّةَ بِالْإِعْطَاءِ لَهُ فَذَلِكَ مِنْ بَابِ أَمْرِهِمْ بِهَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ؛ كَمَا
يَأْمُرُهُمْ بِسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ يَنْتَفِعُ بِدُعَائِهِمْ لَهُ، فَهُوَ أَيْضاً
يَنْتَفِعُ بِمَا يَأْمُرُهُمْ بِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَإِنَّهُ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ

(١) في [ع] و[م] (عن)، وكلاهما يصح.

(٢) في [ع] (الثلاثة) وهو تصحيف.

أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ دَعَا إِلَى [هُدًى]» كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ [شَيْئًا]»^(١)، وَحَمَّدٌ ﷺ هُوَ الدَّاعِي إِلَى مَا تَفَعَّلَهُ أُمَّتُهُ مِنَ الْحَيَرَاتِ، فَمَا يَفْعَلُونَهُ لَهُ فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ [شَيْئًا]»^(٢)، وَلِهَذَا لَمْ تَجْرِ عِبَادَةُ السَّلَفِ بِأَنْ يُهْدُوا إِلَيْهِ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ، لِأَنَّ لَهُ مِثْلَ ثَوَابِ أَعْمَالِهِمْ بِدُونِ الْإِهْدَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ ثَوَابِهِمْ [شَيْئًا]»^(٣)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأَبْوَانِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا يَفْعَلُهُ الْوَلَدُ يَكُونُ لِلْوَالِدِ مِثْلُ أَجْرِهِ، وَإِنَّمَا يَتَنَفَّعُ/ الْوَالِدُ بِدُعَاءِ الْوَلَدِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَى الْآبِ؛ كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ [٢٢/٥] الصَّحِيحِ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٤).

فَالنَّبِيُّ ﷺ - فِيمَا يَطْلُبُهُ مِنْ أُمَّتِهِ مِنَ الدُّعَاءِ - طَلَبُهُ طَلَبُ أَمْرٍ وَتَرْغِيبِ لَيْسَ بِطَلَبِ سُؤَالٍ، فَمِنْ ذَلِكَ أَمْرُهُ لَنَا بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ، فَهَذَا [قَدْ]»^(٥) أَمَرَ اللَّهُ بِهِ فِي

(١) في [ع] (هذا) وهو تصحيفٌ.

(٢) في [م] (شيء)، والصواب ما جاء في [ظ] لموقفته لصحيح مسلم.

(٣) رواه مسلم في العلم، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة، رقم (٢٦٧٤).

(٤) في [م] (شيء).

(٥) في [م] (شيء).

(٦) رواه مسلم في الوصية، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١).

(٧) سقط في [م].

الْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ: ﴿سَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٨) [الأحزاب: ٥٦]، وَالْأَحَادِيثُ عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مَعْرُوفَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ أَمْرُهُ بِطَلَبِ الْوَسِيلَةِ وَالْفَضِيلَةِ وَالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُّوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَزْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْعَبْدَ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمِعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، فَقَدْ رَغِبَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنْ يَسْأَلُوا

(١) رواه مسلم في الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المؤذن، رقم (٣٨٤).

(٢) رواه البخاري في الأذان، باب: الدعاء عند النداء، رقم (٦١٤).

وفي الحديث هذا لفظان شاذان ليسا في صحيح البخاري هما:

[١] (والدرجة الرفيعة)، وهي عند ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: ٨٧)، ولكنها من تفرد عمرو بن منصور النسائي - وهو ثقة - عن علي بن عيَّاش عمَّن رواها من الحفاظ، ولذلك فهي (شاذة)، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (١/٣٧٦): (وليس في شيء من طرقه ذكر: الدرجة الرفيعة)، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٣٤٣): (لم أره في

الله لَهُ الْوَسِيلَةَ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ مَنْ سَأَلَهَا لَهُ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ كَمَا أَنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، فَإِنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ.
وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ
وَابْنُ مَاجَهَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْعُمْرَةِ، فَأَذِنَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ:

شيء من الروايات)، وقال الكشميري في العرف الشذوي (١/ ٢٢٣): (ليس لها أصل)، وقال الألباني في إرواء الغليل (١/ ٢٩٥): (وهي مدرجة أيضاً من بعض النسخ .. ومن الغرائب أن هذه الزيادة وقعت في الحديث في كتاب قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية، وقد عزاه لصحيح البخاري، وإني أستبعد جداً أن يكون الخطأ منه، لما عُرف به - رحمه الله - من الحفظ والضبط، فالغالب أنه من بعض النسخ).

[٢] (إنك لا تخلف الميعاد) وهي عند البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤١٠)، والسنن الصغرى (١/ ١٢٣)، وقال عنها الكشميري في العرف الشذوي (١/ ٢٢٣): (ثابتة في السنن الكبرى بسند قوي)، ولكنها من تفرد محمد بن عوف الطائي - وهو ثقة - عن علي بن عياش عمّن رواها من الحفاظ، ولذلك عدّها الألباني بأنها (شاذة) في إرواء الغليل (١/ ٢٩٥)، وقال فيها : (ووقعت هذه الزيادة في الحديث في كتاب قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية في جميع الطبقات .. والظاهر أنها مُدرجة من بعض النسخ).

وقد ذكر شيخ الإسلام اللفظ الصحيح في بعض كتبه؛ كشرح عمدة الفقه (ت: المشيخ) (ص: ١٢٧)، وقاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق (ص: ٧٨)، ممّا يُجزم بأنها زيادات من النسخ، وليست من شيخ الإسلام.

«لَا تَنْسَنَا يَا أَحْيَى مِنْ دُعَائِكَ»^(١)، فَطَلَبُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عُمَرَ أَنْ يَدْعُو لَهُ كَطَلْبِهِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَيُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ، وَالذَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ، وَهُوَ كَطَلْبِهِ أَنْ يَعْمَلَ سَائِرَ الصَّالِحَاتِ، فَمَقْصُودُهُ نَفْعُ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ، وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِ، وَهُوَ ﷺ أَيْضًا يَنْتَفِعُ بِتَعْلِيمِهِمُ الْخَيْرَ، وَأَمْرِهِمْ بِهِ، وَيَنْتَفِعُ أَيْضًا بِالْخَيْرِ الَّذِي يَفْعَلُونَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَمِنْ دُعَائِهِمْ لَهُ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ الْقَائِلِ: إِنِّي أَكْثَرُ الصَّلَاةِ عَلَيْكَ، فَكَمْ أَجْعَلُ لَكَ مِنْ صَلَاتِي؟، قَالَ: «مَا شِئْتَ»، قَالَ: الرَّبُّعَ، قَالَ: «مَا شِئْتَ، وَإِنْ زِدْتَ»^(٢) فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، قَالَ: النِّصْفَ، قَالَ: «مَا شِئْتَ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قَالَ: الثُّلُثَيْنِ، قَالَ: «مَا شِئْتَ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قَالَ: أَجْعَلْ لَكَ صَلَاتِي كُلَّهَا، قَالَ:

(١) رواه الإمام أحمد (١/ ٣٢٥)، وأبو داود في الصَّلَاة، باب: تفریع أبواب الوتر، رقم (١٤٩٨)، والترمذي في الدَّعَوَات، باب، رقم (٣٥٦٢)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وابن ماجه في المناسك، باب: فضل دعاء الحاج، رقم (٢٨٩٤)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَفِيهِ عَاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قَدْ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ خَالِيٍّ وَابْنُ مَعِينٍ، وَضَعَّفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ، وَالْأَرْنَؤُطُ فِي تَخْرِيجِ الْمُسْنَدِ.

(٢) فِي [ظ] وَ[ع] (أُرِدْتُ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

«إِذَا تَكْفَى هَمَّكَ، وَيَغْفِرُ لَكَ ذَنْبَكَ»^(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَقَدْ بَسِطَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي (جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْبَغْدَادِيَّةِ)^(٢).

فَإِنَّ هَذَا كَانَ لَهُ دُعَاءٌ يَدْعُو بِهِ، فَإِذَا جَعَلَ مَكَانَ دُعَائِهِ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَفَاهُ اللَّهُ مَا أَهَمَّهُ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، فَإِنَّهُ كُلَّمَا صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، وَهُوَ لَوْ دَعَا لِأَحَادِ الْمُؤْمِنِينَ لَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: «آمِينَ، وَلَكَ [بِمِثْلِ]»^(٣)، فَدُعَاؤُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى بِذَلِكَ.

(١) رواه الإمام أحمد (١٦٦/٣٥)، والترمذي في أبواب صفة القيامة، رقم (٢٤٥٧)، وقال: (هذا حديث حسن)، كلاهما من طريق عبدالله بن محمد بن عجيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه، وفيه عبدالله بن محمد بن عجيل قال عنه الإمام أحمد: (منكر الحديث)، وقال ابن معين: (لا يُحتج بحديثه)، وقال أبو حاتم: (لئن الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه)، وقال الترمذي: (صدوق)، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث ابن عجيل، ولذا قال ابن حجر في التقریب: (صدوق)، وحديثه حسنٌ عند المتابعات والشواهد.

(٢) ذكرها ابن رُشيق في أسماء مؤلفات شيخ الإسلام (ص: ٢٩٧) كما في الجامع لسيرته، وسماها (البغدادية: مسألة في القرآن)، وكذلك ابن عبد الهادي في العقود الدررية (ص: ٥٤-٥٥): فقال: (وله في مسألة القرآن مؤلفات كثيرة، وقواعد وأجوبة، وغير ذلك إذا اجتمعت بلغت مجلدات كثيرة، منها ما يُبَيِّضُ، ومنها ما لم يبيّض، فمن مؤلفاته في ذلك: الكيلانية والبغدادية ..)، وهي في عداد المفقود، والله أعلم.

(٣) في [م] (بمثله)، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتته لموافقة صحيح مسلم.

وَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ: (أَدْعُ لِي)، أَوْ (لَنَا)، وَقَصَدَ أَنْ يَنْتَفِعَ ذَلِكَ الْمَأْمُورُ [بِهِ]^(١) بِالْدُّعَاءِ، وَيَنْتَفِعَ هُوَ أَيْضاً بِأَمْرِهِ، وَيَفْعَلَ ذَلِكَ الْمَأْمُورُ بِهِ كَمَا بِأَمْرِهِ بِسَائِرِ فِعْلِ الْخَيْرِ، فَهُوَ مُقْتَدٍ بِالنَّبِيِّ ﷺ، مُؤْتَمِّمٌ بِهِ، لَيْسَ هَذَا مِنَ السُّؤَالِ الْمَرْجُوحِ. وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودُهُ إِلَّا طَلَبُ حَاجَتِهِ لَمْ يَقْصِدْ نَفْعَ ذَلِكَ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ، فَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْمُقْتَدِينَ بِالرَّسُولِ، الْمُؤْتَمِّمِينَ بِهِ فِي ذَلِكَ؛ بَلْ هَذَا هُوَ مِنَ السُّؤَالِ الْمَرْجُوحِ الَّذِي تَرَكُّهُ إِلَى الرَّغْبَةِ إِلَى اللَّهِ [وَسُؤَالِهِ]^(٢) أَفْضَلُ مِنَ الرَّغْبَةِ إِلَى الْمَخْلُوقِ وَسُؤَالِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ سُؤَالِ الْأَخْيَاءِ السُّؤَالِ الْجَائِزِ الْمَشْرُوعِ.

وَأَمَّا سُؤَالُ الْمَيْتِ فَلَيْسَ بِمَشْرُوعٍ لَا وَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٌّ؛ بَلْ وَلَا مُبَاحٍ؛ وَلَمْ يَفْعَلْ هَذَا قَطُّ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ سَلَفِ الْأُمَّةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِيهِ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ، وَلَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ، وَالشَّرِيعَةُ إِنَّمَا تَأْمُرُ بِالْمَصَالِحِ الْخَالِصَةِ أَوْ الرَّاجِحَةِ، وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ؛ بَلْ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَفْسَدَةٌ مُحْضَةٌ، أَوْ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ طَلَبِ الدُّعَاءِ مِنْ غَيْرِهِ هُوَ مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ // الَّذِي هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ، وَكَذَلِكَ مَا أَمَرَ بِهِ مِنْ

[١٥/ع]

[٧٢/ع]

(١) زيادة في [ع].

(٢) في [ظ] (ورسؤاله) والألف متغايرة عن خط الكلمة مع مسح بعض حرف الراء، و[ع]

(وسؤاله) و[م] (ورسوله)، والصواب ما في [ع].

الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَائِزِ، وَمِنْ زِيَارَةِ قُبُورِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالسَّلَامَ عَلَيْهِمْ، وَالدُّعَاءَ لَهُمْ، هُوَ مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْمَوْتَى الَّذِي هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَالصَّلَاةُ حَقُّ الْحَقِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالزَّكَاةُ حَقُّ الْخَلْقِ، فَالرَّسُولُ أَمَرَ النَّاسَ بِالْقِيَامِ بِحُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ عِبَادِهِ، بِأَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ لَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا.

وَمِنْ عِبَادَتِهِ: الْإِحْسَانُ إِلَى النَّاسِ حَيْثُ أَمَرَهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِهِ؛ كَالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ، وَكَزِيَارَةِ قُبُورِ الْمُؤْمِنِينَ، فَاسْتَحْوَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى أَتْبَاعِهِ فَجَعَلَ قَصْدَهُمْ بِذَلِكَ الشَّرْكَ بِالْخَالِقِ، وَإِيْدَاءَ الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا كَانُوا إِنَّمَا يَقْصِدُونَ بِزِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ سُؤَالَهُمْ، أَوْ السُّؤَالَ عَنْهُمْ، [أَوْ بِهِمْ]^(١)، لَا يَقْصِدُونَ السَّلَامَ عَلَيْهِمْ، وَلَا الدُّعَاءَ لَهُمْ؛ كَمَا يَقْصِدُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ، كَانُوا بِذَلِكَ مُشْرِكِينَ، [وَكَانُوا]^(٢) مُؤْذِنَ ظَالِمِينَ لِمَنْ يَسْأَلُونَهُ، وَكَانُوا ظَالِمِينَ لِنَفْسِهِمْ، فَجَمَعُوا بَيْنَ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ الثَّلَاثَةِ، فَالَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ تَوْحِيدٌ وَعَدْلٌ وَإِحْسَانٌ [وإِخْلَاصٌ وَصَلَاحٌ]^(٣) لِلْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، وَمَا لَمْ يَشْرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْمُبْتَدَعَةِ فِيهِ شِرْكٌ وَظُلْمٌ وَإِسَاءَةٌ وَفَسَادُ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ.

(١) في [ع] و[م] (أو أنهم).

(٢) سقط في [م].

(٣) في [ع] (وصلاحٌ وإخلاصٌ) وهو خطأ فاحش.

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِعِبَادَتِهِ، وَالْإِحْسَانِ إِلَى عِبَادِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، وَهَذَا أَمْرٌ بِمَعَالِي الْأَخْلَاقِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ مَعَالِي الْأَخْلَاقِ، وَيَكْرَهُ سَفْسَافَهَا، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ»^(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»^(٢)، وَقَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُعْطِيَّةُ، وَالْيَدُ السُّفْلَى السَّائِلَةُ»^(٣)، وَهَذَا ثَابِتٌ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ.

فَإِنَّ الْإِحْسَانَ إِلَى عِبَادِ اللَّهِ مِنْ إِيْذَانِهِمْ بِالسُّؤَالِ وَالشَّحَادَةِ لَهُمْ، وَآيِنِ التَّوْحِيدِ لِلْخَالِقِ بِالرَّغْبَةِ إِلَيْهِ، وَالرَّجَاءِ لَهُ، وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، وَالْحُبِّ لَهُ، مِنْ

(١) رواه الحاكم في المستدرک (٢/ ٦٧٠)، من طريق محمد بن عجلان عن الققعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال: (هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وفيه محمد بن عجلان وثقه الإمام أحمد وابن معين، واستضعفه الإمام مالك وأبو حاتم، وقيل: صدوق، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ١١٢).

(٢) رواه البخاري في الزكاة، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى، رقم (١٤٢٩)، ومسلم في الزكاة، باب: بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، رقم (١٠٣٣).

(٣) رواه البخاري في الزكاة، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى، رقم (١٤٢٩)، ومسلم في الزكاة، باب: بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، رقم (١٠٣٣)، وكلاهما بلفظ: (فاليد

العليا هي المنفقة...)، وأما لفظ شيخ الإسلام فهو عند الإمام أحمد في المسند (١٠/ ٤٥٦).

الإشراك به بالرغبة إلى المخلوق، والرجاء له، والتوكل عليه، وأن يحب كما يحب الله، وأين صلاح العبد في عبودية الله، والدّل له، والافتقار إليه، من فساده في عبودية المخلوق، والدّل له، والافتقار إليه.

فالرّسول ﷺ أمر بتلك الأنواع الثلاثة الفاضلة المحمودة التي تصلح أمور أصحابها في الدنيا والآخرة، ونهى عن الأنواع الثلاثة التي تفسد أمور أصحابها، ولكن الشيطان يأمر بخلاف ما يأمر به الرسول، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْمُرْ إِلَيْكُمْ بِتَبَتِّ عَادَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ٦٠﴾ وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ٦١ ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِيلًا كَثِيرًا أَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ٦٢﴾ [يس: ٦٠-٦٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ٤٢﴾ [الحجر: ٤٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ٨٨﴾ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ٨٩ ﴿لِنُصَلِّتَهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ٩٠﴾ [النحل: ٩٨-١٠٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ٣٦﴾ وَلِيَأْمُرُنَّ بِصَلَاةٍ وَيُؤْتُوا زَكَاةً وَيَسْبُحُوا وَلِيَحْمَدُنَّ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَاتُ الذِّكْرِ ٣٧ ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْوَيْسَ الْبَغِي ٣٨﴾ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ الَّذِي قَالَ فِيهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ٩١﴾ [الحجر: ٩٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ١٣٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى ١٣٤ ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ١٣٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَنتَكَ ءَايَتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي ١٣٦ ﴿طه: ١٢٣-

[١٢٦]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿التَّص ١﴾ كَتَبُ أَنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِئُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا دُوتَهُ أُولِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف: ١-٣]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الر ١﴾ كَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَنَبِيٌّ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٢﴾﴾ [إبراهيم: ١-٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذٰلِكَ اَوْحَيْنَا اِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ اَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِى مَا الْكِتٰبُ وَلَا الْاٰيْمٰنُ وَلٰكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوْرًا يَهْدٰى بِهٖ مَنۢ نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا وَاِنَّكَ لَتَهْدٰى اِلٰى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيْمٍ ﴿٥٢﴾﴾ صِرَاطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ اِلَّا اِلَى اللّٰهِ نَصِيْرُ الْاُمُوْر ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]. [٢٤/٥]

فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ: هُوَ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ يَفْعَلُ مَا أَمَرَ، وَتَرْكُ مَا حَظَرَ، وَتَصْدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ، وَلَا طَرِيقَ إِلَى اللَّهِ إِلَّا ذَلِكَ، وَهَذَا سَبِيلُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ، وَحِزْبِ اللَّهِ الْمُفْلِحِينَ، وَجُنْدِ اللَّهِ الْغَالِبِينَ، وَكُلُّ مَا خَالَفَ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ طُرُقِ أَهْلِ الْغَيِّ وَالضَّلَالِ.

وَقَدْ نَزَّ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ عَنْ هَذَا وَهَذَا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَبْدُؤُا عَنِ الْمَوْتِ ﴿٣﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ١-٤]، وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ نَقُولَ فِي صَلَاتِنَا: ﴿اٰمِنًا بِالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيْمِ ﴿١﴾﴾ صِرَاطِ الَّذِينَ اٰمَنَتْ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَى ضَالُّونَ»^(١) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (حَدِيثٌ
صَحِيحٌ).

وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ^(٢): (كَانُوا يَقُولُونَ مَنْ فَسَدَ مِنْ عُلَمَائِنَا فَفِيهِ شَبَهُ مِنْ
الْيَهُودِ، وَمَنْ فَسَدَ مِنْ عِبَادِنَا فَفِيهِ شَبَهُ مِنَ النَّصَارَى)^(٣)، وَكَانَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ

(١) رواه الترمذي في التفسير، باب: ومن سورة فاتحة الكتاب، رقم (٢٩٥٣)، والإمام أحمد
(١٢٤/٣٢)، كلاهما من طريق سيبك بن حرب عن عباد بن حُبَيْشٍ، وعباد وثقه ابن حبان،
وجّهله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/٦٦٨)، والذهبي في ميزان
الاعتدال (٢/٣٦٥)، وقال عنه ابن حجر في التقریب: (مقبول)، وقال الهيثمي في المجمع
(٥/٣٣٥): (رجال أحمد رجال الصحيح غير عباد بن حُبَيْشٍ، وهو ثقة)، وصححه الألباني
في صحيح الترمذي.

(٢) هو: أبو محمد سفیان بن عیینة بن میمون الهلالي، حافظ العصر، وشيخ الإسلام في زمانه،
مات سنة ١٩٨ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٨/٤٥٤)، وشذرات الذهب (٢/٤٦٦).

(٣) لم أشر على هذا الأثر مُسنداً، وإنما يذكره العلماء مُعلقاً؛ كما في الاقتضاء (١/٦٧)، ودرء
التعارض (٤/١٣٧)، والاستقامة (ص: ٩٦)، وإغاثة اللهفان (١/٣٥)، وتفسير ابن كثير
(٤/١٣٨)، والحكم الجديدة بالإذاعة (ص: ٢٢)، قال ابن القيم في إغاثة اللهفان: (لأن
النصارى عبدوا [الله] بغير علم، واليهود عرفوا الحق، وعدلوا عنه).

السَّلَفِ يَقُولُ: (احذَرُوا فِتْنَةَ الْعَالَمِ الْفَاجِرِ، وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ، فَإِنْ فِتْنَتُهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ)^(١).

فَمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ أَشَبَّ الْيَهُودَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢) [البقرة: ٤٤]، وَمَنْ عَبَدَ اللَّهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ بَلْ بِالْغُلُوِّ وَالشُّرْكِ أَشَبَّ النَّصَارَى، الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ لَا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا / كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾^(٣) [المائدة: ٧٧]، فَالْأَوَّلُ مِنْ [١٨/٤] الْغَاوِينَ، وَالثَّانِي مِنَ الضَّالِّينَ، فَإِنَّ الْغَيَّ: اتِّبَاعُ الْهَوَى، وَالضَّلَالُ: عَدَمُ الْهُدَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(٤) وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَنُكَلِّمَهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحِمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ أَوْ تَرَكَهُ يَلْهَثَ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٥) [الأعراف: ١٧٥-١٧٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَامِرُفٌ عَنْ ءَايَتِي الَّذِينَ يَكْفُرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا

(١) جاء ذلك عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ؛ كما في الزُّهْدِ لابن المبارك (ص: ١٨)، وشرح السُّنَّةِ لِلْبَغْوَِيِّ (٣١٨/١)، والمدخل إلى السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٣٣٥/١)، وَأَخْلَاقُ الْعُلَمَاءِ لِلأَجْرِيِّ (ص: ٨٧)، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ (١٦٨/١١)، وَوَافِقُهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ؛ كما في جامع بيان الْعِلْمِ لابن عبد البر (١/٦٦٦)، وَقَدْ نَسَبَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ إِلَى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ كما في إِغَاثَةِ الْلَهْفَانِ (١/٢٢٩)، وَالفَوَائِدُ (ص: ١٤٩)، وَأَظْهَنَهُ وَهُمْ مِنْهُ، وَتَابِعَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ءَايَةُ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ
يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴿١٤٦﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وَمَنْ
جَمَعَ الضَّلَالَ وَالْغَيَّ فَفِيهِ شُبَّةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ.

نَسْأَلُ اللَّهَ [تَعَالَى] ^(١) أَنْ يَهْدِيَنَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ
النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا.



فصل

إِذَا عُرِفَ هَذَا فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ لَفْظَ الْوَسِيلَةِ وَالتَّوَسُّلِ فِيهِ إِجْمَالٌ وَاشْتِبَاهٌ يَجِبُ أَنْ تُعْرَفَ مَعَانِيهِ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقُّهُ.

فَيَعْرِفُ مَا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَعْنَاهُ، وَمَا كَانَ يَتَكَلَّمُ بِهِ الصَّحَابَةُ، وَيَفْعَلُونَهُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ، وَيَعْرِفُ مَا أَحَدَثَهُ الْمُحَدِّثُونَ فِي هَذَا اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ.

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ اضْطِرَابِ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ بِسَبَبِ: مَا وَقَعَ مِنَ الْإِجْمَالِ وَالِاشْتِرَاكِ فِي الْأَلْفَاظِ وَمَعَانِيهَا؛ حَتَّى تَجِدَ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْرِفُ فِي هَذَا الْبَابِ فَضْلَ الْخِطَابِ.

فَلَفْظُ الْوَسِيلَةِ مَذْكُورٌ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ (٨) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٧﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

فَالْوَسِيلَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُبْتَغَى إِلَيْهِ، وَأَخْبَرَ عَنْ مَلَائِكَتِهِ وَأَنْبِيَائِهِ أَنَّهُمْ يَبْتَغُونَهَا إِلَيْهِ، هِيَ: مَا يُتَقَرَّبُ إِلَيْهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، فَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِابْتِغَائِهَا، تَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ، وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ سِوَاهُ كَانَ مُحَرَّمًا أَوْ مَكْرُوهًا أَوْ مُبَاحًا.

فَالْوَاجِبُ وَالْمُسْتَحَبُّ: هُوَ مَا شَرَعَهُ الرَّسُولُ/ فَأَمَرَ بِهِ أَمْرَ إيجابٍ، أَوْ [٢٥/ق] اسْتِحْبَابٍ، وَأَصْلُ ذَلِكَ: الْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ.

فَجَمَاعُ الْوَسِيلَةِ النَّبِيُّ أَمَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ بِابْتِغَائِهَا هُوَ: (التَّوَسُّلُ إِلَيْهِ بِاتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ) لَا وَسِيلَةَ لِأَحَدٍ إِلَى اللَّهِ إِلَّا ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: لَفْظُ الْوَسِيلَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْعَبْدُ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَقَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مُحَمَّدًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ، حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ»، فَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً.

وَقَدْ أَمَرْنَا أَنْ نَسْأَلَ اللَّهَ لَهُ هَذِهِ الْوَسِيلَةَ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَبْدُ، وَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ أَمَرْنَا أَنْ نَسْأَلَهَا لِلرَّسُولِ، وَأَخْبَرَ أَنْ مَنْ سَأَلَ لَهُ هَذِهِ الْوَسِيلَةَ فَقَدْ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَلَمَّا دَعَوْا لِلنَّبِيِّ ﷺ اسْتَحَقُّوا أَنْ يَدْعُوَهُ هُوَ لَهُمْ، فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ نَوْعٌ مِنَ الدُّعَاءِ؛ كَمَا قَالَ: إِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا.

وَأَمَّا التَّوَسُّلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَالتَّوَجُّهُ بِهِ فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ فَيُرِيدُونَ بِهِ: التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، وَالتَّوَسُّلُ بِهِ فِي عُرْفِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ يُرَادُ بِهِ: الْإِقْسَامُ بِهِ،

وَالسُّؤَالُ بِهِ؛ كَمَا يُقْسِمُونَ [وَيَسْأَلُونَ] ^(١) بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَمَنْ يَعْتَقِدُونَ فِيهِ الصَّلَاحَ.

وَحِينَئِذٍ فَلَفْظُ (التَّوَسَّلِ بِهِ) يُرَادُ بِهِ مَعْنَيَانِ صَحِيحَانِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَى ثَالِثٌ لَمْ تَرِدْ بِهِ سُنَّةٌ.

فَأَمَّا الْمَعْنَيَانِ الْأَوَّلَانِ الصَّحِيحَانِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ:

فَأَحَدُهُمَا: هُوَ أَصْلُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَهُوَ (التَّوَسَّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَبِطَاعَتِهِ) وَالثَّانِي: (دُعَاؤُهُ وَشَفَاعَتُهُ) ^(٢)؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

فَهَذَانِ جَائِزَانِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدَبْنَا تَوَسَّلْنَا إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا) ^(٣) أَيْ: بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] أَيْ: الْقُرْبَةَ إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِ،

وَبِطَاعَةِ رَسُولِهِ طَاعَتُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

فَهَذَا التَّوَسَّلُ الْأَوَّلُ هُوَ أَصْلُ الدِّينِ، وَهَذَا لَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

(١) سقط في [م].

(٢) أي حال حياته وحضرته ﷺ.

(٣) رواه البخاري في الاستسقاء، باب: سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، رقم

وَأَمَّا التَّوَسُّلُ (بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ) - كَمَا قَالَ عُمَرُ - فَإِنَّهُ تَوَسَّلَ بِدُعَائِهِ لَا بِذَاتِهِ؛ وَهَذَا عَدَلُوا عَنِ التَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى التَّوَسُّلِ بِعَمِّهِ الْعَبَّاسِ، وَلَوْ كَانَ التَّوَسُّلُ هُوَ بِذَاتِهِ لَكَانَ هَذَا أَوْلَى مِنَ التَّوَسُّلِ بِالْعَبَّاسِ، فَلَمَّا عَدَلُوا عَنِ التَّوَسُّلِ بِهِ إِلَى التَّوَسُّلِ بِالْعَبَّاسِ: عَلِمَ أَنَّ مَا يُفْعَلُ فِي حَيَاتِهِ قَدْ تَعَدَّرَ بِمَوْتِهِ؛ بِخِلَافِ التَّوَسُّلِ / الَّذِي هُوَ [١٩/٤] (الْإِيمَانُ بِهِ، وَالطَّاعَةُ لَهُ) فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ دَائِبًا.

فَلَفِظُ التَّوَسُّلِ يُرَادُ بِهِ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: التَّوَسُّلُ (بِطَّاعَتِهِ)، فَهَذَا قَرَضٌ لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ.

وَالثَّانِي: التَّوَسُّلُ (بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ)، وَهَذَا كَانَ فِي حَيَاتِهِ، وَيَكُونُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ يَتَوَسَّلُونَ بِشَفَاعَتِهِ.

وَالثَّالِثُ: التَّوَسُّلُ بِهِ بِمَعْنَى (الْإِفْسَامِ عَلَى اللَّهِ بِذَاتِهِ، وَالسُّؤَالِ بِذَاتِهِ) فَهَذَا

هُوَ الَّذِي لَمْ تَكُنِ الصَّحَابَةُ يَفْعَلُونَهُ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَنَحْوِهِ؛ لَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا بَعْدَ

مَمَاتِهِ؛ لَا عِنْدَ قَرِيرِهِ وَلَا غَيْرِ قَرِيرِهِ، وَلَا يُعْرِفُ هَذَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْمَشْهُورَةِ

بَيْنَهُمْ، وَإِنَّمَا يُنْقَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ مَرْفُوعَةٍ وَمَوْقُوفَةٍ، أَوْ عَمَّنْ

لَيْسَ قَوْلُهُ حُجَّةً؛ كَمَا سَبَدَكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَالَ أَبُو

حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَهَذَا عَنْهُ؛ حَيْثُ قَالُوا: (لَا يُسْأَلُ بِمَخْلُوقٍ، وَلَا

يَقُولُ أَحَدٌ: أَسْأَلُكَ بِحَقِّ أَنْبِيَائِكَ) / .

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقَدُورِيُّ^(١) فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ فِي الْفِقْهِ الْمُسَمَّى (بِشْرَحِ الْكَرْخِيِّ)^(٢) فِي بَابِ الْكَرَاهَةِ - وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣) :- (قَالَ بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ^(٤) حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ^(٥) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ إِلَّا بِهِ، وَأَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ:

(١) هو: أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد القدوري، شيخ الحنفية في زمانه، قال عنه الخطيب البغدادي: (كُتِبَتْ عَنْهُ، وَكَانَ صَدُوقًا، انْتَهَتْ إِلَيْهِ بِالْعِرَاقِ رِثَاسَةُ الْحَنْفِيَّةِ، وَعَظُمَ وَارْتَفَعَ جَاهُهُ، وَكَانَ حَسَنَ الْعِبَارَةِ، جَرِيءَ اللِّسَانِ، مَدِينًا لِلتَّلَاوَةِ)، مات سنة ٤٢٨ هـ.

يُنْتَظَرُ: تاريخ بغداد (٤ / ٣٧٧)، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٧٤)

(٢) مِنْ أَنْفَسِ أَمْهَاتِ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ فِي الْفِقْهِ، وَلَمْ أَرَاهُ مَطْبُوعًا، وَقَدْ حَقَّقَهُ جَمْعٌ مِنَ الْأَسَاتِذَةِ فِي كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ، وَهُمْ (فَهْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّيْبَقِ، وَخَالِدُ بْنُ عَتِيقِ الْعَتِيقِ، وَعَادِلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ عَبْدِ الْقَادِرِ، وَسَالِمُ بْنُ الْحَمِيدِ التَّمِيمِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَدٍ الشَّهْرِيِّ، وَعَبْدُ الْمُحْسَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاشِدِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْغَمْلَاسِ).

(٣) يُنْتَظَرُ: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيباني وشرحه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير (ص: ٤٨٢)، والفتاوى البزازية (٣ / ٣٥١)، والفتاوى الهندية (٥ / ٣١٨).

(٤) هو: أبو الوليد بشر بن الوليد بن خالد الكندي، وثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالذَّارِقُطْنِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ٢٣٨ هـ.

يُنْتَظَرُ: الجرح والتعديل (٢ / ٣٦٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٠ / ١٩٠).

(٥) هو: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي صاحب أبي حنيفة، الإمام المحدث الفقيه، مات سنة ١٨٢ هـ.

يُنْتَظَرُ: سير أعلام النبلاء (٨ / ٥٣٥)، وتاج التراجم (٢ / ٣١٥).

[بِمَعْقِدٍ] ^(١) الْعِزُّ مِنْ عَرْشِكَ، أَوْ بِحَقِّ خَلْقِكَ.

وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، قَالَ أَبُو يُوسُفَ: [مَعْقِدٍ] ^(٢) الْعِزُّ مِنْ عَرْشِهِ هُوَ اللَّهُ، وَلَا أَكْرَهُ هَذَا، وَأَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: بِحَقِّ فُلَانٍ، أَوْ بِحَقِّ أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ، وَبِحَقِّ [الْبَيْتِ] ^(٣)، وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ^(٤).

قَالَ الْقُدُورِيُّ: (الْمَسْأَلَةُ بِخَلْقِهِ لَا تَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْخَلْقِ عَلَى الْخَالِقِ، فَلَا [يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ بِمَا لَيْسَ بِمُسْتَحَقٍّ] ^(٥)) وَفَاقًا. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: مِنْ أَنَّ اللَّهَ لَا يُسْأَلُ بِمَخْلُوقٍ، لَهُ مَعْنِيَانِ:

أَحَدُهُمَا: هُوَ مُوَافِقُ لِسَائِرِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ يَمْنَعُونَ أَنْ يُقْسِمَ أَحَدٌ بِالْمَخْلُوقِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَنَعَ أَنْ يُقْسِمَ عَلَى مَخْلُوقٍ بِمَخْلُوقٍ فَلَا أَنْ يُنَمَّعَ أَنْ يُقْسِمَ عَلَى الْخَالِقِ بِمَخْلُوقٍ أَوَّلَى وَأَخْرَى، وَهَذَا بِخِلَافِ إِقْسَامِهِ سُبْحَانَهُ بِمَخْلُوقَاتِهِ؛ كَمَا ﴿وَأَلَيْلَ إِذَا

(١) في [ظ] و[ع] و[م] [بمعقد]، والصواب: [بمعقد]، كما عند القدوري في شرحه.

(٢) في [ظ] [بمعقد]، بزيادة حرف الباء، والصواب: [معقد]، كما في شرح مختصر الكرخي.

(٣) في [ظ] [البيت الحرام]، والصواب أنها لفظة (البيت) فقط، كما في شرح مختصر الكرخي.

المحقق، واقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٠٧)، والله أعلم.

(٤) شرح مختصر الكرخي (٣/ ١٢٥٩-١٢٦٠).

(٥) في [ظ] و[ع] و[م] [فلا تجوز وفاقًا]، وصحتها من شرح مختصر الكرخي.

(٦) شرح مختصر الكرخي (٣/ ١٢٦١) (ت: د. عبدالله الغملاس).

يَفْشَى ① وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى ② [الليل: ١-٢]، ﴿وَالشَّمْسُ وَحُجَّتْ ③﴾ [الشمس: ١]،

﴿وَالنَّزْعَتِ غَرَقًا ④﴾ [النازعات: ١]، ﴿وَالصَّفْصَفِ صَفًا ⑤﴾ [الصفافات: ١].

فَإِنَّ إِقْسَامَهُ بِمَخْلُوقَاتِهِ يَتَضَمَّنُ مِنْ ذِكْرِ آيَاتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى قُدْرَتِهِ وَحِكْمَتِهِ
وَوَحْدَانِيَّتِهِ مَا يَحْسُنُ مَعَهُ إِقْسَامُهُ؛ بِخِلَافِ الْمَخْلُوقِ فَإِنَّ إِقْسَامَهُ بِالْمَخْلُوقَاتِ شِرْكٌ
بِخَالِقِهَا؛ كَمَا فِي السُّنَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»^(١)،
وَقَدْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُ.

وَفِي لَفْظٍ: «فَقَدْ كَفَرَ» وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ
أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»^(٢)، [وَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا إِلَّا

(١) رواه أبو داود في الأيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالآباء، رقم (٣٢٥١)، بلفظ:
(فقد أشرك)، والترمذي في النذور والأيمان، باب: ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، رقم
(١٥٣٥)، بلفظ: (فقد كفر أو أشرك)، وقال: (هذا حديث حسن)، والحاكم في المستدرک
(٦٥ / ١)، بلفظ: (فقد كفر)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين) ووافقه
الذهبي، وصححه الألباني في صحيح أبي داود وغيره.

تنبيه: قول شيخ الإسلام (صححه الترمذي) ليس كما هي في المطبوع، فإنما أنه حكاة من
حفظه، ويقصد بالصَّحَّةِ القبول والاحتجاج به، أو أن نسخة الترمذي عنده مختلفة، وهذا
يحصل كثيراً في نسخ الكتب الستة، والله أعلم.

(٢) رواه البخاري في الشهادات، باب: كيف يُستحلف؟، رقم (٢٦٧٩)، ومسلم في الأيمان،

باب: النهي عن الحلف بغير الله، رقم (١٦٤٦).

بالله»^(١)، وَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ»^(٢)، وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ»^(٣)، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤).

وَقَدْ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ مَنْ حَلَفَ بِالْمَخْلُوقَاتِ الْمُحْتَرَمَةِ، أَوْ بِمَا يَعْتَقَدُ هُوَ حُرْمَتَهُ؛ كَالْعَرْشِ، وَالْكُرْسِيِّ، وَالْكَعْبَةِ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ^(٥)، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالصَّالِحِينَ، وَالْمُلُوكِ، وَسُيُوفِ الْمُجَاهِدِينَ،

(١) سقط في [م].

رواه أبو داود في الأيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالأباء، رقم (٣٢٤٨)، والنسائي في الأيمان والنذور، باب: الحلف بالأمهات، رقم (٣٧٦٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود وغيره.

(٢) رواه البخاري في مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية، رقم (٣٨٣٦)، ومسلم في الأيمان، باب: النهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم (١٦٤٦).

(٣) هو جزء من الحديث السابق.

(٤) رواه البخاري في الأيمان والنذور، باب: لا يحلف باللات والعزى، رقم (٦٦٥٠)، ومسلم في الأيمان، باب: من حلف باللات والعزى، رقم (١٦٤٧).

(٥) سقط لفظ الجلالة في [م].

وَتُرِبِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَأَيَّانِ الْبُنْدُقِ^(١)، وَسَرَاوِيلِ الْفُتُوَّةِ^(٢)، وَغَيْرِ ذَلِكَ: لَا يَنْعَقِدُ يَمِينُهُ، وَلَا كَفَّارَةً فِي الْحَلْفِ بِذَلِكَ.

وَالْحَلْفُ بِالْمَخْلُوقَاتِ حَرَامٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَقَدْ حُكِيَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ. وَقِيلَ: هِيَ مَكْرُوهَةٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ.

وَالأَوَّلُ أَصَحُّ حَتَّى قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: (لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ صَادِقًا)^(٣)،

(١) الْبُنْدُقُ: مَا يُرْمَى بِهِ مُطْلَقًا، وَهُوَ آلَةٌ مِنَ الطِّينِ أَوْ الْحِجَارَةِ أَوْ الرِّصَاصِ، وَأَيَّانُهَا: مَعْصَمُهَا، وَسُمِّيَتْ بِالْيَمِينِ لِأَنَّهَا الْقَابِضَةُ لَهَا، وَبِهَا تَرْمِي غَالِبًا، وَهِيَ رَمَزٌ لِلشَّجَاعَةِ وَالتَّفَاخُرِ فِي الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ.

يُنْظَرُ: الْعَيْنُ لِلخَلِيلِ الْفَرَاهِيدِي (٥/ ٢٦١)، جَهْرَةُ اللُّغَةِ (٢/ ١١٤٠).

(٢) الْفُتُوَّةُ: هِيَ رَمَزٌ لِلشَّجَاعَةِ وَالسُّمُو وَالشَّرَفِ وَكِرَمِ الْأَخْلَاقِ، وَالَّذِينَ يَتَصَفُّونَ بِالْفُتُوَّةِ يُؤَلِّفُونَ نِظَامًا مِنْ نِظَامِ الْفُرُوسِيَّةِ، وَحِينَ يَقْبَلُ فِي هَذَا النِّظَامِ مَنْ هُوَ جَدِيرٌ بِهِ يَلْبَسُونَهُ أَمَامَ الْجُمْهُورِ سَرَاوِيلَ تَسْمَى سَرَاوِيلَ الْفُتُوَّةِ، ثُمَّ يَقْدَمُ لَهُ كَأْسٌ يُسَمَّى كَأْسَ الْفُتُوَّةِ، وَمَنْ حَقَّ الْفَتَى أَنْ يَرَسُمَ عَلَى سِلَاحِهِ صُورَةَ الْكَأْسِ، أَوْ صُورَةَ السَّرَاوِيلِ، أَوْ صُورَتِهَا جَمِيعًا، وَالْقَسَمُ الَّذِي يَقْسَمُهُ عَضْوُ الْفُتُوَّةِ، مِنْ أَكْثَرِ الْأَقْسَامِ قَدْسِيَّةٌ عِنْدَهُمْ.

يُنْظَرُ: تَكْمِلَةُ الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ لِرَيْنَهَارْت بِيْتَرِ آن دُوزِي (٨/ ١٩).

(٣) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُسْتَضَفِّ (٨/ ٤٦٨)، بِالشَّكِّ فِي ابْنِ مَسْعُودٍ أَوْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْتَضَفِّ (٣/ ٧٩)، وَالتُّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (٩/ ١٨٣)، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ، وَالشِّرْكُ أَكْثَرُ مِنَ الْكَذِبِ^(١)، وَإِنَّمَا نَعْرِفُ
النِّزَاعَ فِي الْحَلْفِ بِالْأَنْبِيَاءِ، فَعَنْ أَحْمَدَ فِي الْحَلْفِ بِالنَّبِيِّ ﷺ رَوَاتَانِ.
إِحْدَاهُمَا: لَا يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهِ؛ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ (مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ،
وَالشَّافِعِيِّ).

وَالثَّانِيَةُ: يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهِ، وَاخْتَارَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ كَالْقَاضِي^(٢)،

الاستذكار (٢٠٣/٥) أنه قد رواه ابن مسعود وابن عمر، وقال شيخ الإسلام في رسالته
جواب في الحلف بغير الله (ص: ٨): (رواه حرب الكرمانى بإسناد جيد)، أمّا أثر ابن عباس
فقد ذكره سحنون في المدونة (١٧٨/٣) بلا إسناد، ولفظه: (وقال ابن عباس لرجل حلف
بأبيه: والله لأن أحلف مائة مرة بالله ثم آثم أحب إليّ من أن أحلف بغيره واحدة ثم أبر)،
وأيضاً ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات
(٧/٤) بلفظ قريب منه، ونقل ابن بطّال في شرح البخاري (٩٧/٦) عن الشعبي قوله:
(والذى نفسى بيده لأن أقسم بالله فأحنث أحب إلى من أن أقسم بغيره فأبر)، ووافقه ابن
حجر في الفتح (٥٣٥/١١) وزاد: (وجاء مثله عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر).

(١) ذكر ابن مفلح في الفروع (٤٧٣/١٠) أثر ابن مسعود، وقال بعده: (قال شيخنا - يعني
ابن تيمية - : لَأَنَّ حَسَنَةَ التَّوْحِيدِ أَكْثَرُ مِنْ حَسَنَةِ الصَّدْقِ، وَسَيِّئَةُ الْكَذِبِ أَسْهَلُ مِنْ سَيِّئَةِ
الشِّرْكِ).

(٢) هو: أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي، من أئمة الحنابلة وقضاةهم، له كتب
مشهورة منها (الأحكام السلطانية، العدة في أصول الفقه)، مات سنة ٤٥٨ هـ.
يُنظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٩/٤٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/٨٩).

وَأَتْبَاعِهِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ^(١) وَافَقَ هَؤُلَاءِ.

وَقَصَرَ أَكْثَرُ هَؤُلَاءِ التَّزَاعَ فِي ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، وَعَدَى ابْنُ عَقِيلٍ^(٢) هَذَا الْحُكْمَ إِلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِيجَابُ الْكَفَّارَةِ بِالْحَلِفِ بِمَخْلُوقٍ وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا قَوْلٌ ضَعِيفٌ فِي الْغَايَةِ مُحَالَفٌ لِلْأُصُولِ وَالنُّصُوصِ، فَالْإِقْسَامُ بِهِ عَلَى اللَّهِ - وَالسُّؤَالُ بِهِ بِمَعْنَى الْإِقْسَامِ - هُوَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، وَأَمَّا السُّؤَالُ بِالْمَخْلُوقِ إِذَا كَانَتْ فِيهِ بَاءُ السَّبَبِ لَيْسَتْ بَاءُ الْقَسَمِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُمِرَ بِإِثْرَارِ الْقَسَمِ، وَثَبَّتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ»^(٣).

قَالَ ذَلِكَ لَمَّا قَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: أَتُكْسِرُ نَيْتَهُ الرَّبِيعَ؟، قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسِرُ سِنِّيَّهَا، فَقَالَ: «يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَرَضِيَ الْقَوْمُ

(١) هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الإمام الحافظ الفقيه، من أشهر مصنفاته (الإشراف في اختلاف العلماء)، و(الإجماع)، مات سنة ٣١٨ هـ.

يُنظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١٩٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٥).

(٢) هو: أبو الوفاء علي بن عقیل بن محمد بن عقیل البغدادي، الإمام شيخ الحنابلة في زمانه، ومن أذكياء العالم، وقد تأثر بالكلام والمدرسة الاعتزالية، مات سنة ٥١٣ هـ.

يُنظر: تاريخ بغداد (٢١/ ١٤٥)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٣).

(٣) رواه البخاري في الصلح، باب: الصلح في الدية، رقم (٢٧٠٣)، ومسلم في القسامة،

باب: إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها، رقم (١٦٧٥).

وَعَفَوْا، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ»^(١)، وَقَالَ: «رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ مَذْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ»^(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ

لَأَبْرَهُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ؟ كُلُّ عُتْلٍ، جَوَاطِ، مُسْتَكْبِرٍ»^(٣)، وَهَذَا فِي [٢٧/٥] الصَّحِيحَيْنِ، وَكَذَلِكَ [حَدِيثُ] «أَنْسِ بْنِ النَّضْرِ، وَالْآخَرُ مِنْ إِفْرَادِ مُسْلِمٍ.

وَقَدْ [رَوَى] «فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ» أَنَّهُ

(١) الحديث السابق، ولكن جاء عند مسلم لفظان مختلفان عن البخاري:

الأول: أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي كَسَرَتْ الثَّنِيَّةَ هِيَ (أُمُّ حَارِثَةَ) أُخْتُ (الرَّبِيعِ)، وَلَيْسَتْ هِيَ (الرَّبِيعُ).

الثاني: أَنَّ الَّذِي خَاطَبَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الرَّبِيعِ هِيَ (أُمُّ الرَّبِيعِ) بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَلَيْسَ (أَنْسُ بْنُ النَّضْرِ).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَرِّ وَالصَّلَةِ وَالْآدَابِ، بَابُ: فَضْلِ الضَّعَفَاءِ وَالْخَامِلِينَ، رَقْمُ (٢٦٢٢)، عَدَا لَفْظَةَ (أَغْبَرَ) فَلَيْسَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمِ الْمَطْبُوعِ، فَلَعَلَّهَا فِي نَسْخَةٍ أُخْرَى، وَقَدْ أَثْبَتَهَا مُسْلِمٌ كَذَلِكَ الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ (٣/٣١٢)، وَالنَّوَوِيُّ فِي رِيَاضِ الصَّالِحِينَ (ص: ١١٤)، وَالتَّبْرِيزِيُّ فِي مُشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ (١/١٩٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ، بَابُ: ﴿عُتْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾^(١٣)، رَقْمُ (٤٩١٨)، وَمُسْلِمٌ فِي الْجَنَّةِ، بَابُ: النَّارُ يَدْخُلُهَا الْجَبَّارُونَ، وَالْجَنَّةُ يَدْخُلُهَا الضَّعَفَاءُ، رَقْمُ (٢٨٥٣).

(٤) زِيَادَةُ فِي [م].

(٥) فِي [م] مَكْرَرَةٌ مَرَّتَيْنِ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ، بَابُ: مَنَاقِبُ الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ رحمته الله، رَقْمُ (٣٨٥٤)، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ.

قَالَ: «مِنْهُمْ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ»^(١)، وَكَانَ الْبَرَاءُ إِذَا اشْتَدَّتْ الْحَرْبُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ يَقُولُونَ: (يَا بَرَاءُ أَقْسِمُ عَلَى رَبِّكَ)، فَيَقْسِمُ عَلَى اللَّهِ فَيَنْهَزِمُ الْكُفَّارُ، فَلَمَّا كَانُوا عَلَى [قَنْطَرَةِ الشُّوسِ]^(٢)، قَالُوا: (يَا بَرَاءُ أَقْسِمُ عَلَى رَبِّكَ)، فَقَالَ: (يَا رَبِّ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ / لَمَّا مَنَحْتَنَا أَكْتَفَاهُمْ، وَجَعَلْتَنِي أَوَّلَ شَهِيدٍ)، فَأَبَرَّ اللَّهُ قَسَمَهُ، [٢٠/٤] فَأَنْهَزَمَ الْعَدُوُّ، وَاسْتَشْهِدَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ يَوْمَئِذٍ^(٣)، وَهَذَا هُوَ أَخُو أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ،

(١) هو: البراء بن مالك بن النضر الأنصاري، شهد أحداً وما بعدها، وباع تحت الشجرة، وهو من الأبطال الأشداء، قُتل من المشركين مائة رجلٍ مبارزةً سوى من شارك فيه، وكان مُستجاب الدعوة، وقد دعا يوم تُسَر سنة ٢٠هـ بأن يفتحها الله للمسلمين، ويعمله أول الشهداء، فاستجاب الله له.

يُنظر: أسد الغابة (١/٣٦٣)، والإصابة (١/٤١٢).

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] [قَنْطَرَةُ الشُّوسِ]، وهو تصحيفٌ، والصَّواب أنه بدون حرف الباء؛ كما في المُستدرَك، وشرح أصول الاعتقاد، والحلية، وشُعَبُ الإِيمَان، والدلائل. والشُّوس: هي بلدة بخوزستان (إيران حالياً) من كور الأهواز، وهي معربة، واسمها بالفارسية (شوش)، وفيها وجد قبر النبي دانيال. (مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣/٢٨٠).

(٣) رواه الحاكم في المُستدرَك (٣/٣٣١)، وصححه، ووافقه الذَّهَبِيُّ، واللَّكَاثِيُّ في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٩/١٥٩)، وأبو نُعَيْمٍ في الحلية (١/٧)، والبيهقي في شعب الإِيمَان (١٣/٨٩)، ودلائل النبوة (٦/٣٦٨)، وفيه (محمد بن عُزَيْرٍ وسلامة بن روح) وكلاهما ضعيفٌ.

قَتَلَ مِائَةَ رَجُلٍ مُبَارَزَةً غَيْرَ مَنْ شَرِكَ فِي دَمِهِ، وَحُمِلَ يَوْمَ مُسَيِّلِمَةَ عَلَى ثُرْسٍ وَرُمِيَ بِهِ إِلَى الْحَدِيقَةِ حَتَّى فَتَحَ الْبَابَ^(١).

وَالْإِفْسَامُ بِهِ عَلَى الْغَيْرِ أَنْ يَخْلِفَ الْمُقْسِمُ عَلَى غَيْرِهِ لِيَفْعَلَ كَذَا، فَإِنْ حَثَّهُ وَلَمْ يَبْرُكْ قَسَمَهُ فَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْحَالِفِ لَا عَلَى الْمُخْلُوفِ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ؛ كَمَا لَوْ حَلَفَ عَلَى عَبْدِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ صَدِيقِهِ لِيَفْعَلَ شَيْئًا وَلَمْ يَفْعَلْهُ فَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْحَالِفِ الْحَانِثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا) فَهَذَا سُؤَالٌ وَلَيْسَ بِقَسَمٍ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ سَأَلَكَمُ بِاللَّهِ فَأَعْطَوْهُ»^(٢)، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَجِبْ سُؤَالُهُ.

(١) رواه خليفة بن خياط في التاريخ (ص: ١٠٩) مِنْ طَرِيقَيْنِ: عَنْ بَكْرِ بْنِ سَلِيمَانَ الْأَسْوَارِيِّ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ (وَهُوَ مُعْضَلٌ)، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْثَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَدِّهِ أَنَسٍ، وَ(الْمُنْثَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) مَجْهُولٌ، إِنْ ثَبَتَتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ، وَإِلَّا فَلَا يُعْرَفُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْثَى رَوَايَةٌ عَنْ أَبِيهِ، وَلَا يَعْرِفُ لَهُ أَيْضًا تَرْجُمَةً فِي كُتُبِ الرُّجَالِ، وَإِنَّمَا عَنْ عَمِّهِ، فَلَعَلَّ الرَّوَايَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْثَى عَنْ عَمِّهِ ثُمَامَةَ، فَإِنْ صَحَّتْ هَكَذَا، فَهِيَ حَسَنَةٌ لِحَالِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُنْثَى)، فَقَدْ حَسَّنَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالنَّسَائِيُّ، وَوَثَّقَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ وَالْعَجَلِيُّ؛ كَمَا فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ (٥/٣٨٨)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) رواه أبو داود في الزكاة، باب: عطية مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ، رَقْم (١٦٧٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الزَّكَاةِ، بَاب: مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، رَقْم (٢٥٦٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ.

وَالْخَلْقُ كُلُّهُمْ يَسْأَلُونَ اللَّهَ مُؤْمِنُهُمْ وَكَافِرُهُمْ، وَقَدْ يُجِيبُ اللَّهُ دُعَاءَ الْكَفَّارِ، فَإِنَّ الْكَفَّارَ يَسْأَلُونَ اللَّهَ الرِّزْقَ فَيَرْزُقُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ، وَإِذَا مَسَّهُمُ الضَّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ يَدْعُونَ إِلَّا إِلَهَهُ، فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضُوا، وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا، وَأَمَّا الَّذِينَ يُقْسِمُونَ عَلَى اللَّهِ فَيَبْرُؤُ قَسَمَهُمْ فَإِنَّهُمْ نَاسٌ مَخْصُوصُونَ.

فَالسُّؤَالُ كَقَوْلِ السَّائِلِ لِلَّهِ: «أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ أَنْتَ اللَّهُ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»^(١)، وَ«أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»^(٢)، وَ«أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسُكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرَتْ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»^(٣).

(١) رواه أبو داود في الوتر، باب: الدعاء، رقم (١٤٩٧)، والترمذي في الدعوات، باب، رقم (٣٨٨٩)، والنسائي في السهو، باب: الدعاء بعد الذكر، رقم (١٢٨٣)، وابن ماجه في الدعاء، باب: اسم الله الأعظم، رقم (٣٨٥٨)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود وغيره.

(٢) رواه أبو داود في الصلاة، باب: ما يقال بعد التشهد، رقم (٩٨٥)، والترمذي في أبواب الدعوات، باب: جامع الدعوات عن النبي ﷺ، رقم (٣٤٧٥)، والنسائي في السهو، باب: الدعاء بعد الذكر، رقم (١٣٠٩)، وابن ماجه في الدعاء، باب: اسم الله الأعظم، رقم (٣٨٥٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود وغيره.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٤٧/٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٢٣/١)، وابن حبان في صحيحه (٢٥٣/٣)، والحاكم في المستدرک (٦٩٠/١)، وقال: (هذا حديث صحيح على

فَهَذَا سُؤَالُ اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ [إِقْسَامًا] ^(١) عَلَيْهِ، فَإِنَّ أَفْعَالَهُ هِيَ مُقْتَضَى أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَمَغْفِرَتُهُ وَرَحْمَتُهُ مِنْ مُقْتَضَى اسْمِهِ الْغُفُورِ الرَّحِيمِ، وَعَفْوُهُ مِنْ مُقْتَضَى اسْمِهِ الْعَفْوُ؛ وَهَذَا لَمَّا قَالَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ وَافَقْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ مَاذَا أَقُولُ؟، قَالَ: قُولِي: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي» ^(٢).

وَهِدَايَتُهُ وَدَلَالَتُهُ مِنْ مُقْتَضَى اسْمِهِ الْهَادِي، وَفِي الْأَثَرِ الْمَنْقُولِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ: (يَا ذَلِيلَ الْخِيَارِ ذُلِّي عَلَى طَرِيقِ الصَّادِقِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) ^(٣).

شرط مُسلم ..)، وصححه ابن القيم في الصواعق المرسلة (٣/ ٩١٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٣٨٣).

(١) في [ظ] و[ع] [إقسام] بالرفع، وهو تصحيفٌ.

(٢) رواه الترمذي في أبواب الدعاء، باب، رقم (٣٥١٣)، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ)، وابن ماجه في الدعاء، باب: الدعاء بالعفو والعافية، رقم (٣٨٥٠)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ١١٠٨).

(٣) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٩/ ٢٧١)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص: ٣٩٥)، وصححه الزركشي في البحر المحيط (١/ ٣٤)، وليس كذلك بل فيه (أبو أحمد القزويني [أظنه يحیی بن محمد بن عبید كما في تاریخ بغداد (١٦/ ٣٤٥)] والقاسم بن الحسین الوراق) مجهولان، وفيه انقطاع بين القاسم بن الحسين والإمام أحمد، وليس لفظ (الدليل) من

وَجَمِيعُ مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَبْدِهِ مِنَ الْخَيْرِ مِنْ مُقْتَضَى اسْمِهِ الرَّبُّ، وَهَذَا يُقَالُ فِي الدُّعَاءِ: (يَا رَبُّ يَا رَبُّ)؛ كَمَا قَالَ آدَمُ: ﴿قَالَ رَبِّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّنَا تَقْفِرٌ لَّنَا وَتَرْحَمُنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وَقَالَ نُوحٌ: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشْكَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ.

وَقَدْ كَرِهَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي عِمْرَانَ^(١) - مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ - وَغَيْرَهُمَا أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي: (يَا سَيِّدِي يَا سَيِّدِي)، وَقَالُوا: (قُلْ كَمَا قَالَتِ الْأَنْبِيَاءُ: رَبُّ رَبِّ).
وَأَسْمُهُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ يَجْمَعُ أَصْلَ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ كَمَا قَدْ بَسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُهُ إِذَا اجْتَهَدَ فِي الدُّعَاءِ.

أسماء الله لعدم وروده في القرآن والسنة، وإنما أراد الإمام أحمد - والأثر ضعيف عنه - الخبر عن الله أنه هو الهادي، وهذا لا بأس به.

(١) هو: أبو جعفر أحمد بن موسى بن عيسى البغدادي، المشهور بابن أبي عمران، فقيه الحنفية وشيخهم بمصر، وعليه تفقه الطحاوي، مات سنة ٢٨٠هـ.

يُنظر: طبقات الفقهاء (ص: ١٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٣٤)، وشذرات الذهب (١٧٥/ ٢).

فَإِذَا سُئِلَ الْمَسْئُولُ بِشَيْءٍ - وَالْبَاءُ لِلْسَّبَبِ - سُئِلَ بِسَبَبٍ يَقْتَضِي وَجُودَ الْمَسْئُولِ، فَإِذَا قَالَ: (أَسْأَلُكَ يَا لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ اللَّهُ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) كَانَ كَوْنُهُ مَحْمُودًا مَنَّانًا بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَقْتَضِي أَنْ يَمُنَّ عَلَى عَبْدِهِ السَّائِلِ، وَكَوْنُهُ مَحْمُودًا هُوَ يُوجِبُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ، وَحَمْدُ الْعَبْدِ لَهُ سَبَبُ إِجَابَةِ دُعَائِهِ.

وَهَذَا أَمْرُ الْمُصَلِّي أَنْ يَقُولَ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أَيُّ: اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَ مَنْ حَمِدَهُ، فَالَسَّمَاعُ هُنَا بِمَعْنَى الْإِجَابَةِ وَالْقَبُولِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ»^(١) أَيُّ: [٢٨/٢٥] لَا يُسْتَجَابُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَلِيلِ فِي آخِرِ دُعَائِهِ: ﴿إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [٣٩] [إبراهيم: ٣٩]، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ سَمْعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ﴾ [المائدة: ٤١] أَيُّ: يَقْبَلُونَ الْكَذِبَ، وَيَقْبَلُونَ مِنْ قَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ، [أَيُّ: لَمْ يَأْتِكَ أَوْلَيْكَ الْأَقْوَامُ]^(٢).

وَهَذَا أَمْرُ الْمُصَلِّي أَنْ يَدْعُوَ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْمُتَضَمِّنِ الشَّاءَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَنْ رَأَاهُ يُصَلِّي، وَيَدْعُو، وَلَمْ يُحْمَدِ رَبَّهُ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى نَبِيِّهِ،

(١) رواه مسلم في الذكر والدعاء، باب: التعوذ من شر ما عمل ...، رقم (٢٧٢٢).

(٢) سقط في [م].

فَقَالَ: «عَجَلَ هَذَا»، ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَالشَّائِءِ عَلَيْهِ، وَلْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلْيَدْعُ بَعْدَ بَيَا شَاءَ»^(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: كُنْتُ أَصَلِّي وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْتُ بَدَأْتُ بِالشَّائِءِ عَلَى اللَّهِ، ثُمَّ بِالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ، ثُمَّ دَعَوْتُ لِنَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ تُعْطَهُ»^(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ.

فَلَفِظَ السَّمْعُ يُرَادُ بِهِ إِدْرَاكُ الصَّوْتِ، وَيُرَادُ بِهِ مَعْرِفَةُ الْمَعْنَى مَعَ ذَلِكَ، وَيُرَادُ بِهِ الْقَبُولُ وَالِاسْتِجَابَةُ مَعَ الْفَهْمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا لَمْ يَقْبَلُوا الْحَقَّ، ثُمَّ ﴿لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٣) [الأنفال: ٢٣] / فَذَمَّهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ [٢١/٤] الْقُرْآنَ، وَلَوْ فَهِمُوهُ لَمْ يَعْمَلُوا بِهِ.

وَإِذَا قَالَ السَّائِلُ لِغَيْرِهِ: (أَسْأَلُ بِاللَّهِ) فَإِنَّمَا سَأَلَهُ بِإِيمَانِهِ بِاللَّهِ، وَذَلِكَ سَبَبٌ لِإِعْطَاءِ مَنْ سَأَلَهُ بِهِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ الْإِحْسَانَ إِلَى الْخَلْقِ؛ لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ

(١) رواه أبو داود في الصلاة، باب: الدعاء، رقم (١٤٨١)، وفيه (فَلْيَبْدَأْ بِتَمْجِيدِ رَبِّهِ)، والترمذي في الدعوات، باب، رقم (٣٤٧٧)، وقال: (حديث حسن صحيح)، وفيه (فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود وغيره.

(٢) رواه الترمذي في أبواب الصلاة، باب: ما ذكر في الشاء على الله، والصلاة على النبي ﷺ، رقم (٥٩٣)، وقال: (حديث حسن صحيح)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي وغيره.

المطلوب كَفَ الظُّلْمِ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ، وَيَنْهَى عَنِ الظُّلْمِ، وَأَمْرُهُ أَغْظَمُ الْأَسْبَابِ فِي حُصِّ الْفَاعِلِ، فَلَا سَبَبَ أَوْلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِيًا لِمُسَبِّهِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَابْنُ مَاجَه عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِي^(١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ عَلَّمَ الْحَارِجَ إِلَى الصَّلَاةِ أَنْ يَقُولَ فِي دُعَائِهِ: «وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ تَمَشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا وَلَا بَطْرًا وَلَا رِيَاءً وَلَا سُمْعَةً، وَلَكِنْ خَرَجْتُ اتِّقَاءَ سَخَطِكَ، وَانْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ»^(٢).

فَإِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا فَحَقُّ السَّائِلِينَ عَلَيْهِ أَنْ يُجِيبَهُمْ، وَحَقُّ الْعَابِدِينَ لَهُ أَنْ يُشِيبَهُمْ، وَهُوَ حَقٌّ أَوْجِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ هُمْ؛ كَمَا يُسْأَلُ بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ الَّذِي جَعَلَهُ سَبَبًا لِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَتَجِيبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الشورى: ٢٦]، وَكَمَا يُسْأَلُ بِوَعْدِهِ، لِأَنَّ وَعْدَهُ يَقْتَضِي

(١) هو: أبو الحسن عطية بن سعد العوفي الكوفي، ضعفه الإمام أحمد وابن معين والرازيان، وقال الذهبي: (مجمع على ضعفه)، وقال ابن حجر: (صدوقٌ يخطئ كثيراً)!!، مات سنة ١١١هـ.

يُنظر: المغني في الضعفاء (١/ ٤٢٧)، والتقريب (ص: ٦٨٠).

(٢) رواه ابن ماجه في المساجد والجماعات، باب: المشي إلى الصلاة، رقم (٧٧٨)، والإمام أحمد في المسند (١٧/ ٢٤٧)، كلاهما من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، وقد ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٩٨)، وفي إتحاف الخيرة المهرة (٢/ ٣٢)، والألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٨٢).

إِنجَارَ مَا وَعَدَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ
ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ ﴿١١٣﴾
[آل عمران: ١٩٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا
وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّحِيمِينَ﴾ ﴿١١٨﴾ فَأَتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرَاءَ حَتَّىٰ أُنسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ
﴿١٢٠﴾ [المؤمنون: ١٠٩-١١٠].

وَيُشَبِّهُ هَذَا مُنَاشِدَةَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ حَيْثُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا
وَعَدْتَنِي»^(١)، وَكَذَلِكَ مَا فِي التَّوْرَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَضِبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَجَعَلَ
مُوسَى يَسْأَلُ رَبَّهُ، وَيَذْكُرُ مَا وَعَدَ بِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ سَأَلَهُ بِسَابِقِ وَعْدِهِ لِإِبْرَاهِيمَ.
وَمِنْ السُّؤَالِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ: سُؤَالُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوْوَا إِلَى غَارٍ^(٢)، فَسَأَلَ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِعَمَلٍ عَظِيمٍ أَخْلَصَ فِيهِ لِلَّهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْعَمَلَ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ
وَيَرْضَاهُ، مَحَبَّةً تَقْتَضِي إِجَابَةَ صَاحِبِهِ: هَذَا سَأَلَ بِرَبِّهِ لَوَالِدَيْهِ، وَهَذَا سَأَلَ بِعِفَّتِهِ
الَّتَامَةِ، وَهَذَا سَأَلَ بِأَمَانَتِهِ وَإِحْسَانِهِ.

(١) رواه مسلم في الجهاد، باب: قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركناه صدقة»، رقم (١٧٥٧).

(٢) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، رقم (٣٤٦٥)، ومسلم في

الذكر، باب: قصة أصحاب الغار، رقم (٢٧٤٣).

وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ وَقَتَ السَّحَرِ: (اللَّهُمَّ أَمَرْتَنِي فَأَطَعْتُكَ،
وَدَعَوْتَنِي فَأَجَبْتُكَ، وَهَذَا سَحَرٌ فَأَغْفِرْ لِي) (٣).

وَمِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عَلَى الصَّفَا: (اللَّهُمَّ إِنَّكَ قُلْتَ وَقَوْلُكَ
الْحَقُّ: ﴿أَدْعُوهُمْ أَسْتَجِبْ لَهُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ) (٤)، ثُمَّ ذَكَرَ الدُّعَاءَ
الْمَعْرُوفَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهُ (٥) عَلَى الصَّفَا.

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ (أَسْأَلُكَ بِكَذَا) نَوْعَانِ:

فَإِنَّ الْبَاءَ قَدْ تَكُونُ لِلْقَسَمِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلْسَّبَبِ، فَقَدْ تَكُونُ / قَسَمًا بِهِ عَلَى [ظ/٢٩]
اللَّهُ، وَقَدْ تَكُونُ سُؤلاً بِسَبَبِهِ.

(١) رواه سعيد بن منصور في السنن (٥/ ٤١٠)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٠٤)، وابن أبي
حاتم في تفسيره (٧/ ٢٢٠٠)، والطبري في تفسيره (١٦/ ٢٦١) كلهم من طريق عبدالرحمن
بن إسحاق عن محارب بن دثار عن عمه، وفيه عبدالرحمن بن إسحاق ضعّفه الإمام أحمد وأبو
حاتم وابن معين وغيرهم، وكذلك جهالة عمّ محارب بن دثار، ورواه الطبري أيضاً في تفسيره
(٦/ ٢٦٦)، عن سفیان بن وکیع عن أبيه عن حريث بن أبي مطر عن إبراهيم بن حاطب عن
أبيه، وسفیان بن وکیع وحريث بن أبي مطر ضعيفان عند المحدثين، وقد ضعّفه الهيثمي في
مجمع الزوائد (١٠/ ٢٣٨).

(٢) رواه مالك في الموطأ (١/ ٣٧٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٨)، والبيهقي في السنن
الكبرى (٥/ ٩٤)، كلهم من طريق نافع عن ابن عمر، وصححه شيخ الإسلام في شرح
العمدة (٣/ ٤٥٨).

(٣) في [ظ] و[ع] (يقول) بدون الهاء.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَالْقَسْمُ بِالْمَخْلُوقَاتِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمَخْلُوقِ، فَكَيْفَ عَلَى الْخَالِقِ؟.

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ السُّؤَالُ [بِالْمَعْظَمِ]^(١)؛ كَالسُّؤَالِ بِحَقِّ الْأَنْبِيَاءِ، فَهَذَا فِيهِ نِزَاعٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ [ذَلِكَ]^(٢)، وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ.

فَنَقُولُ: قَوْلُ السَّائِلِ لِلَّهِ تَعَالَى: (أَسْأَلُكَ بِحَقِّ فُلَانٍ وَفُلَانٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَغَيْرِهِمْ)، أَوْ (بِحَقِّ فُلَانٍ)، أَوْ (بِحُرْمَةِ فُلَانٍ) يَفْتَضِي أَنَّ هَؤُلَاءِ هُمْ عِنْدَ اللَّهِ جَاهٌ، وَهَذَا صَحِيحٌ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ هُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ وَجَاهٌ وَحُرْمَةٌ يَفْتَضِي أَنْ يَرْفَعَ اللَّهُ دَرَجَاتِهِمْ، وَيُعْظِمَ أَقْدَارَهُمْ، وَيَقْبَلَ شَفَاعَتَهُمْ إِذَا شَفَعُوا؛ مَعَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وَيَفْتَضِي أَيْضًا أَنْ مَنْ اتَّبَعَهُمْ وَاقْتَدَى بِهِمْ فِيمَا سَنَّ لَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ فِيهِ كَانَ سَعِيدًا، وَمَنْ أَطَاعَ أَمْرَهُمُ الَّذِي بَلَغُوهُ عَنِ اللَّهِ كَانَ سَعِيدًا، وَلَكِنْ لَيْسَ نَفْسُ مُجَرِّدِ قَدَرِهِمْ وَجَاهِهِمْ [مِمَّا]^(٣) يَفْتَضِي إِجَابَةَ دُعَائِهِ إِذَا سَأَلَ اللَّهُ بِهِمْ حَتَّى يَسْأَلَ اللَّهَ

(١) في [ظ] و[ع] (المعظم) بدون الباء.

(٢) زيادة من [م].

(٣) في [ظ] و[ع] (ما).

بِذَلِكَ؛ بَلْ جَاهُهُمْ يَنْفَعُهُ [أَيْضًا] ١٠ إِذَا اتَّبَعَهُمْ وَأَطَاعَهُمْ فِيمَا أَمَرُوا بِهِ عَنْ اللَّهِ، أَوْ تَأَسَّى بِهِمْ فِيمَا سَنُوهُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَنْفَعُهُ أَيْضًا إِذَا دَعَا لَهُ وَشَفَّعُوا فِيهِ.

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ [مِنْهُمْ] ١١ دُعَاءً وَلَا شَفَاعَةً، وَلَا مِنْهُ سَبَبٌ يَقْتَضِي الإِجَابَةَ لَمْ يَكُنْ مُتَشَفَّعًا بِجَاهِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ سُؤَالُهُ بِجَاهِهِمْ نَافِعًا لَهُ عِنْدَ اللَّهِ؛ بَلْ يَكُونُ قَدْ سَأَلَ بِأَمْرِ أَجَنَبِيٍّ عَنْهُ لَيْسَ سَبَبًا لِنَفْعِهِ، وَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَطَاعٍ كَبِيرٍ: (أَسْأَلُكَ بِطَاعَةِ فُلَانٍ لَكَ)، وَ(بِحُبِّكَ لَهُ عَلَى طَاعَتِكَ)، وَ(بِجَاهِهِ عِنْدَكَ الَّذِي أَوْجَبْتُهُ طَاعَتَهُ لَكَ) [لَكَانَ] ١٢ قَدْ سَأَلَهُ بِأَمْرِ أَجَنَبِيٍّ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِهِ، فَكَذَلِكَ إِحْسَانُ اللَّهِ إِلَى هَؤُلَاءِ الْمُقَرَّبِينَ، وَحُبَّتُهُ لَهُمْ، وَتَعْظِيمُهُ لِأَقْدَارِهِمْ مَعَ عِبَادَتِهِمْ لَهُ وَطَاعَتِهِمْ إِيَّاهُ، لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يُوجِبُ إِجَابَةَ دُعَاءٍ مَنْ يَسْأَلُ بِهِمْ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ إِجَابَةَ دُعَائِهِ بِسَبَبٍ مِنْهُ لِمَطَاعَتِهِ لَهُمْ، أَوْ سَبَبٍ مِنْهُمْ لِمُشَافَعَتِهِمْ لَهُ، فَإِذَا انْتَفَى هَذَا وَهَذَا فَلَا سَبَبَ، نَعَمْ لَوْ سَأَلَ اللَّهُ بِإِيمَانِهِ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَحُبَّتِهِ لَهُ، وَطَاعَتِهِ لَهُ وَاتِّبَاعِهِ، لَكَانَ قَدْ سَأَلَهُ بِسَبَبٍ عَظِيمٍ يَقْتَضِي إِجَابَةَ الدُّعَاءِ؛ بَلْ هَذَا أَعْظَمُ الْأَسْبَابِ وَالْوَسَائِلِ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ يَبَيِّنُ أَنَّ شَفَاعَتَهُ فِي الْآخِرَةِ تَنْفَعُ أَهْلَ التَّوْحِيدِ لَا أَهْلَ الشِّرْكِ، وَهِيَ مُسْتَحَقَّةٌ لِمَنْ دَعَا لَهُ بِالْوَسِيلَةِ؛ كَمَا فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا،

(١) زيادة من [م].

(٢) زيادة من [م].

(٣) زيادة من [م].

ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ فِي الْوَسِيلَةِ، فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَزْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ذَلِكَ الْعَبْدُ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ فِي الْوَسِيلَةِ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ لَهُ: أَيُّ النَّاسِ أَسْعَدُ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟، قَالَ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ».

فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِشَفَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ كَانَ أَعْظَمَ تَوْحِيدًا وَإِخْلَاصًا، لِأَنَّ التَّوْحِيدَ جَمَاعُ الدِّينِ، وَاللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ / لِمَنْ يَشَاءُ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِذَا شُفِعَ [مُحَمَّدٌ] ^(١) [٢٢/٤] ﷺ حَدَّ لَهُ رَبُّهُ حَدًّا فَيَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَقُومُ بِقُلُوبِهِمْ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ.

وَذَكَرَ ﷺ أَنَّهُ مَنْ سَأَلَ اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَبَيَّنَ أَنَّ شَفَاعَتَهُ تُنَالُ بِاتِّبَاعِهِ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ، وَبِالدُّعَاءِ الَّذِي سَنَّا لَنَا أَنْ نَدْعُو لَهُ بِهِ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ بِحَقِّ فُلَانٍ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: مَا لَهُ مِنَ الْحَقِّ عِنْدَ اللَّهِ.
وَالثَّانِي: هَلْ نَسَأَلَ اللَّهَ بِذَلِكَ كَمَا نَسَأَلَ بِالْجَاهِ وَالْحُرْمَةِ؟

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: (لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْخَالِقِ حَقٌّ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ)، وَقَاسَ الْمَخْلُوقَ عَلَى الْخَالِقِ؛ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: (لَا حَقَّ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْخَالِقِ بِحَالٍ، لَكِنْ يَعْلَمُ مَا يَفْعَلُهُ بِحُكْمٍ وَغَدِهِ وَخَيْرِهِ)؛ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ أَتْبَاعِ / جَهْمٍ، [١٠/٥] وَالْأَشْعَرِيِّ، وَغَيْرِهِمَا يَنْتَسِبُ إِلَى السُّنَّةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (بَلْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، وَأَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ حَقًّا لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ، لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ عَلَيْهِ، وَلَا يُقَاسُ بِمَخْلُوقَاتِهِ؛ بَلْ هُوَ بِحُكْمِ رَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ، وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ الظُّلْمَ)؛ كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْإِلَهِيِّ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا»^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا مُعَاذُ أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْبُدُوهُ، وَلَا

(١) رواه مسلم في البر والصلة والآداب، باب: تحريم الظلم، رقم (٢٥٧٧).

يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، يَا مُعَاذُ أَتَذَرِي مَا حَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَقُّهُمْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ^(١).

فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: لِأَنْبِيَائِهِ وَعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ حَقٌّ أَوْجَبُهُ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ إِخْبَارِهِ، وَعَلَى الثَّانِي: يَسْتَحِقُّونَ مَا أَخْبَرَ بِوُقُوعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ سَبَبٌ يَقْتَضِيهِ.

فَمَنْ قَالَ: (لَيْسَ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْخَالِقِ حَقٌّ يُسْأَلُ بِهِ) - كَمَا رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِدَاوُدَ: وَأَيُّ حَقٍّ لِإِبْنِكَ عَلَيَّ؟^(٢) - [فَهُوَ]^(٣) صَحِيحٌ إِذَا أُريدَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَخْلُوقِ عَلَيْهِ حَقٌّ بِالْقِيَاسِ وَالِإِعْتِبَارِ عَلَى خَلْقِهِ كَمَا يَجِبُ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ، وَهَذَا كَمَا يَظُنُّهُ جُهَاَلُ الْعِبَادِ مِنْ أَنَّ لَهُمْ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ حَقًّا بِعِبَادَتِهِمْ. وَذَلِكَ أَنَّ النَّفْسَ [الْجَاهِلَةَ]^(٤) تَتَخَيَّلُ أَنَّ الْإِنْسَانَ بِعِبَادَتِهِ وَعِلْمِهِ يَصِيرُ لَهُ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ مِنْ جِنْسٍ مَا يَصِيرُ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْمَخْلُوقِ؛ كَالَّذِينَ يَخْدُمُونَ مُلُوكَهُمْ وَمُلَّاكَهُمْ، فَيَجْلِبُونَ لَهُمْ مَنَفَعَةً، وَيَدْفَعُونَ عَنْهُمْ مَضَرَّةً، وَيَبْقَى أَحَدُهُمْ يَتَقَاضَى الْعَوَضَ وَالْمُجَازَاةَ عَلَى ذَلِكَ، وَيَقُولُ لَهُ عِنْدَ جَفَاءٍ أَوْ إِعْرَاضٍ يَرَاهُ مِنْهُ:

(١) رواه البخاري في الجهاد، باب: اسم الفرس والحمار، رقم (٢٨٥٦)، ومسلم في الإيمان،

باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، رقم (٣٠).

(٢) سيأتي تخريجه (ص: ٤٦٧).

(٣) زيادة من [م].

(٤) في [ظ] و[ع] و[م] (الجاهلية)، وأظنه تصحيفاً.

(أَلَمْ أَفْعَلْ كَذَا؟) يَمُنُّ عَلَيْهِ بِمَا يَفْعَلُهُ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْهُ بِلِسَانِهِ كَانَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ، وَتَحْتَمِلُ مِثْلَ هَذَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جَهْلِ الْإِنْسَانِ وَظُلْمِهِ !!.

وَهَذَا بَيِّنٌ سُبْحَانَهُ أَنَّ عَمَلَ الْإِنْسَانِ يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَيْهِ، وَأَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْخَلْقِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ١٧]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَمَلِ﴾ [١٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ

وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ﴾ [النمل: ٤٠]، وَقَالَ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى ﷺ: ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رِجَّتُكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [٧] وَقَالَ مُوسَى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧-٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَصُرُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٧٦]،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِمَّنْ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وَقَدْ بَيَّنَّ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ الْمَانُّ بِالْعَمَلِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَخِفَّ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ

وَقَدْ بَيَّنَّ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ الْمَانُّ بِالْعَمَلِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَخِفَّ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ

وَقَدْ بَيَّنَّ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ الْمَانُّ بِالْعَمَلِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَخِفَّ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ

وَقَدْ بَيَّنَّ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ الْمَانُّ بِالْعَمَلِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَخِفَّ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ

إِلَيْكُمْ أَلَا يَمَنُ وَزَيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضَلَّ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ ﴿٨﴾ [الحجرات: ٧-٨].

وفي الحديث الصحيح الإلهي: «يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا صَرِّي فَتَضُرُّوَنِي، [وَلَنْ]»^(١) تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا وَلَا أُبَالِي، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ».

وَبَيَّنَ الْخَالِقُ تَعَالَى وَالْمَخْلُوقُ مِنَ الْفُرُوقِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى بَصِيرَةٍ.

منها: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى غَنِيٌّ بِنَفْسِهِ عَمَّا سِوَاهُ، وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مُفْتَقِرًا إِلَى غَيْرِهِ بِوَجْهِهِ مِنْ/ الْوُجُوهِ، وَالْمُلُوكُ وَسَادَةُ الْعَبِيدِ مُحْتَاجُونَ إِلَى غَيْرِهِمْ حَاجَةً [٣١/٥] صَرُورِيَّةً.

(١) في [ظ] و[ع] (وإنكم لن)، وتم حذفها في [م] لعدم ورودها في صحيح مسلم.

وَمِنْهَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ يُحِبُّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ، وَيَرْضَى وَيَفْرَحُ بِتَوْبَةِ التَّائِبِينَ، فَهُوَ الَّذِي يَخْلُقُ ذَلِكَ وَيُسِّرُهُ، فَلَمْ يَحْصُلْ مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَهَذَا / ظَاهِرٌ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ يَقْرُونَ بِأَنَّ [١٣/٤] اللَّهُ هُوَ الْمُنْعِمُ عَلَى عِبَادِهِ بِالْإِيمَانِ بِخِلَافِ الْقَدَرِيَّةِ، وَالْمَخْلُوقُ قَدْ يَحْصُلُ لَهُ مَا يُحِبُّهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى أَمَرَ الْعِبَادَ بِمَا يُصْلِحُهُمْ، وَنَهَاهُمْ عَمَّا يُفْسِدُهُمْ؛ كَمَا قَالَ قَتَادَةُ: (إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرِ الْعِبَادَ بِمَا أَمَرَهُمْ بِهِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَنْهَاهُمْ عَمَّا نَهَاهُمْ عَنْهُ بَخْلًا عَلَيْهِمْ؛ بَلْ أَمَرَهُمْ بِمَا يَنْفَعُهُمْ، وَنَهَاهُمْ عَمَّا يَضُرُّهُمْ)؛^(١) بِخِلَافِ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يَأْمُرُ غَيْرَهُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَيَنْهَاهُ عَمَّا يَنْهَاهُ بَخْلًا عَلَيْهِ.

وَهَذَا أَيْضًا ظَاهِرٌ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ يُنْبِتُونَ حِكْمَتَهُ وَرَحْمَتَهُ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ لَمْ يَأْمُرِ الْعِبَادَ إِلَّا بِخَيْرٍ يَنْفَعُهُمْ، وَلَمْ يَنْهَهُمْ إِلَّا عَنْ شَرٍّ يَضُرُّهُمْ؛ بِخِلَافِ الْمُجْبَرَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ قَدْ يَأْمُرُهُمْ بِمَا يَضُرُّهُمْ، وَيَنْهَاهُمْ عَمَّا يَنْفَعُهُمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُنْعِمُ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ، وَإِنْزَالِ الْكُتُبِ، وَهُوَ الْمُنْعِمُ بِالْقُدْرَةِ وَالْحَوَاسِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا بِهِ يَحْصُلُ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَهُوَ الْهَادِي لِعِبَادِهِ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ، وَهَذَا قَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا

(١) يُنظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٣٠٤)، وتفسير ابن رجب (٢/ ١٣٥).

وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴿٤٣﴾ [الأعراف: ٤٣]، وَلَيْسَ يَقْدِرُ
الْمَخْلُوقُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: أَنْ نِعْمَهُ عَلَى عِبَادِهِ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْعِبَادَةَ جَزَاءُ
النَّعْمَةِ لَمْ تَقُمْ الْعِبَادَةُ بِشُكْرِ قَلِيلٍ مِنْهَا، فَكَيْفَ وَالْعِبَادَةُ مِنْ [نِعْمِهِ] ^(١) أَيْضًا.
وَمِنْهَا: أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا يَزَالُونَ مُقْصِرِينَ مُحْتَاجِينَ إِلَى عَفْوِهِ وَمَغْفِرَتِهِ، فَلَنْ
يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ [سَيِّئَاتٌ] ^(٢) يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى مَغْفِرَةِ اللَّهِ
لَهَا: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾
[فاطر: ٤٥].

وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» ^(٣) لَا يُنَاقِضُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ^(٤) [السجدة: ١٧]، فَإِنَّ الْمُنْفِيَّ يُفِي بِنَاءِ الْمُقَابَلَةِ وَالْمُعَاوَضَةِ؛
كَمَا يُقَالُ بَعْتُ هَذَا بِهَذَا، وَمَا أُثْبِتَ أُثْبِتَ بِنَاءِ السَّبَبِ، فَالْعَمَلُ لَا يُقَابِلُ الْجَزَاءَ،
وَإِنْ كَانَ سَبَبًا لِلْجَزَاءِ، وَهَذَا مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَامَ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى
مَغْفِرَةِ الرَّبِّ تَعَالَى وَعَفْوِهِ فَهُوَ ضَالٌّ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

(١) في [م] (نعمته)، وكلاهما بصح.

(٢) في [م] (ذنوب)، وكلاهما بصح.

(٣) رواه البخاري في المرضى، باب: ثمني المريض الموت، رقم (٥٦٧٣)، ومسلم في القيامة
والجنة والنار، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله، رقم (٢٨١٦).

«لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ، قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»، وَرَوَى: «بِمَغْفِرَةٍ»^(١).

وَمِنْ هَذَا أَيْضاً الْحَدِيثُ الَّذِي فِي السُّنَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَوِ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ لَكَانَتْ رَحْمَتُهُ لَهُمْ خَيْراً مِنْ أَعْمَالِهِمْ»^(٢) الْحَدِيثُ.

وَمَنْ قَالَ: (بَلْ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ) فَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا أَرَادَ بِهِ الْحَقَّ الَّذِي أَخْبَرَ اللَّهُ بِوُقُوعِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ صَادِقٌ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِحِكْمَتِهِ وَفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ.

وَهَذَا الْمُسْتَحَقُّ لِهَذَا الْحَقِّ إِذَا سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ يَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْجَارَ وَعْدِهِ، أَوْ [يَسْأَلُهُ]^(٣) بِالْأَسْبَابِ الَّتِي عَلَّقَ اللَّهُ بِهَا [الْمُسَبِّبَاتِ]^(٤)؛ كَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَهَذَا

(١) فِي [ظ] و[ع] و[م] (بِمَغْفِرَتِهِ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِمُوافَقَتِهِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الرِّقَاقِ، بَابُ: الْقَصْدُ وَالْمَدَامَةُ عَلَى الْعَمَلِ، رَقْمُ (٦٤٦٧)، وَمُسْلِمٌ فِي الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَابُ: لَنْ يَدْخُلَ أَحَدُ الْجَنَّةِ بِعَمَلِهِ بَلْ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، رَقْمُ (٢٨١٦).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ، بَابُ: فِي الْقَدْرِ، رَقْمُ (٤٦٩٩)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْمَقْدِمَةِ، بَابُ: فِي الْقَدْرِ، رَقْمُ (٧٧)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ.

(٣) فِي [ظ] و[ع] [سَأَلَهُ].

(٤) فِي [ظ] [الْمَسَاتِ] و[ع] [الْمُسْتِثْنَاتِ].

مُنَاسِبٌ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُسْتَحَقِّ لِهَذَا الْحَقِّ إِذَا سَأَلَهُ بِحَقِّ ذَلِكَ الشَّخْصِ فَهُوَ كَمَا لَوْ سَأَلَهُ بِجَاهِ ذَلِكَ الشَّخْصِ، وَذَلِكَ سُؤَالٌ بِأَمْرِ أَجَنِيٍّ عَنْ هَذَا السَّائِلِ، لَمْ يَسْأَلْهُ بِسَبَبٍ يُنَاسِبُ إِجَابَةَ دُعَائِهِ.

وَأَمَّا سُؤَالُ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي تَقْتَضِي مَا يَفْعَلُهُ بِالْعِبَادِ مِنَ الْهُدَى وَالرُّزْقِ وَالنَّصْرِ، فَهَذَا أَعْظَمُ مَا يُسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ.

فَقَوْلُ الْمُنَازِعِ: (لَا يُسْأَلُ بِحَقِّ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّهُ لَا حَقَّ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْخَالِقِ) مَمْنُوعٌ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ حَدِيثُ مُعَاذٍ الَّذِي تَقَدَّمَ إِرَادُهُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾

﴿[الروم: ٤٧].﴾

فَيُقَالُ لِلْمُنَازِعِ: الْكَلَامُ فِي هَذَا فِي مَقَامَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: فِي حَقِّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ.

وَالثَّانِي: فِي سُؤَالِهِ بِذَلِكَ الْحَقِّ.

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَ الْمُطِيعِينَ بِأَنْ يُبَيِّهُهُمْ، وَوَعَدَ السَّائِلِينَ بِأَنْ يُجِيبَهُمْ، وَهُوَ الصَّادِقُ الَّذِي لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَلَكِنْ أَكْثَرَ

النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٦]، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]

فَهَذَا مِمَّا يَجِبُ وَقُوعُهُ/ بِحُكْمِ الْوَعْدِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَتَنَازَعُوا: هَلْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَدُونِ ذَلِكَ ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ كَمَا تَقَدَّمَ.
قِيلَ: لَا يَجِبُ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ حَقٌّ يَدُونِ ذَلِكَ.
وَقِيلَ: بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ وَاجِبَاتٌ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مُحَرَّمَاتٌ بِالْقِيَاسِ عَلَى عِبَادِهِ.
وَقِيلَ: هُوَ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ، وَحَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ مَا أَوْجَبَهُ عَلَى
نَفْسِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ كَمَا
تَقَدَّمَ.

وَالظُّلْمُ مُمْتَنِعٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ تَنَازَعُوا فِي الظُّلْمِ الَّذِي لَا يَقَعُ:
فَقِيلَ: هُوَ الْمُتَمَتِّعُ، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَفْعَلَهُ لَا يَكُونُ ظُلْمًا، لِأَنَّ الظُّلْمَ
إِمَّا التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ، وَإِمَّا مُخَالَفَةُ الْأَمْرِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ طَاعَتُهُ، وَكِلَاهُمَا
مُمْتَنِعٌ مِنْهُ.

وَقِيلَ: بَلْ مَا كَانَ ظُلْمًا مِنَ الْعِبَادِ فَهُوَ ظُلْمٌ مِنْهُ.
وَقِيلَ: الظُّلْمُ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ
شَيْئًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (١١٢)
[طه: ١١٢].

قَالَ الْمَفْسَّرُونَ: هُوَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ سَيِّئَاتُ غَيْرِهِ، وَيُعَاقَبَ بِغَيْرِ ذَنْبِهِ،
وَالْهَضْمُ أَنْ يُهْضَمَ مِنْ حَسَنَاتِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ
لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٤٠)، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ (هود: ١٠١).

وَأَمَّا الْمَقَامُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ يُقَالُ: مَا بَيَّنَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَنَّهُ حَقٌّ لِلْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَقٌّ؛ لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي السُّؤَالِ بِذَلِكَ.

فَيُقَالُ: إِنْ كَانَ الْحَقُّ الَّذِي سَأَلَ بِهِ سَبَبًا لِإِجَابَةِ السُّؤَالِ حَسَنَ السُّؤَالِ بِهِ؛

[٢٤/ع]

كَالْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ لِعَابِدِيهِ وَسَائِلِيهِ./

وَأَمَّا إِذَا قَالَ السَّائِلُ: (بِحَقِّ فُلَانٍ وَفُلَانٍ) فَأُولَئِكَ إِذَا كَانَ هُمْ عِنْدَ اللَّهِ حَقًّا أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ، وَأَنْ يُكْرِمَهُمْ بِثَوَابِهِ، وَيَرْفَعَ دَرَجَاتِهِمْ - كَمَا وَعَدَهُمْ بِذَلِكَ وَأَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ - فَلَيْسَ فِي اسْتِحْقَاقِ أُولَئِكَ مَا اسْتَحَقُّهُ مِنْ كَرَامَةِ اللَّهِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِمَطْلُوبِ هَذَا السَّائِلِ، فَإِنَّ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ مَا اسْتَحَقَّهُ بِمَا يَسَّرُهُ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ، وَهَذَا لَا يَسْتَحَقُّ مَا اسْتَحَقَّهُ ذَلِكَ، فَلَيْسَ فِي إِكْرَامِ اللَّهِ لِذَلِكَ سَبَبٌ يَقْتَضِي إِجَابَةَ هَذَا.

وَأِنْ قَالَ: (السَّبَبُ هُوَ شَفَاعَتُهُ وَدُعَاؤُهُ) فَهَذَا حَقٌّ إِذَا كَانَ قَدْ شَفَعَ لَهُ وَدَعَا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَشَفَعْ لَهُ وَلَمْ يَدْعُ لَهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ.

وَأِنْ قَالَ: (السَّبَبُ هُوَ مَحَبَّتِي لَهُ، وَإِيمَانِي بِهِ، وَمَوَالَاتِي لَهُ) فَهَذَا سَبَبٌ شَرْعِيٌّ، وَهُوَ سُؤَالُ اللَّهِ، وَتَوَسُّلُ إِلَيْهِ بِإِيمَانِ هَذَا السَّائِلِ، وَمَحَبَّتِهِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَطَاعَتِهِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ.

لَكِنْ يَجِبُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ وَالْمَحَبَّةِ مَعَ اللَّهِ: فَمَنْ أَحَبَّ مَخْلُوقًا كَمَا يُحِبُّ الْخَالِقَ فَقَدْ جَعَلَهُ نِدَاءً لِلَّهِ، وَهَذِهِ الْمَحَبَّةُ تَضُرُّهُ وَلَا تَنْفَعُهُ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى

أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُ، وَأَحَبُّ أَنْبِيَائِهِ وَعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ لَهُ، فَحُبُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى هُوَ أَنْفَعُ الْأَشْيَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الْأَعْظَمِ الْأُمُورِ.

فَإِنْ قِيلَ: (إِذَا كَانَ التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَطَاعَتِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ: تَارَةً يَتَوَسَّلُ بِذَلِكَ إِلَى ثَوَابِهِ وَجَنَّتِهِ - وَهَذَا أَعْظَمُ الْوَسَائِلِ - وَتَارَةً يَتَوَسَّلُ بِذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ كَمَا ذَكَرْتُمْ نَظَائِرَهُ، فَيُحْمَلُ قَوْلُ الْقَائِلِ: أَسْأَلُكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ: أَنِّي أَسْأَلُكَ بِإِيمَانِي بِهِ وَبِمَحَبَّتِهِ، وَأَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِإِيمَانِي بِهِ وَمَحَبَّتِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ هَذَا جَائِزٌ بِلَا نِزَاعٍ).

قِيلَ: مَنْ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى فَهُوَ مُصِيبٌ فِي ذَلِكَ بِلَا نِزَاعٍ، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَلَامٌ مَنْ تَوَسَّلَ بِالنَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ تَمَاتِهِ مِنَ السَّلَفِ - كَمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ - كَانَ هَذَا حَسَنًا، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ نِزَاعٌ.

وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ يُطْلِقُونَ هَذَا اللَّفْظَ وَلَا يُرِيدُونَ هَذَا الْمَعْنَى، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مَنْ أَنْكَرَ، وَهَذَا كَمَا أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُرِيدُونَ بِالتَّوَسُّلِ بِهِ التَّوَسُّلَ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، وَهَذَا جَائِزٌ بِلَا نِزَاعٍ، ثُمَّ إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ فِي زَمَانِنَا لَا يُرِيدُونَ هَذَا الْمَعْنَى بِهَذَا اللَّفْظِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ يَقُولُ الرَّجُلُ لِغَيْرِهِ بِحَقِّ الرَّحِمِ. قِيلَ: الرَّحِمُ تُوجِبُ عَلَى صَاحِبِهَا حَقًّا لِذِي الرَّحِمِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ﴿١﴾ [النساء: ١].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الرَّحِمُ شَجْنَةٌ»^(١) مِنَ الرَّحْمَنِ مَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ اللَّهُ»^(٢)، وَقَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ [الْحَلْقَ حَتَّى إِذَا قَرَعَ مِنْهُمْ قَامَتْ]»^(٣) الرَّحِمُ فَتَعَلَّقَتْ بِحَقْوِي^(٤) الرَّحْمَنِ، وَقَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، فَقَالَ: أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مِنْ وَصْلِكَ، وَأَقْطَعَ مِنْ قَطْعِكَ؟، قَالَتْ: بَلَى قَدْ رَضِيتُ»^(٥).

(١) شَجْنَةٌ: القَرَابَةُ المُشْتَبِكَةُ كَاشْتِبَاكِ الْعُرُوقِ، وَأَصْلُهَا شُعْبَةٌ فِي غُصْنٍ مِنْ غُصُونِ الشَّجَرَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «الْحَدِيثُ ذُو شُجُونٍ» أَيُ ذُو شُعْبٍ وَامْتِسَاكِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْغَرِيبِ (٢٠٩/١)، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ (٤٤٧/٢)، وَهِيَ مُثْلَةُ الشَّيْنِ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَالْكَسْرِ كَمَا قَرَّرَهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٤١٨/١٠).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ، بَابُ: مَنْ وَصَلَ وَصَلَهُ اللَّهُ، رَقْمُ (٥٩٨٨).

(٣) سَقَطَ فِي [ظ] وَ[ع] وَ[م] وَهِيَ مِنْ أَصْلِ الصَّحِيحِينَ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ حَكَى الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى.

(٤) الْحِقْوَانُ: مَثْنَى حَقْوٍ، وَهُوَ الْخَاصِرَةُ، قَالَهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْعَيْنِ (٢٥٤/٣)، وَابْنُ دُرَيْدٍ فِي جَهْرَةِ اللَّغَةِ (٥٦١/١)، وَغَيْرُهُمَا.

وَصِفَةُ (الْحَقْوِ) مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَةِ الَّتِي قَرَّرَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ حَامِدٍ وَأَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُمْ، وَأَنَّهَا تَثْبُتُ عَلَى ظَاهِرِهَا مِثْلَ بَقِيَةِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ وَصَحِيحِ السُّنَنِ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي بَيَانِ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَةِ (٢٥١/١)، وَوَافَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّفْسِيرِ، بَابُ: ﴿وَيَقُولُوا أَرْحَمَكُمْ﴾^(٦)، رَقْمُ (٤٨٣٠)، وَمُسْلِمٌ فِي

الْبِرِّ وَالصَّلَةِ وَالْآدَابِ، بَابُ: صَلَاةُ الرَّحْمِ وَتَحْرِيمُ قَطِيعَتِهَا، رَقْمُ (٢٥٥٤) بِدُونِ ذِكْرِ الْحَقْوِينَ.

وَقَالَ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا الرَّحْمَنُ خَلَقْتُ الرَّحِمَ، وَشَقَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنْ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَتْهُ، وَمَنْ قَطَعَهَا بَنَتْهُ»^(١).

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ/ إِذَا سَأَلَهُ ابْنُ أَخِيهِ بِحَقِّ جَعْفَرٍ أَبِيهِ أَعْطَاهُ لِحَقِّ [٢٣/٥] جَعْفَرٍ عَلَى عَلِيٍّ^(٢)، وَحَقُّ ذِي الرَّحِمِ بَاقٍ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ بَقِيَ مِنْ بَرِّ أَبَوَيْ شَيْءٍ أَبْرُهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟، قَالَ: «نَعَمْ، الدُّعَاءُ لَهُمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِنْفَادُ وَعْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا، وَصِلَةُ رَجُلِكَ الَّتِي لَا رَحِمَ لَكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِهِمَا»^(٣).

(١) رواه أبو داود في الزكاة، باب: في صلة الرَّحِم، رقم (١٦٩٤)، والترمذي في البر والصلة، باب: ما جاء في قطيعة الرَّحِم، رقم (١٩٠٧)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٩/٢)، وغيره.

(٢) رواه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٩٠٣/٢) من طريق يحيى بن زكريا عن مجالد عن الشعبي عن عبدالله بن جعفر قال: (ما سألتُ عليًّا شيئاً قطُّ بحقِّ جعفرٍ إلا أعطانيه)، والطبراني في الكبير (١٠٩/٢) من طريق سفيان بن عُيينة عن مجالد عن الشعبي عن عبدالله بن جعفر قال: (كنتُ أسألُ عليًّا الشَّيءَ فيأبى عليٌّ، فأقولُ: بحقِّ جعفرٍ، فإذا قلتُ بحقِّ جعفرٍ أعطاني)، وفيه (مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني)، ضعفه الإمام أحمد وابن معين وابن مهدي وابن القطان والنسائي؛ كما في تهذيب التهذيب (٤٠/١٠).

(٣) رواه أبو داود في الأدب، باب: في بر الوالدين، رقم (٥١٤٢)، وابن ماجه في الأدب، باب: صل من كان أبوك يصل، رقم (٣٦٦٤)، كلاهما من طريق عبدالله بن إدريس عن عبدالرحمن بن سليمان عن أسيد بن علي بن عبيد عن أبيه عن أبي أسيد مالك بن ربيعة، وفيه =

وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: «[إِنَّ]» مِنْ أَكْبَرِ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدِّ أَبِيهِ بَعْدَ أَنْ يُؤْتَى^(١).

[فَصِلَةُ]^(٢) أَقَارِبِ الْمَيِّتِ وَأَصْدِقَائِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ هُوَ مِنْ تَمَامِ بِرِّهِ. وَالَّذِي قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ - مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَخْلُوقٍ: لَا بِحَقِّ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ - يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ.

أَحَدُهُمَا: الْإِفْسَامُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ، وَهَذَا مِنْهُيٌّ عَنْهُ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ؛ كَمَا يُنْهَى أَنْ يُقَسَمَ عَلَى اللَّهِ بِالْكَعْبَةِ وَالْمَشَاعِرِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَالثَّانِي: السُّؤَالُ بِهِ، فَهَذَا يُجَوِّزُهُ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ، وَثِقَلٌ فِي ذَلِكَ آثَارٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي دُعَاءِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، لَكِنْ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ ضَعِيفٌ بَلْ مَوْضُوعٌ.

(علي بن عبيد السَّاعِدِي)، قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ (٣/ ١٤٤): (لَا يُعْرَفُ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّقْرِيبِ (ص: ٤٠٣): (مَقْبُولٌ)، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ.

(١) سَقَطَ فِي [ظ] وَ[ع] وَ[م]، وَأَتَمَّنْتُهُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَرِّ وَالصَّلَةِ وَالْأَدَبِ، بَابُ: فَضْلِ صِلَةِ أَصْدِقَاءِ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَنَحْوِهِمَا، رَقْمُ (٦٦٧٨).

(٣) فِي [ظ] (فَصِلُهُ)، بِأَهْلَاءِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا بِالنَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ كَمَا فِي [ع] وَ[م].

وَلَيْسَ عَنْهُ حَدِيثٌ ثَابِتٌ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ هُمْ فِيهِ حُجَّةٌ إِلَّا حَدِيثَ الْأَعْمَى
الَّذِي عَلَّمَهُ أَنْ يَقُولَ: «أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ»^(١)، وَحَدِيثُ
الْأَعْمَى لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا تَوَسَّلَ بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَفَاعَتِهِ،
وَهُوَ طَلَبٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الدُّعَاءَ، وَقَدْ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ شَفِّعْنِي فِي»،
وَهَذَا رَدُّ اللَّهِ عَلَيْهِ بَصَرُهُ لَمَّا دَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَعُدُّ مِنْ آيَاتِ النَّبِيِّ
ﷺ، وَلَوْ تَوَسَّلَ غَيْرُهُ مِنَ الْعُمَيَّانِ الَّذِينَ لَمْ يَدْعُ هُمْ النَّبِيَّ ﷺ بِالسُّؤَالِ بِهِ لَمْ تَكُنْ
حَالُهُمْ كَحَالِهِ.

وَدُعَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ، وَقَوْلُهُ: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدَبْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا
نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا)^(٢) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوَسُّلَ الْمَشْرُوعَ عِنْدَهُمْ هُوَ التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ
وَشَفَاعَتِهِ لَا السُّؤَالُ بِذَاتِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ هَذَا مَشْرُوعًا لَمْ يَغْدِلْ عُمَرُ وَالْمُهَاجِرُونَ^(٣)
وَالْأَنْصَارُ عَنِ السُّؤَالِ بِالرُّسُولِ إِلَى السُّؤَالِ بِالْعَبَّاسِ.

وَشَاعَ النَّزَاعُ فِي السُّؤَالِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ دُونَ الْإِقْسَامِ بِهِمْ، لِأَنَّ بَيْنَ
السُّؤَالِ وَالْإِقْسَامِ فَرْقًا، فَإِنَّ السَّائِلَ مُتَضَرِّعٌ ذَلِيلٌ يَسْأَلُ بِسَبَبٍ يُنَاسِبُ الْإِجَابَةَ،

(١) سيأتي تخريجه (ص: ٣٠٨).

(٢) تقدم تخريجه (ص: ١٩٨).

(٣) في [ظ] و[ع] (المهاجرين)، بالياء، والصواب أنها بالواو كما في [م].

وَالْمُقْسِمُ أَعْلَى مِنْ هَذَا، فَإِنَّهُ طَالِبٌ مُؤَكَّدٌ طَلَبُهُ بِالْقَسَمِ، وَالْمُقْسِمُ لَا يُقْسِمُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَرَى أَنَّهُ يُبْرِئُ قَسَمَهُ، فَإِبْرَارُ الْقَسَمِ خَاصٌّ بِبَعْضِ الْعِبَادِ.

وَأَمَّا إِجَابَةُ السَّائِلِينَ فَعَامٌّ، فَإِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ دَعْوَةَ الْمُضْطَرِّ، وَدَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا، وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِنْهُمْ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى خِصَالِ ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجِّلَ لَهُ دَعْوَتَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدْخِرَ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ مِثْلَهَا، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا تَكْثُرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُ»^(١).

(١) رواه الترمذي في الدعوات، باب: ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة، رقم (٣٣٨١) مُتَّصِرًا، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ لَهْيَعَةَ ضَعِيفٌ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ صَدُوقٌ مُدْلَسٌ، وَلَهُ مُتَابِعٌ أَيْضًا عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي الدَّعَوَاتِ، بَاب: مَا جَاءَ أَنْ دَعْوَةُ الْمُسْلِمِ مُسْتَجَابَةٌ، رَقْم (٣٥٧٣)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ)، وَفِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتٍ صَدُوقٌ، وَلَهُ مُتَابِعٌ كَذَلِكَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فِي الدَّعَوَاتِ، بَابٌ، رَقْم (بدون)، مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَاللَّيْثُ ضَعِيفٌ، قَالَ فِيهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ)، وَضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ، وَحَسَّنَ الْحَدِيثَ الْمُتَنَزِّيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ (٢/ ٣١٤)، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَهَذَا التَّوَسُّلُ / بِالْأَنْبِيَاءِ بِمَعْنَى السُّؤَالِ بِهِمْ - وَهُوَ الَّذِي قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ [٢٥/٤]
وَأَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ - لَيْسَ فِي الْمَعْرُوفِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ مَا يُنَاقِضُ
ذَلِكَ؛ فَضْلاً أَنْ يُجْعَلَ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ [السَّبِّ] ^(١).

فَمَنْ نَقَلَ عَنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهُ جَوَزَ التَّوَسُّلَ بِهِ بِمَعْنَى الْإِقْسَامِ بِهِ أَوْ
السُّؤَالِ بِهِ، فَلَيْسَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ نَقْلٌ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَقُولَ
مَالِكٌ: إِنَّ هَذَا [سَبٌّ] ^(٢) لِلرَّسُولِ، أَوْ تَنْقُصُ [لَهُ] ^(٣)!!؛ بَلِ الْمَعْرُوفُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ
كَرِهَ لِلدَّاعِي ^(٤) أَنْ يَقُولَ: (يَا سَيِّدِي سَيِّدِي)، وَقَالَ: (قُلْ كَمَا قَالَتِ الْأَنْبِيَاءُ: يَا
رَبِّ، يَا رَبِّ، يَا كَرِيمٍ) ^(٥)، وَكَرِهَ أَيْضاً أَنْ يَقُولَ: (يَا حَنَّانُ، يَا مَنَّانُ) ^(٦)، فَإِنَّهُ لَيْسَ
بِمَأْثُورٍ عَنْهُ.

(١) في [ظ] و[ع] (السب).

(٢) في [ظ] (سبب) و[ع] (سب).

(٣) في [ظ] و[ع] (به).

(٤) يُنْتَظَرُ: الْمَقْدَمَاتُ الْمَهْدَاتُ لِابْنِ رَشْدٍ (٢٢/١)، وَالْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ لَهُ (٤٥٦/١).

(٥) قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ (٢٧٤/١): (وَسُئِلَ مَالِكٌ وَسُفْيَانُ عَمَّنْ يَقُولُ
فِي الدُّعَاءِ: يَا سَيِّدِي، فَقَالَا: يَقُولُ: يَا رَبِّ. زَادَ مَالِكٌ: كَمَا قَالَتِ الْأَنْبِيَاءُ فِي دُعَائِهِمْ).

(٦) اسْمُ (الْحَنَّانِ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ الْأُولَى لَا يَصِحُّ فِيهِ حَدِيثٌ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي شَأْنِ الدُّعَاءِ
(ص: ١٠٥): (وَمَا يَدْعُو بِهِ النَّاسُ خَاصَهُمْ وَعَامَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ بِهِ الرَّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ:
الْحَنَّانُ)، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْأَسْنَى فِي شَرْحِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى (٢٦٥/١): (لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ
وَلَا فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ، بَلْ وَرَدَ فِي طُرُقٍ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهَا)، وَأَمَّا (الْحَنَّانُ) بِدُونِ تَشْدِيدٍ فَهُوَ

فَإِذَا كَانَ مَالُكَ يَكْرَهُ مِثْلَ هَذَا الدُّعَاءِ إِذْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا عِنْدَهُ، فَكَيْفَ
يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يُسْأَلَ اللَّهُ بِمَخْلُوقٍ، نَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمَّا
أَجْدَبُوا عَامَ الرَّمَادَةِ لَمْ يَسْأَلُوا اللَّهَ بِمَخْلُوقٍ، لَا نَبِيٍّ، وَلَا غَيْرِهِ؛ بَلْ قَالَ عُمَرُ:
(اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجْدَبْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا
فَاسْقِنَا)، فَيُسْقَوْنَ.

صفة لله؛ كما قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾ (١٣)، [قال شيخنا الغنيان: بل ذلك
صفة ليحيى كذلك، قال ابن كثير: وجعلناه ذا حنانٍ وزكاةٍ، فالحنانُ هو المحبةُ في شفقةٍ
وميلٍ]، وقد عدّه من الأسماء البيهقي في الأسماء والصفات (ص: ٨٤)، وابن الجوزي في
غريب الحديث (١/٢٤٨)، وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٤٥٣).

وأما (المتأن) فقد ورد في حديث أنس بن مالك عند أبي داود رقم (١٤٩٥)، والترمذي رقم
(٣٥٤٤)، والنسائي رقم (١٣٠٠)، وابن ماجه رقم (٣٨٥٨) بسند صحيح.

والذي يظهر لي: أن الإمام مالكا لم يثبت عنده (الحنان والمتأن) بأن يدعى الله بهما، إما لعدم
ورودهما معاً، أو أنهما من الصفات لا الأسماء، أمّا شيخ الإسلام فيرى أنهما من الأسماء كما في
الفتاوى (١٦/٣١٧): (فهو الرحمن الرحيم الجواد الكريم الحنان المتأن، له النعمة، وله
الفضل، وله الثناء الحسن)، وقال في معناهما كما في الفتاوى (٥/٥٧٣): (الحنان: هو الذي
يُقبلُ على مَنْ أعرض عنه، والمتأن: الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال).

وَكَذَلِكَ ثَبَتَ فِي [الصَّحِيحِ] ^(١) عَنْ ابْنِ عُمَرَ ^(٢) وَأَنْسٍ ^(٣) وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَجْدَبُوا إِنَّمَا يَتَوَسَّلُونَ بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتِسْقَائِهِ، / لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ ^[٢٤/٥] كَانَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَخْلُوقٍ، لَا بِهِ، وَلَا بِغَيْرِهِ، لَا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، وَلَا غَيْرِهِ، وَحَدِيثُ الْأَعْمَى سَنَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَلَوْ كَانَ السُّؤَالُ بِهِ مَعْرُوفًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ لَقَالُوا لِعُمَرَ: (إِنَّ السُّؤَالَ وَالتَّوَسُّلَ بِهِ أَوْلَى مِنَ السُّؤَالِ وَالتَّوَسُّلِ بِالْعَبَّاسِ، فَلَمْ نَعِدْ عَنْ الْأَمْرِ الْمَشْرُوعِ الَّذِي كُنَّا نَفْعَلُهُ فِي حَيَاتِهِ، وَهُوَ التَّوَسُّلُ بِأَفْضَلِ الْخَلْقِ إِلَى أَنْ نَتَوَسَّلَ بِبَعْضِ أَقَارِبِهِ، وَفِي ذَلِكَ تَرَكَ السُّنَّةَ الْمَشْرُوعَةَ، وَعُدُولٌ عَنِ الْأَفْضَلِ، وَسُؤَالُ اللَّهِ تَعَالَى

(١) فِي [ظ] وَ[ع] [صَحِيحُ مُسْلِمٍ الصَّحِيحِ]، وَفِي [م] [صَحِيحُ مُسْلِمٍ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، بَابُ: سُؤَالِ النَّاسِ الْإِمَامَ الْإِسْتِسْقَاءَ إِذَا قَحَطُوا، رَقْمُ (١٠٠٩) قَالَ ابْنُ عُمَرَ: (رُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ - وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَسْقَى، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ - وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَنَامُ بِوَجْهِهِ ** ثَمَالُ الْيَتَامَى عَصْمَةً لِلْأَرَامِلِ).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، بَابُ: الْإِسْتِسْقَاءُ عَلَى الْمَنْبَرِ، رَقْمُ (١٠١٥) قَالَ أَنْسٍ: (بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَحَطَ الْمَطَرُ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا، فَدَعَا فَمُطِرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا، فَمَا زِلْنَا نُمَطِرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ ..).

بِأَضْعَفِ السَّبَبَيْنِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى أَعْلَاهُمَا، وَنَحْنُ مُضْطَرُونَ غَايَةَ الْإِضْطِرَارِ فِي
عَامِ الرَّمَادَةِ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْجَذْبِ).

وَالَّذِي فَعَلَهُ عُمَرُ فَعَلَ مِثْلُهُ مُعَاوِيَةُ بِحَضْرَةِ مَنْ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَالتَّابِعِينَ، فَتَوَسَّلُوا بِبِزْدِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيِّ^(١)؛ كَمَا تَوَسَّلَ عُمَرُ بِالْعَبَّاسِ.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ يُتَوَسَّلُ فِي
الِاسْتِسْقَاءِ بِدُعَاءِ أَهْلِ الْحَيْرِ وَالصَّلَاحِ، قَالُوا: (وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَقَارِبِ رَسُولِ اللَّهِ

(١) هو: أبو الأسود يزيد بن الأسود الجُرَشِيُّ، مِنْ أَعْيَانِ أَهْلِ الشَّامِ، أَدْرَكَ الْعُرَى تُعْبَدُ فِي
قَوْمِهِ، وَأَسْلَمَ وَلَمْ يَلْقَ النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَ مِنَ الْمُبَادِّ، وَلَهُ كِرَامَاتٌ ظَاهِرَةٌ.

اسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ كَمَا عِنْدَ يَعْقُوبَ بْنِ سَفْيَانَ الْفَسَوِيِّ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ
(٣٨١ / ٢)، وَأَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ فِي تَارِيخِهِ (ص: ٦٠٢)، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْبَيَّانِ الْحَكَمِ بْنِ نَافِعٍ
عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَاسْتَسْقَى بِهِ الضُّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ الْفَهْرِيُّ كَمَا عِنْدَ يَعْقُوبَ بْنِ سَفْيَانَ الْفَسَوِيِّ فِي الْمَعْرِفَةِ
وَالتَّارِيخِ (٣٨١ / ٢)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَسَدِ السُّنَّةِ بْنِ مُوسَى عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
حَمَلَةَ الْقُرَشِيِّ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ فِي تَارِيخِهِ (ص: ٦٠٢)، عَنْ أَبِي مَسْهَرٍ
عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ مَسْهَرٍ الْغَسَّانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّنُوخِيِّ، وَكِلَاهُمَا إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

يُنْظَرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (١٣٦ / ٤)، الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ (٥٤٧ / ٦).

ﷺ فَهُوَ أَفْضَلُ، اقْتِدَاءً بِعُمَرَ^(١)، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّهُ يُسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ لَا بِنَبِيِّ، وَلَا بِغَيْرِ نَبِيٍّ.

وَكَذَلِكَ مَنْ نَقَلَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ جَوَّزَ سُؤَالَ الرَّسُولِ أَوْ غَيْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمْ، أَوْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ إِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ - غَيْرِ مَالِكٍ - كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ بَعْضُ الْجُهَّالِ يَنْقُلُ هَذَا عَنْ مَالِكٍ وَيَسْتَنْدُ إِلَى حِكَايَةِ مَكْذُوبَةٍ عَنْ مَالِكٍ، وَلَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً لَمْ يَكُنْ التَّوَسُّلُ الَّذِي فِيهَا هُوَ هَذَا؛ بَلْ هُوَ التَّوَسُّلُ بِشَفَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُحَرِّفُ نَقْلَهَا، وَأَضَلُّهَا ضَعِيفٌ؛ كَمَا سَنَبِّئُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) قال الشيرازي الشافعي (٤٧٦هـ) في المذهب (١/٤٠٥): (ويستسقى بأهل الصَّلاح)، وقال العمراني الشافعي (٥٥٨هـ) في البيان (٢/٦٧٧): (ويستحب أن يستسقى بأهل الصَّلاح من أقرباء رسول الله ﷺ .. فإن لم يكن هناك أحدٌ من أهل الصَّلاح من أقرباء النبي ﷺ استسقى بأهل الصَّلاح من غيرهم)، وقال النووي الشافعي (٦٧٦هـ) في المجموع (٥/٦٥): (ويستسقى بالخيار من أقرباء رسول الله ﷺ)، وقال ابن قدامة الحنبلي (٦٢٠هـ) في الكافي (١/٣٤٨): (ويستحب أن يستسقى الإمام بمن ظهر صلاحه)، وقال الجد ابن تيمية الحنبلي (٦٥٢هـ) في المحرر (١/١٧٦): (ومعه الشيوخ والعجائز وأهل الصَّلاح).

وَالْقَاضِي عِيَاضٌ^(١) لَمْ يَذْكُرْهَا فِي كِتَابِهِ فِي بَابِ زِيَارَةِ قَبْرِهِ؛ بَلْ ذَكَرَ هُنَاكَ مَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا فِي سِيَاقِ أَنَّ حُرْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ وَتَوْقِيرُهُ وَتَعْظِيمُهُ لَا زِمٌ؛ كَمَا كَانَ حَالُ حَيَاتِهِ، وَ[ذَلِكَ]^(٢) عِنْدَ ذِكْرِهِ، وَذِكْرُ حَدِيثِهِ وَسُنَنِهِ، وَسَمَاعِ اسْمِهِ.

وَذَكَرَ^(٣) عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ: (سُئِلَ عَنْ أَيُّوبَ السُّخْتِيَانِيِّ^(٤)) فَقَالَ: مَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ أَحَدٍ إِلَّا وَأَيُّوبُ أَفْضَلُ مِنْهُ، قَالَ: وَحَجَّ حَجَّتَيْنِ فَكُنْتُ أَرْمُقُهُ، فَلَا أَسْمَعُ مِنْهُ غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ بَكَى حَتَّى أَرْحَمَهُ، فَلَمَّا رَأَيْتُ مِنْهُ مَا رَأَيْتُ، وَإِجْلَالَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كَتَبْتُ عَنْهُ.

(١) هو: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البحصبي الأندلسي، القاضي المالكي الشهير، إمامٌ في الحديث والتاريخ، من أشهرها مصنفاته (الشفاء بتعريف حقوق المصطفى)، مات سنة ٥٤٤ هـ.

يُنظر: الديباج المذهب (ص: ١٠٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/٢١٣).

(٢) في [م] (كذلك)، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتته إن شاء الله موافقته الشفاء.

(٣) أي القاضي عياض.

(٤) هو: أبو بكر أيوب بن كيسان العَنَزِي، من سادات التابعين، قال عنه الحسن البصري: (هذا سيّد شباب أهل البصرة)، مات سنة ١٣١ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٦/١٥)، وشذرات الذهب (١/١٨١).

وَقَالَ مُضْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(١): كَانَ مَالِكٌ إِذَا ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَغَيَّرُ لَوْنُهُ، وَيَنْحَنِي حَتَّى يَضَعُ ذَلِكَ عَلَى جُلْسَائِهِ، فَقِيلَ لَهُ يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَمَا أَنْكَرْتُمْ عَلَيَّ مَا تَرَوْنَ.

وَلَقَدْ كُنْتُ أَرَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ^(٢) - وَكَانَ سَيِّدَ الْقُرَاءِ - لَا نِكَادُ نَسْأَلُهُ عَنْ حَدِيثٍ أَبَدًا إِلَّا يَبْكِي حَتَّى تَرْحَمَهُ.

وَلَقَدْ كُنْتُ أَرَى جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ^(٣) - وَكَانَ كَثِيرَ الدُّعَابَةِ وَالتَّبَسُّمِ - فَإِذَا ذَكَرَ عِنْدَهُ النَّبِيَّ ﷺ أَصْفَرَ لَوْنُهُ، وَمَا رَأَيْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ، وَلَقَدْ اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ زَمَانًا فَمَا كُنْتُ أَرَاهُ إِلَّا عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا مُصَلِّيًّا، وَإِمَّا

(١) في [ع] (عبدالله بن عبدالله).

هو: أبو عبدالله مصعب بن عبدالله الأسدي، من ذرية الزبير بن العوام، قال عنه الذهبي: (قد كان علامة، نسابة، أخبارياً، فصيحاً، من نبلاء الرجال وأفرادهم)، مات سنة ٢٣٦هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء (١١ / ٣٠)، وتهذيب التهذيب (١٠ / ١٦٢).

(٢) هو: أبو بكر - وقيل: أبو عبدالله - محمد بن المنكدر بن عبدالله التيمي، من سادات التابعين، قال عنه سفيان: (كان من معادن الصدق)، وكان غاية في الحفظ والانتقان والزهد، مات سنة ١٣٠هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٥٣)، وتهذيب التهذيب (٩ / ٤٧٣).

(٣) هو: أبو عبدالله جعفر بن محمد بن علي الصادق الهاشمي، من ذرية علي بن أبي طالب، ومن سادات التابعين، قال عنه أبو حاتم: (جعفر لا يُسأل عن مثله)، مات سنة ١٤٨هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٦ / ٢٥٥)، وتهذيب التهذيب (٢ / ١٠٣).

صَامِتًا، وَإِمَّا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا لَا يَغْنِيهِ، وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ اللَّهَ.

وَلَقَدْ كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ^(١) يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَيُنْظُرُ إِلَى لَوْنِهِ كَأَنَّهُ نَزَفَ مِنْهُ الدَّمُ، وَقَدْ جَفَّ لِسَانُهُ فِي فَمِهِ هَيْبَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَلَقَدْ كُنْتُ آتِي عَامِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ^(٢) فَإِذَا ذَكَرَ عِنْدَهُ النَّبِيَّ ﷺ بَكَى حَتَّى لَا يَبْقَى فِي عَيْنَيْهِ دُمُوعٌ.

وَلَقَدْ رَأَيْتُ الزُّهْرِيَّ^(٣) - وَكَانَ مِنْ أَهْلِ النَّاسِ وَأَقْرَبِهِمْ - فَإِذَا ذَكَرَ عِنْدَهُ النَّبِيَّ ﷺ فَكَأَنَّهُ مَا عَرَفَكَ وَلَا عَرَفْتُهُ.

(١) هو: أبو محمد عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، من سادات التابعين، فقيه النفس، كبير الشأن، وهو خال جعفر بن محمد الصادق، مات سنة ١٢٦ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٥/٦)، وتهذيب التهذيب (٦/٢٥٤).

(٢) هو: أبو الحارث عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي، من سادات التابعين، وأحد العباد الكبار، مات سنة ١٢١ هـ؛ كما رجحه ابن حبان في الثقات.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢١٩)، وتهذيب التهذيب (٥/٧٤).

(٣) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي، من سادات التابعين، كان حافظ زمانه، وأحد الأعلام الكبار في الأمة، مات سنة ١٢٤ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٥/٣٢٦)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٤٥).

وَلَقَدْ كُنْتُ آتِي صَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ^(١) - وَكَانَ مِنَ الْمُتَعَبِّدِينَ الْمُجْتَهِدِينَ - فَإِذَا ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ بَكَى، فَلَا يَزَالُ يَبْكِي حَتَّى يَقُومَ النَّاسُ عَنْهُ، وَيَتْرُكُوهُ^(٢).
فَهَذَا كُلُّهُ نَقْلُهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ مِنْ كُتُبِ أَصْحَابِ مَالِكِ الْمَعْرُوفَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ حِكَايَةً بِإِسْنَادٍ غَرِيبٍ مُنْقَطِعٍ، رَوَاهَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ إِجَازَةً، (قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ [دِهْلَاقٍ]^(٣)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ فَهْرٍ^(٤)، حَدَّثَنَا

(١) هو: أبو عبدالله - وقيل: أبو الحارث - صفوان بن سُلَيْم الزُّهري، مِنْ سادات التابعين، وكبار الحفاظ، قال عنه الإمام أحمد: (مِنْ الثَّقَاتِ، يُسْتَشْفَى بِحَدِيثِهِ، وَيَنْزَلُ الْقَطْرُ مِنَ السَّمَاءِ بِذِكْرِهِ)، مات سنة ١٣٢ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٦٤)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٢٥).

(٢) الشُّفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٥٩٦-٥٩٨).

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] دهلات، بالتاء المثناة، والصَّواب أنها (دهلات) كما في الشفا.

هو: أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دِهْلَاقٍ العذري الأندلسي، مِنْ كبار المالكية بالأندلس، حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ وَاِبْنُ عَبْدِالْبَرِّ الْقُرْطُبِيُّ، وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ (النَّظَامُ الْمُذْهَبُ فِي مُفْرَادَاتِ الْمَذْهَبِ، نِظَامُ الْمُرْجَانِ فِي الْمَسَالِكِ وَالْمَالِكِ)، مات سنة ٤٧٨ هـ.

يُنظر: ترتيب المدارك (٨/ ١٢٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٦٧).

(٤) هو: أبو الحسن علي بن الحسن بن مُحَمَّد بن العباس بن فَهْرٍ البزار الفهري المالكي، فقيه مُحَدِّث، أَلْفَ فِي فُضَائِلِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ اثْنَيْ عَشَرَ جُزْأً، قَالَ عَنْهُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي: (تَعَرَّضَ مِنَ الْكَلَامِ لِمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِهِ، فَأُنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ). وَقَالَ أَبُو عِمْرَانَ الْقَاسِي: (تَفَقَّهَ بِمِصْرَ وَبِمَكَّةَ، وَلَمْ أَلْقَ مِثْلَهُ)، لَمْ تَذَكَرْ سَنَةَ وَفَاتِهِ.

أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ [الْفَرَجِ] ^(١)،

=

يُنظر: ترتيب المدارك (٢٣٧/٧)، والديباج المذهب (١٠٤/٢).

(١) في [ظ] و[م] [الفرج]، بحاء مهملة، والصَّواب أنها بالجيم كما في [ع] والشفاء.

وهو: أبو بكر محمد بن أحمد بن الفرّج البغدادي الأبلّي المؤدّب، من شيوخ الطبراني، لم أعرّ على جرح أو تعديل فيه، ذكره الخطيب في تاريخه، ولم يتكلم عليه، فهو مجهول الحال، وروايته مردودة عند جمهور المُحدثين، والله أعلم.

يُنظر: تاريخ بغداد (٣٤٦/١)، وإرشاد القاضي والدّاني في تراجم شيوخ الطبراني (ص: ٤٩٧).

وهنا ملاحظة:

وهي أن السُّبكي وَهَمَ في (محمد بن أحمد بن الفرّج) كما في شفاء السقام (ص: ٣٥٠) فقال عنه: (وشيخه محمد بن أحمد بن محمد بن الفرّج، أبو بكر المصري، الجزائري القمّاح، توفي في ذي القعدة سنة ٣٦٨، وذكره ابن السمعاني في الجزائري، وذكره القُرّاب عن الماليني، قال: وقال ابن المنذر: هو ثقة!!)، فأضاف اسم جده (محمد) بدل (الفرّج) متابعة للسمعاني، ونقل كلامه الذي يرى شهرته بالجزائري، فكيف لم ينص عليها في الإسناد، ووثّقه عن ابن المنذر بلا بينه ولا مرجع!!، وجعله مصرياً وقد نصّ الخطيب بأنّه بغدادي!!.

ووهِمْتُ كذلك الأستاذة سهام المحمدي في تحقيقها للصارم المنكي (ص: ٦٩٥) حيث التبس عليها محمد بن الفرّج بن عبد الوارث كما في تاريخ بغداد (١٥٨/٣)، فنقلت توثيقه ووفاته سنة ٢٣٦هـ، وأشارت إلى تاريخ بغداد (٣٢٩/١)، والكاشف (٢١٠/٢)!!، وجعلتها لمحمد بن أحمد بن الفرّج هُنا!!.

حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ [عُبَيْدُ اللَّهِ] ^(١) بْنُ الْمُتَّابِ ^(٢)، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ
بْنِ أَبِي إِسْرَائِيلَ ^(٣)، حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ ^(٤)، قَالَ: نَظَرَ أَبُو

(١) في [ظ] و[ع] و[م] [عُبَيْدُ اللَّهِ]، والصَّواب أنها (عُبَيْدُ اللَّهِ) بالتصغير.

(٢) هو: أبو الحسن عُبَيْدُ اللَّهِ بن الْمُتَّاب بن الفضل البغدادي المالكي، ويعرف بالكرابيسي،
ولي قضاء المدينة وغيرها، وهو من شيوخ المالكية وحذاقهم ونظارهم وحفاظهم وأئمة
مذهبهم، من أصحاب القاضي إسماعيل المالكي، وبه تفقه، ومن مؤلفاته: (كِتَابٌ فِي مَسَائِلِ
الْخِلَافِ وَالْحُجَّةِ لِلْمَلِكِ).

يُنظر: الديباج المذهب (١/ ٤٦٠)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/ ٢٣٣).

(٣) هو: أبو يوسف يعقوب بن إِسْحَاق بن إبراهيم بن كاجر المروزي البغدادي، من شيوخ
الطبراني، قال عنه الدارقطني في سؤالات الحاكم: (لا بأس به).

يُنظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٢٩١)، تاريخ الإسلام (٢١/ ٣٣٧)، إرشاد القاضي والداني (ص:
٦٩٤).

(٤) هو: أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحمَّد بن حَيَّان التميمي الرَّازي، كَذَّبَهُ الْجُمْهُور؛ كما سيأتي، قال
الذهبي: متروك، وقال أيضاً: لا يُجْتَنَّبُ بِهِ، مات ٢٤٨ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٠٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٢٧).

وهنا ملاحظتان:

الأولى: وَهْمُ السُّبْكِيِّ فِي اسْمِ ابْنِ مُحمَّدٍ، كما في شفاء السقام (ص: ٣٥١)، بقوله: (وشيوخه ابن
مُحمَّد: أَظُنُّ أَنَّهُ أَبُو سُفْيَانِ مُحَمَّد بن مُحَمَّد المَعْمَرِي، فَإِنَّ الْخَطِيبَ ذَكَرَهُ فِي الرَّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ)،
وقد رَدَّ عَلَى السُّبْكِيِّ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي الصَّارِمِ الْمَنَكِيِّ (ص: ٦٩٧)، وَوَهْمٌ كَذَلِكَ
الْخَفَاجِي فِي نَسِيمِ الرِّيَاضِ (٣/ ٣٩٧)، فَقَالَ: (ابْنُ مُحمَّدٍ بِالتَّصْغِيرِ هُوَ ابْنُ مُحمَّدٍ بَنِي أَبِي ثَعْلَبَةَ،

جَعْفَرُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَالِكًا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: يَا أَمِيرَ [٢٥/٥] الْمُؤْمِنِينَ لَا تَرْفَعْ صَوْتَكَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَدَبَ قَوْمًا فَقَالَ: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الآية: الحجرات: ٢]، وَمَدَحَ قَوْمًا فَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغْضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [الآية: الحجرات: ٣]، وَذَمَّ قَوْمًا فَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَادُونَكَ مِنَ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ [الآية: الحجرات: ٤]، وَإِنْ حُرِّمَتْهُ مَيِّتًا كَحُرْمَتِهِ حَيًّا، فَاسْتَكَانَ هَذَا أَبُو جَعْفَرٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ [الْأَسْتَقْبِيلُ] الْقِبْلَةُ وَأَدْعُو؟، أَمْ أَسْتَقْبِلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [٢٦/٤]؟، فَقَالَ: وَلَمْ تَصْرِفْ وَجْهَكَ عَنْهُ وَهُوَ وَسِيلَتُكَ وَوَسِيلَةُ أَبِيكَ آدَمَ ﷺ إِلَى

أحد رواة مالك، وهو خالد بن محمد بن أبي ثعلبة، أبو محمد الإسكندراني، وووهم أيضاً الدكتور ناصر العقل في تحقيقه للاقتضاء (٢/٢٦٨) حيث ترجم لابن محمد في القصة المذكورة بقوله: (محمد بن محمد الإشكري، أبو سفيان المغمري)؛ مع رجوعه لكتاب التوسل والوسيلة وتصريح شيخ الإسلام بأنه الرازي لا المغمري.

الثانية: تصحيح عند السيوطي في كتابه تزيين الممالك في مناقب الإمام مالك (ص: ٤٨) في اسم ابن محمد المغمري إلى العمري، ووهم زهير الشاويش في تعليقه على التكميل للمعلمي (٢/٦٠٥) في ابن محمد المغمري، فقال: العمري!!، وكذلك عبد السلام بن برجس في تحقيقه لتأسيس التقديس (ص: ١٤٤)، وهذا ليس بصحيح بل هو المغمري، سُمِّيَ بذلك لأنه راحل إلى معمر بن راشد، وجمع أحاديثه.

(١) في [ظ] و [ع] و [م] (أستقبل)، بآلف واحدة، والصواب أنها (أستقبل) بالفتن، كما في الشفا.

اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ!! بَلْ اسْتَقْبَلُهُ، وَاسْتَشْفَعَ بِهِ، فَيَشْفَعَكَ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ (النساء: ٦٤) (١).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ مُنْقَطِعَةٌ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ حُمَيْدَ الرَّازِيَّ لَمْ يُدْرِكْ مَالِكًا؛ لَا سِيَّامًا فِي زَمَنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَنْصُورِ، فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ تُوُفِّيَ بِمَكَّةَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، وَتُوُفِّيَ مَالِكٌ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ، وَتُوُفِّيَ مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَلَدِهِ حِينَ رَحَلَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ إِلَّا وَهُوَ كَبِيرٌ مَعَ أَبِيهِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا ضَعِيفٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ.
كَذَبَهُ أَبُو زُرْعَةَ (٢)،

(١) الشُّفَا بتعريف حقوق المُصْطَفَى (٢/ ٥٩٥-٥٩٦).

والقصة أبطلها شيخ الإسلام ابن تيمية هُنا، وفي اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٨٧)، والاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٢٦٤)، وكذلك ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص: ٢٥٥)، وسليمان بن عبد الله في تيسير العزيز الحميد (ص: ٣٠٣)، والسهسواني في صيانة الإنسان (ص: ١٣٢)، والألوسي في غاية الأمان (١/ ٣٧٥)، وغيرهم.

(٢) هو: أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرَّازِي، إمام حافظ مشهور، كان أحد أئمة الدنيا في الحديث مع الدين، والورع، وترك الدنيا، مات سنة ٢٦٤هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٦٥)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣٠).

وَابْنُ وَارَةَ^(١).

وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ^(٢): (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَجْرًا عَلَى اللَّهِ مِنْهُ،
وَأَخَذَ بِالْكَذِبِ مِنْهُ)^(٣).

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ [شَيْبَةَ]^(٤):

(١) أبو عبدالله محمد بن مسلم بن عثمان بن وَارَةَ الرَّازِي، إمام حافظ مشهور، كان أبو زرعة يُبَجِّلُهُ ويُكْرِمُهُ، مات سنة ٢٦٥هـ.

يُنْظَرُ: سير أعلام النبلاء (٢٨/١٣)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٥١).

وقصة تكذيب أبي زرعة وابن وَارَةَ لابن مُحمَّد حكاها ابن حَبَّان في المجروحين (٣٠٣/٢) إلى صالح بن أحمد ابن حنبل فقال: (كنت يوماً عند أبي إذ دقَّ علينا الباب فخرجتُ فإذا أبو زرعة ومُحمَّد بن مسلم ابن وَارَةَ يستأذنان على الشيخ، فدخلتُ وأخبرتُ، فأذن لهم، فدخلوا وسلَّموا عليه ... ثم تحدَّثوا ساعة فقال ابن وَارَةَ: يا أبا عبدالله رأيتَ مُحمَّد بن مُحمَّد؟، قال: نعم. قال: كيف رأيتَ حديثه؟، قال: إذا حدَّث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدَّث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تُعرف لا تُدرى ما هي!!، فقال أبو زرعة وابن وَارَةَ: صح عندنا أنَّه يكذب، قال: فرأيتُ أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن مُحمَّد نفَضَ يده).

(٢) هو: أبو علي صالح بن محمد بن عمرو الأسدي، المشهور بِجَزَرَةَ، الإمام الحافظ الكبير الحُبَجَّة، مُحدِّث المشرق، قال عنه الدَّرَقُطْنِي: (وكان ثقةً حافظاً غازیاً)، مات سنة ٢٩٣هـ.

يُنْظَرُ: سير أعلام النبلاء (٢٣/١٤)، وشذرات الذهب (٢/٢١٦).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٢٦٢)، والأباطيل والمناكير (٢/١٩٠).

(٤) في [م] شيبية!!، وهو تصحيف.

هو: أبو يوسف يعقوب بن شيبَةَ السُدُوسِي، الحافظ الكبير الثقة، مات سنة ٢٦٢هـ.

(كثير المناكير)^(٣).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)^(٣).

وَقَالَ ابْنُ جَبَّانَ: (يَنْفَرِدُ عَنِ الثَّقَاتِ بِ[الْأَشْيَاءِ] الْمَقْلُوبَاتِ)^(٣).

وَأَخْرَجَ مَنْ رَوَى الْمُوطَّأَ عَنْ مَالِكٍ هُوَ أَبُو مُصْعَبٍ^(٣)، وَتُوِّفِيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَأَخْرَجَ مَنْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ [أَبُو حُدَافَةَ]^(٣) أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السَّهْمِيُّ^(٣)، تُوِّفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ. وَفِي الْإِسْنَادِ أَيْضًا مَنْ لَا تُعْرَفُ حَالُهُ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٤٧٦)، وشذرات الذهب (٢/١٤٦).

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٦٣)، وتهذيب الكمال (٢٥/١٠٢).

(٢) تاريخ بغداد (٢/٢٦٠)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/٥٤).

(٣) كتاب المجروحين (٢/٣٠٣)، وما بين المعكوفين زيادةً من الأصل.

(٤) هو: أبو مصعب أحمد بن القاسم بن الحارث الزهرري المدني، الإمام الثقة، قاضي المدينة النبوية، من خاصة تلاميذ الإمام مالك، قال ابن حزم: (أَخْرَجُ شَيْءٌ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ مِنَ الْمُوطَّاتِ: مُوطَّأُ أَبِي مُصْعَبٍ، وَمُوطَّأُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ السَّهْمِيِّ)، مات سنة ٢٤١هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١١/٤٣٦)، والديباج المذهب (ص: ٣٠).

(٥) في [ظ] و[ع] و[م] (حُذِيفَةُ)، وهو تصحيفٌ، والصَّواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٦) هو: أبو حُدَافَةَ أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ السَّهْمِيِّ الْقُرَشِيِّ، الإمام العلامة المُعَمَّرُ، من خاصة تلاميذ مالك، وهو آخر أصحابه موتاً، فقد عاش بعد مالك ثمانين عاماً، مات سنة ٢٥٩هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٢٤)، وشذرات الذهب (٢/١٣٩).

وَهَذِهِ الْحِكَايَةُ لَمْ يَذْكُرْهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ الْمَعْرُوفِينَ بِالْأَخْذِ عَنْهُ.
وَمُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِذَا أَسْنَدًا!!، فَكَيْفَ إِذَا أَرْسَلَ
حِكَايَةً لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، هَذَا إِنْ [ثَبَّتَ] عَنْهُ!!.

وَأَصْحَابُ مَالِكٍ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ يَمْثِلُ هَذَا النَّقْلَ لَا يَثْبُتُ عَنْ مَالِكٍ قَوْلُ
لَهُ فِي مَسْأَلَةٍ فِي الْفِقْهِ؛ بَلْ إِذَا رَوَى عَنْهُ الشَّامِيُّونَ - كَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ^(١)، وَمَرْوَانَ
ابْنَ مُحَمَّدٍ الطَّاطِرِيِّ^(٢) - ضَعَّفُوا رِوَايَةَ هَؤُلَاءِ، وَإِنَّمَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى رِوَايَةِ الْمَدِينِيِّ
وَالْمُضَرِّيِّ، فَكَيْفَ بِحِكَايَةِ تُنَاقِضُ مَذْهَبَهُ الْمَعْرُوفَ عَنْهُ مِنْ وَجْوهٍ رَوَاهَا وَاحِدٌ
مِنَ الْخُرَّاسَانِيِّينَ لَمْ يَذْكُرْهُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؟!.

مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَهُوَ وَسِيلَتُكَ وَوَسِيلَةُ أَبِيكَ آدَمَ ﷺ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) إِنَّمَا
يَدُلُّ عَلَى تَوَسُّلِ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا هُوَ التَّوَسُّلُ بِشَفَاعَتِهِ يَوْمَ

(١) فِي [م] (ثَبَّتَ)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) هُوَ: أَبُو الْعَبَّاسِ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشَقِيُّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ، كَانَ مِنْ
أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (مَا رَأَيْتُ فِي الشَّامِيِّينَ أَحَدًا أَعْقَلَ مِنَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ)،
مَاتَ سَنَةَ ١٩٥ هـ.

يُنْتَظَرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٩/ ٢١١)، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ (١/ ٣٤٤).

(٣) هُوَ: أَبُو بَكْرٍ - وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَّانِ الْأَسَدِيِّ الدَّمَشَقِيِّ
الطَّاطِرِيِّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْقَدَوِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ٢١٠ هـ.

يُنْتَظَرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٩/ ٥١٠)، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ (٢/ ٢٤).

الْقِيَامَةِ، وَهَذَا حَقٌّ؛ كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ حِينَ تَأْتِي النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمَ لِيَشْفَعَ لَهُمْ فَيُرَدَّهُمْ آدَمَ إِلَى نُوحٍ، ثُمَّ يُرَدَّهُمْ نُوحٌ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَإِبْرَاهِيمُ إِلَى مُوسَى، وَمُوسَى إِلَى عِيسَى، وَيُرَدَّهُمْ عِيسَى إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لَوَائِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ»^(١).

وَلَكِنَّهَا مُنَاقِضَةٌ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ الْمَعْرُوفِ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: قَوْلُهُ: (أَسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةَ وَأَدْعُو، أَمْ أَسْتَقْبِلُ رَسُولَ اللَّهِ وَأَدْعُو؟)، فَقَالَ: (وَلَمْ تَصْرِفْ وَجْهَكَ عَنْهُ وَهُوَ وَسِيلَتُكَ وَوَسِيلَةُ أَبِيكَ آدَمَ)، فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ وَسَائِرِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّ الدَّاعِيَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَدْعُو لِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةَ وَيَدْعُو فِي مَسْجِدِهِ، وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ وَيَدْعُو لِنَفْسِهِ؛ بَلْ إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ عِنْدَ السَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالدُّعَاءِ لَهُ، هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ كَمَا لِكَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَغَيْرُهُمْ، وَعِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ وَقْتَ السَّلَامِ عَلَيْهِ أَيْضًا.

(١) رواه الترمذي في تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل، رقم (٣١٤٨)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)، وابن ماجه في الزهد، باب: ذكر الشفاعة، رقم (٤٣٠٨)، كلاهما من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، وفيه (ابن جدعان) وهو ضعيف، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: (يَجْعَلُ الْحُجْرَةَ [عَنْ] يَسَارِهِ - وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ^١)
عَنْ مَالِكٍ - وَيُسَلَّمُ عَلَيْهِ).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: (بَلْ يَسْتَدِيرُ الْحُجْرَةَ وَيُسَلَّمُ عَلَيْهِ)، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ
عِنْدَهُمْ.

وَمَعَ هَذَا فَكِرَةٌ مَالِكٌ أَنْ يُطِيلَ الْقِيَامَ عِنْدَ الْقَبْرِ لِذَلِكَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشُ: (فِي الْمَبْسُوطِ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: لَا أَرَى أَنْ يَقِفَ عِنْدَ قَبْرِ
النَّبِيِّ ﷺ يَدْعُو، لَكِنْ يُسَلَّمُ وَيَمْضِي)^٢.

قَالَ: (وَقَالَ نَافِعٌ^٣): كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُسَلِّمُ عَلَى الْقَبْرِ؛ / رَأَيْتُهُ مِائَةَ مَرَّةٍ أَوْ أَكْثَرَ [٣٦/٥]
يَجِيءُ إِلَى الْقَبْرِ، فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، السَّلَامُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَى
أَبِي، ثُمَّ يَنْصَرِفُ^٤).

(١) فِي [ع] وَ[م] (عَلَى)، وَكِلَاهُمَا يَصَحُّ.

(٢) هُوَ: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ بْنُ مُسْلِمٍ الْفَهْرِيُّ الْقُرَشِيُّ الْمَصْرِيُّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، أَحَدُ
فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَةِ الْكِبَارِ، يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ: (صَحِبْتُ مَالِكًا عَشْرِينَ سَنَةً)، مَاتَ سَنَةَ ١٩٧ هـ.

يُنْظَرُ: سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٩/٢٢٣)، وَالدِّيْبَاجُ الْمَذْهَبِ (١/١٣٢).

(٣) الشِّفَا فِي حَقِّقِ الْمَصْطَفَى (٢/٦٧١).

(٤) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَافِعُ الْمَدَنِيِّ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، الْفَقِيهَ الثَّقَةَ الْمَشْهُورَ، مَاتَ سَنَةَ ١١٧ هـ.

يُنْظَرُ: سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٥/٩٥)، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ (١/١٥٤).

(٥) رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي الْمَوْصُفِّ (٣/٥٧٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (٥/٤٠٢)،

وَصَحَّحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْاِقْتِضَاءِ (٢/١٧٩).

وَرُئِيَ وَاضِعاً يَدَهُ عَلَى مَقْعَدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَى وَجْهِهِ^(١).
وَعَنْ [ابْنِ قُسَيْطٍ^(٢) وَالْعُتْبِيِّ^(٣)] : كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا خَلَا الْمَسْجِدُ

(١) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٥٤/١) من طريق ابن أبي ذئب عن حمزة بن أبي جعفر عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد القاري، وعلمته في (حمزة وإبراهيم) إذ لم يوثقها إلا ابن حبان فقط، ولم أعر على من روى عن حمزة غير ابن أبي ذئب، ولم يروي عن إبراهيم غير حمزة، نص على ذلك البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، فهما (مجهول العين)، ولذا فلا يصح هذا الأثر.

(٢) هو: أبو عبدالله يزيد بن عبدالله بن قسيط الليثي المدني، الإمام الفقيه، مات سنة ١٢٢هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٦٦/٥)، وشذرات الذهب (١٦٠/١).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن عتبة القرطبي، واشتهر بالعتبي نسبة لعتبة بن أبي سفيان، فقيه الأندلس، وإمام من أئمة المالكية، مات سنة ٢٥٥هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٣٥/١٢)، والديباج المذهب (١٧٦/٢).

(٤) في [ظ] و [ع] و [م] (ابن أبي قسيط والعتبي)!!، وفي الرد على الإخنائي (ص: ٤٠٩)

(ابن قسيط والعتبي)!!، وفي الشفات: البجاوي، وحاشية الشفا للشمني (٨٦/٢)، وشرح

الشفا للقاري (١٥٤/٢)، وفي إمتاع الأسماع للمقرزي (٦١٨/١٤)، (ابن قسيط

والعتبي)!!، فرأيتُ ابقاءها على ضبط القاضي عياض.

جَسُّوا بِرُمَانَةَ الْمِنْبَرِ الَّتِي [تَلَى] الْقَبْرِ بِمَيَامِنِهِمْ، ثُمَّ اسْتَقْبَلُوا الْقِبْلَةَ يَدْعُونَ^(١).
 وَفِي الْمَوْطَأِ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ^(٢) أَنَّهُ كَانَ - يَغْنِي ابْنَ عُمَرَ - يَقِفُ
 عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ^(٣).
 وَعِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ^(٤)

(١) في [ظ] و [ع] و [م] تلقاء !!، وصححتها من الشفا.
 (٢) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/١٩٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤/١٢١)،
 كلاهما من طريق أبي مودود عبدالعزيز بن أبي سليمان عن يزيد بن عبدالله بن قُسيط، وأبو
 مودود وثقه الإمام أحمد وابن معين وابن المديني وأبو داود وابن حبان، وقال عنه ابن حجر:
 (مقبول)!!، ويزيد بن عبدالله بن قُسيط وثقه النسائي والذهبي وابن حجر، ولذا فإسناده
 حسن لا بأس به.

(٣) هو: أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي، الإمام الكبير، كان كبير الشأن،
 وافر الجلالة، ومن عظيم صدقه مع الله أَنَّ العلماء إذا ذكروا الموطأ لا ينصرف الذهن إلا
 لنسخته، مات سنة ٢٣٤هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥١٩)، وشذرات الذهب (٢/٨٢).

(٤) الموطأ (رواية يحيى) ١/١٦٦، و(رواية الزهري) ١/١٩٦، و(رواية الشيباني) ٣٣٤
 (٥) هو: أبو عبدالله عبدالرحمن بن القاسم العتقي مولاهم، عالم مصر ومفتيها، لازم الإمام
 مالكا دهرًا طويلاً، مات سنة ١٩١هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٩/١٢٠)، وشذرات الذهب (١/٣٢٩).

وَالْقَعْنَبِيِّ^(١): وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ: يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

قَالَ فِي الْمَبْسُوطِ: وَيُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ: وَعِنْدِي أَنَّ يَدْعُو لِلنَّبِيِّ ﷺ بِلَفْظِ الصَّلَاةِ، وَلِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ بِلَفْظِ السَّلَامِ؛ لِمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مِنَ الْخِلَافِ^(٢).

وَهَذَا الدُّعَاءُ يُفَسِّرُ الدُّعَاءَ الْمَذْكُورَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ: قَالَ مَالِكٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ: إِذَا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَعَا، يَقِفُ وَوَجْهُهُ إِلَى الْقَبْرِ لَا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَدْنُو وَيُسَلِّمُ، وَلَا يَمْسُ الْقَبْرَ، فَهَذَا هُوَ السَّلَامُ عَلَيْهِ، وَالدُّعَاءُ لَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ؛

(١) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي القعنبي، الإمام الثبُتُ، قال عنه الإمام أحمد وأبو حاتم: (ما رأيتُ أخشع منه)، وكان مستجاب الدعوة، مجتهد في العبادة، مات سنة ٢٢١هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٥٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٤٩).

(٢) الشفا في حقوق المصطفى (٢/ ٦٧١-٦٧٢).

كَمَا تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ دُعَاءٍ ذَكَرَهُ أَصْحَابُهُ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ حَبِيبٍ^(١) فِي الْوَاضِحَةِ^(٢) وَغَيْرِهِ.

قَالَ: (وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَبْسُوطِ: وَلَيْسَ يَلْزَمُ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَخَرَجَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْوُقُوفُ بِالْقَبْرِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْغُرَبَاءِ)^(٣).

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا: (وَلَا بَأْسَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، أَوْ خَرَجَ إِلَى سَفَرٍ، أَنْ يَقِفَ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَيَدْعُو لَهُ وَلِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ. فَقِيلَ لَهُ: فَإِنْ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَا يَقْدُمُونَ مِنْ سَفَرٍ، وَلَا يُرِيدُونَ، يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ، وَرُبَّمَا وَقَفُوا فِي الْجُمُعَةِ أَوْ [فِي] الْأَيَّامِ الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَيَسْلُمُونَ، وَيَدْعُونَ سَاعَةً).

(١) هو: أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي المالكي القرطبي، من أعلام مذهب مالك، وفقهاء الأندلس، له كتاب (الواضحة)، و(فضائل الصحابة)، وغيرهما، مات سنة ٢٣٨هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٠٢)، وترتيب المدارك (٣/ ٣٠)، والديباج المذهب (٨/ ٢).
(٢) كتاب الواضحة لابن حبيب من أمهات المذهب المالكي، قال العدوي في حاشيته على شرح مختصر خليل للخرشي (١/ ٣٨): (الأمهات أربع: المدونة، والموازية، والعتبية، والواضحة)، جمع فيه ابن حبيب سماعته عن ابن الماجشون، وابن أبي أويس وغيرهما، وغالب كتاب الواضحة مفقود، ولم يصلنا منه إلا اليسير، ونقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية هنا، وفي اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٦)، وبيان الدليل في بطلان التحليل (ص: ٤٧٨).

(٣) الشفا بحقوق المصطفى (٢/ ٦٧٥).

(٤) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأتمتها من الشفا.

فَقَالَ مَالِكٌ: لَمْ يَنْلُغْنِي هَذَا عَنْ [أَحَدٍ مِنْ] أَهْلِ الْفِقْهِ بِلَدِنَا، وَتَرْكُهُ
وَاسِعٌ، وَلَا يُضْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا^(١)، وَلَمْ يَنْلُغْنِي عَنْ أَوَّلِ هَذِهِ
الْأُمَّةِ وَصَدْرِهَا أَتَهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَيُكْرَهُ إِلَّا لِمَنْ جَاءَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ أَرَادَهُ.
قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَرَأَيْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ إِذَا خَرَجُوا مِنْهَا أَوْ [دَخَلُوهَا]^(٢) أَتَوْا
الْقَبْرَ فَسَلَّمُوا، قَالَ: [وَذَلِكَ]^(٣) رَأْيِي^(٤).

(١) سقط في [ظ] و [ع] و [م] وأتمتها من الشفا.

(٢) اشتهرت هذه الجملة عن الإمام مالك كما في الشفا في حقوق المصطفى (٢/٦٧٦)
للقاضي عياض، وغيره، وهي في الأصل للتابعي (وهب بن كيسان، ت: ١٢٧هـ) كما في
مسند الموطأ للجوهري (ص: ٥٨٤)، والتمهيد لابن عبد البر (٢٣/١٠)، أنه قال مالك:
«كَانَ وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ يَقْعُدُ إِلَيْنَا، ثُمَّ لَا يَقُومُ أَبَدًا حَتَّى يَقُولَ لَنَا: (إِنَّهُ لَا يُضْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ
إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا)»، وفي لفظ: (لَا يُضْلِحُ آخِرَ هَذَا الْأَمْرِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهُ)، ثُمَّ قَرَّرَهَا الْإِمَامُ
مَالِكٌ، وَاسْتَفِضْتُ عَنْهُ.

(٣) في [ظ] و [ع] و [م] (دخلوا)، وصحتها من الشفا.

(٤) في [ظ] و [ع] و [م] (ولذلك)، وصحتها من الشفا.

(٥) في [ظ] و [ع] و [م] (رأيي)، والأظهر ما أثبتته إن شاء الله كما في الشفا وشروحه، ومعنى
(رأيي) أي: ما أراه وأذهب إليه، وربما يكون لها معنى آخر، وهو: (وذلك رأيي) أي: قول
لمالك، وهو ضبط أبي الوليد الباجي في المنتقى (١/٢٩٦)، ولكن نبى على ضبط القاضي
عياض لأن شيخ الإسلام ينقل عنه، ووقع في الفتاوى الكبرى (٢/٤٢٨) (دأبي) وهو غلط،
والله أعلم.

قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي: فَفَرَّقَ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالْغُرَبَاءِ، لِأَنَّ الْغُرَبَاءَ قَصَدُوا لِذَلِكَ، وَأَهْلَ الْمَدِينَةِ مُقِيمُونَ بِهَا لَمْ يَقْصِدُوا مِنْ أَجْلِ الْقَبْرِ وَالتَّسْلِيمِ.
قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

[٢٧/ع]

قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا»^(١) /

قَالَ: وَمِنْ كِتَابِ أَحْمَدَ بْنِ [سَعِيدٍ]^(٢) [الْهِنْدِيِّ]^(٣) فِيمَنْ وَقَفَ بِالْقَبْرِ: لَا [يُلْصِقُ]^(٤) بِهِ، وَلَا يَمْسُهُ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهُ طَوِيلًا.

(١) رواه أبو داود في المناسك، باب: زيارة القبور، رقم (٢٠٤٤)، وحسنه ابن تيمية في الرد على الإخنائي (ص: ٢٦٦)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود وغيره.

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] [شعبة]، وهو تصحيْفٌ، والصواب ما أثبتته إن شاء الله كما في الشفا (ت: البجاوي)، وحاشية الشمني على الشفا (٢/٨٨)، شرح الشفا للقاري (٢/١٥٨)، وإمتاع الأسماع للمقرئزي (١٤/٦٢٠)، والمدخل لابن الحاج (١/٢٦٢)، وغيرها.

(٣) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وأتممته من الشفا.

وهو: أبو عمر أحمد بن سعيد بن إبراهيم الهمداني القرطبي المالكي، المشهور بابن الهندي، قال عنه ابن حيَّان: كان واحد عصره في علم الشروط لا نظير له، يعترف له بذلك فقهاء الأندلس، وله فيها كتاب مفيد جامع محتو على علم كثير وفقه جم، وعليه اعتماد الحكام والمفتين، مات سنة ٣٩٩هـ.

يُنظر: ترتيب المدارك (٧/١٤٦)، والديباج المذهب (١/١٧٢).

(٤) في [ظ] و[م] [يلتصق]، وصوبته من الشفا وشروحه.

وَفِي الْعُتْبِيَّةِ - يَعْنِي عَنْ مَالِكٍ -: يَبْدَأُ بِالرُّكُوعِ قَبْلَ السَّلَامِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَحَبُّ مَوَاضِعِ التَّنْفُلِ فِيهِ مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ الْعَمُودُ الْمُخَلَّقُ، وَأَمَّا فِي الْفَرِیْضَةِ فَالْتَقَدُّمُ إِلَى الصُّفُوفِ، وَالتَّنْفُلُ فِيهِ لِلْغُرَبَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ التَّنْفُلِ فِي الْبُيُوتِ^(١).

فَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَمَا نَقَلُوهُ عَنِ الصَّحَابَةِ يُبَيِّنُ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا الْقَبْرَ إِلَّا لِلسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالدُّعَاءِ لَهُ. وَقَدْ كَرِهَ مَالِكٌ إِطَالََةَ الْقِيَامِ لِذَلِكَ، وَكَرِهَ أَنْ يَفْعَلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلَّمَا دَخَلُوا الْمَسْجِدَ، وَخَرَجُوا مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الْغُرَبَاءُ، وَمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، أَوْ خَرَجَ لَهُ، فَإِنَّهُ تَحِيَّةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

فَأَمَّا إِذَا قَصَدَ الرَّجُلُ الدُّعَاءَ لِنَفْسِهِ، فَإِنَّمَا يَدْعُو فِي مَسْجِدِهِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ؛ كَمَا ذَكَرُوا ذَلِكَ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَبْرِ؛ بَلْ وَلَا أَطَالَ الْوُقُوفَ عِنْدَ الْقَبْرِ لِلدُّعَاءِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَكَيْفَ يَدْعَاهُ لِنَفْسِهِ!!

وَأَمَّا دُعَاءُ الرَّسُولِ، وَطَلَبُ الْحَوَائِجِ مِنْهُ، وَطَلَبُ شَفَاعَتِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَهَذَا لَمْ يَفْعَلْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَصْدُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقَبْرِ

(١) الشفا في حقوق المصطفى (٢/ ٦٧٦-٦٧٨).

مَشْرُوعًا لَفَعَلَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ، وَكَذَلِكَ السُّؤَالُ بِهِ، فَكَيْفَ بِدُعَائِهِ وَسُؤَالِهِ
بَعْدَ مَوْتِهِ!!.

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا فِي الْحِكَايَةِ الْمَنْقُطَةِ مِنْ قَوْلِهِ: (اسْتَقْبَلَهُ وَاسْتَشْفَعَ بِهِ)
كَذِبٌ عَلَى مَالِكٍ، مُحَالِفٌ لِأَقْوَالِهِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَأَفْعَالِهِمُ الَّتِي
[يُنْقَلُهَا]^(١) مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، وَنَقَلَهَا سَائِرُ الْعُلَمَاءِ؛ إِذْ كَانَ أَحَدٌ مِنْهُمْ لَمْ يَسْتَقْبِلِ
الْقَبْرَ لِلدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ، وَيَسْتَشْفَعَ بِهِ، يَقُولُ لَهُ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ
اشْفَعْ لِي، أَوْ اذْعُ / لِي) أَوْ يَشْتَكِي [إِلَيْهِ]^(٢) [مَصَائِبَ]^(٣) الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، أَوْ يَطْلُبُ [٣٧/٥]

مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَوْتَى مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، أَوْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ لَا
يَرَاهُمْ، أَنْ يَشْفَعُوا لَهُ، أَوْ يَشْتَكِي إِلَيْهِمُ الْمَصَائِبَ، فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ مِنْ فِعْلِ
النَّصَارَى، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَمَنْ ضَاهَاهُمْ مِنْ مُتَّبِعَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لَيْسَ
هَذَا مِنْ فِعْلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ
بِإِحْسَانٍ، وَلَا بِمَا أَمَرَ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ؛ إِذْ كَانَ
يَسْمَعُ السَّلَامَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَرِيبِ، وَيُبَلِّغُ سَلَامَ الْبَعِيدِ.

(١) فِي [ع] [نَقَلَهَا]، وَ[م] [يَفْعَلَهَا].

(٢) فِي [ظ] وَ[ع] [إِلَيْهِمْ].

(٣) فِي [ظ] وَ[ع] [الْمَصَائِبَ].

وَقَدْ اخْتَجَّ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ حَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ الْمَصْرِيِّ^(١) حَدَّثَنَا أَبُو صَخْرٍ^(٢) عَنْ يَزِيدَ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ]^(٣) ابْنِ قُسَيْطٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(٤).

وَعَلَى هَذَا الْحَدِيثِ اعْتَمَدَ الْأَئِمَّةُ فِي السَّلَامِ عَلَيْهِ عِنْدَ قَبْرِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ أَحَادِيثَ زِيَارَةِ قَبْرِهِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا فِي الدِّينِ، وَلِهَذَا لَمْ يَزِرُوا أَهْلَ الصَّحَاحِ وَالسُّنَنِ شَيْئًا مِنْهَا، وَإِنَّمَا يَزُورُهَا مَنْ يَزُورُ

(١) هو: أبو زرعة حيوَةَ بن شريح التجيبي المصري، الفقيه الزَّهْد، ثقةٌ ثَبْتُ، مشهورٌ بالعبادة مستجاب الدعوة، مات سنة ١٥٨ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٣٦٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٢).

(٢) هو: أبو صخر حميد بن زياد الخَزَّاط المدني، صدوقٌ يَهم، قال عنه الإمام أحمد: (ليس به بأس)، مات سنة ١٨٩ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٣٥٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٧٤).

(٣) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وأتممته مِنَ الْمُسْنَدِ وَالسُّنَنِ.

(٤) رواه أبو داود في المناسك، باب: زيارة القبور، رقم (٢٠٤٣)، والإمام أحمد في الْمُسْنَدِ (٤٧٧/ ١٦)، وحسنه شيخ الإسلام هُنا، والألباني في السلسلة الصحيحة (٥/ ٢٦٥) وغيره.

الضَّعَافُ؛ كَالدَّارَقُطْنِيِّ^(١) وَالْبَزَّازِ^(٢) وَغَيْرِهِمَا، وَأَجُودُ حَدِيثٍ فِيهَا مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ^(٣) - وَهُوَ ضَعِيفٌ - وَالْكَذِبُ ظَاهِرٌ عَلَيْهِ^(٤).

(١) هو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، إمام النقاد في زمانه، صاحب (كتاب السنن)، و(كتاب العلل)، مات سنة ٣٨٥هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٤٤٩)، وشذرات الذهب (٣/١١٦).

(٢) هو: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي المعروف بالبزار، الإمام الحافظ الكبير، صاحب (المسند)، مات سنة ٢٩٢هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٥٥٤)، وشذرات الذهب (٢/٢٠٩).

(٣) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن حفص العمرى المدني، قال ابن معين: (صويلح)، وقال ابن عدي: (صدوق) ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر: (ضعيف)!!، مات سنة ١٧١هـ. يُنظر: الكاشف (١/٥٧٦)، والتقريب (ص: ٥٢٨).

(٤) وضع ابن قاسم عبارة (- وهو ضعيف والكذب ظاهرٌ عليه -) بين شرطتين فأوهم أنَّ قول الشيخ: (والكذب ظاهرٌ عليه) راجع إلى العمرى أيضاً، وهذا غير صحيح، فالعمرى ضعيفٌ، وليس كذاباً، والشيخ يقصد بالضعف العمرى، وقصد بالكذب متن الحديث؛ كما قاله ناصر الفهد في صيانة مجموع الفتاوى من السقط والتصحيح (ص: ١٧).

وحديثه رواه الدارقطني في السنن (٣/٣٣٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/٥١) كلاهما من طريق موسى بن هلال العبدي عن عبد الله العمرى عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي»، وفيه موسى بن هلال قال عنه أبو حاتم: (جهول) أي: العدالة، وقال العقيلي: (لا يصح حديثه ولا يُتابع عليه)، أمَّا عبد الله العمرى فهو ضعيف عند الجمهور، ولذا فقد ضَعَّفَ حديثه ابن عبد الهادي في الصارم المتكى (ص: =

مِثْلُ قَوْلِهِ: «مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَمَاتِي، فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي»^(١)، فَإِنَّ هَذَا كَذِبُهُ ظَاهِرٌ مُخَالَفٌ لِإِدِّينِ الْمُسْلِمِينَ.

(٢٢)، والشوكاني في نيل الأوطار (١١٤/٥)، والألباني في إرواء الغليل (٣٣٦/٤)، وغيرهم.

(١) رواه الدارقطني في السنن (٣٣٣/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٦/٦) كلاهما من طريق هارون بن قزعة [عند الدارقطني: هارون بن أبي قزعة !!] عن رجلٍ من آل حاطبٍ عن حاطب بن أبي بلتعة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَوْتِي فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي»، وفيه مجهولٌ، وهارون بن قزعة قال عنه البخاري: (لا يتابع عليه)، وقال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص: ١١٠): (ضعيفٌ مجهولٌ الإسناد، مضطربٌ اضطراباً شديداً، ... ولا يرتاب مَنْ عنده أدنى معرفة بعلم المنقولات أن مثل هذا الاضطراب الشديد: مِنْ أَقْوَى الحجج، وأبين الأدلة على ضعف الخبر وسقوطه، ورده وعدم قبوله، وترك الاحتجاج به، ومع هذا الاضطراب الشديد في الإسناد فاللفظ مضطربٌ أيضاً اضطراباً شديداً مشعراً بالضعف وعدم الضبط)، وضعفه أيضاً الشوكاني في نيل الأوطار (١١٣/٥)، والألباني في إرواء الغليل (٣٣٥/٤)، وغيرهم.

ورواه كذلك الدارقطني في السنن (٣٣٣/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٦/٦) كلاهما من طريق حفص ابن أبي داود عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَجَّ فَرَارَ قَبْرِي بَعْدَ وَفَاتِي فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي»، وفيه (حفص بن أبي داود) وثقه الإمام أحمد، وضعفه الجمهور؛ بل قال عنه أبو حاتم والنسائي: متروك، وقد تفرد به كما قال البيهقي، وليث بن أبي سليم: مضطرب الحديث كما قاله الإمام أحمد، وقد تركه الإمام

فَإِنَّ مَنْ زَارَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَكَانَ مُؤْمِنًا بِهِ، كَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ؛ لَا سِيَّما إِنْ كَانَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ إِلَيْهِ، الْمُجَاهِدِينَ مَعَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(١) أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

وَالوَاحِدُ مِنْ بَعْدِ الصَّحَابَةِ لَا يَكُونُ مِثْلَ الصَّحَابَةِ بِأَعْمَالٍ مَأْمُورٍ بِهَا وَاجِبَةٍ؛ كَالْحَجِّ، وَالْجِهَادِ، وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَعْمَلُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ!! بَلْ وَلَا شُرْعَ السَّفَرِ إِلَيْهِ؛ بَلْ هُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ.

وَأَمَّا السَّفَرُ إِلَى مَسْجِدِهِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ، وَالسَّفَرُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى لِلصَّلَاةِ فِيهِ، فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَالسَّفَرُ إِلَى الْكَعْبَةِ لِلْحَجِّ فَوَاجِبٌ، فَلَوْ سَافَرَ أَحَدٌ السَّفَرَ

أحمد وابن مهدي ويحيى القطان وابن معين وغيرهم، وقال عنه ابن حجر في التقریب: (صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك)، وضعفه ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص: ٦٢) وقال: (هذا الحديث لا يجوز الاحتجاج به، ولا يصلح الاعتماد على مثله، فإنه حديث منكر المتن، ساقط الإسناد، لم يصححه أحد من الحفاظ، ولا احتج به أحد من الأئمة؛ بل وضعفوه وطعنوا فيه، وذكر بعضهم أنه من الأحاديث الموضوعة والأخبار المكدوبة)، وضعفه أيضاً الشوكاني في نيل الأوطار (١١٣/٥)، والألباني في الإرواء (٣٣٥/٤)، وغيرهم.

(١) رواه البخاري في فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً»، رقم

(٣٦٧٣)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة، رقم (٢٥٤١).

الوَاجِبَ وَالْمُسْتَحَبَّ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَافَرُوا إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ،
فَكَيْفَ بِالسَّفَرِ الْمُنْهِي عَنْهُ !!.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يُسَافِرَ إِلَى قَبْرِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ
عَلَيْهِ، أَوْ قَبْرِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْفِيَ بِنَذْرِهِ؛ بَلْ يُنْهَى
عَنْ ذَلِكَ، وَلَوْ نَذَرَ السَّفَرَ إِلَى مَسْجِدِهِ، أَوْ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى لِلصَّلَاةِ، فَفِيهِ قَوْلَانِ
لِلشَّافِعِيِّ، أَظْهَرُهُمَا عَنْهُ: يَجِبُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ.

وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّهُ مِنْ أَصْلِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ
[مِنْ] ^(١) النَّذْرِ إِلَّا مَا كَانَ وَاجِبًا بِالشَّرْعِ، وَإِثْنَانِ هَذَيْنِ الْمَسْجِدَيْنِ لَيْسَ وَاجِبًا
بِالشَّرْعِ، فَلَا يَجِبُ بِالنَّذْرِ عِنْدَهُ.

وَأَمَّا الْأَكْثَرُونَ فَيَقُولُونَ: هُوَ طَاعَةُ اللَّهِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعُصِيَ اللَّهَ فَلَا
يَعُصِهِ» ^(٢).

وَأَمَّا السَّفَرُ إِلَى زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، فَلَا يَجِبُ بِالنَّذْرِ عِنْدَ أَحَدٍ
مِنْهُمْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَاعَةٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ فَعَلَ هَذَا كَوَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ !!، وَهَذَا

(١) زيادة من [م].

(٢) رواه البخاري في الأيمان والنذور، باب: النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦).

مَالِكٌ كَرِهَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: (رُزْتُ قَبْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)!!، وَاسْتَغْظَمَهُ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ [كَكْرَاهِيَةٍ] ^١ زِيَارَةِ الْقُبُورِ.

وَقِيلَ: لِأَنَّ الزَّائِرَ أَفْضَلَ مِنَ الْمُزُورِ.

وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ عِنْدَ أَصْحَابِ مَالِكٍ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ زِيَارَةِ الْقَبْرِ مُجْمَلٌ يَدْخُلُ فِيهَا الزِّيَارَةُ الْبِدْعِيَّةُ

الَّتِي هِيَ مِنْ جِنْسِ الشُّرْكِ، فَإِنَّ زِيَارَةَ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى وَجْهَيْنِ؛
كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ/ : زِيَارَةُ شَرْعِيَّةٌ، وَزِيَارَةُ بَدْعِيَّةٌ.

[٢٨/٤]

فَالزِّيَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ: يُقْصَدُ بِهَا السَّلَامُ عَلَيْهِمْ، وَالِدُعَاءُ لَهُمْ؛ كَمَا يُقْصَدُ

الصَّلَاةُ عَلَى أَحَدِهِمْ إِذَا مَاتَ، فَيُصَلَّى عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ، فَهَذِهِ الزِّيَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَزُورَهَا كَزِيَارَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَأَهْلِ الْبِدْعِ؛ لِدُعَاءِ الْمَوْتَى، وَطَلَبِ

الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ، أَوْ لِإِعْتِقَادِهِ أَنَّ الدُّعَاءَ عِنْدَ قَبْرِ أَحَدِهِمْ أَفْضَلُ مِنَ الدُّعَاءِ فِي

الْمَسَاجِدِ وَالْبُيُوتِ، أَوْ أَنَّ الْإِقْسَامَ بِهِمْ عَلَى اللَّهِ، وَسُؤَالُهُ سُبْحَانَهُ بِهِمْ، أَمْرٌ مَشْرُوعٌ

يَقْتَضِي إِجَابَةَ الدُّعَاءِ، فَمِثْلُ هَذِهِ الزِّيَارَةِ بَدْعَةٌ مِنْهِيَ عَنْهَا.

فَإِذَا كَانَ لَفْظُ الزِّيَارَةِ مُجْمَلًا يَحْتَمِلُ حَقًّا وَبَاطِلًا عُدِلَ عَنْهُ إِلَى لَفْظٍ لَا لَبْسَ

فِيهِ كَلَفْظِ السَّلَامِ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ عَلَى مَالِكٍ بِمَا رُوِيَ فِي زِيَارَةِ قَبْرِهِ،

(١) جاء في المدونة (١/ ٤٠٠): قال ابن القاسم: (وقال مالك: وناسٌ يقولون زُرنا قبر النبي

ﷺ، قال: فكان مالكٌ يكرهه هذا، ويُعْظِمُهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ النَّبِيَّ يُزَارُ).

(٢) في [ظ] (لكراهية).

أَوْ زِيَارَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِنَّ هَذِهِ كُلُّهَا أَحَادِيثُ ضَعِيفَةٌ؛ بَلْ مَوْضُوعَةٌ لَا يُحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْهَا فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ.

[٢٨/٥]

وَالثَّابِتُ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»^(١)، هَذَا هُوَ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحِ، وَلَكِنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى، فَقَالَ: «قُبْرِي»^(٢)، وَهُوَ ﷺ حِينَ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ لَمْ يَكُنْ قَدْ قُبِرَ بَعْدَ صَلَوَاتِ اللَّهِ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْتَجَّ بِهَذَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لَمَّا تَنَازَعُوا فِي مَوْضِعِ دَفْنِهِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا عِنْدَهُمْ لَكَانَ نَصًّا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ، وَلَكِنْ دُفِنَ فِي حُجْرَةٍ عَائِشَةَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ.

ثُمَّ لَمَّا وَسَّعَ الْمَسْجِدُ فِي خِلَافَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَكَانَ نَائِبُهُ عَلَى الْمَدِينَةِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْحَجَرَ، وَيَزِيدَهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَتْ الْحُجْرَةُ

(١) البخاري في فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل ما بين القبر والمنبر، رقم (١١٩٥)، ومسلم في الحج، باب: ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، رقم (١٣٩٠).
(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (١٨/١٥٤)، وأبو يعلى الموصلي في المسند (٢/٤٩٦)، كلاهما من طريق إسحاق بن شريقي [أو شرفي] عن أبي بكر [بن عمر] بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن أبي سعيد الخدري، وفيه أبو بكر بن عمر وهو ثقة، ولكنه لم يسمع من ابن عمر، وروايته عنه منقطعة؛ كما نصَّ على ذلك ابن حجر في التقریب (ص: ٦٢٤)، وضعفه الألباني في تحذير الساجد (ص: ١١٢)، ونقل تضعيفه عن القرطبي وابن تيمية وابن حجر.

مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ وَالْقِبْلَةِ، فَزِيدَتْ فِي الْمَسْجِدِ، وَدَخَلَتْ حُجْرَةً عَائِشَةَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ حَيْثُ نَزَلَتْ، وَبَنُوا الْحَائِطَ الْبَرَّانِي مُسْنَمًا مُحَرَّفًا.

فَإِنَّهُ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا»^(١)، لِأَنَّ ذَلِكَ يُشَبِّهُ السُّجُودَ لَهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي إِنَّمَا يَقْصِدُ الصَّلَاةَ لِلَّهِ تَعَالَى.

[وَأ] كَمَا نُهِيَ عَنْ اتِّخَاذِهَا مَسَاجِدَ، وَنُهِيَ عَنْ قَصْدِ الصَّلَاةِ عِنْدَهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي إِنَّمَا يَقْصِدُ الصَّلَاةَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ، وَالِدُعَاءَ لَهُ، فَمَنْ قَصَدَ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ، وَالِدُعَاءِ عِنْدَهَا، فَقَدْ قَصَدَ نَفْسَ الْمُحَرَّمَ الَّذِي سَدَّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ذَرِيعَتَهُ، وَهَذَا بِخِلَافِ السَّلَامِ الْمَشْرُوعِ؛ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ^(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ^(٣)

(١) رواه مسلم في الجنائز، باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، رقم (٩٧٢).

(٢) زيادة من [م].

(٣) هو: أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، إمام الحفاظ، قال الإمام أحمد: (قال لي ابن عُيينة: لن ترى بعينيك مثل سفيان الثوري حتى تموت)، مات سنة ١٢٦ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٢٩)، وشذرات الذهب (١/ ٢٥٠).

(٤) هو: عبدالله بن السائب الشيباني الكوفي، وثقة الجمهور.

يُنظر: الكاشف (١/ ٥٥٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٠٩).

عَنْ زَادَانَ^(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلَامَ»^(٢) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ^(٣) فِي صَحِيحِهِ.

وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَهَذَا فِيهِ أَنَّ سَلَامَ الْبَعِيدِ تُبَلِّغُهُ الْمَلَائِكَةُ.
وَفِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيُّ^(٤) عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَإِنَّ صَلَاةَ أُمَّتِي تُعَرِّضُ عَلَيَّ يَوْمِيذٍ، فَمَنْ كَانَ أَكْثَرَهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً كَانَ أَقْرَبَهُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً»^(٥).

(١) هو: أبو عمر زاذان الضرير البزار الكندي، وثقه ابن معين وابن حبان وابن سعد وابن شاهين والخطيب البغدادي والعجلي والذهبي، مات سنة ٨٢هـ.
يُنظر: الكاشف (١/ ٤٠٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٣٣).

(٢) رواه النسائي في السهو، باب: السَّلام على النبي ﷺ، رقم (١٢٨٢)، والإمام أحمد في المُسند (٦/ ٢٣٤)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٩٥)، كُلُّهُم بِنَفْسِ الْإِسْنَادِ، وصححه ابن القيم في جلاء الأفهام (ص: ٢٧)، والألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ٨٤٢) وغيره.

(٣) هو: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي، صاحب الكُتُب المشهورة (كالثقات)، و(المجروحين)، من أوعية العلم في الفقه، والحديث، مات سنة ٣٥٤هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٢)، وشذرات الذهب (٣/ ١٦).

(٤) هو: أبو الأشعث شراحيل بن شرحبيل بن كليب الصنعاني، ثقة، مات في خلافة معاوية.
يُنظر: الكاشف (١/ ٤٨٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٣٣).

(٥) رواه أبو داود في الصلاة، باب: فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة، رقم (١٠٤٩)، والنسائي في الجمعة، باب: إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة، رقم (١٣٥٧)، وابن ماجه في إقامة

وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا [سُرَيْجٌ] «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ» عَنْ ابْنِ

الصلاة، باب: فضل الجمعة، رقم (١٠٨٥)، وَوَهُم وَسَمَّى الصَّحَابِي (شَدَادُ بْنُ أَوْسٍ) كَمَا قَالَ الْمِزْيِيُّ فِي تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ!!، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْجَعْفِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ، وَلَفْظُهُ: «مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، وَفِيهِ قَبُضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ»، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي جَلَاءِ الْأَفْهَامِ (ص: ٨٠)، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ.

أَمَّا اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فَهُوَ حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (٢٤٩/٣)، وَشُعَبُ الْإِيمَانِ (٤/٤٣٣) مِنْ طَرِيقِ بَرْدِ بْنِ سَنَانٍ عَنْ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَإِنَّ صَلَاةَ أُمْتِي تُعْرَضُ عَلَيَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَمَنْ كَانَ أَكْثَرَهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً كَانَ أَقْرَبَهُمْ مِنِّي مَنْزِلَةً»، وَحَسَّنَهُ الْمُتَذَرِّعِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ (٢/٦٨٤)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (١١/١٦٧)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي [ظ] وَ[ع] وَ[م] [شَرِيحٍ]، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَصَحَّحْتُهُ مِنَ الْمُسْنَدِ وَالسُّنَنِ.

وَهُوَ: أَبُو الْحُسَيْنِ سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ الْجَوْهَرِيُّ اللَّؤْلُؤِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، ثِقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ ٢١٧ هـ.

يُنْظَرُ: الْكَاشَفُ (١/٤٢٦)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ٣٦٦).

(٢) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّائِفِ الْمَدَنِيُّ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ (ثِقَّةٌ)، وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْاِقْتِضَاءِ

(٢/١٧٠): (فِيهِ لَيْنٌ لَا يُقْدَحُ فِي حَدِيثِهِ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (ثِقَّةٌ، صَحِيحُ الْكِتَابِ فِي حِفْظِهِ

لَيْنٌ)، مَاتَ سَنَةَ ٢٠٦ هـ.

يُنْظَرُ: الْكَاشَفُ (١/٦٠٢)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ٥٥٢).

أَبِي ذَنْبٍ" عَنْ الْمُقْبِرِيِّ" عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي»، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: (وَذَكَرَ) [أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي سَمِعْتُهُ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيًا أُبْلِغْتُهُ»] (١).

(١) هو: أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذنب العامري، أحد الأعلام الفقهاء، وكان كبير الشأن، ثقة، مات سنة ١٥٩هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ١٩٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٨٧١).

(٢) هو: أبو سعد سعيد بن كيسان المقبري المدني، قال الإمام أحمد: (ليس به بأس)، ووثقه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة والنسائي، مات سنة ١٢٣هـ وقيل غير ذلك.

يُنظر: الكاشف (١/ ٤٣٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٧٩).

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] (رَوَى)، وهو تصحيفٌ، وصوابه (ذَكَرَ) كما في الشُّفا.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في المُسند (قاله شيخ الإسلام في الاقتضاء (٢/ ١٧٥) ولم أعثر عليه في المطبوع)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ١٤٠)، والخطيب البغدادي في تاريخه (٣/ ٢٩١)، كلهم من طريق محمد بن مروان السُّدي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وفيه (محمد بن مروان السُّدي) متروكٌ وأُتهم بالكذب، وقال العقيلي في الضعفاء (٤/ ١٣٦): (حديثٌ لا أصل له)، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٠٣)، وقال: (هذا حديثٌ لا يصح)، وقال ابن القيم في جلاء الأفهام (ص: ٥٤): (هذا الحديثٌ غريبٌ جداً)، وذكر له تضعيفاً آخر غير السُّدي، وقال ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص: ٢١٦): (وقد روى بعضهم هذا الحديث من رواية أبي معاوية عن الأعمش، وهو خطأ فاحشٌ، وإنما هو محمد بن مروان تفرد به، وهو متروكٌ الحديث مُتهم بالكذب)، ولذا فالحديث موضوع.

(٥) الشُّفا بتعريف حقوق المُصطفى (٢/ ٦٥٧).

وَهَذَا قَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ السُّدِّيُّ^(١) عَنِ الْأَعْمَشِ^(٢) عَنْ أَبِي صَالِحٍ^(٣)
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذَا هُوَ السُّدِّيُّ الصَّغِيرُ، وَلَيْسَ بِثِقَةٍ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ
الْأَعْمَشِ.

وَرَوَى أَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ [حَيَّانَ]^(٤) عَنْ

-
- (١) هو: مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ السُّدِّيَ الْأَصْفَرَ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)،
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ الْبُتَّةَ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (لَا يَكْتَبُ حَدِيثَهُ
الْبُتَّةَ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (تَرَكُوهُ وَأَتَمُّهُمْ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ).
يُنْظَرُ: الْمَغْنِي فِي الضَّعْفَاءِ (٢/ ١١٧)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ٨٩٥).
- (٢) هو: أَبُو مُحَمَّدٍ سَلِيمَانَ بْنِ مَهْرَانَ الْكَاهِلِي الْأَعْمَشَ، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، مَاتَ سَنَةَ ١٤٨ هـ.
يُنْظَرُ: الْكَاشِفُ (١/ ٤٦٤)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ٤١٤).
- (٣) هو: أَبُو صَالِحٍ ذُكْوَانَ السَّيَّانِ الزِّيَّاتِ، ثِقَّةٌ ثَبَتَتْ، مَاتَ سَنَةَ ١٠١ هـ.
يُنْظَرُ: الْكَاشِفُ (١/ ٣٨٦)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ٣١٣).
- (٤) فِي [ظ] وَ[ع] وَ[م] [حَبَّانَ]، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ كَمَا أَثْبَتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
وَهُوَ: أَبُو عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبَّانِ الْبَصْرِيِّ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: (تَرَكَ أَبُو زُرْعَةَ
حَدِيثَهُ)، وَضَعَفَهُ الذَّهَبِيُّ، وَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَّانَ، مَاتَ سَنَةَ ٢٣٣ هـ.
يُنْظَرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٨/ ١٦١)، وَالْمَغْنِي فِي الضَّعْفَاءِ (٢/ ١٧١).

أَبِي بَكْرٍ الْحَنَفِيِّ^(١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ^(٢) حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٣) سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ، لَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا، وَلَا تَتَّخِذُوا بُيُوتِي عِيدًا، صَلُّوا عَلَيَّ وَسَلِّمُوا، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ وَسَلَامَكُمْ يَبْلُغُنِي».

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ^(٤) أَنَّ [حَسَنَ بْنَ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي

(١) هو: أبو بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي البصري، وثقه الإمام أحمد وغيره، قال أبو حاتم: (لا بأس به صالح الحديث)، مات سنة ٢٠٤ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٦٦٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٦١٨).

(٢) سبقت ترجمته (ص: ٢٥٤)، وهو حسن الحديث.

(٣) هو: أبو شبل العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، قال أبو حاتم: (صالح)، وقال الذهبي وابن حجر: (صدوق)، مات سنة ١٣٢ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ١٠٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٧٦١).

(٤) رواه أبو يعلى في المُسند (١٢/ ١٣)، وحسنه السخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٤٢٢)، وتابعه العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٢٥)، وفيه (موسى بن محمد بن حيان) لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يتابعه أحد من الثقات، فيكون الحديث ضعيفاً بهذا الاعتبار.

(٥) لم أشر عليه في المطبوع، ولكن شيخ الإسلام ذكر سنده في الرد على الإخنائي (ص: ٢٦٧) فقال: (وقال سعيد أيضاً: حدثنا عبدالعزيز بن محمد - أي: الدراوردي - أخبرني سهيل بن أبي سهيل قال: رأي الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ...)، واقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٣٨).

طَالِبٌ^(١) رَأَى رَجُلًا يُكْثِرُ الْإِخْتِلَافَ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ لَهُ: يَا هَذَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي»، فَمَا أَنْتَ وَرَجُلٌ بِالْأَنْدَلُسِ مِنْهُ إِلَّا سَوَاءٌ^(٢).

(١) في [ظ] و[م] (عبدالله بن حسن بن حسن) !!، وجاء أيضاً في [ع] ومجموع الفتاوى (٢٣٤/٦) وفتاى في الزيارة الشرعية والبدعية (عبدالله بن حسن بن حسين) !!، وقد حققها (د. علي الشبل) مطبوعة ضمن مجلة البحوث الإسلامية (٢٣٠/٧٢) وجاء عنده (عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب) !!، وكل ذلك تصحيحاً، والصحيح ما أثبتته، كما جاء في مُصَنَّفِي عبد الرزاق وابن أبي شيبة، ومعجم الطبراني الكبير، وكما عند شيخ الإسلام في الرد على الإخنائي، والاختضاء، والذهبي في سير أعلام النبلاء.

هو: أبو محمد الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، كان قليل الرواية، مع صدقه وجلالة قدره، وقال عنه ابن حجر: (صدوق)، مات سنة ٩٩ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤/٤٨٣)، وتهذيب التهذيب (٢/٢٦٣).

(٢) رواه القاضي إسماعيل بن إسحاق الجهمي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص: ٣٨)، دون ذكر زيادة (فما أنت ورجل بالأندلس منه إلا سواء)، من طريق الدراوردي عن سهيل بن أبي سهيل عن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب مُختَصِراً، ورواه عبد الرزاق في المُصَنَّف (٣/٥٧٧)، وابن أبي شيبة في المُصَنَّف (٢/٣٧٥)، كلاهما من طريق ابن عجلان عن سهيل بن أبي سهيل به، والقصة صحيحة إلى الحسن بن الحسن، وأما الحديث فمرسل لا يصح.

وَرَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ^(١) عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِّسِيُّ الْحَافِظُ فِي مُخْتَارِهِ الَّذِي هُوَ أَصَحُّ مِنْ صَحِيحِ الْحَاكِمِ^(٢).

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: (إِذَا دَخَلْتَ فَسَلِّمْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا بَنِيَّ عِيدًا، وَلَا تَتَّخِذُوا يُبُوتَكُمْ

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٥/٢)، وأبو يعلى في المسند (٣٦١/١)، والضياء المقدسي في المختارة (٤٩/٢)، كلهم من طريق جعفر بن إبراهيم عن علي بن عمر عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب، وفيه (جعفر بن إبراهيم الهاشمي) وثقه ابن حبان، و(علي بن عمر) مستور الحال، وثقه ابن حبان كذلك، وحسنه ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص: ١٥٩)، والسخاوي في المقاصد الحسنة (ص: ٤٢٣)، والمجلوني في كشف الخفاء (٢٨/٢).

(٢) هو: أبو الحسين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بزَيْنِ الْعَابِدِينَ، ثقةٌ مأمونٌ، كثير الحديث والصدقة، ومن كبار العبَّاد في زمانه، مات سنة ٩٤ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٨٦/٤)، وتهذيب التهذيب (٣٠٤/٧).

(٣) هو: أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد الحاكم النيسابوري، الإمام الحافظ الناقد، كان من بحور العلم، مات سنة ٤٠٥ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٦٢/١٧)، وشذرات الذهب (١٧٦/٣).

قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُ كُنْتُمْ، فَإِنْ صَلَاتُكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ^(١) (٣).

وَمِمَّا يُوهِنُ هَذِهِ الْحِكَايَةَ أَنَّهُ قَالَ فِيهَا: (وَلَمْ تَصْرِفْ وَجْهَكَ عَنْهُ، وَهُوَ وَسِيلَتُكَ وَوَسِيلَةُ أَبِيكَ آدَمَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَتَوَسَّلُ النَّاسُ بِشَفَاعَتِهِ، وَهَذَا حَقٌّ؛ كَمَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ النَّاسُ يَتَوَسَّلُونَ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ كَمَا كَانَ أَصْحَابُهُ يَتَوَسَّلُونَ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّمَا ذَاكَ طَلَبٌ لِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، فَتَطِيرُ هَذَا - لَوْ كَانَتْ الْحِكَايَةُ صَحِيحَةً - أَنْ يُطَلَبَ مِنْهُ الدُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ فِي الدُّنْيَا عِنْدَ قَبْرِهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، / وَلَا سَنَّهُ لِأَمَّتِهِ، وَلَا فَعَلَهُ أَحَدٌ مِنْ [٢٩/٥] الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ هُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا اسْتَحَبَّهُ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ - لَا مَالِكٌ وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ - فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُنسَبَ إِلَى مَالِكٍ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي لَا يَقُولُهُ إِلَّا جَاهِلٌ لَا يَعْرِفُ الْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَلَا الْأَحْكَامَ الْمَعْلُومَةَ أَدْلَتُهَا الشَّرْعِيَّةُ؛ مَعَ عُلُوِّ قَدْرِ مَالِكٍ، وَعِظَمِ فَضِيلَتِهِ وَإِمَامَتِهِ، وَتَمَامِ رَغْبَتِهِ فِي اتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وَذَمِّ الْبِدْعِ وَأَهْلِهَا، وَهَلْ يَأْمُرُ بِهَذَا أَوْ يَشْرَعُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْ مَالِكٍ قَوْلٌ يُنَاقِضُ هَذَا لَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَقُولُ مِثْلَ هَذَا.

(١) رواه الطبراني في الكبير (٨٢ / ٣)، وفي الأوسط (١١٧ / ١)، كلاهما من طريق سعيد بن أبي مريم عن محمد بن جعفر عن محمد بن أبي زينب عن حسن بن حسن بن علي عن أبيه، وفيه (ابن أبي زينب) قال عنه الهيثمي (مجهول)، وقد ترجم له ابن ماكولا في الإكمال (١٦٥ / ٤)، وتفرد بروايته (ابن أبي مريم) كما قاله الطبراني، فالحديث ضعيف.

(٢) الشُّفَا (٢ / ٦٥٨).

ثُمَّ قَالَ فِي الْحِكَايَةِ: (اسْتَقْبِلْهُ وَاسْتَشْفِعْ بِهِ فَيُسَفِّعَكَ اللَّهُ)، وَالِاسْتِشْفَاعُ بِهِ مَعْنَاهُ فِي اللَّغَةِ: أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ الشَّفَاعَةَ؛ كَمَا يَسْتَشْفِعُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَكَأَنَّ أَصْحَابَهُ يَسْتَشْفِعُونَ بِهِ.

وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الَّذِي فِي السُّنَنِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جَهَدْتَ الْإِنْفُسَ، وَجَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَ الْمَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا، نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، وَنَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ، فَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، وَقَالَ: «وَنَحْكَ أَتَدْرِي مَا تَقُولُ، شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ»^(١)، وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ.

(١) رواه أبو داود في السنة، باب: في الجهمية، رقم (٤٧٢٦)، وغيره، من طريق محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده مرفوعاً، وفيه (محمد بن إسحاق) مدلس مشهور، وقد صحح روايته علي بن المديني ويحيى بن معين وشعبة بن الحجاج وابن عيينة والمعجلي، وفيه كذلك (جبير بن محمد بن جبير)، قال بعضهم بأنه مجهول، وليس كذلك فقد روى عنه يعقوب بن عتبة الثقفي وحسين بن عبد الرحمن السلمي، وهما ثقتان، وقد وثقه ابن حبان (١٤٨/٦)، وقال عنه الحافظ في التقریب (ص: ١٣٨): (مقبول)، ومال إلى الاحتجاج به وتحسينه ابن خزيمة في التوحيد (٢٣٩/١)، والبخاري في شرح السنة (١/١٧٥)، وابن تيمية في الفتاوى (١٦/٤٣٥)، وابن القيم في حاشيته على أبي داود (٧/٩٤)، والنونية (ص: ١٠٨)، والبهلال في أحاديث متقدمة في كتاب التوحيد (ص: ١٢٥).

فَأَنْكَرَ قَوْلَهُ: (نَسْتَشْفَعُ / بِاللَّهِ عَلَيْكَ)، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُنْكَرُ أَنْ يُسْأَلَ [٢٩/٤] الْمَخْلُوقُ بِاللَّهِ، أَوْ يُقَسَمَ عَلَيْهِ بِاللَّهِ، وَإِنَّمَا [أَنْكَرَ] ^(١) أَنْ يَكُونَ اللَّهُ شَافِعًا إِلَى الْمَخْلُوقِ، وَهَذَا لَمْ يُنْكَرْ قَوْلُهُ: (نَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ) فَإِنَّهُ هُوَ الشَّافِعُ الْمُشَفَّعُ. وَهُمْ - لَوْ كَانَتْ الْحِكَايَةُ صَحِيحَةً - إِنَّمَا يَجِئُونَ إِلَيْهِ لِأَجْلِ طَلَبِ شَفَاعَتِهِ ﷺ، وَهَذَا قَالَ فِي تَمَامِ الْحِكَايَةِ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾ الْآيَةُ [النساء: ٦٤].

وَهَؤُلَاءِ إِذَا شَرَعَ لَهُمْ أَنْ يَطْلُبُوا مِنْهُ الشَّفَاعَةَ وَالِاسْتِغْفَارَ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِذَا أَجَابَهُمْ فَإِنَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ، وَاسْتِغْفَارُهُ لَهُمْ دُعَاءٌ مِنْهُ وَشَفَاعَةٌ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ. وَإِذَا كَانَ الْإِسْتِشْفَاعُ مِنْهُ طَلَبُ شَفَاعَتِهِ، فَإِنَّمَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ: (اسْتَشْفَعُ بِهِ فَيَشْفَعُهُ اللَّهُ فِيكَ)، لَا يُقَالُ: (فَيَشْفَعُكَ اللَّهُ فِيهِ)!!، وَهَذَا مَعْرُوفُ الْكَلَامِ، وَلُغَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، وَسَائِرِ الْعُلَمَاءِ، يُقَالُ: (شَفَعَ فُلَانٌ فِي فُلَانٍ فَشَفَّعَ فِيهِ)، فَالْمُشَفَّعُ الَّذِي يُشَفَّعُهُ الْمُشْفُوعُ إِلَيْهِ هُوَ الشَّفِيعُ الْمُسْتَشْفَعُ بِهِ، لَا السَّائِلُ الطَّالِبُ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الَّذِي شَفَعَ، فَمُحَمَّدٌ ﷺ الشَّفِيعُ الْمُشَفَّعُ، لَيْسَ الْمُشَفَّعُ الَّذِي يُسْتَشْفَعُ بِهِ.

وَهَذَا يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: (يَا رَبِّ شَفِّعْنِي)، فَيُشَفِّعُهُ اللَّهُ، فَيَطْلُبُ مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يُشَفِّعَهُ، لَا أَنْ يُشَفِّعَ طَالِبِي شَفَاعَتِهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: (وَاسْتَشْفِعْ بِهِ فَيُشَفِّعَكَ اللَّهُ).

وَأَيْضاً فَإِنَّ طَلَبَ شَفَاعَتِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَعِنْدَ قَبْرِهِ لَيْسَ مَشْرُوعاً عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا ذَكَرَ هَذَا أَحَدٌ مِنَ الْأئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَصْحَابِهِ الْقَدَمَاءِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. ذَكَّرُوا حِكَايَةَ عَنِ الْعُتْبِيِّ^(١): أَنَّهُ رَأَى أَعْرَابِيًّا أَتَى قَبْرَهُ، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَأَنَّهُ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّ اللَّهَ غَفَرَ لَهُ^(٢).

- (١) هو: أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله بن عمرو بن معاوية بن عمرو بن عتبة بن أبي سفيان القرشي البصري، مات سنة ٢٢٨ هـ ليس من أهل الحديث، اشتهر بالشعر والبلاغة والأدب والأخبار، ولم أعر فيه على جرح أو تعديل، وغمزة الذهبي بقوله: (كان يشرب^{١١}). يُنظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٤)، المنتظم (١١/ ١٤١)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٦).
- (٢) رواها البيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٦٠)، وابن عساكر في معجم الشيوخ (١/ ٥٩٩)، وابن الجوزي في مثير الغرام الساكن (٢/ ٣٠١)، والضياء المقدسي في كتاب المصافحة (ص: ٢١)، وابن النجار في الدرة الثمينة في أخبار المدينة (ص: ١٥٩)، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رُوحِ الْبَصْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبِ الْهَلَالِيِّ قَالَ: حَجَّ أَعْرَابِيٌّ فَلَمَّا جَاءَ إِلَى بَابِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ فَعَقَلَهَا ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ حَتَّى أَتَى الْقَبْرَ وَوَقَفَ بِحِذَاءِ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: (بَابِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُكَ مُثْقَلًا بِالذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا مُسْتَشْفِعاً بِكَ عَلَى رَبِّكَ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ﴾

الرَّسُولُ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١٦﴾، وقد جئتكَ - بأبي أنت وأمي - مُثْقَلًا بِالذُّنُوبِ وَالخَطَايَا،
أَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى رَبِّكَ أَنْ يَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي، وَأَنْ تَشْفَعَ لِي، ثُمَّ أَقْبَلْ فِي عَرْضِ النَّاسِ، وَهُوَ يَقُولُ:
يَا خَيْرَ مَنْ دُفِنَتْ فِي التُّرْبِ أَعْظَمُهُ فَطَابَ مِنْ طَيِّبِهِ الْأَبْقَاعُ وَالْأَكْمُ
نَفْسِي الْفِدَاءُ بِقَبْرِ أَنْتَ سَاكِنُهُ فِيهِ الْعَقَافُ وَفِيهِ الْجُودُ وَالْكَرَمُ

ومحمد بن روح هو القتيري المصري: قال فيه عيسى بن يونس كما في ميزان الاعتدال: (منكر الحديث) ووافقه ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، وضعفه الدارقطني كما في لسان الميزان. ومحمد بن حرب الهلالي: نصّ السُّبُكِي في شفاء السقام (ص: ٦٥)، والقسطلاني في المواهب اللدنية (٣/ ٥٩٦)، والصالحِي في سبل الهدى والرشاد (١٢/ ٣٨٠)، أنه (العُتْبِي نفسه)!!
والقصة أبطلها شيخ الإسلام كذلك في الاقتضاء (٢/ ٢٧١)، وابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص: ٢٥٣)، فقال: (وهذه الحكاية التي ذكرها بعضهم يرونها عن العُتْبِي بلا إسناد، وبعضهم يرونها عن محمد بن حرب الهلالي، وبعضهم يرونها عن محمد بن حرب عن أبي الحسن الزعفراني عن الأعرابي، وقد ذكرها البيهقي في كتاب شعب الإيوان بإسنادٍ مظلم عن محمد بن روح بن يزيد البصري، حدثني أبو حرب الهلالي قال: ... ثم ذكر نحو ما تقدم، وقد وضع لها بعض الكذابين إسناداً إلى علي بن أبي طالب عليه السلام ... وفي الجملة: ليست هذه الحكاية المذكورة عن الأعرابي مما يقوم به حجة، وإسنادها مظلمٌ مختلفٌ، ولفظها مختلفٌ أيضاً، ولو كانت ثابتة لم يكن فيها حجة على مطلوب المعارض، ولا يصلح الاحتجاج بمثل هذه الحكاية، ولا الاعتماد على مثلها عند أهل العلم)، وتابعه عبد الرحمن بن حسن في كشف ما ألقاه إبليس (ص: ١٩٤)، وابنه عبد اللطيف في مصباح الظلام (ص: ٤٧٣)، وفي منهاج التأسيس والتقديس (ص: ١٩٨)، والسهسواني في صيانة الإنسان (ص: ٢٤٧)، والألوسي

وَهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمَتَّبِعِينَ الَّذِينَ يُفْتَى
النَّاسُ بِأَقْوَاهِمُ، وَمَنْ ذَكَرَهَا لَمْ يَذْكُرْ عَلَيْهَا دَلِيلًا شَرْعِيًّا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ طَلَبُ دُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ مَشْرُوعًا
لَكَانَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ هُمْ بِإِحْسَانٍ أَعْلَمَ بِذَلِكَ، وَأَسْبَقَ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِمْ،
وَلَكَانَ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ يَذْكُرُونَ ذَلِكَ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ مَالِكٌ: (لَا يُضْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا)،
قَالَ: (وَلَمْ يَبْلُغْنِي عَنْ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَصَدْرِهَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ).

فَمِثْلُ هَذَا الْإِمَامُ كَيْفَ يُشَرِّعُ دِينًا لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ [مِنْ] السَّلَفِ، وَيَأْمُرُ
الْأُمَّةَ أَنْ يَطْلُبُوا الدُّعَاءَ وَالشَّفَاعَةَ وَالِاسْتِغْفَارَ - بَعْدَ مَوْتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ -
مِنْهُمْ عِنْدَ قُبُورِهِمْ، وَهُوَ أَمْرٌ لَمْ يَفْعَلْهُ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ!!.

وَلَكِنَّ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي فِي الْحِكَايَةِ يُشَبِّهُ لَفْظَ كَثِيرٍ مِنَ الْعَامَّةِ الَّذِينَ
يَسْتَعْمِلُونَ لَفْظَ الشَّفَاعَةِ فِي مَعْنَى التَّوَسُّلِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ
إِلَيْكَ بِفُلَانٍ وَفُلَانٍ) أَيْ: نَتَوَسَّلُ بِهِ.

في غاية الأمانى (٢/٣٣٧)، والألباني في السلسلة الصحيحة (٦/١٠٣٥)، وقد وقع عند
الألباني بعض التصحيف في الأعلام فليتب به!!، والله أعلم.

(١) سقط في [م].

وَيَقُولُونَ لِمَنْ تَوَسَّلَ فِي دُعَائِهِ بِنَبِيِّ أَوْ غَيْرِهِ: (قَدْ تَشَفَّعَ بِهِ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَشْفَعُ بِهِ شَفَعَ لَهُ وَلَا دَعَا لَهُ؛ بَلْ وَقَدْ يَكُونُ غَائِبًا لَمْ يَسْمَعْ كَلَامَهُ، وَلَا شَفَعَ لَهُ.

وَهَذَا لَيْسَ هُوَ لُغَةُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ؛ بَلْ وَلَا هُوَ لُغَةُ الْعَرَبِ، فَإِنَّ الْإِسْتِشْفَاعَ: طَلَبُ الشَّفَاعَةِ، وَالشَّافِعُ: هُوَ الَّذِي يُشَفِّعُ [لِلسَّائِلِ] ^[١٠/٢٥] فَيَطْلُبُ لَهُ مَا يَطْلُبُ مِنَ الْمَسْئُولِ الْمَدْعُوِّ الْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الْإِسْتِشْفَاعُ بِمَنْ لَمْ يَشَفِّعْ لِلْسَّائِلِ، وَلَا طَلَبَ لَهُ حَاجَةً؛ بَلْ وَقَدْ لَا يَعْلَمُ بِسُؤَالِهِ، فَلَيْسَ هَذَا اسْتِشْفَاعًا لَا فِي اللُّغَةِ، وَلَا فِي كَلَامِ مَنْ يَذَرِي مَا يَقُولُ. نَعَمْ هَذَا سُؤَالٌ بِهِ [وَدُعَاؤُهُ] ^[١١] لَيْسَ هُوَ اسْتِشْفَاعًا بِهِ، وَلَكِنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا غَيَّرُوا اللُّغَةَ - كَمَا غَيَّرُوا الشَّرِيعَةَ - وَسَمَّوْا هَذَا اسْتِشْفَاعًا، أَيْ: سُؤَالًا بِالشَّافِعِ، صَارُوا يَقُولُونَ: (اسْتَشْفِعْ بِهِ فَيُشَفِّعَكَ)، أَيْ: يُجِيبُ سُؤَالَكَ بِهِ، وَهَذَا بِمَا يُبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الْحِكَايَةَ وَضَعَهَا جَاهِلٌ بِالشَّرْعِ وَاللُّغَةِ، وَلَيْسَ لَفْظُهَا مِنْ أَلْفَاظِ مَالِكٍ.

نَعَمْ قَدْ يَكُونُ أَصْلُهَا صَحِيحًا، وَيَكُونُ مَالِكٌ قَدْ نَهَى عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ اتِّبَاعًا لِلسُّنَّةِ؛ كَمَا كَانَ عُمَرُ يَنْهَى عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي مَسْجِدِهِ، وَيَكُونُ مَالِكٌ أَمَرَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ تَغْزِيرِهِ وَتَوْقِيرِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ بِمَا يَلِيقُ بِمَالِكٍ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ.

(١) في [م] (السائل).

(٢) في [ظ] (ودعاء به).

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ لُغَةَ الصَّحَابَةِ الَّتِي كَانُوا يَتَخَاطَبُونَ بِهَا، وَيُخَاطَبُهُمْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَعَادَتُهُمْ فِي الْكَلَامِ، وَإِلَّا حَرَفَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَنْشَأُ عَلَى اضْطِلَاحِ قَوْمِهِ، وَعَادَتِهِمْ فِي الْأَلْفَاظِ، ثُمَّ يَجِدُ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ فِي كَلَامِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ الصَّحَابَةِ، فَيَظُنُّ أَنَّ مُرَادَ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ الصَّحَابَةِ بِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ مَا يُرِيدُهُ بِذَلِكَ أَهْلُ عَادَتِهِ وَاضْطِلَاحِهِ، وَيَكُونُ مُرَادُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالصَّحَابَةِ خِلَافَ ذَلِكَ، وَهَذَا وَقَعَ لَطَوَائِفَ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَالْفِقْهِ، وَالنَّحْوِ، وَالْعَمَامَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَأَخْرُونَ يَتَعَمَّدُونَ وَضَعَ الْأَلْفَاظِ الْأَنْبِيَاءِ وَاتَّبَاعِهِمْ عَلَى مَعَانِي أُخَرَ مُخَالَفَةً لِمَعَانِيهِمْ، ثُمَّ يَنْطِقُونَ بِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ مُرِيدِينَ بِهَا مَا يَعْنُونَهُ هُمْ، وَيَقُولُونَ: (إِنَّا مُوَافِقُونَ لِلْأَنْبِيَاءِ)، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْمَلَاحِدَةِ الْمُتَفَلِّسَةِ، وَالِإِسْمَاعِيلِيَّةِ، وَمَنْ ضَاهَاهُمْ مِنْ مَلَاحِدَةِ الْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُتَصَوِّفَةِ، مِثْلَ مَنْ وَضَعَ (الْمُحَدَّثَ، وَالْمَخْلُوقَ، وَالْمَصْنُوعَ) عَلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَإِنْ كَانَ [عِنْدَهُ] قَدِيمًا أَزَلِيًّا، وَيُسَمَّى ذَلِكَ (الْحُدُوثَ الدَّائِيًّا)، ثُمَّ يَقُولُ: (نَحْنُ نَقُولُ إِنَّ الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ) وَهُوَ مُرَادُهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ لَفْظَ (الْمُحَدَّثِ) بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ لَيْسَ لُغَةً أَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ، وَإِنَّمَا (الْمُحَدَّثُ) عِنْدَهُمْ: مَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

وَكَذَلِكَ يَضْعُونَ لَفْظَ (الْمَلَائِكَةِ) عَلَى مَا يُثْبِتُونَهُ مِنَ الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ وَقُوَى النَّفْسِ.

وَلَفْظَ (الْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ) عَلَى بَعْضِ قُوَى النَّفْسِ، ثُمَّ يَقُولُونَ: (نَحْنُ نُثَبِّتُ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، وَأَقَرَّ بِهِ جُمْهُورُ النَّاسِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ)، وَمَنْ عَرَفَ مُرَادَ الْأَنْبِيَاءِ وَمُرَادَهُمْ عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ ذَلِكَ.
مِثْلُ: أَنْ يَعْلَمَ مُرَادَهُمْ بِـ(العقلِ الأولِ) وَأَنَّهُ مُقَارِنٌ عِنْدَهُمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ أَرْلَا وَأَبْدَاً، وَأَنَّهُ مُبْدِعٌ لِكُلِّ مَا سِوَاهُ، أَوْ بِتَوْسِطِهِ حَصَلَ كُلُّ مَا سِوَاهُ، وَ(العقلُ الفَعَّالُ) عِنْدَهُمْ عَنْهُ يُصْدِرُ كُلُّ مَا تَحْتَ فَلَكِ الْقَمَرِ.

وَيُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَهُمْ مَنْ هُوَ رَبُّ كُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ، وَلَا رَبُّ كُلِّ مَا تَحْتَ فَلَكِ الْقَمَرِ، وَلَا مَنْ هُوَ قَدِيمٌ أَزْلِيٌّ أَبَدِيٌّ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ.

وَيُعْلَمُ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي يُرَوَّى: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلَ»^(١) حَدِيثٌ بَاطِلٌ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ؛ مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ لَفْظَهُ: «أَوَّلَ مَا خَلَقَ

(١) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣١٨/٧) مِنْ طَرِيقِ سَهْلِ بْنِ الْمَرْزَبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ الْحَمِيدِيِّ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبَرِ عَنْ عَائِشَةَ، بِلَفْظٍ: (إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ - سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى - الْعَقْلَ ..)، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: (لَا أَعْلَمُ لَهُ رَاوِيًّا عَنْ الْحَمِيدِيِّ إِلَّا سَهْلًا، وَأَرَاهُ وَاهِمًا فِيهِ)، وَنَصَّ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّهُ (مَوْضُوعٌ) كَمَا فِي الْمَوْضُوعَاتِ (١/ ١٧٤)، وَوَافَقَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ كَمَا فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّاذِلِيِّ (ص: ١٤٦)، وَالرَّدُّ =

اللهُ الْعَقْلُ» - بِنَضْبِ الْأَوَّلِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ - «فَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَذْبِرْ فَأَذْبَرَ، فَقَالَ: وَعِزِّي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيَّ مِنْكَ، فَبِكَ أَخُذُ، وَبِكَ أُعْطِي، وَبِكَ الثَّوَابُ، وَبِكَ الْعِقَابُ»، وَرُوي: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْعَقْلَ»، فَالْحَدِيثُ لَوْ كَانَ ثَابِتًا مَعْنَاهُ أَنَّهُ خَاطَبَ الْعَقْلَ فِي أَوَّلِ أَوْقَاتِ خَلْقِهِ، وَأَنَّهُ خَلَقَ قَبْلَ غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ تَحَصَّلُ بِهِ هَذِهِ الْأُمُورُ الْأَرْبَعَةُ لَا كُلُّ الْمَصْنُوعَاتِ.

وَالْعَقْلُ فِي لُغَةِ الْمُسْلِمِينَ: مَصْدَرُ عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلًا، يُرَادُ بِهِ الْقُوَّةُ الَّتِي بِهَا يَعْقِلُ، وَعُلُومٌ وَأَعْمَالٌ تَحْصُلُ بِذَلِكَ؛ لَا يُرَادُ بِهَا قَطُّ فِي لُغَةٍ: جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ هَذَا / الْمَعْنَى بِلَفْظِ الْعَقْلِ؛ مَعَ أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ فَسَادَ [٢٠/٤] مَا ذَكَرُوهُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ الصَّرِيحِ، وَأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَجَرَّدَاتِ وَالْمُفَارَقَاتِ يَنْتَهِي أَمْرُهُمْ فِيهِ إِلَى إِبْتَاتِ النَّفْسِ الَّتِي تُفَارِقُ الْبَدَنَ بِالْمَوْتِ، وَإِلَى إِبْتَاتِ / مَا [٢١/٥] مُجَرَّدَةِ النَّفْسِ مِنَ الْمَعْقُولَاتِ الْقَائِمَةِ بِهَا، فَهَذَا مُنْتَهَى مَا يُنْبِتُونَهُ مِنَ الْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ.

على المنطقيين (ص: ١٩٧)، والصفدية (٢٣٨/١)، والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ١٠٠)، والنبوات (٤٠٢/١)، وغير ذلك، ووافقه أيضاً ابن القيم في المنار المنيف (ص: ٦٦)، وابن حجر في الفتح (٢٨٩/٦).

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ يَتَكَلَّمُ بِهِ مَنْ يَسْلُكُ مَسْلَكَهُمْ، وَيُرِيدُ مُرَادَهُمْ لَا مُرَادَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ كَمَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ صَاحِبِ (الْكُتُبِ الْمَضْنُونِ بِهَا) وَغَيْرِهِ.

مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ فِي (اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ) حَيْثُ جَعَلَهُ النَّفْسَ الْفَلَكِيَّةَ.

وَلَفَظَ (الْقَلَمِ) حَيْثُ جَعَلَهُ الْعَقْلَ الْأَوَّلَ.

وَلَفَظَ (الْمَلَكُوتِ وَالْجَبْرُوتِ وَالْمَلِكِ) حَيْثُ جَعَلَ ذَلِكَ عِبَارَةً عَنِ النَّفْسِ وَالْعَقْلِ.

وَلَفَظَ (الشَّفَاعَةِ) حَيْثُ جَعَلَ ذَلِكَ فَيْضًا يَفِيضُ مِنَ الشَّفِيعِ عَلَى الْمُسْتَشْفِعِ، وَإِنْ كَانَ الشَّفِيعُ قَدْ لَا يَذَرِي.

وَسَلَكَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ وَنَحْوِهَا مَسَالِكَ ابْنِ سِينَا؛ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: ذِكْرُ مَنْ يَقَعُ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَدْبِيرٍ مِنْهُ لِللُّغَةِ الرَّسُولِ ﷺ؛

كَلَفَظَ (الْقَدِيمِ) فَإِنَّهُ فِي لُغَةِ الرَّسُولِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ: خِلَافُ الْحَدِيثِ، وَإِنْ

كَانَ مَسْبُوقًا بِغَيْرِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْشُونِ الْقَدِيمِ﴾ ﴿٣٦﴾ [يس: ٣٩]، وَقَالَ

تَعَالَى عَنْ إِخْوَةِ يُوسُفَ: ﴿تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ ﴿١٥﴾ [يوسف: ٩٥]، وَقَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٦]

وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْكَلَامِ: عِبَارَةٌ عَمَّا لَمْ يَزَلْ، أَوْ عَمَّا لَمْ يَسْبِقْهُ وُجُودٌ غَيْرُهُ إِنْ لَمْ

يَكُنْ مَسْبُوقًا بِعَدَمِ نَفْسِهِ، وَيَجْعَلُونَهُ - إِذَا أُريدَ بِهِ هَذَا - مِنْ بَابِ الْمَجَازِ.

وَلَفْظُ (المُحَدَّثِ) فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ يُقَابِلُ لِلْفَظِ (القَدِيمِ) فِي الْقُرْآنِ.
وَكَذَلِكَ لَفْظُ (الكَلِمَةِ) فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَسَائِرِ لُغَةِ الْعَرَبِ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ:
الْجُمْلَةُ النَّامَّةُ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»^(١).
وَقَوْلِهِ: «إِنَّ أَصْدَقَ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَيْبَدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ»^(٢).

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَثُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا
﴿[الكهف: ٥]﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا
وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ
كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.
وَلَا يُوجَدُ لَفْظُ [الكَلِمَةِ]^(٣) فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا بِهَذَا الْمَعْنَى، وَالنُّحَاةُ
اضْطَلَحُوا عَلَى أَنْ يُسَمُّوا الْأِسْمَ وَحْدَهُ، وَالْفِعْلَ، وَالْحَرْفَ: (كَلِمَةً)، ثُمَّ يَقُولُ
بَعْضُهُمْ: وَقَدْ يُرَادُ بِالْكَلِمَةِ الْكَلَامُ؛ فَيُظَنُّ مَنْ اعْتَادَ هَذَا أَنَّ هَذَا هُوَ لُغَةُ الْعَرَبِ.

(١) رواه البخاري في الدعوات، باب: فضل التسبيح، رقم (٦٤٠٦)، ومسلم في الذكر
والدعاء، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء، رقم (٢٦٩٤).
(٢) رواه البخاري في مناقب الأنصار، باب: أيام الجاهلية، رقم (٣٨٤١)، ومسلم في الشعر،
رقم (٢٢٥٦).

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] (الكلام)، وأظنه تصحيفاً، والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ (ذَوِي الْأَرْحَامِ) فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُرَادُ بِهِ: الْأَقَارِبُ مِنْ جِهَةِ الْأَبَوَيْنِ، فَيَدْخُلُ فِيهِمُ الْعَصْبَةُ، وَذَوُو الْقُرُوضِ، وَإِنْ شَمِلَ ذَلِكَ مَنْ لَا يَرِثُ بِفَرَضٍ وَلَا تَعَصِبٍ، ثُمَّ صَارَ ذَلِكَ فِي اضْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ اسْمًا هَؤُلَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ، فَيُظَنُّ مَنْ لَا يَعْرِفُ إِلَّا ذَلِكَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكَلَامِ الصَّحَابَةِ، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ.

وَلَفْظُ (التَّوَسُّلِ وَالْإِسْتِشْفَاعِ) وَنَحْوُهُمَا دَخَلَ فِيهَا مِنْ تَغْيِيرِ لُغَةِ الرَّسُولِ وَأَصْحَابِهِ مَا أَوْجَبَ غَلَطَ مَنْ غَلِطَ عَلَيْهِمْ فِي دِينِهِمْ وَلُغَتِهِمْ، وَالْعِلْمُ يَخْتَاجُ إِلَى نَقْلِ مُصَدِّقٍ، وَنَظَرٍ [مُحَقِّقٍ]^(١).

وَالْمَنْقُولُ عَنِ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ يَخْتَاجُ إِلَى [مَعْرِفَةٍ]^(٢) بِثُبُوتِ [لَفْظِهِ]^(٣)، وَمَعْرِفَةٍ دَلَالَتِهِ؛ كَمَا يَخْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ الْمَنْقُولِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْحِكَايَةِ.

وَنُصَوِّصُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مُتَظَاهِرَةً بِأَنَّ اللَّهَ أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ، وَنُسَلِّمَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَهَذَا بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ، وَكَذَلِكَ رَغَبْنَا وَحَضَّنَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى أَنْ نَسْأَلَ اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَأَنْ يَبْعَثَهُ مَقَامًا

(١) في [ظ] و[ع] و[م] (محقوق)، ولعل الصواب ما أثبتته إن شاء الله، لموافقته ما جاء في الرد على البكري (ص: ٤١٠)، والرد على الإخنائي (ص: ٣٨٦)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٣٢٩).

(٢) في [ظ] (معفرة).

(٣) في [ظ] (لفظ).

مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدَهُ، فَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ الَّتِي شُرِعَ لَنَا أَنْ نَسْأَلَهَا اللَّهَ تَعَالَى - كَمَا شُرِعَ لَنَا أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَنُسَلِّمَ عَلَيْهِ - هِيَ حَقٌّ لَهُ؛ كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَالسَّلَامَ حَقٌّ لَهُ ﷺ.

وَالْوَسِيلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَبْتَغِيَهَا إِلَيْهِ هِيَ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ بِطَاعَتِهِ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا أَمَرَنَا اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَيْهَا إِلَّا بِاتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ، وَهَذَا التَّوَسُّلُ بِهِ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، وَأَمَّا التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ - كَمَا يَسْأَلُهُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَشْفَعَ لَهُمْ؛ وَكَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَتَوَسَّلُونَ بِشَفَاعَتِهِ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَغَيْرِهِ، مِثْلُ تَوَسُّلِ الْأَعْمَى بِدُعَائِهِ حَتَّى رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرَهُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ - فَهَذَا نَوْعٌ ثَالِثٌ، هُوَ مِنْ بَابِ قَبُولِ / اللَّهُ دُعَاءَهُ [٤٢/٥] وَشَفَاعَتَهُ لِكِرَامَتِهِ عَلَيْهِ، فَمَنْ شَفَعَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ وَدَعَا لَهُ فَهُوَ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَدْعُ لَهُ، وَلَا يَشْفَعُ [لَهُ] ^(١).

وَلَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ ظَنَّ أَنَّ تَوَسُّلَ الصَّحَابَةِ بِهِ كَانَ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ يُقْسِمُونَ بِهِ، وَيَسْأَلُونَ بِهِ، فَظَنَّ هَذَا مَشْرُوعًا مُطْلَقًا لِكُلِّ أَحَدٍ فِي حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ، وَظَنُّوا أَنَّ هَذَا مَشْرُوعٌ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ؛ بَلْ وَفِي الصَّالِحِينَ، وَفِي مَنْ يُظَنُّ فِيهِمُ الصَّلَاحُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

وَلَيْسَ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ فِي شَيْءٍ مِنْ دَوَائِرِ
 الْمُسْلِمِينَ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي الْأَحَادِيثِ - لَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَلَا كُتُبِ السُّنَنِ،
 وَلَا الْمَسَانِيدِ الْمُعْتَمَدَةِ؛ كَمُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ - وَإِنَّمَا يُوجَدُ فِي الْكُتُبِ الَّتِي
 عُرِفَ أَنَّ فِيهَا كَثِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ الْمَكْذُوبَةِ الَّتِي يَخْتَلِقُهَا الْكَذَّابُونَ؛
 بِخِلَافِ مَنْ قَدْ يَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ تُوْجَدُ الرَّوَايَةُ
 عَنْهُمْ فِي السُّنَنِ، وَمُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَنَحْوِهِ؛ بِخِلَافِ مَنْ يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ، فَإِنَّ
 أَحْمَدَ لَمْ يَرَوْهُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ.

وَهَذَا تَنَازَعُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ^(١) وَالشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوَازِيِّ^(٢):

-
- (١) هو: أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل العطار الهمداني،
 الإمام الحافظ المقرئ، كان إماماً في الحديث والقراءات والأدب والعربية، مات سنة ٥٦٩هـ.
 يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٠)، وشذرات الذهب (٤/ ١٣١).
- تنبيه: وهم د. محمد رشاد سالم في ترجمة أبي العلاء الهمداني في تحقيقه لمناهج السنة (١/ ٣٦١)
 فقال: (هو شيخ الإسلام محمد بن سهل العطار)، فأسقط أربعة أسماء !!
- (٢) هو: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي البغدادي، الإمام الواعظ، والمحدث
 الفقيه، له مصنفات كثيرة من أشهرها (زاد المسير)، و (تلبيس إبليس)، مات سنة ٥٩٧هـ.
 يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٨١)، وذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٥٨).

هل في المسند حديث موضوع^(١)؟.

[فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع^(٢)]، وأثبت ذلك أبو الفرج وبيّن أن فيه أحاديث قد علم أنها باطلة!!.

ولا منافاة بين القولين، فإن الموضوع في اصطلاح أبي الفرج: (هو الذي قام دليل على أنه باطل، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب؛ بل غلط فيه)، ولهذا روى في كتابه (الموضوعات)^(٣) أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل؛ بل يثبت ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء.

وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع: (المختلق المصنوع الذي تعمّد صاحبه الكذب)، والكذب كان قليلاً في السلف.

(١) هذه مسألة صنف فيها العلماء قديماً، ومنهم (الانتصار لمسند الإمام أحمد) لعبدالمغيث بن زهير الحربي، و(خصائص مسند الإمام أحمد) لأبي موسى المديني، وتابعهما أبو العلاء الهمداني بفتوى مشهورة، وخالفهم ابن الجوزي في ذلك.

ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٥٢)، والقول المسدّد كاملاً.

(٢) هذه الجملة مكررة في [ظ] مرتين.

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] (في الموضوعات)، والأظهر أن (في) زائدة، والله أعلم.

أَمَّا الصَّحَابَةُ فَلَمْ يُعْرِفْ فِيهِمْ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - مَنْ تَعَمَّدَ الْكَذِبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ كَمَا لَمْ يُعْرِفْ فِيهِمْ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمَعْرُوفَةِ؛ كِبِدَعِ الْخَوَارِجِ، وَالرَّافِضَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ، فَلَمْ يُعْرِفْ فِيهِمْ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ.

وَلَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ أَتَاهُ الْخَضِرُ، فَإِنَّ خَضِرَ مُوسَى مَاتَ؛ كَمَا بَيَّنَّ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَالْخَضِرُ الَّذِي يَأْتِي [كَثِيرًا] ^(١) مِنَ النَّاسِ إِنَّهَا هُوَ جَنِّيٌّ تَصَوَّرَ بِصُورَةِ إِنْسِيٍّ، أَوْ إِنْسِيٍّ كَذَّابٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا مَعَ قَوْلِهِ: (أَنَا الْخَضِرُ)، فَإِنَّ الْمَلَكَ لَا يَكْذِبُ، وَإِنَّهَا يَكْذِبُ الْجَنِّيُّ وَالْإِنْسِيُّ، وَأَنَا أَعْرِفُ بِمَنْ أَتَاهُ الْخَضِرُ وَكَانَ جَنِّيًّا بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَكَانَ الصَّحَابَةُ أَعْلَمَ مِنْ أَنْ يَرُوجَ عَلَيْهِمْ هَذَا التَّلْيِيسُ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ حَمَلَتْهُ الْجِنُّ إِلَى مَكَّةَ، وَذَهَبَتْ بِهِ إِلَى عَرَافَاتٍ لِيَقْفَ بِهَا؛ كَمَا فَعَلَتْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ مِنَ الْجُهَّالِ وَالْعُبَّادِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ تَسْرِقُ الْجِنُّ أَمْوَالَ النَّاسِ وَطَعَامَهُمْ وَتَأْتِيهِ بِهِ، فَيَظُنُّ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْكَرَامَاتِ؛ كَمَا قَدْ بَسِطَ الْكَلَامَ عَلَى / [٣١/٤] ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ.

وَأَمَّا التَّابِعُونَ فَلَمْ يُعْرِفْ تَعَمَّدُ الْكَذِبِ فِي التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالشَّامِ وَالْبَصْرَةِ؛ بِخِلَافِ الشَّيْعَةِ فَإِنَّ الْكَذِبَ مَعْرُوفٌ فِيهِمْ، وَقَدْ عُرِفَ الْكَذِبُ بَعْدَ هَؤُلَاءِ فِي طَوَائِفَ.

وَأَمَّا الْغَلَطُ فَلَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَكْثَرُ النَّاسِ؛ بَلْ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ قَدْ يَغْلُطُ أَخْيَانًا،
وَفِي مَنْ بَعْدَهُمْ، وَلِهَذَا كَانَ فِيهَا صُنْفٌ فِي الصَّحِيحِ أَحَادِيثُ يُعْلَمُ أَنَّهَا غَلَطٌ، وَإِنْ
كَانَ جُمْهُورُ مُتُونِ الصَّحِيحِينَ يَمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ.

فَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ يَعْلَمُ أَنَّهَا غَلَطٌ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ نَفْسُهُ قَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ، وَبَيَّنَ
أَنَّهُ رَوَاهَا لِتُعَرَفَ؛ بِخِلَافِ مَا تَعَمَّدَ صَاحِبُهُ الْكَذِبَ؛ وَلِهَذَا نَزَّهَ أَحْمَدُ مُسْنَدَهُ عَنْ
أَحَادِيثِ جَمَاعَةٍ يَرْوِي عَنْهُمْ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، مِثْلُ: [نُسْخَةٍ^(١)]:
كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُرِّيَّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ^(٢)، وَإِنْ كَانَ أَبُو دَاوُدَ
يَرْوِي فِي سُنَنِهِ مِنْهَا، فَشَرَطُ أَحْمَدَ فِي مُسْنَدِهِ أَجُودَ مِنْ شَرَطِ أَبِي دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ هَذِهِ / الْأَحَادِيثَ الَّتِي تُرَوَّى فِي ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ أُمَمَائِهَا مِنْ [٤٢/٥٥]
الْأَحَادِيثِ الْغَرِيبَةِ الْمُنْكَرَةِ؛ بَلْ الْمَوْضُوعَةِ الَّتِي يَرْوِيهَا مَنْ يَجْمَعُ فِي الْفَضَائِلِ
وَالْمَنَاقِبِ الْعَثَّ وَالسَّمِينَ؛ كَمَا يُوجَدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِيهَا يُصَنَّفُ فِي فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ،

(١) في [ع] و[م] (مشيخة).

(٢) قال عبدالله بن الإمام أحمد كما في العلل ومعرفة الرجال بروايته (٣/٢١٣): (ضرب أبي
على حديث كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف ولم يحدثنا بها في المسند)، وقال ابن الجوزي في
العلل المنتاهية (١/١٣٥): (هذا حديث لا يصح، والمتهم به كثير بن عبدالله، قال أحمد بن
حنبل: ليس بشيء، وضرب على حديثه في المسند، ولم يحدث به، ... وقال الشافعي: هو ركنٌ
من أركان الكذب، وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جدِّه نسخة موضوعة لا يحلُّ ذكرها في
الكتب).

وَفَضَائِلِ الْعِبَادَاتِ، وَفَضَائِلِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّحَابَةِ، وَفَضَائِلِ الْبَقَاعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأَبْوَابَ فِيهَا أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ، وَأَحَادِيثُ حَسَنَةٌ، وَأَحَادِيثُ ضَعِيفَةٌ، وَأَحَادِيثُ كَذِبٌ مَوْضُوعَةٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً؛ لَكِنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَغَيْرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ جَوَّزُوا أَنْ يُرَوَى فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ ثَابِتٌ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَمَلَ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَرُويَ فِي فَضْلِهِ حَدِيثٌ لَا يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ: جَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّوَابُ حَقًّا، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ، وَمَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ.

وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْرَمَ شَيْءٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ؛ لَكِنَّ إِذَا عُلِمَ تَحْرِيمُهُ وَرُويَ حَدِيثٌ فِي وَعِيدِ الْفَاعِلِ لَهُ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ: جَازَ أَنْ يَرُويَهُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَرُويَ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّزْهِيهِ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ؛ لَكِنَّ فِيمَا عُلِمَ أَنَّ اللَّهَ رَغَّبَ فِيهِ، أَوْ رَهَّبَ مِنْهُ، بِدَلِيلٍ آخَرَ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمَجْهُولِ حَالِهِ.

وَهَذَا كَالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ: يَجُوزُ أَنْ يُرَوَى مِنْهَا مَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذِبٌ لِلتَّرْغِيبِ وَالتَّزْهِيهِ فِيهَا، عُلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِهِ فِي شَرْعِنَا، وَهَيَّأَ عَنْهُ فِي شَرْعِنَا، فَأَمَّا أَنْ يُنْبِتَ شَرْعًا لَنَا بِمُجَرَّدِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ الَّتِي لَمْ تُثَبِّتْ، فَهَذَا لَا يَقُولُهُ عَالِمٌ، وَلَا كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَلَا أَثْمَالُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ يَعْتَمِدُونَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَمَنْ نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ الَّذِي لَيْسَ

بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، [ولكن] ^(١) كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء: أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف. والضعيف عندهم: ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن؛ كما أن ضعف الإنسان بالمرض ينقسم إلى مرضي مخوف يمنع التبرع من رأس المال، وإلى [مرضي] ^(٢) خفيف لا يمنع من ذلك. وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام - صحيح، وحسن، وضعيف - هو أبو عيسى الترمذي في جامعِهِ، والحسن عنده: (ما تعددت طرقُهُ، ولم يكن في روايته مُتهم، وليس بشاذ)، فهذا الحديث وأمثاله يُسميه أحمد ضعيفاً، ويحتج به، ولهذا مثل أحمد الحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب ^(٣).

(١) في [ظ] (ولا كن).

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (ضعيف)، والأقرب ما أثبتته إن شاء الله.

(٣) هو: أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، (صدوق)، قال يحيى القطان: (إذا روى عنه الثقات فهو ثقة محتج به)، وقال البخاري: (رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ما تركه أحد من المسلمين)، وقال أبو داود: (ليس بحجة)، مات سنة ١١٨ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ٧٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٧٣٨).

وَحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ^(١) وَنَحْوَهُمَا، وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ.

وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرَوَّى فِي هَذَا الْبَابِ - وَهُوَ السُّؤَالُ بِنَفْسِ الْمَخْلُوقِينَ - هِيَ مِنْ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ الْوَاهِيَةِ؛ بَلْ الْمَوْضُوعَةِ، وَلَا يُوجَدُ فِي أُئِمَّةِ الْإِسْلَامِ مَنْ اخْتَجَّ بِهَا، وَلَا اعْتَمَدَ عَلَيْهَا.

مِثْلُ: الْحَدِيثِ الَّذِي يُرَوَّى عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هَارُونَ بْنِ عَنَتْرَةَ^(٢) عَنْ [أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ]^(٣) أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَتَعْلَمُ الْقُرْآنَ، وَتَيَقَّلْتُ مِنِّي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّكَ، وَبِإِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ، وَبِمُوسَى نَجِيِّكَ، وَعِيسَى رُوحِكَ وَكَلِمَتِكَ، وَبِتَوْرَةِ مُوسَى، وَبِإِنْجِيلِ

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن مسلم الهجري، (لِئِنْ الْحَدِيثِ)، قال ابن معين: (ليس حديثه بشيء)، وضعفه الإمام أحمد وأبو زرعة والترمذي والنسائي، وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي، لِئِنْ الْحَدِيثِ)، والبخاري: (منكر الحديث).

يُنْظَرُ: الْكَاشِفُ (١/ ٢٢٥)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ١١٦).

(٢) هو: عبد الملك بن هارون بن عنتر الشيباني، قال عنه الإمام أحمد: (ضعيف)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال ابن معين: (كذاب)، وقال أبو حاتم: (متروك)، وابن حبان: (وَضَاع)، وقال الدارقطني والذهبي: (هالك).

يُنْظَرُ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٥/ ٣٧٤)، وَالضَّعْفَاءُ وَالتَّرُوكُ لَابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢/ ١٥٣).

(٣) هكذا في [ظ] و[ع] و[م]، بينما ذكر العراقي في تخريج الإحياء (١/ ٢٧٣)، والسيوطي في اللآلي المصنوعة (٢/ ٣٠٠)، والألباني في الضعيفة (١٢/ ٩٦٩) (عن أبيه) فقط، وأحالوا إلى أبي الشيخ الأصبهاني، وهذا هو المشهور، وقد رواه أبو موسى المديني (عن أبيه عن جده)!!، فلعلَّ شيخ الإسلام حكى رواية أبي موسى، والله أعلم.

عِيسَى، وَزُبُورِ دَاوُدَ، وَفِرْقَانِ مُحَمَّدٍ، وَبِكُلِّ وَخِي أَوْحَيْنَهُ، وَقَضَاءِ قَضِيَّتِهِ^(١)،
وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ رَزِينُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْعَبْدَرِيُّ^(٢) فِي جَامِعِهِ^(٣)، وَنَقَلَهُ ابْنُ

(١) رواه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب ثواب (أو فضائل) الأعمال من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن أبي بكر الصديق، وفيه ثلاث علل:

الأولى: ضعف عبد الملك بن هارون بن عنترة، أو رميه بالكذب؛ كما عليه الجمهور.

الثانية: ضعف هارون بن عنترة؛ كما قاله الذارقطني والعراقي وغيرهما.

الثالثة: الانقطاع بين هارون بن عنترة وأبي بكر الصديق.

وقال عنه الحافظ العراقي في تخريج الإحياء (ص: ٣٧٤): (عبد الملك وأبوه ضعيفان، وهو منقطع بين هارون وأبي بكر)، ووافقه السيوطي في اللآلي المصنوعة (٢/ ٣٠٠)، وقال الألباني: (موضوع) كما في السلسلة الضعيفة (١٢/ ٩٦٩)، والله أعلم.

(٢) هو: الحافظ أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدي، مؤلف (التجريد في الجمع بين الصحاح) جمع فيه بين الموطأ والصحاحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، وعليه اعتمد ابن الأثير في تصنيف كتابه (جامع الأصول)، مات (عام ٥٣٥هـ)، وكتابه لا أعلمه مطبوعاً. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٠٤)، وشذرات الذهب (٤/ ١٠٦).

(٣) اختلف المحدثون والمؤرخون في اسم جامعهم، وأقدم من سماه - على حسب اطلاعي - ابن خير الأشبيلي في فهرسته المشهورة (ص: ١٠٣): به (كتاب تجريد صحاح أصول الدين ممّا

الأثير^(١) في جامع الأصول^(٢)، ولم يعزّه لا هذا ولا هذا إلى كتاب من كتب المسلمين، لكنه قد رواه من صنف في عمل اليوم والليلة^(٣)؛ كابن السني^(٤)، وأبي نعيم^(٥)، وفي مثل هذه الكتب أحاديث كثيرة موضوعة، لا يجوز الاعتماد عليها في الشريعة باتفاق العلماء.

=

اشتمل عليه الصحاح السنة الدواوين)، ثم اشتهر بسم (التجريد في الجمع بين الصحاح)، أو (تجريد الصحاح).

(١) سبقت ترجمته (ص: ٦٥).

(٢) جامع الأصول (٤/ ٣٠٢).

(٣) بالنسبة لكتاب ابن السني فلم أعثر عليه فيه، وأما كتاب أبي نعيم فلم أراه مطبوعاً، وقد أشار إليه حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١١٧٢)، والكتاني في الرسالة المستطرفة (ص: ٥١)، وغيرهما.

(٤) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق ابن السني الدينوري، الإمام الحافظ الثقة، وهو الذي انتقى كتاب السنن الصغرى للنسائي (المجتبى) من السنن الكبرى، مات سنة ٣٦٤هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٥٥)، والوافي بالوفيات (٧/ ٣٦٢).

(٥) هو: أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، الإمام الحافظ الثقة العلامة، من كبار الحفاظ على تصوف فيه، له مؤلفات عدة من أشهرها (حلية الأولياء)، مات سنة ١٤٣هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٣)، والوافي بالوفيات (٧/ ٨١).

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(١) فِي كِتَابِ فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ^(٢)، وَفِي هَذَا الْكِتَابِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ كَذِبٌ مَوْضُوعَةٌ.

وَرَوَاهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ^(٣) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ^(٤) عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هَارُونَ بْنِ عَنَرَةَ، وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ)؛ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْمُتَّصِلِ.

قَالَ أَبُو مُوسَى: (وَرَوَاهُ مُحَرَّرُ بْنُ هِشَامٍ^(٥) عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ الصَّدِيقِ ~~هَاشِمٍ~~، وَعَبْدُ الْمَلِكِ لَيْسَ بِذَاكَ / الْقَوِيُّ، وَكَانَ بِالرِّيِّ، وَأَبُوهُ وَجَدَهُ [٤٤/٥] ثِقَتَانِ).

قُلْتُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ بْنِ عَنَرَةَ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ بِالْكَذِبِ.

(١) هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيَّان الأصبهاني، المشهور بأبي الشيخ، الإمام الحافظ الكبير، صاحب التصانيف، ومن العبَّاد المشهورين، مات سنة ٣٦٩هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٢٧٦)، وشذرات الذهب (٣/٦٩).

(٢) لم أراه مطبوعاً، ويطلق عليه العلماء اسم (كتاب الثواب)، أو (كتاب ثواب الأعمال).

(٣) هو: أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد المديني الأصبهاني، الإمام الحافظ الثقة، شيخ زمانه إسناداً وحفظاً، مات سنة ٥٨١هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢١/١٥٢)، وشذرات الذهب (٤/٣٧٣).

(٤) هو: أبو الحسين زيد بن الحُبَاب العُكْلِي الخراساني، قال عنه الإمام أحمد: (صاحب حديث كَيِّسٍ)، وثَّقه ابن المديني وغيره، وقال ابن حجر: (صدوقٌ)، مات سنة ٢٠٣هـ.

يُنظر: الكاشف (١/٤١٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٥١).

(٥) هو: محرز بن هشام المرادي الكوفي، وثَّقه ابن حبان.

يُنظر: الثَّقَات (٩/١٩١)، والمؤتلف والمختلف للذَّارِقُطَنِي (٤/٢٠٥٨).

قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (هُوَ كَذَّابٌ)^(١)، وَقَالَ السَّعْدِيُّ: (دَجَّالٌ كَذَّابٌ)^(٢)،
 وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانٍ: (يَضَعُ الْحَدِيثَ)^(٣)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (مَتْرُوكٌ)^(٤)، وَقَالَ
 الْبُخَارِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)^(٥)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (ضَعِيفٌ)^(٦)، وَقَالَ ابْنُ
 عَدِيٍّ^(٧): (لَهُ أَحَادِيثٌ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا أَحَدٌ)^(٨)، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (هُوَ وَأَبُوهُ
 ضَعِيفَانِ)^(٩)، وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْمَدْخَلِ: (عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هَارُونَ بْنُ عَنَتَرَةَ

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/٣٤٩)، والجرح والتعديل (٥/٣٧٤).

(٢) السَّعْدِيُّ هو الحافظ الجوزجاني، وذكر ذلك في كتابه أحوال الرجال (ص: ٦٨).

(٣) كتاب المجروحين (٢/١٣٣).

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين له (ص: ١٦٦).

(٥) التاريخ الصغير (٢/٢٣٩)، والتاريخ الأوسط (٤/٨١٩)، والتاريخ الكبير

(٥/٤٣٦)، والضعفاء الصغير (ص: ٧٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبدالله (٢/٣١٧).

(٧) هو: أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني، الإمام، الحافظ، الناقد، له كتاب

(الكامل في ضعفاء الرجال)، قال عنه أبو يعلى الخليلي: (كان أبو أحمد عديم النظر حفظاً
 وجلالة)، مات سنة ٣٦٥هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٦/١٥٤)، وشذرات الذهب (٣/٥١).

(٨) الكامل في الضعفاء (٦/٥٢٩).

(٩) كتاب الضعفاء والمتروكين له (ص: ٢٨٩)، ولفظه: (عبد الملك بن هارون بن عنترَةَ

الكوفي عن أبيه، وأبوه أيضاً متروك)، وفي موسوعة أقوال الدارقطني (٢/٤٢٦): (قال

الشَّيْبَانِيُّ رَوَى عَنْ أَبِيهِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً^(١)، وَأَخْرَجَهُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ الْمَوْضُوعَاتِ^(٢).

وَقَوْلُ الْحَافِظِ أَبِي مُوسَى: (هُوَ مُنْقَطِعٌ) يُرِيدُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مُنْقَطِعٌ.

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ [هَذَا الْحَدِيثَ الْآخَرَ الْمُنَاسِبَ]^(٣) هَذَا فِي اسْتِفْتَاكِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِهِ؛ كَمَا سَبَّأَنِي ذِكْرُهُ، وَخَالَفَ فِيهِ عَامَّةُ مَا نَقَلَهُ الْمُفَسِّرُونَ، وَأَهْلُ السِّيَرِ، وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِيهِ: مِنْ أَنَّهُ مَتْرُوكٌ، إِمَّا لِتَعَمُّدِهِ الْكُذْبَ، وَإِمَّا لِسُوءِ حِفْظِهِ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِي فِي هَذَا، وَلَا فِي ذَاكَ.

البرقاني: سألتُ الدارقطني عن عبد الملك بن هارون بن عنتره، فقال: متروكٌ يكذب، وأبوه يحتج به، وجده أبو وكيع يعتبر به، فكلّام الدارقطني متفقٌ في عبد الملك أنه (متروكٌ)، أمّا في أبيه فاختلف الحال فمرة قال: (متروك)، ومرة قال (يحتج به)، ولم أعثر على نقل شيخ الإسلام بأن الدارقطني قال فيهما (ضعيفان) من كتبه، إلّا أن يكون شيخ الإسلام نقلهما عن ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (١٥٣/٢)، والله أعلم.

(١) المدخل إلى الصحيح (ص: ١٧٠)

(٢) الموضوعات (١٤١/٣).

(٣) في [ظ] و[ع] (هذا الأحاديث الآخر المناسب)، وفي [م] (هذه الأحاديث الآخر المناسبة)، ولعلّ الصواب ما أثبتته إن شاء الله.

وَمِثْلَ ذَلِكَ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ^(١) عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعاً وَمَوْقُوفاً عَلَيْهِ: (إِنَّهُ لَمَّا اقْتَرَفَ آدَمُ الْخَطِيئَةَ، قَالَ: يَا رَبِّ أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ لَمَّا عَفَرْتَ لِي، قَالَ: وَكَيْفَ عَرَفْتَ مُحَمَّدًا؟، قَالَ: لِأَنَّكَ لَمَّا خَلَقْتَنِي بِيَدِكَ، وَنَفَخْتَ فِيَّ مِنْ رُوحِكَ، رَفَعْتَ رَأْسِي فَرَأَيْتُ عَلَى قَوَائِمِ الْعَرْشِ مَكْتُوبًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تُضِفْ إِلَى اسْمِكَ إِلَّا أَحَبَّ الْخَلْقِ إِلَيْكَ، قَالَ: صَدَقْتَ يَا آدَمَ، وَلَوْلَا مُحَمَّدٌ مَا خَلَقْتُكَ^(٢)).

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ الْفَهْرِيِّ^(٣)

(١) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي المدني، ضعفه الإمام أحمد وابن المديني والبخاري والدارقطني وابن حجر وغيرهم، مات سنة ١٨٢ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/٦٢٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٧٨).

(٢) رواه الحاكم في المستدرک (٢/٦٧٢)، وعنه البيهقي في دلائل النبوة (٥/٤٨٨) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ الْفَهْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعاً، قَالَ عَنْهُ الدَّهْلِيُّ فِي التَّلْخِيسِ: (مَوْضُوعٌ)، وَوَافَقَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ (١/٨٨).

(٣) هو: أبو الحارث عبد الله بن مسلم الفهري، مِنْ رَهْطِ أَبِي عُيَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، مَجْهُولٌ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي لِسَانِ الْمِيزَانِ: (لَا أَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي قَبْلَهُ فَإِنَّهُ مِنْ طَبَقَتِهِ) وَيَقْصِدُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمَ ابْنَ رَشِيدٍ، وَهُوَ كَذَّابٌ مَتَّهَمٌ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ.

يُنظر: تهذيب الكمال (٣/٢٠٨)، وميزان الاعتدال (٢/٥٠٣)، ولسان الميزان (٥/١٢).

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ [مَسْلَمَةَ] ^(١) عَنْهُ، قَالَ الْحَاكِمُ: (وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ ذَكَرْتُهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي هَذَا الْكِتَابِ)، وَقَالَ الْحَاكِمُ: (هُوَ صَحِيحٌ).

وَرَوَاهُ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ ^(٢) فِي كِتَابِ الشَّرِيعَةِ ^(٣) مَوْقُوفًا عَلَى عُمَرَ مِنْ

(١) فِي [ظ] و[م] (سلمة) وهو تصحيف، والصواب (مسلمة).

وهو: أبو بشر إسماعيل بن مسلمة القعني، أخو الإمام عبدالله بن مسلمة القعني، وثقه ابن حبان في الثقات (٩٦/٨)، وقال عنه أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل (٢٠١/٢): (صدوق)، ووافقه وابن حجر في التقريب، مات سنة ٢٠٩هـ وقيل سنة ٢١٧هـ.

يُنظر: الكاشف (١/٢٥٠)، وتقريب التهذيب (ص: ١٤٤).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبدالله الآجري، الإمام المحدث القدوة، صاحب التصانيف السلفية المباركة، من أشهرها (كتاب الشريعة)، و(الغرائب)، مات سنة ٣٦٠هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٦/١٣٣)، وشذرات الذهب (٣/٣٥).

(٣) كتاب الشريعة (٢/٢٤)، ورواه الطبراني في المعجم الصغير (٢/١٨٢)، والمعجم الأوسط (٦/٣١٣) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْفَهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مَرْفُوعًا، قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: (لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ إِلَّا ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَلَا عَنْ ابْنِهِ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيِّ، وَلَا يَرَوِي عَنْ عُمَرَ إِلَّا هَذَا الْإِسْنَادُ)، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (٨/٤٥٣): (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَالصَّغِيرِ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُمْ).

حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ^(١) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مَوْقُوفًا.

وَرَوَاهُ الْأَجْرِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ^(٢) عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ، وَقَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ يُوسُفَ التَّاجِرِ^(٣) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ^(٤) حَدَّثَنِي [أَبُو عَفَّانَ عُثْمَانُ]^(٥)

(١) جاء في كتاب الشريعة: (أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن إسماعيل ابن بنت أبي مريم)!!، وهو (عبد الله بن إسماعيل المدني) من رجال الطبراني؛ مجهول لا يُعرف، ولم يذكره الباحث/ نايف بن صلاح المنصوري في رسالته (إرشاد القاضي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني).
(٢) هو: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان المدني، قال أبو حاتم: (لا يُحتج به)، وقال ابن حجر: (صدوق)، مات سنة ١٧٤ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٦٢٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٧٨).

(٣) هو: أبو أحمد هارون بن يوسف بن هارون بن زياد القطيعي، المعروف بابن مقراض، قال عنه أبو بكر الإسماعيلي: (كان ثبًا)، ووافقه الدارقطني في سؤالات السهمي.

يُنظر: المعجم في أسامي الشيوخ (٣/ ٧٨٩)، وسؤالات السهمي للدارقطني (ص: ٢٥٦).

(٤) هو: أبو مروان محمد بن عثمان بن خالد الأموي المدني، وثقه أبو حاتم الرازي وابن حبان، وقال عنه ابن حجر: (صدوق)، مات سنة ٢٤١ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ١٩٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٨٧٦).

(٥) نقله شيخ الإسلام عن الأجري هكذا: (أبو عثمان بن خالد)!!، والصواب أنه (أبو عفان عثمان بن خالد) وصححته من كتب الرجال، ولم أر شيخنا الدميحي أشار إلى ذلك في تحقيقه للشريعة.

ابْنُ خَالِدٍ^(١) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: (مِنْ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَابَ اللَّهُ بِهَا عَلَى آدَمَ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ عَلَيْكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَمَا يُدْرِيكَ مَا مُحَمَّدٌ؟، قَالَ: يَا رَبِّ رَفَعْتَ رَأْسِي، فَرَأَيْتُ مَكْتُوبًا عَلَى عَرْشِكَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ أَكْرَمُ خَلْقِكَ)^(٢).

قُلْتُ: وَرَوَايَةُ الْحَاكِمِ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِمَا أُنْكِرَ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ نَفْسُهُ قَدْ قَالَ فِي كِتَابِ الْمَذْخَلِ إِلَى مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ رَوَى عَنْ أَبِيهِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأَمَّلَهَا مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ أَنَّ الْحَمْلَ فِيهَا عَلَيْهِ)^(٣).

قُلْتُ: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِهِمْ، يَغْلُطُ كَثِيرًا، ضَعْفُهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ^(٤)، وَالنَّسَائِيُّ،/ وَالذَّارِقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، [٣٢/٤]

(١) هو: أَبُو عَفَّانَ عَثْمَانُ بْنُ خَالِدِ الْعُثْمَانِيُّ الْمَدَنِيُّ، وَالِدُ أَبِي مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيَّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَالبُخَارِيُّ: (مَنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (مَتْرُوكٌ).

يُنْظَرُ: الْكَاشَفُ (٦/٢)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ٦٦٢).

(٢) كِتَابُ الشَّرِيعَةِ (٢/٢١)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، لِحَالِ أَبِي عَفَّانَ.

(٣) الْمَذْخَلُ إِلَى الصَّحِيحِ (ص: ١٥٤)، وَالنَّكَتُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ (١/٣١٨).

(٤) هو: أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ الرَّازِيِّ، إِمَامٌ كَبِيرٌ وَنَاقِدٌ شَهِيرٌ، كَانَ أَحَدَ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِهِ، مَاتَ سَنَةَ ٢٧٧هـ.

يُنْظَرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٣/٢٤٧)، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٢/١٧١).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ: (كَانَ [يَمُنُّ] ^٣ يَقْلِبُ الْأَخْبَارَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؛ حَتَّى كَثُرَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَتِهِ مِنْ رَفْعِ الْمَرَايِلِ، وَإِسْنَادِ الْمَوْقُوفِ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ) ^٤.
وَأَمَّا تَصْحِيحُ الْحَاكِمِ لِنَثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ فَهَذَا يَمَّا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ أَيْمَةُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْحَاكِمَ يُصَحِّحُ أَحَادِيثَ وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ مَكْذُوبَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ؛ كَمَا صَحَّحَ حَدِيثَ زُرَيْبِ بْنِ بَرَثَمَلٍ ^٥ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ

(١) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وأتممتها من كتاب المجروحين، وأظن أن شيخ الإسلام نقلها من الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٩٥/٢)، بدلالة ذكر المضعفين له بترتيب ابن الجوزي، والله أعلم.

(٢) كتاب المجروحين (٥٧/٢).

(٣) في [ظ] (برثملي) بالياء، وهكذا ضبطه أيضاً في رسالة فنوت الأشياء لله من جامع الرسائل (١٣/١)، وسبقه في ضبطه ابن الجوزي في الموضوعات (٢٠٩/١)، وفي [ع] و[م] (برثملي) بالألف المقصورة، وضبطه ابن القيم في المنار المنيف (ص: ٧٩) (برثملا) بالألف الممدودة، وضبطه ابن حجر في الإصابة (٥٢٤/٢)، والمطالب العالية (١٦/٥٤٤) (ثرملا)، وفي تبصير المنتبه بتحريр المشتبه (٦٤٢/٢) (ثرملة).

وهو: زُرَيْب - مُصَغَّرًا - أحد المعمرين، ذكره الطبري وابن حجر في عداد الصحابة، وله قصة ذكرها ابن أبي الدنيا والدارقطني والطبري وغيرهم.

يُنظر: الإصابة (٥٢٤/٢)، وتبصير المنتبه بتحريр المشتبه (٦٤٢/٢).

وَصِيَّ الْمَسِيحِ^(١)، وَهُوَ كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ؛ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ الْبِيهَقِيُّ^(٢)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ^(٣)، وَغَيْرُهُمَا^(٤)، وَكَذَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي مُسْتَدْرَكِهِ يُصَحِّحُهَا، وَهِيَ عِنْدَ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مَوْضُوعَةٌ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ مَوْفُوفًا يَرْفَعُهُ.

وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَعْتَمِدُونَ عَلَى مُجَرَّدِ تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ، وَإِنْ كَانَ غَالِبُ مَا يُصَحِّحُهُ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ لَكِنْ هُوَ فِي الْمُصَحِّحِينَ بِمَنْزِلَةِ الثَّقَةِ الَّذِي يَكْثُرُ غَلْطُهُ، وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ أَغْلَبَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِيمَنْ يُصَحِّحُ الْحَدِيثَ أَضْعَفُ مِنْ تَصْحِيحِهِ؛ بِخِلَافِ أَبِي حَاتِمٍ ابْنِ حَبَّانَ الْبُسْتِيِّ فَإِنَّ تَصْحِيحَهُ فَوْقَ

(١) ومُجْمَل لفظه عند البيهقي في قصة طويلة: (... فانفلق الجبل عن هامة كالرحى أبيض الرأس واللحية، عليه طمران من صوف، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقلنا: عليكم السلام ورحمة الله وبركاته، من أنت يرحمك الله؟، فقال: أنا زريب بن برثملا وصي العبد الصالح عيسى ابن مريم أسكنني هذا الجبل، ودعا لي بطول البقاء إلى نزوله من السماء، فيقتل الخنزير، ويكسر الصليب، ويتبرأ مما نحلته النصارى ...).

(٢) دلائل النبوة (٥/٤٢٧).

(٣) الموضوعات (١/٢٠٩).

(٤) مثل: أبي نعيم في دلائل النبوة (١/١٢٤)، والخطيب البغدادي كما في الموضوعات (١/١١٢)، وابن القيم في المنار المنيف (ص: ٧٩)، والدَّهَبِيُّ في ميزان الاعتدال (٢/٥٤٥)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (١/١٦٤)، وابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة (١/٢٤٠)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (ص: ١٩٩).

تَصْحِيحُ الْحَاكِمِ، وَأَجَلٌ قَدَرًا، وَكَذَلِكَ تَصْحِيحُ التِّرْمِذِيِّ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ مَنْدَه، وَأَمَّا لَهُمْ فَيَمَنْ يُصَحِّحُ الْحَدِيثَ.

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ مَا يَنْقُلُونَهُ نِزَاعٌ، فَهُمْ أَتَقَنُّ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْحَاكِمِ، وَلَا يَبْلُغُ تَصْحِيحُ الْوَاحِدِ مِنْ هَؤُلَاءِ مَبْلَغَ تَصْحِيحِ مُسْلِمٍ، وَلَا يَبْلُغُ تَصْحِيحُ مُسْلِمٍ مَبْلَغَ تَصْحِيحِ الْبُخَارِيِّ؛ بَلْ كِتَابُ الْبُخَارِيِّ أَجَلٌ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَالْبُخَارِيُّ/ مِنْ أَعْرَفِ خَلْقِ اللَّهِ بِالْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ؛ مَعَ فَهْمِهِ فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَرَ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْعِلَلِ مِنْهُ^(١).

وَلِهَذَا كَانَ مِنْ عَادَةِ الْبُخَارِيِّ إِذَا رَوَى [حَدِيثًا]^(٢) اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، أَوْ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ [أَنْ]^(٣) يَذْكُرُ الْإِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ لِتَلَا يُغْتَرَّ بِذِكْرِهِ لَهُ، بِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ مَقْرُونًا بِالْإِخْتِلَافِ فِيهِ.

(١) قال الترمذي في آخر كتاب السنن (العلل) (٧٣٨ / ٥) في مقارنته بين البخاري والدارمي وأبي زرعة الرازي: (وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت عبدالله بن عبدالرحمن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء فيه عن عبدالله وأبي زرعة، ولم أر أحداً بالعراق، ولا بخراسان، في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل).

(٢) في [ظ] و[ع] (حديث).

(٣) زيادة من [م] ليستقيم المعنى.

وَلِهَذَا كَانَ جُمْهُورُ مَا أَنْكَرَ عَلَى الْبُخَارِيِّ مِمَّا صَحَّحَهُ يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهِ رَاجِحًا عَلَى قَوْلٍ مَنْ نَازَعَهُ؛ بِخِلَافِ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ، فَإِنَّهُ نُوزِعَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ مِمَّا خَرَّجَهَا، وَكَانَ الصَّوَابُ فِيهَا مَعَ مَنْ نَازَعَهُ؛ كَمَا رَوَى فِي حَدِيثِ الْكُسُوفِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ، وَبِأَرْبَعِ رُكُوعَاتٍ؛ كَمَا رَوَى: أَنَّهُ صَلَّى بِرُكُوعَيْنِ^(١).

وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ إِلَّا بِرُكُوعَيْنِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْكُسُوفَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا الثَّلَاثُ وَالْأَرْبَعُ فِيهَا أَنَّهُ صَلَّى يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ فِي يَوْمِي كُسُوفٍ، وَلَا كَانَ لَهُ إِبْرَاهِيمَانِ، وَمَنْ نَقَلَ أَنَّهُ مَاتَ عَاشِرَ الشَّهْرِ فَقَدْ كَذَبَ.

وَكَذَلِكَ رَوَى مُسْلِمٌ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»^(٢)، وَنَازَعَهُ فِيهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ؛ كَيْحَيِّ بْنِ مَعِينٍ^(٣)، وَالْبُخَارِيُّ^(٤)، وَغَيْرُهُمَا^(٥)، فَبَيَّنُوا أَنَّ هَذَا غَلَطٌ لَيْسَ

(١) رواها مسلم في الكسوف، باب: صلاة الكسوف، رقم (٩٠١).

(٢) رواه مسلم في صفات المنافقين وأحكامهم، باب: ابتداء الخلق، رقم (٢٧٨٩).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٥٢/٣).

(٤) التاريخ الكبير (٤١٣/١).

(٥) كعلي بن المديني، والبيهقي؛ كما في الأسماء والصفات (٣٥٢/٢).

هَذَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْحُجَّةُ مَعَ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَأَنَّ آخِرَ مَا خَلَقَهُ هُوَ آدَمَ، وَكَانَ خَلْقُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ يَقْتَضِي أَنَّهُ خَلَقَ

(١) قال شيخ الإسلام كما في الفتاوى (١٧/ ٢٣٥): (وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي قَوْلِهِ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ» فَهُوَ حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، قَدْ حُجِّجَ فِيهِ أَثَمَةُ الْحَدِيثِ كَالْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى كَعْبٍ، وَقَدْ ذَكَرَ تَعْلِيلُهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ غَلَطٌ لَيْسَ مِمَّا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مِمَّا أَنْكَرَ الْحَذَّاقُ عَلَى مُسْلِمٍ إِخْرَاجَهُ إِثْبَاهًا)، وَقَالَ كَذَلِكَ فِي (١٨/ ٧٣): (وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَفِيهِ أَلْفَاظٌ عُرِفَ أَنَّهَا غَلَطٌ؛ كَمَا فِيهِ: «خَلَقَ اللَّهُ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ»، وَقَدْ بَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ كَعْبٍ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْكُؤُوفَ بِلَاثِ رَكْعَاتٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الْكُؤُوفَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً)، وَوَافَقَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْمَنَارِ الْمُنِيفِ (ص: ٨٤)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي التَّفْسِيرِ (١/ ٢١٥)، وَالْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ (١/ ١٥)، وَالزَّرْكَشِيُّ فِي التَّذَكُّرَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ (ص: ٢١٢)، وَالْمَنَاوِي فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ (٣/ ٤٤٧)، وَالْقَارِي فِي الْأَسْرَارِ الْمَرْفُوعَةِ (ص: ٤٥٦)، وَالْقُرْشِيُّ فِي الْجَوَاهِرِ الْمُضْيَةِ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ (٢/ ٤٢٩)، وَالْقَاسِمِيُّ فِي مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ (٥/ ٦٨)، وَشَيْخُنَا الْعَنِيمِينَ فِي شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ (٤/ ٥٢٢)، وَخَالِفُهُمُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي زَادِ الْمَسِيرِ (٧/ ٢٤٣)، وَأَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي حَاشِيَةِ الْمُسْنَدِ (١٦/ ١٤٦)، وَالْمُعَلِّمِيُّ فِي الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ (ص: ١٨٩)، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ (٤/ ٤٤٩)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ذَلِكَ فِي الْإِيَّامِ السَّبْعَةِ، وَقَدْ رُوِيَ إِسْنَادُ أَصَحُّ مِنْ هَذَا أَنَّ أَوَّلَ الْخَلْقِ كَانَ يَوْمَ الْأَحَدِ^(١).

وَكَذَلِكَ رَوَى: «أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ لَمَّا أَسْلَمَ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُمِّ حَبِيبَةَ، وَأَنْ يَتَّخِذَ مُعَاوِيَةَ كَاتِبًا»^(٢)، وَغَلَطَهُ فِي ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ، وَلَكِنَّ جُمْهُورَ مُتُونِ الصَّحِيحَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، تَلَقَّوْهَا بِالْقَبُولِ، وَأَجْمَعُوا عَلَيْهَا، وَهُمْ يَعْلَمُونَ عِلْمًا قَطْعِيًّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا، وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِي هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي آدَمَ يَذْكُرُهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْمَصْنُفِينَ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، وَمَا هُوَ مِنْ جَنْسِهِ مَعَ زِيَادَاتٍ أُخَرُ؛ كَمَا ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ، قَالَ: (وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدٍ

(١) لعلَّ شيخ الإسلام يقصد ما رواه الحاكم في المستدرک (٢/ ٤٨٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٠٢)، كلاهما من طريق أبي سعيد المقبري عن عكرمة عن ابن عباسٍ موقوفاً، وله حكم المرفوع حكماً، وقال بمثله (كعب الأحبار، وعبدالله بن سلام، ومجاهد بن جبر، والضَّحَّاك، والسُّدي، وغيرهم).

ينظر: البداية والنهاية (١/ ٢٧)، وأحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (ص: ٣٥٦).

(٢) رواه مسلم في فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي سفيان بن حرب، رقم (٢٥٠١).

المَكِّي^(١)، وَأَبُو اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْدِيُّ^(٢)، وَغَيْرُهُمَا: أَنَّ آدَمَ عِنْدَ مَعْصِيَتِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي)، قَالَ: (وَيُرَوَّى تَقَبَّلْ تَوْبَتِي، فَقَالَ اللَّهُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ عَرَفْتَ مُحَمَّدًا؟)، قَالَ: رَأَيْتُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ)، قَالَ: (وَيُرَوَّى: مُحَمَّدٌ عَبْدِي وَرَسُولِي، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ أَكْرَمُ خَلْقِكَ عَلَيْكَ، فَتَابَ عَلَيْهِ، وَغَفَرَ لَهُ)^(٣).

وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُبْنَى عَلَيْهِ الشَّرِيعَةُ، وَلَا يُجْتَنَّبُ بِهِ فِي الدِّينِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ وَنَحْوِهَا الَّتِي لَا تُعْلَمُ صِحَّتُهَا إِلَّا بِنَقْلِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَ[هَذِهِ]^(٤)

(١) هو: أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّي بن أَبِي طَالِبٍ حَمُوش بن مُحَمَّدٍ الْقَيْسِيُّ الْقُرْطُبِيُّ، الْعَلَّامَةُ الْمُقَرَّرُ الصُّوفِيُّ الْمَالِكِيُّ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ مَشْهُورَةٌ مِنْهَا: (قُوتُ الْقُلُوبِ)، وَ(الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرْآنِ السَّبْعِ)، مَاتَ سَنَةَ ٤٣٧ هـ.

يُنْظَرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٧/٥٩١)، وَتَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ (٤/٧٣٧)، وَالدِّيْبَاجُ الْمَذْهَبِ (٢/٣٤٢).

(٢) هو: أَبُو اللَّيْثِ نَصْر بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، الْإِمَامُ الْفَقِيهُ الصُّوفِيُّ الْحَنْفِيُّ، لَهُ مَوْلاَفَاتٌ مِنْهَا: (تَنْبِيهُ الْغَافِلِينَ)، مَاتَ سَنَةَ ٣٧٣ هـ وَقِيلَ ٣٧٥ هـ.

يُنْظَرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٦/٣٢٢)، وَالْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ (٢/١٩٦).
(٣) الشُّفَا (١/٢٢٧).

(٤) فِي [ظ] (هَذَا).

لَوْ نَقَلَهَا مِثْلُ كَعْبِ الْأَخْبَارِ^(١)، وَوَهْبِ بْنِ مُنْبَهٍ^(٢)، وَأَمْثَالِهَا مِمَّنْ يَنْقُلُ أَخْبَارَ الْمُبْتَدَأِ، وَقَصَصَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: لَمْ يَجْزُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهَا فِي دِينِ الْمُسْلِمِينَ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

فَكَيْفَ إِذَا نَقَلَهَا مَنْ لَا يَنْقُلُهَا لَا عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا عَنْ ثِقَاتِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ؛ بَلْ إِنَّمَا يَنْقُلُهَا عَمَّنْ هُوَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ مَجْرُوحٌ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَاضْطَرَبَ عَلَيْهِ فِيهَا اضْطِرَابًا يُعْرَفُ [بِهِ]^(٣) أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ. وَ[لَمْ]^(٤) يَنْقُلْ ذَلِكَ وَلَا مَا يُشَبِّهُهُ أَحَدٌ مِنْ ثِقَاتِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ

(١) هو: كعب بن ماته الحميري اليماني، يلقب بكعب الأخبار، من يهود اليمن، أسلم وقدم المدينة في عهد عمر رضي الله عنه، قال الذهبي: (فجالس أصحاب محمد ﷺ، فكان يُحدثهم عن الكتب الإسرائيلية، ويحفظ عجائب، ويأخذ السُّنَنَ عن الصَّحابة، وكان حسن الإسلام، متين الديانة، من نبلاء العلماء)، مات في أواخر خلافة عثمان.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٨٩)، وشنذرات الذهب (١/ ٤٠).

(٢) هو: أبو عبدالله وهب بن منبه الصنعاني، العلامة، وثقة أبو زرعة والنسائي والمعجلي، اشتهر بالزهد والعبادة والحكايات في الإسرائيليات، مات سنة ١١٠ هـ وقيل ١١٤ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٤٤)، وشنذرات الذهب (١/ ١٥٠).

(٣) زيادة من [م].

(٤) في [م] (لا).

يُعْتَمَدُ عَلَى نَقْلِهِمْ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ جَنْسِ مَا يَنْقُلُهُ إِسْحَاقُ بْنُ بَشْرٍ^(١) وَأَمْثَالُهُ فِي كُتُبِ الْمُبْتَدَأِ، وَهَذِهِ لَوْ كَانَتْ ثَابِتَةً عَنِ الْأَنْبِيَاءِ لَكَانَتْ شَرْعاً لَهُمْ. وَحِينَئِذٍ فَكَانَ الْإِخْتِجَاجُ بِهَا مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا هَلْ هُوَ شَرْعٌ لَنَا أَمْ لَا، وَالتَّرَاغُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ؛ لَكِنْ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يَرِدْ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِيمَا ثَبَتَ أَنَّهُ شَرْعٌ لِمَنْ قَبْلَنَا مِنْ نَقْلِ [ثَابِتٍ]^(٢) عَنْ نَبِيِّنَا ﷺ، أَوْ بِمَا تَوَاتَرَ عَنْهُمْ؛ لَا بِمَا يُرَوَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَجَّ بِهٍ فِي شَرْعِ الْمُسْلِمِينَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ذَكَرَهُ مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّنْعَانِيُّ^(٣) - صَاحِبُ التَّفْسِيرِ - بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُوعِيَهُ اللَّهُ حِفْظَ الْقُرْآنِ، وَحِفْظَ أَصْنَافِ الْعِلْمِ، فَلْيَكْتُبْ هَذَا الدُّعَاءَ فِي إِنَاءٍ نَظِيفٍ، أَوْ فِي

(١) هو: أبو حذيفة إسحاق بن بشر بن محمد الهاشمي، شيخ قضاة، (كذاب متروك)، قال عنه شيخ الإسلام كما في تلخيص الاستغاثة (١/ ٧٧): (أما جمهور المصنفين في الأخبار والتواريخ والسِّير والفتن من رجال الجرح والتعديل منهم من هو في نفسه متهم أو غير حافظ كآبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن محمد السائب الكلبي، وإسحاق بن بشر، وأمثالهم من الكذابين)، مات سنة ٢٠٦ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٧٧)، وشدرات الذهب (٢/ ١٥).

(٢) في [ظ] (الثابت).

(٣) هو: أبو محمد موسى بن عبد الرحمن الثقفي الصنعاني، اشتهر بالتفسير، كذاب متروك.

يُنظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٢١١)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٨٤).

[صَحْفَةٍ] ^(١) قَوَارِيرَ بَعْسَلٍ وَزَعْفَرَانٍ وَمَاءٍ مَطَرٍ، وَلَيَشْرَبُهُ عَلَى الرَّيْقِ، وَلَيَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلَيَكُنْ إِفْطَارُهُ عَلَيْهِ، [فَإِنَّهُ يَحْفَظُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ] ^(٢)، وَيَدْعُو بِهِ فِي إِدْبَارِ صَلَوَاتِهِ [الْمَكْتُوبَةِ] ^(٣) / اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ مَنْسُوءٌ لَمْ يُسْأَلْ مِثْلُكَ وَلَا [٤٦/٥] يُسْأَلُ، أَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ [رَسُولِكَ وَ] ^(٤) نَبِيِّكَ، وَإِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ [وَصَفِيِّكَ] ^(٥)، وَمُوسَى [كَلِيمِكَ وَ] ^(٦) نَجِيِّكَ، وَعِيسَى رُوحَكَ وَكَلِمَتِكَ وَوَجْهِكَ ^(٧)، وَذَكَرَ تَمَامَ الدُّعَاءِ.

وَمُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا مِنَ الْكَذَّابِينَ!!

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ فِيهِ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ) ^(٨).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانَ: (دَجَّالٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَضَعَ عَلَى ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ

(١) في [ظ] و[ع] و[م] (صُحُفٌ)، وهو تصحيفٌ، والصَّوَابُ ما أثبتته إن شاء الله.

(٢) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأثبتته من كتاب الدعاء.

(٣) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأثبتته من كتاب الدعاء.

(٤) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأثبتته من كتاب الدعاء.

(٥) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأثبتته من كتاب الدعاء.

(٦) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأثبتته من كتاب الدعاء.

(٧) رواه الطبراني في كتاب الدعاء (٣/ ١٤٢٢).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/ ٦٦).

عطاء عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كِتَابًا فِي التَّفْسِيرِ، جَمَعَهُ مِنْ كَلَامِ الْكَلْبِيِّ، وَمُقَاتِلٍ^(١).
وَيُرَوَّى^(٢) نَحْوُ هَذَا - دُونَ الصَّوْمِ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ
إِبْرَاهِيمَ الْمُرُوزِيِّ^(٣) حَدَّثَنَا وَكِيعٌ^(٤) عَنْ عُيَيْدَةَ^(٥) عَنْ شَقِيقٍ^(٦) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

(١) كتاب المجروحين (٢/ ٢٤٢) باختصار.

(٢) روى ذلك الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ٢٦١)، وابن عساكر في أخبار لحفظ القرآن الكريم (ص: ٢١)، وعده الذهبي في الميزان (٤/ ١٩٩) من بلاياه.
(٣) هو: أبو عمران موسى بن إبراهيم بن يحيى المروزي، كذاب متروك، قاله ابن معين والدارقطني كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية هنا.

يُنظر: تاريخ بغداد (١٥/ ٢٨)، وتاريخ الإسلام (٥/ ٧٠٧)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٩٩).
(٤) هو: أبو سفيان وكيع بن الجراح الرُّؤاسي، من أعلام الحُفَظ والمُعَبَّد، قال عنه الإمام أحمد: (ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظ)، مات سنة ١٩٧هـ.
يُنظر: الكاشف (٢/ ٣٥٠)، وتقريب التهذيب (ص: ١٠٣٧).

(٥) هو: أبو عبد الكريم عُبَيْدَةُ بن مُعْتَبٍ الضبي الكوفي، سيء الحفظ تركه ابن المبارك والإمام أحمد ويحيى القطان، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حجر.
يُنظر: الكاشف (١/ ٦٩٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٥٥).

(٦) هو: أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، ثقة عابدٌ مخضرمٌ، مات سنة ٨٢هـ.
يُنظر: الكاشف (١/ ٤٨٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٣٩).

وَمُوسَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ هَذَا قَالَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (كَذَّابٌ)^(١)، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (مَثْرُوكٌ)^(٢)، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: (كَانَ مُغْفَلًا يُلْقَنُ فَيَتَلَقَّنُ فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ)^(٣).

وَيُرَوَّى^(٤) هَذَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ [جَبْرِ]^(٥) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِطَرِيقٍ أَوْعَفَ مِنَ الْأَوَّلِ.

(١) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٤٤/٣).

(٢) تاريخ بغداد (٤٠/١٣)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١٤٤/٣).

(٣) لم يترجم ابن حَبَّانَ لموسى بن إبراهيم المروزي في كتاب المجروحين، ونقل شيخ الإسلام هذا الكلام من ابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين، وابن الجوزي هنا قد وهم في نقله عن موسى بن إبراهيم المروزي إذ كلام ابن حَبَّانَ هذا ينطبق على موسى بن دينار حيث قال عنه: (وكان موسى هذا شيخاً مغفلاً، لا يبالي ما يلقن فيتلقن، وكل شيء يُسأل فيجيب فيه، ويحدث بما ليس من سماعه، فاستحق الترك)، [ط: محمد زايد (٢/٢٣٧)، ط: حمدي السلفي (٢/٢٤٤)، ط: محمد فرحات (٢/٢٦٤)]، والله أعلم.

(٤) رواه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١٧٤)، وذكره السيوطي في اللآلي المصنوعة (٢/٢٩٩)، وعدَّوه من الموضوعات لحال (عمر بن صحيح)، وكذا قال ابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة (٢/٣٢٢).

(٥) في [ظ] و[م] (حبر) بالحاء المهملة، وهو تصحيفٌ، والله أعلم.

هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، من العلماء العبَّاد، ثقةٌ في التفسير وغيره، مات ساجداً سنة ١٠٤ هـ وقيل غيرها.

يُنظر: الكاشف (٢/٢٤٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٢١).

وَرَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْجَوْهَرِيِّ^(١):
 حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ^(٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ الْعَلَاءِ [الْعَبْدِيُّ]^(٣) حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يُزَيْدَ^(٤)
 عَنْ الزُّهْرِيِّ^(٥)، وَرَفَعَ الْحَدِيثَ قَالَ: (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْفَظَ: فَلْيَصُمْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ،

(١) هو: أبو العبَّاس أحمد بن إسحاق بن إبراهيم الجوهري المشهور بحمويه الثقفى، وثقه ابن حبان، مات سنة ٣٠٠هـ.

يُنظر: أخبار أصبهان (١/ ١٥١)، الثقات (٨/ ٢٤).

(٢) هو: أبو الأشعث أحمد بن المقدم العجلي، قال عنه أبو حاتم الرازي: (هو صالح الحديث محله الصدق) ووافقه ابن حجر، وثقه النسائي وابن عدي والذهبي، مات سنة ٢٥٣هـ.
 يُنظر: الكاشف (١/ ٢٠٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٩).

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] (العتبي)، وهو تصنيف، والصواب ما أثبتته، والله أعلم.
 وهو: زهير بن العلاء العبدي، قال عنه أبو حاتم الرازي: (أحاديثه موضوعة) كما في كتاب العلل لابنه (٦/ ٤٠٠)، وثقه ابن حبان، وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ١٩).
 يُنظر: الثقات (٨/ ٢٥٦)، والمغني في الضعفاء (ص: ٢٤١).

(٤) هو: أبو معشر البراء - من بري النبل - يوسف بن يزيد بن عثمان العطار البصري، قال أبو حاتم: (يُكتب حديثه)، وضعفه ابن معين مرّة، ومرّة قال: (صالح)، وقال البخاري والذهبي وابن حجر: (صدوق)، وقال أبو داود: (ليس بذلك)، وثقه ابن حبان في الثقات.
 يُنظر: الكاشف (٢/ ٤٠١)، وتقريب التهذيب (ص: ١٠٩٧).

(٥) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهري، أحد الأعلام الحُفَظاء، متفقٌ على جلالته وإتقانه، مات سنة ١٢٥هـ وقيل قبلها.
 يُنظر: الكاشف (٢/ ٢١٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٨٩٦).

وَلْيَكُنْ إِفْطَارُهُ فِي آخِرِ [هَذِهِ] ^(١) الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ).

قُلْتُ: وَهَذِهِ أَسَانِيدُ مُظْلَمَةٍ لَا يَنْبُتُ بِهَا شَيْءٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي أَمَالِيهِ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُقَدِّسِيُّ عَلَى عَادَةِ
أَمْثَالِهِمْ فِي رِوَايَةِ مَا يَرَوَى فِي الْبَابِ سَوَاءً كَانَ صَحِيحًا أَوْ ضَعِيفًا؛ كَمَا اعْتَادَهُ أَكْثَرُ
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُمْ: يَرَوُونَ مَا رَوَى بِهِ الْفَضَائِلُ، وَيَجْعَلُونَ الْعُهُدَةَ فِي
ذَلِكَ عَلَى النَّاقِلِ؛ كَمَا هِيَ عَادَةُ الْمُصَنِّفِينَ فِي فَصَائِلِ الْأَوْقَاتِ، وَالْأَمْكِنَةِ،
وَالْأَشْخَاصِ، وَالْعِبَادَاتِ، [وَالْعَادَاتِ] ^(٢)؛ كَمَا يَرَوِيهِ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي
فَصَائِلِ الْأَعْمَالِ وَغَيْرِهِ حَيْثُ يَجْمَعُ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً؛ لِكَثْرَةِ رِوَايَتِهِ، وَفِيهَا أَحَادِيثُ
/ كَثِيرَةٌ قَوِيَّةٌ صَحِيحَةٌ وَحَسَنَةٌ، وَأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ضَعِيفَةٌ مُوْضُوعَةٌ وَوَاهِيَةٌ، [٣٢/٤]
وَكَذَلِكَ مَا يَرَوِيهِ خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ^(٣) فِي فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ، وَمَا يَرَوِيهِ أَبُو نُعَيْمٍ
الْأَصْبَهَانِيُّ فِي فَصَائِلِ الْخُلَفَاءِ فِي كِتَابِ مُفْرَدٍ، وَفِي أَوَّلِ حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ، وَمَا يَرَوِيهِ

(١) سقط في [م].

(٢) سقط في [م].

(٣) هو: أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة القرشي الشامي، الإمام الثقة المعمر، من
مؤلفاته (فضائل الصحابة)، مات سنة ٣٤٣هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٤١٢)، وشذرات الذهب (٢/٣٦٥).

أَبُو اللَّيْثِ السَّمَرَقَنْدِيُّ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ الْكِنَانِيُّ^(١)، وَأَبُو عَلِيٍّ ابْنُ الْبَنَاءِ^(٢)، وَأَمْثَالُهُمْ مِنْ الشُّيُوخِ، وَمَا يَزُودُهُ أَبُو بَكْرٍ الْحَطِيبُ^(٣)، وَأَبُو الْفَضْلِ ابْنُ نَاصِرٍ^(٤)، وَأَبُو مُوسَى

(١) هو: عبدالعزيز بن يحيى بن عبدالعزيز الكناني الشافعي، حباه الله علماً وفضلاً وذكاءً، اشتهر بمناظرته لإمامي المعتزلة في زمانه ابن أبي دؤاد والمريسي في مسألة خلق القرآن، وبكتابه (الحيدة)، مات سنة ٢٤٠هـ.

يُنظر: تاريخ بغداد (١٢/٢١٢)، وطبقات الشافعية الكبرى (٢/١٤٤).
(٢) هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالله بن البناء البغدادي الحنبلي، الإمام الفقيه المحدث، كان شديداً على المخالفين للسلف، ومن أشهر مؤلفاته (الرد على المبتدعة) و(المختار في أصول السنة)، مات سنة ٤٧١هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٣٨٠)، وشذرات الذهب (٣/٣٣٨).
(٣) هو: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، المشهور بالخطيب، الإمام، الحافظ الناقد، مُحدث الوقت، صاحب التصانيف المحررة، له (تاريخ بغداد)، وغيره، مات سنة ٤٦٣هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٢٧٠)، وشذرات الذهب (٣/٣١١).
(٤) هو: أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد السّلامي البغدادي، الإمام، المحدث، الحافظ، شيخ العراق في زمانه، وكان كثير الذكر، سريع الدّعة، مات سنة ٥٥٠هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٦٥)، وشذرات الذهب (٤/١٥٥).

الْمَدِينِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ عَسَاكِرٍ^(١)، وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ^(٢)، وَأَمْثَالُهُمْ مِمَّنْ هُمْ مَعْرِفَةٌ بِالْحَدِيثِ.

فَإِنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَرَوُونَ فِي تَصَانِيفِهِمْ مَا رَوِيَ مُطْلَقًا عَلَى عَادَتِهِمُ الْجَارِيَةِ؛ لِيُعْرِفَ مَا رَوِيَ فِي ذَلِكَ الْبَابِ؛ لَا لِيُحْتَجَّ بِكُلِّ مَا رَوِيَ، وَقَدْ يَتَكَلَّمُ أَحَدُهُمْ عَلَى الْحَدِيثِ وَيَقُولُ: (غَرِيبٌ، وَمُنْكَرٌ، وَضَعِيفٌ)؛ وَقَدْ لَا يَتَكَلَّمُ.

وَهَذَا بِخِلَافِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَحْتَجُّونَ بِهِ، وَيَتَّبِعُونَ عَلَيْهِ دِينَهُمْ؛ مِثْلَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ^(٣)، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ^(٤)، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) هو: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر الدمشقي الشافعي، الإمام، العلامة، الحافظ الكبير، مُحدث الشام، صاحب (تاريخ دمشق)، مات سنة ٥٧١ هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٥٤)، وشذرات الذهب (٤/ ٢٣٩).

(٢) هو: أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي الحنبلي، الإمام الحافظ، مصنف (عمدة الأحكام) و(الكامل في أسماء الرجال)، مات سنة ٦٠٠ هـ.
يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٤٣)، وشذرات الذهب (٦/ ٥٦١).

(٣) هو: أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد الأزدي، أمير المؤمنين في الحديث، رأساً في العلم والعبادة والزهد، مات سنة ١٦٠ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٠٢)، وشذرات الذهب (١/ ٢٤٧).
(٤) هو: أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، الحافظ الكبير، كان أعلم أهل زمانه بالرجال، رأساً في الحفظ والزهد، مات سنة ١٩٨ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٧٥)، وشذرات الذهب (١/ ٣٥٥).

مَهْدِيٍّ^(١)، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ^(٢)، وَوَكَيْعَ بْنَ الْجَرَّاحِ،
وَالشَّافِعِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ^(٣)، وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ^(٤)،
وَالْبُخَارِيَّ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ نَصْرِ الْمُرُوزِيِّ^(٥)، وَابْنَ

(١) هو: أبو سعيد عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، سيّد الحفاظ، وإمام النقاد، مات سنة ١٩٨ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ١٩٢)، وشذرات الذهب (١/ ٣٥٥).

(٢) هو: أبو عبدالرحمن عبدالله بن المبارك بن واضح المروزي، أمير المؤمنين في الحديث، كان رأساً في العلم والعمل، مات سنة ١٨١ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٧٨)، وشذرات الذهب (١/ ٢٩٥).

(٣) هو: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، الإمام الكبير، وسيّد الحفاظ، قال عنه الإمام أحمد: (لا أعرفُ لإسحاق في الدنيا نظيراً)، مات سنة ٢٣٨ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٥٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٨٩).

(٤) هو: أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر بن المديني، الإمام الحجة أمير المؤمنين في الحديث، مات سنة ٢٣٤ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١)، وشذرات الذهب (٢/ ٨١).

(٥) هو: أبو عبدالله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، الإمام الحافظ الكبير، من أعلم الناس باختلاف الفقهاء في زمانه، من أشهر مؤلفاته (تعظيم قدر الصلاة)، مات سنة ٢٩٤ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٣)، وشذرات الذهب (٢/ ٢١٦).

خَزِيمَةَ^(١)، وَابْنَ الْمُنْدَرِ^(٢)، وَدَاوُدَ بْنَ عَلِيٍّ^(٣)، وَمُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرِ الطَّيْرِ^(٤)، وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَنْتَوْنَ الْأَحْكَامَ عَلَى الْأَحَادِيثِ يَحْتَاجُونَ أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي مَعْرِفَةِ صَحِيحِهَا وَضَعِيفِهَا، وَتَمَيِّزِ رَجَالِهَا.

وَكَذَلِكَ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِي الْحَدِيثِ وَالرَّجَالِ؛ لِيُمَيِّزُوا بَيْنَ هَذَا وَهَذَا لِأَجْلِ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ؛ كَمَا يَفْعَلُ أَبُو أَحْمَدَ ابْنُ عَدِيٍّ، وَأَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ^(٥).

(١) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، الحافظ، مات سنة ٣١١هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٦٥)، وشذرات الذهب (٢ / ٢٦٢).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الإمام، الحافظ، العلامة، فريد وقته في علم اختلاف الفقهاء واجماعهم، مات سنة ٣١٩هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٤ / ٤٩٠)، وشذرات الذهب (٢ / ٢٨٠).

(٣) هو: أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري، الإمام، الحافظ، العلامة، العابد، رئيس الظاهرية، مات سنة ٢٧٠هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٣ / ٩٧)، وشذرات الذهب (٢ / ١٥٨).

(٤) هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، الإمام، المجتهد، مصنف (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) وتاريخ الأمم والملوك، مات سنة ٣١٠هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٤ / ٢٦٧)، وشذرات الذهب (٢ / ٢٦٠).

(٥) هو: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني الإسماعيلي، الإمام، الحافظ، الفقيه، قال الحاكم: (كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء)، مات سنة ٣٧١هـ.

وَكَمَا قَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ، وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ^(١)، وَأَبُو
الْقَاسِمِ الزَّنْجَانِيُّ^(٢)، وَأَبُو عُمَرَ بْنِ عَبْدِالْبَرِّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ، وَأَمْثَالُ هَؤُلَاءِ،
فَإِنْ بَسَطَ هَذِهِ الْأُمُورَ لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

وَلَمْ نَذْكُرْ مَنْ لَا يَزُوي بِإِسْنَادٍ - مِثْلَ كِتَابِ وَسِيلَةِ الْمُتَعَبِّدِينَ لِعُمَرَ الْمَلَّا
الْمَوْصِلِيِّ^(٣)، وَكِتَابِ الْفِرْدَوْسِ لِـ[شَهْرَدَارٍ]^(٤).....

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢٩٢)، وشذرات الذهب (٣ / ٧٢).

(١) هو: أبو إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي، الإمام، القدوة، صاحب (ذم
الكلام)، و(منازل السائرين)، كان شديداً على الظلمة والمبتدعة، مات سنة ٤٨١ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٨ / ٥٠٣)، وشذرات الذهب (٣ / ٣٦٥).

(٢) هو: أبو القاسم سعد بن علي بن محمد الزنجاني، الإمام، العلامة، الحافظ، العابد، شيخ
الحرم، قال عنه إسماعيل التيمي الحافظ: (إمامٌ كبيرٌ، عارفٌ بالسُّنة)، مات سنة ٤٧١ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٨ / ٣٨٥)، وشذرات الذهب (٣ / ٣٣٩).

(٣) هو: أبو حفص عمر بن محمد بن خضر الإربلي الموصلي الصوفي، المعروف بالملأ - لأنه
كان يملأ تنانير الأجر ويأخذ الأجرة فيتقوت بها، أو لأنه كان يملأ الماء من بئر في الجامع
احتساباً - ، ومن أشهر كتبه (وسيلة المتعبدين في سيرة سيّد المرسلين)، حشاه بالأكاذيب
وأحاديث بلا أسانيد، مات سنة ٥٧٠ هـ.

يُنظر: البداية والنهاية (٢ / ٢٨٢)، والنجوم الزاهرة (٦ / ٧٦)، والأعلام (٥ / ٦٠).

(٤) في [ظ] و[ع] و[م] (شهر يار)، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

الدَّيْلَمِيُّ^(١)، وَأَمْتَالِ ذَلِكَ - فَإِنَّ هَؤُلَاءِ دُونَ هَؤُلَاءِ الطَّبَقَاتِ، وَفِيهَا يَذْكُرُونَهُ مِنْ الْأَكَاذِبِ أَمْرٌ كَبِيرٌ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ مَرْفُوعٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ شَرْعِيَّةٍ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِحَدِيثِهِ؛ بَلِ الْمَرْوِيُّ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا يَعْرِفُ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ، إِنَّمَا تَعَمَّدَا مِنْ وَاضِعِهِ، وَإِنَّمَا غَلَطَا مِنْهُ.

[٤٧/٥]

وَفِي الْبَابِ آثَارٌ عَنِ السَّلَفِ أَكْثَرُهَا ضَعِيفَةٌ، فَمِنْهَا:

حَدِيثُ الْأَزْبَعَةِ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عِنْدَ الْكَعْبَةِ وَسَلَّوْا؛ وَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ وَمُصْعَبُ [ابْنَا]^(٢) الرَّبِيعِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا^(٣) فِي كِتَابِ مُجَابِي الدَّعَاءِ^(٤)،

(١) هو: أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي الهمداني، المحدث، المؤرخ، له (الفردوس بمأثور الخطاب) و(تاريخ همدان)، قال عنه الذهبي في السير: (متوسط الحفظ، وغيره أبرع منه وأتقن)، وفي التاريخ: (متوسط المعرفة، وليس بالمتقن)، مات سنة ٥٠٩ هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٢٩٤/١٩)، وتاريخ الإسلام (١٩٣/٤).

(٢) في [ظ] (ابني)، و[ع] (ابن).

(٣) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد ابن أبي الدنيا البغدادي القرشي، من موالي بني أمية، مؤدب أبناء الخلفاء، من المكثرين في التصنيف، وقال عنه أبو حاتم: (صدوق)، مات سنة ٢٨١ هـ. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٩٧/١٣)، والبداية والنهاية (٧١/١١).

(٤) كتاب مجابي الدعاء (ص: ٦٤)، ورواه كذلك المعافي بن زكريا في المجلس الصالح الكافي (ص: ٢٥٨)، والفاكهي في أخبار مكة (١/ ٤١٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل

وَرَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ الْغَنَوِيِّ^(١) عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٢) عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا كُنَّا بَيْنَاءِ الْكَعْبَةِ: أَنَا، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَمُضْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، فَقَالَ الْقَوْمُ بَعْدَ أَنْ فَرَّغُوا مِنْ حَدِيثِهِمْ: لِيَقُمْ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ، فَلْيَأْخُذْ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، وَلْيَسْأَلِ اللَّهَ حَاجَتَهُ، فَإِنَّهُ يُعْطَى مِنْ سَعَةٍ.

ثُمَّ قَالُوا: قُمْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَإِنَّكَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ فِي [الْإِسْلَامِ بَعْدَ] الْهِجْرَةِ، فَقَامَ فَأَخَذَ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَظِيمٌ تُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ، أَسْأَلُكَ بِحُرْمَةِ وَجْهِكَ، وَحُرْمَةِ عَرْشِكَ، وَحُرْمَةِ نَبِيِّكَ: أَنْ لَا تُمِيتَنِي مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى تُؤَلِّينِي الْحِجَازَ، وَيُسَلِّمَ عَلَيَّ بِالْخِلَافَةِ، ثُمَّ جَاءَ فَجَلَسَ.

ثُمَّ قَامَ مُضْعَبُ فَأَخَذَ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِلَيْكَ يَصِيرُ كُلُّ شَيْءٍ، أَسْأَلُكَ بِقُدْرَتِكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ: أَلَّا تُمِيتَنِي مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى تُؤَلِّينِي الْعِرَاقَ، وَتُزَوِّجَنِي بِسُكَيْنَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ.

السنة (٩/ ١٥٠)، وابن بشكوال في المستغيثين بالله (ص: ٥٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق

(٣١/ ١٧١)، وابن الجوزي في المنتظم (٦/ ١٣٤)، كلهم بنفس الإسناد.

(١) هو: أبو إسحاق إسماعيل بن أبان الغنوي الكوفي، كذاب متروك، مات سنة ٢١٠هـ.

يُنظر: كتاب المجروحين (١/ ١٢٨)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٧٠).

(٢) مجهول العين؛ كما نص عليه شيخ الإسلام هنا، وهذا من دقة علمه، وسعة حفظه.

(٣) سقط في [ظ] و[ع].

ثُمَّ قَامَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ فَأَخَذَ بِالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ، وَرَبَّ الْأَرْضِ ذَاتِ النَّبْتِ بَعْدَ الْقَفْرِ، أَسْأَلُكَ بِمَا سَأَلَكَ بِهِ عِبَادُكَ الْمُطِيعُونَ لِأَمْرِكَ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّكَ عَلَى خَلْقِكَ، وَبِحَقِّ الطَّائِفِينَ حَوْلَ عَرْشِكَ)، إِلَى آخِرِهِ.

قُلْتُ: وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الَّذِي رَوَى هَذَا عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ كَذَّابٌ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (كَتَبْتُ عَنْهُ، ثُمَّ حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ مُوضُوعَةٍ فَتَرَكْنَاهُ)^(١)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (وَضَعَ حَدِيثًا عَلَى السَّابِعِ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ يَلْبَسُ الْحُضْرَةَ)^(٢)، يَعْنِي: الْمَأْمُونُ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو زُرْعَةَ وَالذَّارِقُطْنِيُّ: (مَتْرُوكٌ)^(٣)،

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٢١١)

(٢) كتاب المجروحين (٢/ ١٤٠)، والجرح والتعديل (٢/ ١٦٠)، وتهذيب الكمال (٣/ ٩).
(٣) كتاب الضعفاء للبخاري (ص: ٢٤)، والجرح والتعديل (٢/ ١٦٠)، والضعفاء والمتروكين للذَّارِقُطْنِيِّ (ص: ١٣٢)، والموضوعات (١/ ٤٠٢)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/ ١٠٧)، وقال فيهما: (البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَالذَّارِقُطْنِيُّ)، وَالنَّسَائِيُّ مِمَّنْ قَالَ عَنْهُ (مَتْرُوكٌ) كَمَا فِي الضَّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ لَهُ (ص: ٤٨)، فَجَعَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَكَانَ النَّسَائِيِّ أَبَا زُرْعَةَ، فَهَلْ هُوَ قَصْدٌ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، أَوْ هُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّسَاحِ؛ مَعَ أَنَّهُ غَالِبًا يَنْقَلُ مِنَ الضَّعْفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ لَابْنِ الْجَوْزِيِّ كَمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ مُسَبِّقًا.

وَقَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ: (ظَهَرَ مِنْهُ عَلَى الْكَذِبِ) ^(١)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (كَذَّابٌ) ^(٢) وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (يَضَعُ عَلَى الثَّقَاتِ) ^(٣).

وَطَارِقُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّ الثَّوْرِيَّ رَوَى عَنْهُ لَا يُعْرَفُ مَنْ هُوَ، [فَإِنَّ] ^(٤) طَارِقَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ^(٥) الْمَعْرُوفَ الَّذِي رَوَى [عَنْ] ^(٦) ابْنِ عَجْلَانَ لَيْسَ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ.

وَقَدْ خُولِفَ فِيهَا فَرَوَاهَا أَبُو نُعَيْمٍ ^(٧) عَنِ الطَّبْرَانِيِّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ

(١) أحوال الرجال (ص: ٨٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٠).

(٣) كتاب المجروحين (١/ ١٢٨).

(٤) في [م] [قال: فإن]، وكلمة (قال) زائدة، لا محل لها، ويستقيم الكلام بدونها، والله أعلم.

(٥) هو: أبو عاصم طارق بن عبدالعزيز بن طارق الربعي العبدي، قال عنه أبو حاتم: (شيخ يُذَكَّرُ بحديثه، ما رأيتُ بحديثه بأساً في مقدار ما رأيتُ من حديثه)، ووثقه ابن حبان ونسبه إلى جده فسماه (طارق بن طارق المكي)، ووقع في اسمه تصحيفٌ عند ابن حجر في لسان الميزان فسماه (طارق بارق المكي)، والله أعلم.

يُنظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤٨٨)، الثقات (٨/ ٣٢٧)، لسان الميزان (٤/ ٣٤٤).

(٦) في [ظ] و[ع] و[م] (عنه)، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتته إن شاء الله، لأن ابن عجلان شيخه فهو يروي عنه، وليس ابن عجلان يروي عن طارق بن عبدالعزيز، والله أعلم.

(٧) حلية الأولياء (١/ ٣٠٩)، وابن الجوزي في المنتظم (٦/ ١٣٤)، وغيرهما.

[الحريش]^(١) حَدَّثَنَا أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ^(٢) حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ^(٣) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ^(٤) قَالَ: (اجْتَمَعَ فِي الْحِجْرِ مُضْعَبٌ وَعُرْوَةٌ وَعَبْدُ اللَّهِ [بَنُو]^(٥) الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، فَقَالُوا: تَمْتُوا!!).

(١) في [ظ] و[ع] و[م] (الحريش)، وهو تصنيف، والصواب ما أثبتته إن شاء الله كما في الحلية، والضعفاء للعقيلي، والثقات لابن حبان، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وتهذيب الكمال للمزي، وغيرها.

وهو: أبو الفضل أحمد بن زيد بن الحريش الأهوازي، من رجال الطبراني في معاجمه الثلاثة، وغيرها، قال عنه أبو الطيب المنصوري في إرشاد القاصي والداني: (مقبول)، مات سنة ٢٩٤هـ.

يُنظر: تاريخ الإسلام (٦/ ٨٨٠)، وإرشاد القاصي والداني (ص: ١١٨).

(٢) هو: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني البصري، المقرئ اللغوي، من خاصة الأصمعي، صدوق، مات سنة ٢٥٥هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٤٧٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٢٠).

(٣) هو: أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي، لغوي أديب، صدوق، مات سنة ٢١٥هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٦٦٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٢٦).

(٤) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان المدني، المشهور بأبي الزناد، ثقة ثبت، مات سنة ١٣١هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٥٤٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).

(٥) في [ظ] (بني)، وهو خطأ، والصحيح أن يقال: (بنو)، وفي [ع] و[م] (أبناء)، وفي تاريخ دمشق والمُنْتَظَم (بنو)، وهو الصحيح، والله أعلم.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَمَّا أَنَا فَأَتَمَّتْني الْخِلَافَةُ.
وَقَالَ عُرْوَةُ: أَمَّا أَنَا فَأَتَمَّتْني أَنْ يُؤْخَذَ عَنِّي الْعِلْمُ.
وَقَالَ مُضْعَبٌ: أَمَّا أَنَا فَأَتَمَّتْني إِمْرَةُ الْعِرَاقِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ،
وَسُكَيْنَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا أَنَا فَأَتَمَّتْني الْمَغْفِرَةُ، قَالَ: فَتَالَ كُلُّهُمْ مَا تَمَتُّوا،
وَلَعَلَّ ابْنَ عُمَرَ قَدْ غُفِرَ لَهُ).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ فِيهِ
سُؤَالٌ بِالْمَخْلُوقَاتِ، وَفِي الْبَابِ حِكَايَاتٌ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ رَأَى مَتَامًا، قِيلَ لَهُ
فِيهِ: (أَدْعُ بِكَذَا وَكَذَا)، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ ذَكَرَ
بَعْضُ هَذِهِ الْحِكَايَاتِ مَنْ جَمَعَ [فِي] ^(١) الْأَذْعِيَّةَ، وَرُويَ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ عَنْ بَعْضِ
السَّلَفِ.

مِثْلُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ مُجَابِي الدُّعَاءِ ^(٢)، قَالَ: حَدَّثَنَا [أَبُو هِشَامٍ
مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ رِفَاعَةَ] ^(٣) يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

(١) سقط في [م].

(٢) كتاب مُجَابِي الدُّعَاءِ (ص: ٨٥)، وفيه (أَبُو هَاشِمٍ ضَعِيفٌ)، وجهالة الرَّجُلِ الَّذِي بَيْنَهُمَا.

(٣) فِي [ظ] و[ع] و[م] (أَبُو هَاشِمٍ سَمِعْتُ كَثِيرَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ رِفَاعَةَ)، وَفِي مُجَابِي
الدُّعَاءِ (أَبُو هِشَامٍ سَمِعْتُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ رِفَاعَةَ)، وَكِلَاهُمَا تَصْحِيفٌ،
==

سَعِيدُ بْنُ أَبَجَرَ^(١) فَجَسَّ بَطْنَهُ، فَقَالَ: بِكَ دَاءٌ لَا يَبْرَأُ، قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: الدُّبَيْلَةُ، قَالَ: فَتَحَوَّلَ الرَّجُلُ، فَقَالَ: [اللهُ اللهُ]^(٢) رَبِّي لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ ﷺ تَسْلِيمًا، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّكَ، وَرَبِّي يَزَحْمُنِي بِمَا يِ [رَحْمَةً يُغْنِينِي بِهَا عَنْ رَحْمَةٍ مِنْ سِوَاهُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - ثُمَّ دَعَا إِلَى ابْنِ أَبَجَرَ]^(٣)، قَالَ: فَجَسَّ بَطْنَهُ، فَقَالَ: قَدْ بَرِئْتُ مَا بِكَ عِلَّةً.

والصَّواب كما أثبتته إن شاء الله، وقد جاء منضبطاً عند ابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (ص: ٣٠)، فقال: (حدثنا أبو هشام مُحَمَّد بن يزيد الرَّفَاعِي)، والله أعلم. وهو: أبو هشام مُحَمَّد بن يزيد بن مُحَمَّد بن كثير بن رفاعة العجلي الرَّفَاعِي الكوفي، قاضي بغداد، ضعفه أبو حاتم والبُخاري والنسائي، وقال ابن معين والعجلي: لا بأس به، مات سنة ٢٤٨ هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٥٣)، وتهذيب التهذيب (٩/ ٤٦٤).

(١) هو: أبو بكر عبد الملك بن سعيد بن حَيَّان بن أبجر الهمداني الكوفي، وثقه الإمام أحمد وابن معين والنسائي وابن حَبَّان والعجلي والذهبي وابن حجر.

يُنظر: الكاشف (١/ ٦٦٤)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٥١).

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (الله) ثلاثاً، وفي مجاي الدعاء مرَّتين، فأثبت ما في الأصل، والله أعلم.

(٣) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وأتممتها من مجاي الدعاء.

قُلْتُ: فَهَذَا الدُّعَاءُ وَنَحْوُهُ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ دَعَا بِهِ السَّلَفُ، وَثُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي مَنْسِكِ الْمُروُذِيِّ^(١) التَّوَسُّلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي الدُّعَاءِ^(٢)، وَتَمَّى [عَنْهُ]^(٣) آخَرُونَ. فَإِنْ كَانَ مَقْصُودُ الْمُتَوَسِّلِينَ التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَبِمَحَبَّتِهِ، وَبِمُؤَالَاتِهِ، وَبِطَاعَتِهِ: فَلَا نِزَاعَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَقْصُودُهُمُ التَّوَسُّلُ بِذَاتِهِ فَهُوَ مَحَلٌّ

(١) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي - بتشديد الرَّاء وضمها، وسكون الواو - الإمام، القدوة، الفقيه، المُحدِّث، نزيل بغداد، وصاحب الإمام أحمد، وكان الإمام يُحِبُّه كثيراً ويأْنَسُ به؛ حتى إنه ليرسله في الحاجة، ويقول له: (قُلْ مَا قُلْتُ، فهو على لساني، فأنا قُلْتُه)، وكان هو مَنْ تولى غُسل الإمام أحمد حين وفاته، مات سنة ٢٧٥هـ.
يُنْتَظَرُ: طبقات الحنابلة (١/٥٦)، وسير أعلام النبلاء (١٢/١٥٣).

(٢) منسك المروذي لم أراه مطبوعاً، وقد قال ابن مفلح في الفروع (٣/٢٢٩): (قال أحمد في منسكه الذي كتبه للمروذي: إنه يتوسَّلُ بالنبي ﷺ في دعائه، ... وجعلها شيخنا - أي ابن تيمية - كمسألة اليمين به)، والقول بانعقاد اليمين بالنبي ﷺ شاذٌّ عند العلماء؛ كما نصَّ على ذلك ابن تيمية هنا (وأصل القول بانعقاد اليمين بالنبي ضعيف شاذ، ولم يقل به أحد من العلماء فيما نعلم)، وفيه عن الإمام أحمد قولان، فأحدهما المنع كالجُمهور، وهو الأصح، لأن الدليل يوافقُه، والثاني بالجواز لهذه الرواية، وهي رواية ضعيفة حكاها المروذي في منسكه من فهمه، ولم يذكرها أقرانه الحفاظ، فهي منكرة شاذة ضعيفة، لم يقلها الإمام أحمد، ولم ينقلها عنه أصحابه، وتخالف القرآن والسنة والإجماع، ولذا قال الحجاوي في الإقناع (٤/٣٤٠): (ويحرم الحلف بغير الله وصفاته، ولو بنبي، لأنه شركٌ في تعظيم الله).

(٣) في [ظ] (به).

النِّزَاعَ، وَمَا تَنَازَعُوا / فِيهِ يُرَدُّ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ، وَلَيْسَ مُجَرَّدُ كَوْنِ الدَّعَاءِ حَصَلَ [٢٤/٤] بِهِ الْمَقْصُودُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سَائِعٌ فِي الشَّرِيعَةِ.

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنَ الْكَوَاكِبِ وَالْمَخْلُوقِينَ، وَيَحْصُلُ مَا يَحْصُلُ مِنْ غَرَضِهِمْ /، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقْصِدُونَ الدَّعَاءَ عِنْدَ الْأَوْثَانِ، [٤٨/٥] وَالْكَنَائِسِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَدْعُو التَّمَائِلَ [الَّتِي] ^(١) فِي الْكَنَائِسِ، وَيَحْصُلُ مَا يَحْصُلُ مِنْ غَرَضِهِ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَدْعُو بِأَذْيَعِ مُحَرَّمَةٍ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَحْصُلُ مَا يَحْصُلُ مِنْ غَرَضِهِمْ.

فَحُصُولُ الْغَرَضِ يَبْغِضُ الْأُمُورَ لَا يَسْتَلْزِمُ إِبَاحَتَهُ، وَإِنْ كَانَ الْغَرَضُ مُبَاحًا، فَإِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ عَلَى مَصْلَحَتِهِ، وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِتَخْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا، وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا، وَإِلَّا فَجَمِيعُ الْمُحَرَّمَاتِ مِنَ الشُّرْكِ، وَالْخَمْرِ، وَالْمَيْسِرِ، وَالْفَوَاحِشِ، وَالظُّلْمِ، قَدْ يَحْصُلُ لِصَاحِبِهِ بِهِ مَنَافِعُ وَمَقَاصِدُ؛ لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ مَفَاسِدُهَا رَاجِحَةً عَلَى مَصَالِحِهَا نَهَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهَا؛ كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأُمُورِ كَالْعِبَادَاتِ، وَالْجِهَادِ، وَإِنْفَاقِ الْأَمْوَالِ، قَدْ تَكُونُ مُضِرَّةً؛ لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ مَصْلَحَتُهُ رَاجِحَةً عَلَى مَفْسَدَتِهِ أَمَرَ بِهِ الشَّارِعُ.

فَهَذَا أَصْلُ يَجِبُ اعْتِبَارُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَاجِبًا، أَوْ مُسْتَحَبًّا، إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يَقْتَضِي إِجَابَتَهُ، أَوْ اسْتِحْبَابَهُ، وَالْعِبَادَاتُ لَا تَكُونُ إِلَّا وَاجِبَةً، أَوْ

مُسْتَحَبَّةٌ، فَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ فَلَيْسَ بِعِبَادَةٍ، وَالِدُعَاءُ لِلَّهِ تَعَالَى عِبَادَةٌ إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ بِهِ أَمْرًا مُبَاحًا.

وَفِي الْجُمْلَةِ: فَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ السُّؤَالُ بِهِ؛ بِخِلَافِ دُعَاءِ الْمَوْتَى، وَالْغَائِبِينَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالصَّالِحِينَ، وَالْإِسْتِغَاثَةِ بِهِمْ، وَالشُّكْوَى إِلَيْهِمْ، فَهَذَا إِمَّا لَمْ يَفْعَلْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ هُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا رَخَّصَ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَحَدِيثُ الْأَعْمَى الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ هُوَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ التَّوَسُّلِ بِدُعَائِهِ، فَإِنَّ الْأَعْمَى قَدْ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ، بِأَنْ يَرُدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرَهُ، «فَقَالَ لَهُ: إِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ [لَكَ]»، فَقَالَ: بَلْ أَدْعُهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَيَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِيَقْضِيَهَا، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ، فَهَذَا تَوَسُّلٌ بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَفَاعَتِهِ، وَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَهَذَا قَالَ: «وَشَفِّعْهُ فِيَّ»، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَقْبَلَ شَفَاعَةَ رَسُولِهِ فِيهِ، وَهُوَ دُعَاؤُهُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، وَدُعَائِهِ الْمُسْتَجَابِ، وَمَا أَظْهَرَ اللَّهُ بَرَكَتَهُ دُعَائِهِ مِنَ الْخَوَارِقِ، وَالْإِبْرَاءِ مِنَ الْعَاهَاتِ، فَإِنَّهُ ﷺ بِبَرَكَتِهِ دُعَائِهِ هَذَا الْأَعْمَى أَعَادَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرَهُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ - حَدِيثُ الْأَعْمَى - قَدْ رَوَاهُ الْمُصَنِّفُونَ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ كَالْبَيْهَقِيِّ، وَغَيْرِهِ: رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ^(١) عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ^(٢) قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ خُزَيْمَةَ بْنَ ثَابِتٍ^(٣) يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي، فَقَالَ لَهُ: إِنْ شِئْتَ أَخَرْتُ ذَلِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ، قَالَ: فَادْعُهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَيُحْسِنَ الْوُضُوءَ، وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ فَيَقْضِيهَا لِي، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِيهِ، قَالَ: فَقَامَ وَقَدْ أَبْصَرَ^(٤).

(١) هو: أبو محمد عثمان بن عمر بن فارس العبدي البصري، ثقة، مات سنة ٢٠٩ هـ.

يُنظر: الكاشف (١١ / ٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٦٧).

(٢) هو: أبو جعفر عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب الأنصاري المدني الخطمي، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان والذهبي، وقال عنه ابن حجر: (صدوق)!!.

يُنظر: الكاشف (٩٨ / ٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٧٥٤).

(٣) هو: أبو عبدالله عمار بن خزيمة بن ثابت الأنصاري، وثقه النسائي وابن حجر، مات سنة ١٠٥ هـ.

يُنظر: الكاشف (٥٣ / ٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٧١١).

(٤) رواه الترمذي في الدعوات، باب، رقم (٣٥٧٨)، وقال: (حديث حسن صحيح غريب... بدون الركعتين، ولفظ: (اللهم فشِّعْهُ فِيَّ) فقط، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة الحاجة، رقم (١٣٨٥)، ولفظ: (اللهم فشِّعْهُ فِيَّ) فقط، والنسائي في

وَمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ.

وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ أَيْضًا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَهُوَ غَيْرُ الْخَطْمِيِّ)^(١)،

السُّنَنِ الْكُبْرَى (١٦٩/٦)، والطبراني في المعجم الصغير (٣٠٦/١)، والبيهقي في دلائل النبوة (١٦٦/٦)، وابن خزيمة في الصحيح (٢٢٥/٢)، والحاكم في المستدرک (٤٥٨/١)، كلهم مِنْ طريقِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ، وَصَحَّحَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ. ورواه الإمام أحمد في المُسْتَد (٤٨٠/٢٨)، والبيهقي في كتاب الدعوات الكبير (٣٢٥/١)، كلاهما مِنْ طريقِ رُوحِ ابْنِ عُبَادَةَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ، وَصَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى. ورواه ابن السُّنَنِ فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (ص: ٥٨١)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٧٠٧/١)، كلاهما مِنْ طريقِ أَحْمَدَ بْنِ شَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ.

(١) هكذا جاء في طبعة عبدالوهاب عبداللطيف (وهو غير الخطمي)، ووافقه عليها ابن حجر في التقریب، فقال: «أبو جعفر عن عُثْمَانَ بْنِ خُزَيْمَةَ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: (لَيْسَ هُوَ الْخَطْمِيُّ)، فَلَعَلَّهُ الَّذِي بَعْدَهُ»، وَالَّذِي بَعْدَهُ هُوَ: أَبُو جَعْفَرٍ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ التَّمِيمِيِّ، صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ، أَمَّا طَبْعَةُ أَحْمَدَ شَاكِرٍ، وَطَبْعَةُ بَشَّارِ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ، وَعَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ

هَكَذَا وَقَعَ فِي التِّرْمِذِيِّ، وَسَائِرِ الْعُلَمَاءِ^(١) قَالُوا: هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ
الْخَطْمِيُّ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَأَيْضًا فَالتِّرْمِذِيُّ وَمَنْ مَعَهُ لَمْ يَسْتَوْعِبُوا لَفْظَهُ؛ كَمَا اسْتَوْعَبَهُ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ؛
بَلْ رَوَوْهُ إِلَى قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ شَفِّعْنِي فِيَّ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ^(٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عِمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ رَجُلًا
ضَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي، قَالَ: إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ
فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، قَالَ: فَادْعُهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَيُحْسِنَ وُضْوءَهُ، وَيَدْعُوَ بِهَذَا
الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي
تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى، اللَّهُمَّ شَفِّعْنِي فِيَّ.

لابن العربي (١٣ / ٨١)، ونحفة الأحوزي (١٠ / ٣٤)، فجاء عندهم (وهو الخطمي)، فلعله
سقط عندهم، أو تعدد النسخ، والله أعلم.

(١) جاء مُصَرَّحًا بِاسْمِهِ (أبو جعفر الخطمي) في معجم الصحابة لابن قانع (٢ / ٢٥٧)،
والمعجم الصغير (١ / ٣٠٦)، والمعجم الكبير (٩ / ٣٠)، كلاهما للطبراني، ودلائل النبوة
للبیهقي (٦ / ١٦٦)، والمستدرك للحاكم (١ / ٧٠٧)، وعمل اليوم والليلة لابن السني (ص:
٥٨١)، وغيرهم.

(٢) هو: أبو أحمد محمود بن غيلان العدوي المروزي، ثقةٌ حافظٌ، مات سنة ٢٣٩ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢ / ٢٤٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٢٥).

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ^(١) عَنْ شُعْبَةَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ فَبَرًّا)، قَالَ: (وَكَذَلِكَ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ^(٢) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطَمِيِّ^(٣)).

قُلْتُ: وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ رَوْحِ / بْنِ عُبَادَةَ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ [٤٩/٥] قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدِينِيِّ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ حُزَيْمَةَ بْنَ ثَابِتٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي، قَالَ: إِنْ شِئْتَ أَخَرْتُ ذَلِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لِأَخْرَجْتِكَ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، قَالَ: لَا بَلْ أَدْعُ اللَّهَ لِي، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَأَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَأَنْ يَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ

(١) هو: أبو محمد روح بن عبادة بن العلاء القيسي البصري، ثقةً حافظً، مات سنة ٢٠٥هـ.

يُنظر: الكاشف (٣٩٨/١)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٢٩).

(٢) هو: أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار، ثقةً إمامً عابدً، مات سنة ١٦٧هـ.

يُنظر: الكاشف (٣٤٩/١)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٦٨).

(٣) دلائل النبوة (١٦٧/٦)، ورواه الإمام أحمد في المسند (٤٨٠/٢٨)، والبيهقي في كتاب الدعوات الكبير (٣٢٥/١)، كلاهما من طريق روح بن عبادة عن شعبة عن أبي جعفر الخطمي عن عُمَارَةَ بْنِ حُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ، وصححه البيهقي في الدعوات الكبير، ورواه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: ٥٨١)، والحاكم في المستدرک (٧٠٧/١)، كلاهما من طريق أحمد بن شبيب بن سعيد عن أبيه عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عثمان بن حنيف.

مُحَمَّدُ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى اللَّهِ فِي حَاجَتِي هَذِهِ فَتَقْضِ لِي،
وَتُسَفِّعْنِي فِيهِ، وَتُسَفِّعُهُ فِيَّ، قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ فَبَرَّئَ.

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ شَيْبِ بْنِ سَعِيدِ الْحَبْطِيِّ^(١) عَنْ رَوْحِ بْنِ
الْقَاسِمِ^(٢) عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْمَدِينِيِّ - وَهُوَ الْحَقْطُمِيُّ - عَنْ أَبِي أُمَامَةَ [بْنِ] سَهْلِ بْنِ
حَنِيفٍ^(٣) عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَاءَهُ رَجُلٌ ضَرِيرٌ
يَشْتَكِي إِلَيْهِ ذَهَابَ بَصَرِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ، وَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ائْتِ الْمِيضَاءَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ
وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فَيَجْلِيَ عَنِّي

(١) هو: أبو سعيد شبيب بن سعيد الحبطي التميمي، وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم وأبو
زرعة والذهبي وابن حجر: لا بأس به، أو صدوق، مات سنة ٢٨٦هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٤٧٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٣٠).

(٢) هو: أبو غياث روح بن القاسم التميمي البصري، ثقة ثبت حافظ، مات سنة ٢٤١هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٣٩٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٣٠).

(٣) سقط في [ظ] و[م] وأضيفتها للتصحيح.

(٤) هو: أبو أمامة أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، قال ابن حجر: (معدود في الصحابة
له رؤية، ولم يسمع من النبي ﷺ)، مات سنة ١٠٠هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٢٤١)، وتقريب التهذيب (ص: ١٣٤).

بَصْرِي، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْنِي فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي، قَالَ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: وَاللَّهِ مَا تَفَرَّقْنَا وَلَا طَالَ الْحَدِيثُ بِنَا حَتَّى دَخَلَ الرَّجُلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضَرْقٌ قَطُّ.

فِرَوَايَةُ شَيْبٍ عَنْ رَوْحٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْحَطَمِيِّ خَالَفَتْ رِوَايَةَ شُعْبَةَ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ [فِي الْإِسْنَادِ] (١) وَالْمَتْنِ، فَإِنَّ فِي تِلْكَ أَنَّهُ رَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَفِي هَذِهِ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ.

وَفِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ قَالَ: «فَشَفِّعْنِي فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِيهِ»، وَفِي هَذِهِ: «وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي»؛ لَكِنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ لَهُ شَاهِدٌ آخَرٌ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ (٢) عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣) مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ - وَفِيهِ قِصَّةٌ قَدْ يَحْتَجُّ بِهَا مَنْ تَوَسَّلَ بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ إِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً - رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ الْحَبْطِيِّ (٤)

(١) مكررة في [ظ] مرتين.

(٢) هو: أبو بكر هشام بن سنبر الدستوائي البصري، ثقة ثبت حافظ، مات سنة ١٥٤ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ٣٣٧)، وتقريب التهذيب (ص: ١٠٢٢).

(٣) في دلائل النبوة (٦/ ١٦٧).

(٤) لم أعثر عليه في كتب الرجال، وفيه عدة ملاحظات:

١ - أنَّ البيهقي انفرد بالرواية عنه، فما أدري أهو وهم، أم تصحيف، ولعله الثاني، والله أعلم.

٢ - أن أئمة الرجال لم يذكروا أن من الرواة عن شبيب الحبطي ابنه إسماعيل.

٣ - أن أئمة الرجال لم يذكروا أن لشبيب الحبطي ابناً يُقال له إسماعيل.

عَنْ شَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدِينِيِّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ [بْنِ] سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فِي حَاجَةٍ لَهُ، وَكَانَ عُثْمَانُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْظُرُ فِي حَاجَتِهِ، فَلَقِيَ الرَّجُلُ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ فَشَكَا إِلَيْهِ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: ائْتِ الْمِيضَاةَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ ائْتِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فَيَقْضِي لِي حَاجَتِي، ثُمَّ أَذْكَرُ حَاجَتَكَ، ثُمَّ رُحَ حَتَّى أُرَوِّحَ [مَعَكَ] (١).

قَالَ: فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ فَصَنَعَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، / فَجَاءَ [٢٥/٤] الْبَوَّابُ فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَأَدْخَلَهُ عَلَى عُثْمَانَ، فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى الطَّنْفِسَةِ، وَقَالَ: أَنْظُرْ مَا كَانَتْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ، فَذَكَرَ حَاجَتَهُ فَقَضَاهَا لَهُ، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ

وإسناد البيهقي هو إسناد ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: ٥٨١)، وابن السني إمام حافظ، وقد رواه من طريق العباس بن الفرج والحسين بن يحيى الثوري كلاهما قال: ثنا أحمد بن شبيب بن سعيد عن أبيه عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي عن أبي أمامة بن سهل عن عثمان بن حنيف، ولذا يظهر أن الراوي عن شبيب بن سعيد هو ابنه أحمد لا إسماعيل، والبيهقي - كما سبق - أما وأهم، أو هو تصحيفٌ عنده، والله أعلم.

(١) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وأضفتها للتصحيح.

(٢) زيادة في [م].

فَلَقِيَ عُمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ، فَقَالَ لَهُ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مَا كَانَ يَنْظُرُ فِي حَاجَتِي، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيَّ حَتَّى كَلَّمْتُهُ فِيَّ.

فَقَالَ عُمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: مَا كَلَّمْتُهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَجَاءَهُ ضَرِيرٌ فَشَكَا إِلَيْهِ ذَهَابَ بَصَرِهِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَوْتَصِرْ؟، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ، وَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ، فَقَالَ: أَنْتِ الْمِيضَاءُ فَتَوَضَّأْ، وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ [إِلَيْكَ] إِلَى رَبِّي فَيُخِيلِي لِي عَنْ بَصَرِي، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْنِي فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي، قَالَ عُمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: فَوَاللَّهِ مَا تَفَرَّقْنَا وَمَا طَالَ بِنَا الْحَدِيثُ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْنَا الرَّجُلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضَرْقُ قُطٍّ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: (وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بنِ سَعِيدٍ^١ عَنْ أَبِيهِ بِطَوِيلِهِ)، وَسَاقَهُ مِنْ رِوَايَةِ يَعْقُوبَ بنِ سُفْيَانَ^٢ عَنْ أَحْمَدَ بنِ شَيْبٍ بنِ سَعِيدٍ.

قَالَ: (وَرَوَاهُ أَيْضًا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بنِ سَهْلٍ

(١) سقط في [م].

(٢) هو: أبو عبد الله أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي البصري، صدوق، مات سنة ٢٢٩هـ.

يُنْظَرُ: الكاشف (١/ ١٩٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٠).

(٣) هو: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، ثقة حافظ عابد، مات سنة ٢٧٧هـ.

يُنْظَرُ: الكاشف (٢/ ٣٩٤)، وتقريب التهذيب (ص: ١٠٨٨).

عَنْ عَمِّهِ، وَهُوَ عُمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ إِسْنَادَ هَذِهِ [الطَّرِيقِ] ^(١).
قُلْتُ: وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ^(٢) مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ مِنْ
حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ ^(٣) عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ
عَنْ عَمِّهِ عُمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ.

وَرَوَاهُ أَيْضًا ^(٤) مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ
عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ، وَلَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ - لَا التِّرْمِذِيُّ، وَلَا النَّسَائِيُّ، وَلَا ابْنُ
مَاجَه - مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي فِيهَا الزِّيَادَةُ: طَرِيقُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ
رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ.

[٥٠/ق]

لَكِنْ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ / مِنْ الطَّرِيقَيْنِ:

فَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَانُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَنِيِّ سَمِعْتُ
عُمَارَةَ بْنَ خُزَيْمَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ،
فَقَالَ: أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ أَخَّرْتَ ذَلِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ
دَعَوْتُ، قَالَ: فَادْعُهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ، وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَيَدْعُو

(١) في [م] (الطرق)، والأظهر ما أثبتته إن شاء الله.

(٢) عمل اليوم واللييلة (ص: ٤١٨).

(٣) هو: أبو عبدالله معاذ بن هشام الدستوائي، قال ابن معين: (صدوق ليس بحجة)، وقال
ابن حجر: (صدوق ربما يهيم)، مات سنة ٢٠٠ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ٢٧٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٥٢).

(٤) في عمل اليوم واللييلة (ص: ٤١٧).

بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِيهِ. قَالَ الْحَاكِمُ: (عَلَى شَرْطِهَا)^(١).

ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ الْحَبْطِيُّ وَعَوْنِ بْنِ عِمَارَةَ^(٢) عَنْ رُوحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطَمِيِّ الْمَدَنِيِّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ عَنْ عَمِّهِ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَجَاءَهُ ضَرِيرٌ فَشَكَا إِلَيْهِ ذَهَابَ بَصَرِهِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ، وَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ، فَقَالَ: ائْتِ الْمِيضَاءَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فَيُخِلِّي لِي عَنْ بَصَرِي، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي، قَالَ عُثْمَانُ: فَوَاللَّهِ مَا تَفَرَّقْنَا، وَلَا طَالَ بِنَا الْحَدِيثُ حَتَّى دَخَلَ الرَّجُلُ وَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضَرْقٌ قَطُّ. قَالَ الْحَاكِمُ: (عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ)^(٣).

(١) المستدرک (١/ ٤٥٨).

(٢) هو: أبو محمد عون بن عمار القيسي العبدي، قال عنه أبو حاتم وأبو زرعة: (منكر الحديث)، وقال البخاري: (يعرف وينكر)، وضعفه أبو داود وابن عدي وابن حجر، مات سنة ٢١٢هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ١٠٢)، وتقريب التهذيب (ص: ٧٥٨).

(٣) المستدرک ١/ ٧٠٧.

وَشَيْبٌ هَذَا صَدُوقٌ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَكِنَّهُ قَدْ رَوَى لَهُ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ^(١) أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ رَوَاهَا ابْنُ وَهْبٍ، وَقَدْ ظَنَّ أَنَّهُ غَلِطَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ مِثْلُ هَذَا إِذَا انفَرَدَ عَنِ الثَّقَاتِ الَّذِينَ هُمْ أَحْفَظُ مِنْهُ، مِثْلُ: شُعْبَةَ وَحَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ وَهَشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ؛ بِزِيَادَةٍ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ؛ لَا سِيَّامَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ قَالَ: (فَشَفَّعُهُ فِيَّ، وَشَفَّعْنِي فِي نَفْسِي)، وَأُولَئِكَ قَالُوا: (فَشَفَّعُهُ فِيَّ، وَشَفَّعْنِي فِيهِ)، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (وَشَفَّعْنِي فِيهِ) أَيُّ: فِي دُعَائِهِ وَسُؤَالِهِ لِي، فَيُطَابَقُ قَوْلُهُ: (وَشَفَّعُهُ فِيَّ).

[قَالَ] ^(٢) أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِالْكَامِلِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ^(٣) - وَلَمْ يُصَنَّفْ فِي فَنِّهِ مِثْلُهُ -: شَيْبٌ بْنُ سَعِيدٍ الْحَبْطِيُّ أَبُو سَعِيدٍ [الْبَصْرِيُّ]^(٤) التَّجِيمِيُّ، حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ بِالْمَنَاقِيرِ، وَحَدَّثَ [شَيْبٌ]^(٥) عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِنُسْخَةِ الزُّهْرِيِّ أَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً.

(١) في [ظ] و[ع] و[م] (الفرج)، وهو تصحيفٌ، والصَّواب ما أثبتته إن شاء الله، وقد كرره شيخ الإسلام هنا كثيراً، وهو كذلك مثبت في الرواة عن شبيب، والله أعلم.

(٢) في [ع] (قالوا).

(٣) الكامل في الضعفاء (٥/ ٤٧).

(٤) زائدة في [ظ] و[ع] و[م]، وهي غير مثبتة في كتاب الكامل المطبوع، والله أعلم.

(٥) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وهي مثبتة في كتاب الكامل.

وَذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (هُوَ بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ، كَانَ مِنْ أَصْحَابِ
يُونُسَ، كَانَ يَخْتَلِفُ فِي تِجَارَةٍ إِلَى مِصْرَ، وَكِتَابُهُ كِتَابٌ^(١) صَحِيحٌ).
قَالَ: (وَقَدْ كَتَبْتُهَا عَنْ^(٢) ابْنِهِ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ).
وَرَوَى [ابْنُ]^(٣) عَدِيٍّ حَدِيثَيْنِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ شَيْبٍ هَذَا، عَنْ رَوْحِ
ابْنِ [الْقَاسِمِ]^(٤):
أَحَدُهُمَا: عَنْ [أَبِي]^(٥) عَقِيلٍ^(٦)

(١) في [ظ] و[ع] و[م] (وجاء بكتاب)، وكلمة (جاء) غير واضحة في [ظ]، والتصحيح من
الكامل.

(٢) في [ظ] و[ع] (كتبها عن) وكذا في الكامل، وفي [م] (كتبها عنه)، وكلاهما تصحيفٌ،
والصحيح ما أثبتته إن شاء الله لأمرين، أولهما: أن المتكلم هو ابن عدي، ثانيهما: جاءت
مصححة في التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (٣١٦/١)، وإكمال تهذيب الكمال
لمغلطاي (٥٤/١)، والله أعلم.

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] (عن)، وهو تصحيفٌ.

(٤) في [ظ] و[ع] و[م] (الفرج)، وهو تصحيفٌ.

(٥) في [ظ] و[ع] و[م] (ابن)، وهو تصحيفٌ.

(٦) هو: أبو عقيل هاشم بن بلال بن سلام الدمشقي، قاضي واسط، وثقه ابن معين ويعقوب
بن سفيان وابن حبان والذهبي وابن حجر.

يُنظر: الكاشف (٣٣٢/٢)، وتقريب التهذيب (ص: ١٠١٦).

عَنْ سَابِقِ بْنِ نَاجِيَةَ^(١) عَنْ [أَبِي] سَلَامٍ^(٢) قَالَ: قَالَ: (مَرَّ بِنَا رَجُلٌ، فَقَالُوا: إِنَّ هَذَا قَدْ خَدَمَ النَّبِيَّ ﷺ).

وَالثَّانِي: عَنْهُ عَنْ رَوْحِ بْنِ [الْقَاسِمِ]^(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [الْحَسَنِ]^(٤) عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ^(٥) حَدِيثُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

(١) هو: سابق بن ناجية، وثقه ابن حبان، وقال ابن حجر: (مقبول).

يُنظر: الكاشف (١/ ٤٢١)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٥٩).

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (ابن)، وهو تصحيف؛ والصواب ما أثبتته إن شاء الله كما في الكامل وغيره.

(٣) هو: أبو سلام ممتور الحبشي الأعرج الدمشقي، وثقه العجلي والدارقطني وابن حبان وابن حجر، وقد ذكره بعضهم في الصحابة، مات سنة ثيف ومائة، والله أعلم.

يُنظر: الكاشف (٢/ ٢٩٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٧٠).

(٤) رواه ابن عدي في الكامل (٥/ ٤٧)، من طريق روح بن القاسم عن أبي عقيل عن سابق بن ناجية عن أبي سلام، ورواه البيهقي في الدعوات الكبير (١/ ٨٧)، والبغوي في شرح السنة (٥/ ١١١)، كلاهما من طريق شعبة عن أبي عقيل عن سابق بن ناجية عن أبي سلام.

(٥) في [ظ] و[ع] و[م] (الفرج)، وهو تصحيف.

(٦) في [ظ] و[ع] و[م] (الحسين)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته، وهو الموافق للكامل.

هو: أبو محمد عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ثقة، مات سنة ١٤٥ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٥٤٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٩٩).

(٧) هي: فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمية، زوج ابن عمها الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ثقة، ماتت سنة ١١٠ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ٥١٥)، وتقريب التهذيب (ص: ١٣٦٧).

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (كَذَا قِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ [الْحَسَنِ] ^(١) عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ^(٢).

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (وَلَشَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ نُسْخَةُ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَهِيَ أَحَادِيثُ مُسْتَقِيمَةٌ، وَحَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ بِأَحَادِيثَ مَنَّاكِيرَ، وَ[حَدِيثِي] ^(٣) رَوْحُ بْنُ [الْقَاسِمِ] ^(٤) اللَّذَيْنِ أَمْلَيْتُهُمَا يَرْوِيهَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ شَيْبِ بْنِ وَكَانَ شَيْبُ بْنُ سَعِيدٍ إِذَا رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبِ نُسْخَةَ الزُّهْرِيِّ: لَيْسَ هُوَ شَيْبُ بْنُ سَعِيدٍ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ بِالْمَنَّاكِيرِ الَّتِي يَرْوِيهَا عَنْهُ، وَلَعَلَّ شَيْبًا بِمَضَرٍّ فِي تِجَارَتِهِ إِلَيْهَا كَتَبَ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ مِنْ حِفْظِهِ، [فَيَغْلَطُ] ^(٥) وَيَهُمُّ، وَأَرْجُو أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ شَيْبُ هَذَا الْكَذِبَ) ^(٦).

قُلْتُ: هَذَانِ الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ أَنْكَرَهُمَا ابْنُ عَدِيٍّ عَلَيْهِ، رَوَاهُمَا عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثُ - حَدِيثُ الْأَعْمَى - رَوَاهُ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ.

(١) في [ظ] و[ع] و[م] [الحسين)، وهو تصحيف؛ كما سبق.

(٢) الكامل في الضعفاء (٥/٤٨).

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] والكامل (حدثني)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٤) في [ظ] و[ع] و[م] [الفرج)، وهو تصحيف؛ والتصحيح من الكامل.

(٥) في [م] [فيغلط)، وهو خطأ طباعي.

(٦) الكامل في الضعفاء (٥/٤٩).

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ أَيْضًا؛ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنَاهُ؛ لَكِنَّهُ لَمْ يُتَقَنَّ
لَفْظَهُ كَمَا اتَّفَقَتْهُ ابْنَاهُ، وَهَذَا يُصَحِّحُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَدِيٍّ، فَعَلِمَ أَنَّهُ مَحْفُوظٌ عَنْهُ، وَابْنُ
عَدِيٍّ أَحَالَ الْغَلَطَ عَلَيْهِ لَا عَلَى ابْنِ وَهْبٍ، وَهَذَا صَحِيحٌ إِنْ كَانَ قَدْ غَلَطَ، وَإِذَا
كَانَ قَدْ غَلَطَ عَلَى رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ فِي ذَيْنِكَ الْحَدِيثَيْنِ أُمُكَّنَ أَنْ يَكُونَ غَلَطَ عَلَيْهِ فِي
هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ثِقَّةٌ مَشْهُورٌ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، فَلِهَذَا لَمْ يُحِيلُوا
الْغَلَطَ عَلَيْهِ، وَالرَّجُلُ قَدْ يَكُونُ حَافِظًا لِمَا يَرْوِيهِ عَنْ شَيْخٍ غَيْرِ حَافِظٍ لِمَا يَرْوِيهِ عَنْ
آخَرٍ.

مِثْلُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ^(١) فِيْمَا / يَرْوِيهِ عَنْ الْحِجَازِيِّينَ، فَإِنَّهُ يَغْلُطُ فِيهِ؛ [٥١/٥٥]
بِخِلَافِ مَا يَرْوِيهِ عَنِ الشَّامِيِّينَ.

وَمِثْلُ: سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ^(٢) فِيْمَا يَرْوِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.
فَيُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا يَغْلُطُ فِيْمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ - إِنْ كَانَ الْأَمْرُ
كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَدِيٍّ - وَهَذَا عَمَلٌ نَظَرٍ.

(١) هو: أبو عتبة إسماعيل بن عيَّاش بن سليم العنسي، صدوقٌ في الشاميين ويغلط في
المدنيين، قال عنه يزيد بن هارون: (ما رأيتُ أحفظ منه)، مات سنة ١٨١ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٢٤٨)، وتقريب التهذيب (ص: ١٤٢).

(٢) هو: أبو محمد - أو أبو الحسن - سفيان بن حسين الواسطي، ثقةٌ بالاتفاق إلا في الزُّهري،
قال النسائي: (ليس به بأسٌ إلا في الزُّهري)، وقال ابن سعد: (ثقةٌ بخُطىء كثيرًا).

يُنظر: الكاشف (١/ ٤٤٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٩٣).

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمُعْجَمِ^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ شَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ.

رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَصْبَغَ بْنِ الْفَرَجِ^(٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ شَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَكِّيِّ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْحَطَّيْمِيِّ الْمَدَنِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ عَنْ عَمِّهِ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ رَجُلًا / كَانَ يَحْتَلِفُ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَلَقِيَ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ فَشَكَا إِلَيْهِ ذَلِكَ.

فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: ائْتِ الْمِيضَاءَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ ائْتِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّكَ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقْضِي لِي حَاجَتِي، وَتَذْكُرُ حَاجَتَكَ، وَرُخَّ حَتَّى أَرْوَحَ مَعَكَ، فَاَنْطَلَقَ الرَّجُلُ فَصَنَعَ مَا قَالَ لَهُ، ثُمَّ أَتَى بَابَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى الطَّنْفَسَةِ، وَقَالَ: حَاجَتَكَ، فَذَكَرَ حَاجَتَهُ، فَقَضَاهَا لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا ذَكَرْتُ حَاجَتَكَ حَتَّى كَانَتْ هَذِهِ السَّاعَةُ، وَقَالَ: مَا كَانَتْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ فَأْتِنَا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيَ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ، فَقَالَ لَهُ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مَا كَانَ يَنْظُرُ فِي حَاجَتِي، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيَّ حَتَّى كَلَّمْتُهُ فِيَّ.

(١) المعجم الصغير (١/ ٣٠٦)، والمعجم الكبير (٩/ ٣٠).

(٢) هو: أبو عبدالله أصبغ بن الفرّج بن سعيد الأموي، فقيه ثقة، مات سنة ٢٢٥هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٢٥٤)، وتقريب التهذيب (ص: ١٥٠).

فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: وَاللَّهِ مَا كَلَمْتُهُ، وَلَكِنْ شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَتَاهُ ضَرِيرٌ فَشَكَا إِلَيْهِ ذَهَابَ بَصَرِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَفْتَصْبِرُ؟، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ، وَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ائْتِ الْمِيضَةَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ ادْعُ بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ.

فَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: فَوَاللَّهِ مَا تَفَرَّقْنَا وَلَا طَالَ بِنَا الْحَدِيثُ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْنَا الرَّجُلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضُرٌّ قَطُّ.

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: (رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ [الْحَظْمِيِّ] ^(١)، وَاسْمُهُ [عُمَيْرٌ] ^(٢) بْنُ يَزِيدَ، وَهُوَ ثِقَّةٌ، تَفَرَّدَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ [بْنِ فَارِسٍ] ^(٣) عَنْ شُعْبَةَ، [وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ] ^(٤)).

قُلْتُ: وَالطَّبْرَانِيُّ ذَكَرَ تَفَرُّدَهُ بِمَبْلَغِ عِلْمِهِ، وَلَمْ تَبْلُغْهُ رِوَايَةُ رُوحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ شُعْبَةَ، وَذَلِكَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ: يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَطَرِيقُ ابْنِ

(١) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وأثبتها من المعجم الصغير.

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (عمر)، وهو تصحيف.

(٣) سقط في [ظ] و[ع] و[م]، وأثبتها من المعجم الصغير.

(٤) في [ظ] و[ع] و[م] (قال أبو عبد الله المقدسي: والحديث صحيح)، وجملة (قال أبو عبد الله المقدسي) خطأ ظاهرٌ، وجملة (والحديث صحيح) من كلام الطبراني، ولذا فالكلام موصولٌ وصحيحٌ، والجملة السابقة مدرجة من النسخ، وهي غلط كما يظهر.

(٥) المعجم الصغير (١/٣٠٦).

وَهَبِ هَذِهِ تَوْيِّدُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَدِيٍّ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحَرِّزْ لَفْظَ الرِّوَايَةِ كَمَا حَرَّرَهَا ابْنَاهُ؛ بَلْ ذَكَرَ فِيهَا أَنَّ الْأَعْمَى دَعَا بِمِثْلِ مَا ذَكَرَهُ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَى أَنَّهُ قَالَ: (اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِيهِ)، أَوْ قَالَ: (فِي نَفْسِي). وَهَذِهِ لَمْ يَذْكُرْهَا ابْنُ وَهْبٍ فِي رِوَايَتِهِ فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ حَدَّثَ ابْنُ وَهْبٍ مِنْ حِفْظِهِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (فَلَمْ يُتَقَنَّ الرِّوَايَةَ).

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ^(١) فِي تَارِيخِهِ حَدِيثَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^(٢) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْخَطْمِيُّ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ رَجُلًا أَعْمَى أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُصِيبْتُ فِي بَصَرِي فَادْعُ اللَّهَ لِي، قَالَ: اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ، وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ [إِنِّي]^(٣) أَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى

(١) هو: أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب النسائي، ثقة حافظ حجة، قال عنه الذهبي: (له)

كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفه، وأكثر فائدته)، مات سنة ٢٧٩هـ.

يُنظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٤٩٢)، ولسان الميزان (١/ ١٧٤).

(٢) لم أعره عليه في تاريخه المطبوع (ت: صلاح هلال)، ولا في أخبار المكيين المطبوع (ت:

إساعيل حسن)، والله أعلم.

(٣) هو: أبو عمرو مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، ثقة حافظ، مات سنة ٢٢٢هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ٢٥٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٣٧).

(٤) سقط في [م].

رَبِّي فِي رَدِّ بَصَرِي، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي، وَشَفِّعْ نَبِيِّي فِي رَدِّ بَصَرِي، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ فَأَفْعَلْ مِثْلَ ذَلِكَ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرَهُ.

قَالَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ: (وَأَبُو جَعْفَرٍ هَذَا - الَّذِي حَدَّثَ عَنْهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ - اسْمُهُ عُمَيْرُ بْنُ يَزِيدَ، وَهُوَ أَبُو جَعْفَرٍ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ شُعْبَةُ)، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ عَنْ شُعْبَةَ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الطَّرِيقُ فِيهَا (فَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي) مِثْلُ طَرِيقِ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَفِيهَا زِيَادَةٌ أُخْرَى وَهِيَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ فَأَفْعَلْ مِثْلَ ذَلِكَ - أَوْ قَالَ - فَعَلْ مِثْلَ ذَلِكَ).

وَهَذِهِ قَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا تَوَافَقَ قَوْلُ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ؛ لَكِنَّ شُعْبَةَ وَرَوْحَ بْنَ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَاخْتِلَافُ الْأَلْفَاظِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَدْ تَكُونُ بِالْمَعْنَى، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ فَعَلْ مِثْلَ ذَلِكَ) قَدْ يَكُونُ مُدْرَجًا مِنْ كَلَامِ عُثْمَانَ؛ لَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: (وَإِنْ كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ فَعَلْتَ مِثْلَ ذَلِكَ)؛ بَلْ قَالَ: (وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ فَعَلْ مِثْلَ ذَلِكَ).

وَبِالْجُمْلَةِ: فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَوْ كَانَتْ ثَابِتَةً لَمْ يَكُنْ فِيهَا حُجَّةٌ، وَإِنَّمَا غَايَتُهَا أَنْ يَكُونَ عُثْمَانُ بْنُ / حُنَيْفٍ ظَنًّا أَنَّ الدُّعَاءَ يُدْعَى بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، فَإِنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُ [٥٢/٢٥] بِالْدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ؛ بَلْ بِبَعْضِهِ، وَظَنَّ أَنَّ هَذَا مَشْرُوعٌ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ.

وَلَفْظُ الْحَدِيثِ يُنَاقِضُ ذَلِكَ، فَإِنَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْأَعْمَى سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَدْعُو لَهُ، وَأَنَّهُ عَلَّمَ الْأَعْمَى أَنْ يَدْعُو، وَأَمْرُهُ فِي الدُّعَاءِ أَنْ يَقُولَ: (اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ

فِي)، وَإِنَّمَا يُدْعَى بِهَذَا الدُّعَاءِ إِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ دَاعِيًا شَافِعًا لَهُ؛ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَهَذَا يُنَاسِبُ شَفَاعَتَهُ وَدُعَاءَهُ لِلنَّاسِ فِي حَيَاتِهِ فِي الدُّنْيَا، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا شَفَعَ لَهُمْ.

وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: (وَشَفَّعْنِي فِيهِ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَشْفَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي حَاجَةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ كُنَّا مَأْمُورِينَ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَسْأَلَ اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ.

فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مُحَمَّدًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْعَبْدُ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ».

وَسُؤَالُ الْأُمَّةِ لَهُ الْوَسِيلَةَ هُوَ دُعَاءُ لَهُ، وَهُوَ مَعْنَى الشَّفَاعَةِ، وَلِهَذَا كَانَ الْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، فَمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ انْتَضَمَتْهُ لِشَفَاعَتِهِ شَفَعَ لَهُ ﷺ، كَذَلِكَ الْأَعْمَى سَأَلَ مِنْهُ الشَّفَاعَةَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْعُو

اللَّهُ يَقْبُولُ هَذِهِ الشَّفَاعَةَ، وَهُوَ كَالشَّفَاعَةِ فِي الشَّفَاعَةِ؛ فَلِهَذَا قَالَ: (اللَّهُمَّ فَشَفِّعْنِي فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِيهِ).

وَذَلِكَ أَنَّ قَبُولَ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مِثْلِ هَذَا هُوَ مِنْ كَرَامَةِ الرَّسُولِ عَلَى رَبِّهِ، وَلِهَذَا عُدَّ هَذَا مِنْ آيَاتِهِ وَدَلَائِلِ بُبُوَّتِهِ، فَهُوَ كَشَفَاعَتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْخَلْقِ، وَلِهَذَا أَمَرَ طَالِبَ الدُّعَاءِ أَنْ يَقُولَ: (فَشَفِّعْنِي فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِيهِ)؛ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: (وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي)، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ إِلَّا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ الْغَرِيبِ !!
وَقَوْلُهُ: (وَشَفِّعْنِي فِيهِ) رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ رَجُلَانِ جَلِيلَانِ: عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ.

وَشُعْبَةُ أَجَلُ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، وَمِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ عَنْ شُعْبَةَ رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ: التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَيْلَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ عَنْ شُعْبَةَ، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَه عَنْ أَحْمَدَ بْنِ سَيَّارٍ^(١) عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ، وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ عَنْ شُعْبَةَ.

فَكَانَ هَؤُلَاءِ أَحْفَظَ لِلْفِظِ الْحَدِيثِ؛ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَشَفِّعْنِي فِي نَفْسِي) إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا مِثْلَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ طَلَبَ أَنْ يَكُونَ شَفِيعًا لِنَفْسِهِ مَعَ دُعَاءِ النَّبِيِّ

(١) هو: أبو الحسن أحمد بن سيَّار المروزي، ثقةٌ حافظٌ فقيهٌ، يُقاس بابن المبارك في زمانه، مات سنة ٢٦٨هـ.

يُنظر: الكاشف (١/١٩٥)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٠).

ﷺ، وَلَوْ لَمْ يَدْعُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ سَائِلًا مُجَرَّدًا كَسَائِرِ السَّائِلِينَ، وَلَا يُسَمَّى مِثْلَ هَذَا شَفَاعَةً، وَإِنَّمَا تَكُونُ الشَّفَاعَةُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ اثْنَانِ يَطْلُبَانِ أَمْرًا، فَيَكُونُ أَحَدُهُمَا شَفِيعًا لِلآخَرِ؛ بِخِلَافِ الطَّالِبِ الْوَاحِدِ الَّذِي لَمْ يَشْفَعْ غَيْرُهُ.

فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِيهَا عِدَّةٌ عَلَلٌ:

انْفِرَادُ هَذَا بِهَا عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ وَأَحْفَظُ مِنْهُ، وَإِعْرَاضُ أَهْلِ السُّنَنِ عَنْهَا، وَاضْطِرَابُ لَفْظِهَا، وَأَنَّ رَاوِيَهَا عَرَفَ لَهُ - عَنْ رَوْحٍ هَذَا - أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ. وَمِثْلُ هَذَا يَقْتَضِي حُصُولَ الرَّيْبِ وَالشَّكِّ فِي كَوْنِهَا ثَابِتَةً، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا إِذِ الْإِعْتِبَارُ بِمَا رَوَاهُ الصَّحَابِيُّ لَا بِمَا فَهِمَهُ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي رَوَاهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا فَهِمَهُ؛ بَلْ عَلَى خِلَافِهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَاحِدَ بَعْدَ مَوْتِهِ إِذَا قَالَ: (اللَّهُمَّ فَشَفِّعْنِي فِيَّ، وَشَفِّعْنِي فِيهِ)؛ مَعَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْعُ لَهُ، كَانَ هَذَا كَلَامًا بَاطِلًا؛ مَعَ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَقُولَ (فَشَفِّعْنِي فِيَّ)، وَلَمْ / يَأْمُرْهُ بِالْدُّعَاءِ الْمَأْثُورِ [٢٧/٤] عَلَى وَجْهِهِ، وَإِنَّمَا أَمْرُهُ بِبَعْضِهِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ شَفَاعَةٌ، وَلَا مَا يُظَنُّ أَنَّهُ شَفَاعَةٌ؛ فَلَوْ قَالَ بَعْدَ مَوْتِهِ: (فَشَفِّعْنِي فِيَّ)، لَكَانَ كَلَامًا لَا مَعْنَى لَهُ، وَلِهَذَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ عُثْمَانُ، وَالْدُّعَاءُ الْمَأْثُورُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ، وَالَّذِي أَمَرَ بِهِ لَيْسَ مَأْثُورًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمِثْلُ هَذَا لَا تُثَبِّتُ بِهِ شَرِيعَةٌ؛ كَسَائِرِ مَا يُنْقَلُ عَنْ أَحَادِ الصَّحَابَةِ فِي جِنْسِ الْعِبَادَاتِ، أَوْ الْإِبَاحَاتِ، أَوْ الْإِجَابَاتِ، أَوْ التَّخْرِيمَاتِ؛ إِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ غَيْرُهُ مِنْ

الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ، وَكَانَ مَا يَنْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُخَالِفُهُ لَا يُوَافِقُهُ، لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ سُنَّةً
يَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ اتِّبَاعُهَا؛ بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ، وَمِمَّا
تَنَازَعَتْ فِيهِ الْأُمَّةُ، فَيَحِبُّ رَدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ.

وَهَذَا / نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ، مِثْلَهَا:

كَانَ [ابْنُ] عُمَرُ يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي عَيْنَيْهِ فِي الْوُضُوءِ^(١)، وَيَأْخُذُ لِأُذُنَيْهِ مَاءً
جَدِيدًا^(٢).

وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى [الْعَصْدِ]^(٣) فِي الْوُضُوءِ، وَيَقُولُ: (مَنْ

(١) سقط في [ظ].

(٢) رواه عبدالرزاق في المصنف (٢٥٩/١)، من طريق عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن
عمر، ولفظه: (كان إذا اغتسل من الجنابة نضح الماء في عينيه، وخلل لحيته)، قال: عبدالله:
(ولا أعلم أحداً نضح الماء في عينيه إلا ابن عمر)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٧/١)، من
طريق قتادة عن نافع عن ابن عمر، ولفظه: (كان إذا اغتسل من الجنابة نضح الماء في عينيه،
وأدخل أصبعه في سُرَّتِهِ).

(٣) رواه عبدالرزاق في المصنف (١٢/١)، بلفظ: (أن ابن عمر كان يمسح بأذنيه مع رأسه
إذا توضأ، يدخل إصبعيه في الماء، فمسح بهما أذنيه، ثم يرد إبهاميه خلف أذنيه)، والبيهقي في
السنن الكبرى (٦٥/١)، بلفظ: (أن عبدالله بن عمر كان يُعيد إصبعيه في الماء فيمسح بهما
أُذُنَيْهِ).

(٤) في [م] (العضدين)، وكلاهما يصح.

اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ^(١).

وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَمَسُّحُ عُنُقَهُ، وَيَقُولُ: (هُوَ مَوْضِعُ الْغُلِّ)^(٢).

فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ اسْتَحَبَّهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ اتِّبَاعًا لَهُمَا، فَقَدْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ

آخَرُونَ، وَقَالُوا: سَائِرُ الصَّحَابَةِ لَمْ يَكُونُوا يَتَوَضَّئُونَ هَكَذَا !!.

وَالْوُضُوءُ الثَّابِتُ عَنْهُ ﷺ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ لَيْسَ

فِيهِ أَخَذُ مَاءٍ جَدِيدٍ لِلْأَذْيَانِ، وَلَا غَسْلُ مَا زَادَ عَلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ، وَلَا مَسْحُ

الْعُنُقِ، وَلَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ)؛ بَلْ هَذَا مِنْ كَلَامِ

أَبِي هُرَيْرَةَ جَاءَ مُدْرَجًا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ^(٣).

(١) رواه البخاري في الوضوء، باب: فضل الوضوء والغر المحجلون ...، رقم (١٣٦)،

ومسلم في الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم (٢٤٦).

(٢) قال ابن قدامة في المغني (١/ ١٥١): (قال المروزي: رأيت أبا عبد الله مسح رأسه، ولم أره

يمسح على عُنُقِهِ، فقلتُ له: ألا تمسحُ على عُنُقِكَ؟ قال: إنه لم يرو عن النبي ﷺ، فقلتُ:

أليس قد روي عن أبي هريرة، قال: هو موضع الغُلِّ؟ قال: نعم، ولكن هكذا يمسح النبي ﷺ

ﷺ، ولم يفعله)، وقال شيخ الإسلام في شرح العمدة (١/ ١٩٤): (وحكى الإمام أحمد عن أبي

هريرة أنه مسح، وقال: (هو موضع الغُلِّ)، والثانية لا يستحب وهو أظهر، لأن الذين وصفوا

وضوء رسول الله ﷺ لم يذكروه، ولو كان مسنوناً لتكرر منه فنقلوه، ولأنه ليس من الرأس

حقيقة ولا حكماً).

(٣) وقال بالإدراج من العلماء: المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٩٠)، وابن القيم في

حادي الأرواح (ص: ٤٢٨)، وابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٣٦)، والألباني في السلسلة

الصحيحة (٦/ ٨١٠)، وغيرهم.

وإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»، وَكَانَ ﷺ يَتَوَضَّأُ حَتَّى يَشْرَعَ فِي الْعُضْدِ وَالسَّاقِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: (مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ [فَلْيَفْعَلْ] ^(١)).

وَزُنَّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَسَلَ الْعُضْدِ مِنْ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ، وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ، فَإِنَّ الْغُرَّةَ فِي الْوَجْهِ لَا فِي الْيَدِ وَالرَّجْلِ، وَإِنَّمَا فِي الْيَدِ وَالرَّجْلِ الْحَجَلَةُ، وَالْغُرَّةُ لَا يُمَكِّنُ إِطَالَتَهَا فَإِنَّ الْوَجْهَ يُغْسَلُ كُلُّهُ لَا يُغْسَلُ الرَّأْسُ، وَلَا غُرَّةٌ فِي الرَّأْسِ، وَالْحَجَلَةُ لَا يُسْتَحَبُّ إِطَالَتُهَا، وَإِطَالَتُهَا مُثَلَّةٌ.

وَكَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ كَانَ يَتَحَرَّى أَنْ يَسِيرَ مَوَاضِعَ سَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ ^(٢)، وَيَنْزِلَ مَوَاضِعَ مَنْزِلِهِ، وَيَتَوَضَّأُ فِي السَّفَرِ حَيْثُ رَأَاهُ يَتَوَضَّأُ ^(٣)، وَيَصُبُّ فَضْلَ مَائِهِ عَلَى

(١) سقط في [ظ].

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٢٨/١٣) بلفظ: (أَنَّهُ كَانَ - أَي ابْنُ عُمَرَ - فِي طَرِيقِ مَكَّةَ يَقُولُ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ يُنَبِّئُهَا، وَيَقُولُ: لَعَلَّ خُفًّا يَقَعُ عَلَى خُفٍّ، يَعْنِي خُفَّ رَاحِلَةِ النَّبِيِّ ﷺ).

(٣) رواه البخاري في الصلاة، باب: المساجد التي على طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ، رقم (٤٨٣)، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ قَالَ: (رَأَيْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَتَحَرَّى أَمَاكِنَ مِنَ الطَّرِيقِ فَيُصَلِّي فِيهَا، وَيُحَدِّثُ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يُصَلِّي فِيهَا، وَأَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمَكِنَةِ، وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَمَكِنَةِ).

شَجَرَةٍ صَبَّ عَلَيْهَا^(١).

وَنَحْوَ ذَلِكَ يَمَّا اسْتَحَبَّهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَ[رَأَوْهُ]^(٢) مُسْتَحَبًّا، وَلَمْ يَسْتَحِبَّ ذَلِكَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ؛ كَمَا لَمْ يَسْتَحِبَّهُ وَلَمْ يَفْعَلْهُ أَكْبَرُ الصَّحَابَةِ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَغَيْرُهُمْ، لَمْ يَفْعَلُوا مِثْلًا فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ.

وَلَوْ رَأَوْهُ مُسْتَحَبًّا لَفَعَلُوهُ؛ كَمَا كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ مُتَابَعَتَهُ وَالْإِقْتِدَاءَ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُتَابَعَةَ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَعَلَ، فَإِذَا فَعَلَ فِعْلًا عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ شَرَعَ لَنَا أَنْ نَفْعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ، وَإِذَا قَصَدَ تَخْصِصَ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ بِالْعِبَادَةِ خَصَّصْنَاهُ بِذَلِكَ؛ كَمَا كَانَ يَقْصِدُ أَنْ يَطُوفَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ، وَأَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَأَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمَقَامِ، وَكَانَ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ أُسْطُوَانَةِ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، وَقَصَدَ الصُّعُودَ عَلَى الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالِدُّعَاءَ وَالذِّكْرَ هُنَاكَ، وَكَذَلِكَ عَرَفَهُ وَمُزْدَلِفَةَ وَغَيْرُهُمَا.

وَأَمَّا [مَا]^(٣) فَعَلَهُ بِحُكْمِ الْإِتِّفَاقِ وَلَمْ يَقْصِدْهُ، مِثْلُ: أَنْ يَنْزِلَ بِمَكَانٍ وَيُصَلِّيَ فِيهِ؛ لِكُونِهِ نَزْلُهُ لَا قَصْدًا لِتَخْصِصِهِ بِهِ بِالصَّلَاةِ، وَالتَّزْوِلِ فِيهِ، فَإِذَا قَصَدْنَا

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢٤٥/٥) بلفظ: (أَنَّهُ كَانَ - أَيِ ابْنِ عُمَرَ - يَتَّبِعُ أَثَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُصَلِّي فِيهَا حَتَّى أَنْ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَصُبُّ الْمَاءَ تَحْتَهَا حَتَّى لَا تَبْسُ).

(٢) فِي [ظ] (رواه).

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ [م].

تَحْصِيصَ ذَلِكَ الْمَكَانِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ أَوْ النُّزُولِ لَمْ نَكُنْ مُتَّبِعِينَ؛ بَلْ هَذَا مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي كَانَ يَنْهَى عَنْهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

كَمَا ثَبَتَ بِالإِسْنَادِ الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ [الْأَعْمَشِ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيَّ]^(١) عَنْ [الْمَعْرُورِ]^(٢) بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي سَفَرٍ فَصَلَّى الْغَدَاةَ، ثُمَّ أَتَى عَلَى مَكَانٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْتُونَهُ، فَيَقُولُونَ: صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: (إِنَّمَا هَلَكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ، فَاتَّخَذُوهَا كَنَائِسَ وَيَبَعَاءَ، فَمَنْ عَرَضَتْ لَهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَإِلَّا فَلْيَمْنُصْ)^(٣).

(١) في [ظ] و[ع] و[م] (شعبة عن سليمان التيمي)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته إن شاء الله؛ إذ لا علاقة لشعبة بهذا الحديث كما سيأتي.

(٢) في [ظ] و[م] (المعروف)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته إن شاء الله. وهو: أبو أمية المعرور بن سويد الأسدي الكوفي، ثقة.

يُنظر: الكاشف (٢/ ٢٨٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٩٥٩).

(٣) رواه عبدالرزاق في المصنف (٢/ ١١٨)، عن معمر عن الأعمش عن المعرور بن سويد، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٣٧٦)، وسعيد بن منصور في السنن - ذكره شيخ الإسلام في الاقتضاء (٢/ ٢٧٣) - كلهم عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن المعرور بن سويد، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص: ٨٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢/ ٥٤٤)، كلاهما من طريق جرير بن حازم عن الأعمش عن المعرور بن سويد.

ولذا فإن مدار الحديث على سليمان الأعمش، ولم أر أحداً أشار إلى سليمان التيمي غير شيخ الإسلام هنا، ورواه عن الأعمش ثلاثة هم: معمر بن راشد وأبو معاوية الضرير وجرير بن

فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَقْصِدْ تَخْصِيصَهُ بِالصَّلَاةِ فِيهِ؛ بَلْ صَلَّى فِيهِ لِأَنَّهُ مُوَضِّعٌ
نُزُولِهِ، رَأَى عُمَرُ أَنَّ مُشَارَكَتَهُ فِي صُورَةِ الْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ مُوَافَقَةٍ لَهُ فِي قَصْدِهِ لَيْسَ
مُتَابَعَةً؛ بَلْ تَخْصِيصٌ ذَلِكَ الْمَكَانِ بِالصَّلَاةِ مِنْ بَدْعِ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّتِي هَلَكُوا بِهَا،
وَنَهَى الْمُسْلِمِينَ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ فِي ذَلِكَ، فَقَاعِلُ ذَلِكَ [مُتَشَبِّهٌ] ^(١) بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي
الصُّورَةِ، وَمُتَشَبِّهٌ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي الْقَصْدِ الَّذِي هُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ، وَهَذَا هُوَ
الْأَصْلُ: فَإِنَّ الْمُتَابَعَةَ فِي [النِّيَّةِ] ^(٢) أَبْلَغُ مِنَ الْمُتَابَعَةِ فِي صُورَةِ الْعَمَلِ.
وَلِهَذَا لَمَّا اشْتَبَهَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ جَلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ: هَلْ فَعَلَهَا اسْتِحْبَابًا،
أَوْ لِحَاجَةٍ عَارِضَةٍ تَنَازَعُوا فِيهَا.

وَكَذَلِكَ نُزُولُهُ بِالْمَحْصَبِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مَنْ مَنَى لَمَّا اشْتَبَهَ: هَلْ فَعَلَهُ لِأَنَّهُ
كَانَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ سُنَّةً؟، تَنَازَعُوا فِي ذَلِكَ.
وَمِنْ هَذَا وَضَعَ ابْنُ عُمَرَ يَدَهُ عَلَى مَقْعَدِ النَّبِيِّ ﷺ.

حازم، ورأيتُ أن هذا الإسناد المذكور - وإن كان يستقيم إسناداً - لا يوجد في الكتب المُسندة
التي اطلعت عليها، فبعد جهد جهيد بدا لي أن التصحيف واردٌ فيه، ولذا عدلته على المشهور
من كتب السُّنة، والله أعلم، وقد صححه إسناده شيخ الإسلام هنا، وابن حجر في الفتح
(٧/ ٤٤٨)، والألباني في حجة النبي ﷺ (ص: ١٠٩)، وغيرها.

(١) في [ظ] (متشبهها).

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (السنة)، والأظهر ما أثبتته إن شاء الله.

وَتَعْرِيفُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْبَصْرَةِ^(١)، وَعَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ^(٢) بِالْكُوفَةِ^(٣).
 فَإِنَّ هَذَا لَمَّا لَمْ يَكُنْ مِمَّا يَفْعَلُهُ سَائِرُ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَكُنْ النَّبِيُّ ﷺ شَرَعَهُ
 لِأُمَّتِهِ؛ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُقَالَ هَذَا سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ؛ بَلْ غَايَتُهُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا مِمَّا سَاغَ فِيهِ
 اجْتِهَادُ الصَّحَابَةِ، أَوْ مِمَّا لَا يُنْكَرُ عَلَى فَاعِلِهِ، لِأَنَّهُ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الاجْتِهَادُ؛ لَا لِأَنَّهُ
 سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ سَنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ، أَوْ يُقَالَ فِي / التَّعْرِيفِ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ أَحْيَانًا [٥٤/٥٥]
 لِعَارِضٍ إِذَا لَمْ يُجْعَلْ سُنَّةً رَأْيَةً.
 وَهَكَذَا يَقُولُ أَئِمَّةُ الْعِلْمِ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ: تَارَةً يَكْرَهُونَهُ، وَتَارَةً يُسَوِّغُونَ
 فِيهِ الْاجْتِهَادَ، وَتَارَةً يَرْخُصُونَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَتَّخِذْ سُنَّةً.

(١) رواه عبدالرزاق في المصنف (٣٧٦/٤)، مِنْ طريق قتادة عن عدي بن أرطاة أنه قال
 للحسن البصري: أَلَا تَخْرُجُ بِالنَّاسِ فَتُعَرِّفَ بِهِمْ، وَذَلِكَ بِالْبَصْرَةِ؟، فَقَالَ الْحَسَنُ: «إِنَّمَا الْمَعْرُفُ
 بِعَرَفَةٍ»، وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: «أَوَّلُ مَنْ عَرَّفَ بِأَرْضِنَا ابْنُ عَبَّاسٍ».
 والتعريف هو: (قصد الرجل مسجد بلده يوم عرفة للدعاء والذكر) قاله الشيخ في الاقتضاء
 (١٥٠/٢)، وقد فَصَّلَ في معناه وحكمه في الاقتضاء، ومنهاج السنة (١٨٦/٦)، وجامع
 المسائل (٣٥٦/٥).

(٢) هو: أبو سعيد عمرو بن حُرَيْثٍ المخزومي، صحابيٌّ سكن الكوفة، مات سنة ٨٥هـ.
 يُنظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١١٧٢/٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥١٠/٤).
 (٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٧٢٤/٣)، مِنْ طريق موسى بن أبي عائشة قال: رَأَيْتُ
 عمرو بن حُرَيْثٍ يَخْطُبُ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَقَدْ اجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ.

وَلَا يَقُولُ عَالِمٌ بِالسُّنَّةِ: إِنَّ هَذِهِ سُنَّةٌ مَشْرُوعَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَالُ
فِيمَا شَرَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ إِذْ لَيْسَ لِغَيْرِهِ أَنْ يَسُنَّ وَلَا أَنْ يَشْرَعَ، وَمَا سُنَّةُ خُلَفَاؤِهِ
الرَّاشِدُونَ فَإِنَّمَا سُنُّهُ بِأَمْرِهِ، فَهُوَ مِنْ سُنَّتِهِ، وَلَا يَكُونُ فِي الدِّينِ وَاجِبًا إِلَّا مَا
أَوْجَبَهُ، وَلَا حَرَامًا إِلَّا مَا حَرَّمَهُ، وَلَا مُسْتَحَبًّا إِلَّا مَا اسْتَحَبَّهُ، وَلَا مَكْرُوهًا إِلَّا مَا
كَرِهَهُ، وَلَا مُبَاحًا إِلَّا مَا أَبَاحَهُ.

وَهَكَذَا فِي الْإِبَاحَاتِ؛ كَمَا اسْتَبَاحَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْلَ الْبَرَدِ وَهُوَ صَائِمٌ^(١).
وَاسْتَبَاحَ حَذِيفَةَ السَّحُورِ بَعْدَ ظُهُورِ الضُّوءِ الْمُتَشِيرِ حَتَّى قِيلَ هُوَ النَّهَارُ إِلَّا
أَنَّ الشَّمْسَ لَمْ تَطْلُعْ^(٢).

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٩٢ / ٢١)، من طريق شعبة عن قتادة ومُحمَّد عن أنس قال:
(مُطِرْنَا بَرَدًا وَأَبُو طَلْحَةَ صَائِمٌ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُ، قِيلَ لَهُ: أَتَأْكُلُ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا
بِرَكَّةٍ)، وإسناده صحيح، ورواه البزار في المسند (٢٥ / ١٤)، من طريق أبي عوانة عن قتادة عن
أنس وفيه قوله: (إنه ليس بطعام، ولا شراب)، وقال: (لا نعلم هذا الفعل إلا عن أبي طلحة)،
ورواه أبو يعلى في المسند (١٥ / ٣)، من طريق علي بن زيد بن جدعان عن أنس وفيه قوله: (إنَّ
ذَا لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بَرَكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ نَظَّهُرُ بِهِ بَطُونًا).

(٢) رواه النسائي في الصيام، باب: تأخير السَّحُورِ، رقم (٢١٢٣)، وابن ماجه في الصيام،
باب: ما جاء في تأخير السَّحُورِ، رقم (١٦٩٥)، والإمام أحمد في المسند (٤٣٤ / ٣٨)، كلهم
من طريق عاصم بن أبي النُّجُود عن زُرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: قُلْتُ: - يَعْنِي لِحَذِيفَةَ -: (يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ،
تَسَحَّرْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَكَانَ الرَّجُلُ يُبَصِّرُ مَوَاقِعَ نَبَلِهِ؟، قَالَ: نَعَمْ،

وَعَيْرُهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ، فَوَجَبَ الرَّدُّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.
وَكَذَلِكَ الْكَرَاهَةُ وَالتَّحْرِيمُ، مِثْلُ:

كَرَاهَةُ عُمَرَ وَابْنِهِ لِلطَّيِّبِ قَبْلَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ^(١).

وَكَرَاهَةُ مَنْ كَرِهَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَسَخَ الْحَجَّ إِلَى التَّمَتُّعِ، أَوْ التَّمَتُّعَ مُطْلَقًا^(٢).

أَوْ رَأَى تَقْدِيرَ / مَسَافَةِ الْقَصْرِ بِحَدِّ حَدِّهِ، وَأَنَّهُ لَا يَقْصُرُ بِدُونِ ذَلِكَ^(٣). [٢٨/٤]

هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع). وهذا لفظ المسند، وأما لفظ السنن فبدون ذكر مواقع النبل، وحسنه الألباني في صحيح النسائي وغيره.

(١) رواه مالك في الموطأ (ص: ٤١٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٦٥١)، ابن خزيمة في الصحيح (٤/ ٣٠٣)، وغيرهم، وقد ذكره الترمذي في الحج، باب: ما جاء في الطيب عند الإحلال قبل الزيارة، معلقاً بصيغة التمریض، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٤٨١)، وغيره.

(٢) اختلف الصحابة في جواز فسخ الحج من الأفراد أو القرآن إلى التمتع، أو الحج متمتعاً، وقد بسطها السرخسي في المبسوط (٤/ ٤٧٤)، وابن عبد البر في الاستذكار (٤/ ٥٨)، وابن قدامة في المغني (٣/ ٢٦٠)، وغيرهم.

(٣) اختلف الصحابة في مسافة قصر الصلاة للمسافر إلى:

١- مسيرة يومين (أربعة أبرد): وبه قال ابن عباس، وابن عمر.

٢- مسيرة ثلاثة أيام: وبه قال عثمان بن عفان، وابن مسعود، وحذيفة بن اليان.

يُنظر: الاستذكار (٢/ ٢٣٢)، والمجموع (٤/ ٣٢٢)، والمغني (٢/ ١١٨)، وغيرها.

أَوْ رَأَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَصُومَ فِي السَّفَرِ^(١).
وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ سَلْمَانَ: إِنَّ الرِّيقَ نَجِسٌ^(٢).
وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: إِنَّ الْكِتَابِيَّةَ لَا يَجُوزُ نِكَاحُهَا^(٣).
وَتَوْرِيثُ مُعَاذٍ وَمُعَاوِيَةَ لِلْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ^(٤).

(١) اختلف الصحابة في الصوم في السفر إلى:

- ١- الكراهة: وبه قال عمر، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو هريرة، وابن عباس، وابن عمر.
- ٢- الجواز: وبه قال علي بن أبي طالب.

يُنظر: الاستذكار (٢/ ٢٣٢)، والمجموع (٤/ ٣٢٢)، والمغني (٢/ ١١٨)، وغيرها.

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٤)، بلفظ: (إِذَا حَكَ أَحَدُكُمْ جِلْدَهُ فَلَا يَمْسَحُهُ بِرِيقِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِطَاهِرٍ).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ١٥٨)، بلفظ: (أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا يَرَى بِطَعَامِهِنَّ بَأْسًا)، وروى كذلك عن عمر بن الخطاب، فقد تزوّج خُذيفةً يهوديّةً فكتب إليه عمرُ أنْ خَلَّ سَبِيلَهَا، فكتب إليه: إِنْ كَانَتْ حَرَامًا خَلَّيْتُ سَبِيلَهَا، فكتب إليه: إِنِّي لَا أَزْعَمُ أَنَّهَا حَرَامٌ، وَلَكِنِّي أَخَافُ أَنْ تَعَاوَا الْمُؤْمِسَاتُ مِنْهُنَّ.

(٤) أثر معاذٍ: رواه أبو داود في الفرائض، باب: هل يرث المسلم الكافر، رقم (٢٩١٤)، والإمام أحمد في المسند (٣٦/ ٣٣١)، وابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ٣٧٤)، وضعّفه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٢٣٠)، والسيوطي في الآلي المصنوعة (٢/ ٣٦٧)، وابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة (٢/ ٣٧٦)، والألباني في الضعيفة (٣/ ٢٥٢)، وغيرهم.

وَأَمَّا أَثَرُ مُعَاوِيَةَ: فرواه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ٣٧٤)، وسعيد بن منصور في السنن (١/ ٨٦).

وَمَنْعَ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ لِلْجُنُبِ أَنْ يَتَيَمَّمَا^(١).
 وَقَوْلُ عَلِيٍّ وَزَيْدٍ وَابْنِ عُمَرَ فِي الْمَفْوضَةِ إِنَّهُ لَا مَهْرَ لَهَا إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ^(٢).
 وَقَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمُتَوَفَّى عَنْهَا الْحَامِلِ إِنَّهَا تَعْتَدُ أَبْعَدَ الْأَجَلَيْنِ^(٣).
 وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ: إِنَّ الْمُخْرِمَ إِذَا مَاتَ بَطَلَ إِحْرَامُهُ، وَقُعِلَ بِهِ مَا يُفْعَلُ
 بِالْحَلَالِ^(٤).

(١) رواه البخاري في التيمم، باب: التيمم ضربة، رقم (٣٤٧)، ومسلم في الحيض، باب: التيمم، رقم (٣٦٨).

(٢) أثر عليٍّ: رواه عبدالرزاق في المصنف (٤٧٧/٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠١/٤) - (٣٠٢)، بلفظ: (لها الميراث، ولا صداق لها).

وَأَمَّا أثر زيد بن ثابت وابن عمر: فقد رواه عبدالرزاق في المصنف (٢٩٢/٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٠/٤)، والمفوضة هي: المرأة التي مات زوجها بعد عقد نكاحها من غير أن يبين لها مهر.

(٣) أثر عليٍّ: رواه عبدالرزاق في المصنف (٤٧١/٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٩٨/٤).
 وَأَمَّا أثر ابن عباس: فقد رواه البخاري في التفسير، باب: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْكَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، رقم (٤٩٠٩)، ومسلم في الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، رقم (١٤٨٥).

(٤) رواه مالك في الموطأ (٣٢٧/١)، ولفظه: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَتَهُ وَاقِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرَمًا، وَخَرَّ رَأْسُهُ وَوَجْهُهُ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنَا حُرْمٌ لَطَيْبَانَا)، وخالفه عثمان، وعلي، وابن عباس لحديث النبي ﷺ في الرجل الذي وقصته ناقته في الحج فمات، فقال ﷺ: =

وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ: لَا يَجُوزُ الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ.^(١)
 وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا: لَيْسَ عَلَيْهَا لُزُومُ الْمَنْزِلِ.^(٢)
 وَقَوْلُ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ: إِنَّ الْمَبْتُوتَةَ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ.^(٣)
 وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا تَنَازَعَ فِيهِ الصَّحَابَةُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ،
 وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ، فَلَا يَكُونُ شَرِيعَةً لِلأُمَّةِ إِلَّا مَا شَرَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(اغسلوه بماءٍ وسدرٍ، وكفّنوه في ثوبيه، ولا تمسوه بطيبٍ، ولا تحمّروا رأسه، فإنه يبعث يوم
 القيامة ملبياً) رواه الشيخان.

(١) رواه البخاري في الحج، باب: الاحصار في الحج، رقم (١٨١٠)، وقال ابن حجر في فتح
 الباري (٨/٤): (وصحَّ القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة
 وأم سلمة وغيرهم من الصحابة، ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر).
 (٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (٦/٤٧١)، بلفظ: (إنما قال الله تعبد أربعة أشهر وعشراً، ولم
 يقل تعبد في بيتها تعبد حيث شاءت)، وكذلك ابن أبي شيبة في المصنف (٥/١٨٨)، وذكر
 هذا القول عن عمر وعائشة وجابر وابن عباس.

(٣) أثر عمر: رواه مسلم في الطلاق، باب: المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، رقم (٣٧٨٣)، بلفظ: (لا
 تنزكُ كتاب الله وسنة نبيِّنا ﷺ لقول امرأةٍ لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت، لها السُّكْنَى
 والنَّفَقَةُ).

وأما أثر ابن مسعود: رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/١٤٦)، وحكاها عنها الترمذي تعليقاً
 في كتاب الطلاق واللعان، باب: ما جاء في المطلقة ثلاثاً لا سُكْنَى لها ولا نفقة، رقم (١١٨٠).

وَمَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: (إِنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةً) فَإِتْمَا قَالَهُ إِذَا لَمْ يُخَالِفْهُ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا عُرِفَ نَصٌّ يُخَالِفُهُ، ثُمَّ إِذَا اشْتَهَرَ وَلَمْ يُنْكِرُوهُ كَانَ إِقْرَارًا عَلَى الْقَوْلِ، فَقَدْ يُقَالُ: (هَذَا إِجْمَاعُ إِقْرَارِيٍّ) إِذَا عُرِفَ أَنَّهُمْ أَقْرَوَهُ وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَهُمْ لَا يَقْرُونَ عَلَى بَاطِلٍ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ فَهَذَا إِنْ عُرِفَ أَنَّ غَيْرَهُ لَمْ يُخَالِفْهُ فَقَدْ يُقَالُ: (هُوَ حُجَّةٌ)، وَأَمَّا إِذَا عُرِفَ أَنَّهُ خَالَفَهُ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُعْرَفْ هَلْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ أَوْ خَالَفَهُ لَمْ يَجْزَمْ بِأَحَدِهِمَا، وَمَتَى كَانَتْ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ كَانَتْ الْحُجَّةُ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا فِيمَا يُخَالِفُهَا بِلَا رَيْبٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّهُ جَعَلَ مِنَ الْمَشْرُوعِ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يُتَوَسَّلَ بِالنَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ دَاعِيًا لَهُ وَلَا شَافِعًا فِيهِ، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ عُمَرَ وَأَكَابِرَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَرَوْا هَذَا مَشْرُوعًا بَعْدَ مَمَاتِهِ؛ كَمَا كَانَ يُشْرَعُ فِي حَيَاتِهِ؛ بَلْ كَانُوا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ فِي حَيَاتِهِ يَتَوَسَّلُونَ بِهِ، فَلَمَّا مَاتَ لَمْ يَتَوَسَّلُوا بِهِ^(١)؛ بَلْ قَالَ عُمَرُ فِي دُعَائِهِ الصَّحِيحِ الْمَشْهُورِ الثَّابِتِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِمَخْضَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي عَامِ الرَّمَادَةِ الْمَشْهُورِ لَمَّا اشْتَدَّ بِهِمُ الْجَذْبُ؛ حَتَّى حَلَفَ عُمَرُ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا حَتَّى يُخْصَبَ النَّاسُ، ثُمَّ لَمَّا

اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ قَالَ: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدَبْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا) فَيُسْقَوْنَ.

وَهَذَا دُعَاءُ أَقْرَهُ عَلَيْهِ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُنْكَرْهُ أَحَدٌ مَعَ شُهْرَتِهِ، وَهُوَ مِنْ أَظْهَرِ الْإِجْمَاعَاتِ الْإِقْرَارِيَةِ.

وَدَعَا بِمِثْلِهِ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ فِي خِلَافَتِهِ لَمَّا اسْتَسْقَى بِالنَّاسِ.

فَلَوْ كَانَ تَوَسَّلُهُمُ بِالنَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ مَمَاتِهِ كَتَوَسَّلِهِمْ بِهِ فِي حَيَاتِهِ، لَقَالُوا: (كَيْفَ نَتَوَسَّلُ بِمِثْلِ الْعَبَّاسِ، وَيَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَتَخْوِيْمَا، وَنَعْدِلُ عَنِ التَّوَسُّلِ بِالنَّبِيِّ ﷺ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ الْخَلَائِقِ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْوَسَائِلِ وَأَعْظَمُهَا عِنْدَ اللَّهِ)، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ فِي حَيَاتِهِ إِنَّمَا تَوَسَّلُوا بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، وَبَعْدَ مَمَاتِهِ تَوَسَّلُوا بِدُعَاءِ غَيْرِهِ وَشَفَاعَةِ غَيْرِهِ، عَلِمَ: أَنَّ الْمَشْرُوعَ عِنْدَهُمُ التَّوَسُّلُ بِدُعَاءِ الْمُتَوَسِّلِ بِهِ لَا بِدَائِهِ.

وَحَدِيثُ الْأَعْمَى حُجَّةٌ لِعُمَرَ / وَعَامَّةِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، [٥٥/٥]

فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ الْأَعْمَى أَنْ يَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَدُعَائِهِ؛ لَا بِدَائِهِ، وَقَالَ لَهُ فِي الدُّعَاءِ: (قُلْ: اللَّهُمَّ فَشَفِّعْنِي).

وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ أَمَرَ غَيْرَهُ أَنْ يَتَوَسَّلَ بِدَائِهِ لَا بِشَفَاعَتِهِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ بَلْ يَبْغِضِهِ، وَتَرَكَ سَائِرَهُ الْمُتَضَمِّنَ لِلتَّوَسُّلِ بِشَفَاعَتِهِ، كَانَ مَا فَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ هُوَ الْمَوْافِقُ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ الْمُخَالِفُ لِعُمَرَ

مَحْجُوجًا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةً عَلَيْهِ
لَا لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فصل

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِمَّا يُسَمَّى: تَوْشَلًا، فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا يَخْتَجُّ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ - كَمَا تَقَدَّمَ بَسْطُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ - وَهُوَ الْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، أَوْ السُّؤَالِ بِنَفْسِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا ثَابِتًا لَا فِي الْإِقْسَامِ أَوْ السُّؤَالِ بِهِ، وَلَا فِي الْإِقْسَامِ أَوْ السُّؤَالِ بغيرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ.

وَأِنْ كَانَ فِي الْعُلَمَاءِ مَنْ سَوَّغَهُ، فَقَدْ ثُبِتَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ نَهَى عَنْهُ، فَتَكُونُ مَسْأَلَةُ نِزَاعٍ؛ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، فَيُرَدُّ مَا تَنَارَعُوا فِيهِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيُبْدِي كُلُّ وَاحِدٍ حُجَّتَهُ؛ كَمَا فِي سَائِرِ مَسَائِلِ النِّزَاعِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْعُقُوبَاتِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ^(١)؛ بَلِ الْمُعَاقِبُ عَلَى ذَلِكَ مُعْتَدٍ جَاهِلٌ ظَالِمٌ، فَإِنَّ الْقَائِلَ بِهَذَا قَدْ قَالَ مَا قَالَتْ الْعُلَمَاءُ، وَالْمُنْكَرُ عَلَيْهِ لَيْسَ مَعَهُ نَقْلٌ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ لَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ ثُبِتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَسَمُ بِغَيْرِ اللَّهِ؛ لَا بِالْأَنْبِيَاءِ وَلَا بِغَيْرِهِمْ؛ كَمَا سَبَقَ بَسْطُ الْكَلَامِ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْذِرَ لِغَيْرِ اللَّهِ لَا لِنَبِيِّ، وَلَا لِغَيْرِ نَبِيِّ، وَأَنَّ هَذَا النَّذَرُ [نَذَرٌ]^(٢) شِرْكٌ لَا يُؤْفَى بِهِ، وَكَذَلِكَ الْحَلِفُ بِالْمَخْلُوقَاتِ لَا

(١) ليس هذا من محال التعزير، فمن ارتكب شيئاً من هذا القسم الثالث فإنه لا يعزر، لأن

المسألة خلافية، فلا يعزر فاعلها، والله أعلم.

(٢) سقط في [م].

[يَنْعَقِدُ]^(١) بِهِ الْيَمِينُ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ؛ حَتَّىٰ لَوْ حَلَفَ بِالنَّبِيِّ ﷺ لَمْ [يَنْعَقِدْ]^(٢) يَمِينُهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ - كَمَا لِكَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ - بَلْ نَهَىٰ عَنِ الْحَلْفِ بِهَذِهِ الْيَمِينِ. فَإِذَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَحْلِفَ بِهَا الرَّجُلُ، وَلَا يُقْسِمَ بِهَا عَلَىٰ مَخْلُوقٍ، فَكَيْفَ يُقْسِمُ بِهَا عَلَىٰ الْخَالِقِ جَلَّ جَلَالُهُ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِقْسَامٍ بِهِ: فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا مَنَعَ مِنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالسُّنَنُ الصَّحِيحَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ تَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَفْعَلُهُ [مَنْ يَفْعَلُهُ]^(٣) عَلَىٰ أَنَّهُ قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ، وَأَنَّهُ مِمَّا يُسْتَجَابُ بِهِ الدُّعَاءُ، وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوعِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَبًّا، وَكُلُّ مَا كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا فِي الْعِبَادَاتِ وَالْأَدْعِيَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَشْرَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَشْرَعْ هَذَا لِأُمَّتِهِ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا، وَلَا يَكُونُ قُرْبَةً وَطَاعَةً وَلَا سَبَبًا لِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُ الْكَلَامِ عَلَىٰ هَذَا كُلِّهِ.

(١) في [ع] و[م] (تنعقد).

(٢) في [ع] و[م] (تنعقد).

(٣) سقط في [م].

فَمَنْ اعْتَقَدَ ذَلِكَ فِي هَذَا أَوْ فِي هَذَا^(١) فَهُوَ ضَالٌّ، وَكَانَتْ بِدَعْتِهِ مِنَ الْبِدْعِ
السَّيِّئَةِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَمَا أُسْتَفْرِئَ مِنْ أَحْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ،
وَحُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ: أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا عَنْدهُمْ.

وَأَيْضًا فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ سُؤَالُ اللَّهِ تَعَالَى بِسَبَبٍ لَا يُنَاسِبُ إِجَابَةَ الدُّعَاءِ، وَأَنَّهُ
كَالسُّؤَالِ بِالْكَعْبَةِ، وَالطُّورِ، وَالْكَرْسِيِّ، وَالْمَسَاجِدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ،
وَمَعْلُومٌ أَنَّ سُؤَالَ اللَّهِ بِالْمَخْلُوقَاتِ لَيْسَ هُوَ مَشْرُوعًا؛ كَمَا أَنَّ الْإِقْسَامَ بِهَا لَيْسَ
مَشْرُوعًا؛ بَلْ هُوَ مِنْهِيٌّ عَنْهُ.

فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَسُوعُ لِأَحَدٍ / أَنْ يَحْلِفَ بِمَخْلُوقٍ، فَلَا يَحْلِفُ عَلَى اللَّهِ بِمَخْلُوقٍ، [٢٩/٤]
وَلَا يَسْأَلُهُ بِنَفْسِ مَخْلُوقٍ؛ وَإِنَّمَا يُسْأَلُ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي تُنَاسِبُ إِجَابَةَ الدُّعَاءِ؛ كَمَا
تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ؛ لَكِنْ قَدْ رُوِيَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ آثَارٌ وَأَقْوَالٌ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ،
وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الْمَنْقُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ ثَابِتٌ؛ بَلْ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ.
وَأَمَّا النُّقْلُ عَمَّنْ لَيْسَ قَوْلُهُ حُجَّةً، فَبَعْضُهُ ثَابِتٌ، وَبَعْضُهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ،
وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ، وَفِيهِ: «بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ
مَمْشَايَ هَذَا».

(١) قال شيخنا الغنيان: (يعني في الإقسام على الله تعالى بالمخلوق أو سؤال الله تعالى بذات

المخلوق).

رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ [يَزِيدَ] ^(١) عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ ^(٢) عَنْ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْحَدَرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ
بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مُمْشَايَ / هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا وَلَا بَطْرًا وَلَا رِيَاءَ [٥٦/٢٥]
وَلَا سُمْعَةً، خَرَجْتَ اتِّقَاءَ سَخَطِكَ، وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُنْقِذَنِي مِنَ
النَّارِ، وَأَنْ تُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، خَرَجَ
مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، وَأَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ حَتَّى يَقْضِيَ
صَلَاتَهُ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ مِنْ رِوَايَةِ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ
يُجْمَعُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَلَفْظُهُ لَا حُجَّةَ
فِيهِ، فَإِنَّ (حَقَّ السَّائِلِينَ عَلَيْهِ): أَنْ يُجِيبَهُمْ، وَ(حَقَّ الْعَابِدِينَ): أَنْ يُسَبِّحَهُمْ.

(١) فِي [ظ] و[ع] و[م] (وَكَيْع)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، فَلَمْ يَرْوِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِلَّا عَنْ (يَزِيدِ بْنِ
هَارُونَ) فَقَطْ، وَإِنَّمَا الَّذِي رَوَاهُ عَنْ (وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ) هُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُنْصَفِ
(١٠/٢١١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ هُوَ أَبُو خَالِدٍ السُّلَمِيُّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْجَلِيلُ، كَانَ رَأْسًا فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ
وَالِاحْتِسَابِ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: (مَا رَأَيْتُ أَحْفَظَ مِنْ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ)، مَاتَ سَنَةَ ٢٠٦ هـ.
يُنْظَرُ: سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٩/٣٥٩)، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ (٢/١٦).

(٢) هُوَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ الْأَغْرَ الرَّقَاشِيُّ الْكُوفِيُّ، وَثَقَّهُ الثُّورِيُّ وَابْنُ عِينَةَ
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَرَّةً: (صَالِحُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ
بِهِمْ).

يُنْظَرُ: الْكَاشِفُ (٢/١٢٥)، وَتَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: ٧٨٦).

وَهُوَ حَقُّ أَحَقِّهِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَفْسِهِ الْكَرِيمَةِ بِوَعْدِهِ الصَّادِقِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِإِجَابِهِ عَلَى نَفْسِهِ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ.

وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ سَأَلُوهُ فِي الْغَارِ بِأَعْمَالِهِمْ: فَإِنَّهُ سَأَلَهُ هَذَا بِيَرِّهِ الْعَظِيمِ لِرِوَالِدِيهِ، وَسَأَلَهُ هَذَا بِعِفَّتِهِ الْعَظِيمَةِ عَنِ الْفَاحِشَةِ، وَسَأَلَهُ هَذَا بِأَدَائِهِ الْعَظِيمِ لِلْأَمَانَةِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالَ أَمَرَ اللَّهُ بِهَا، وَوَعَدَ الْجَزَاءَ لِأَصْحَابِهَا، فَصَارَ هَذَا كَمَا حَكَاهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ ﴿١٣﴾ آل عمران: ١٩٣، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ ﴿١٩﴾ [المؤمنون: ١٠٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَمُ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ ﴿١٥﴾ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٦﴾ [آل عمران: ١٥-١٦].

وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ فِي السَّحَرِ: (اللَّهُمَّ دَعَوْتَنِي فَأَجَبْتُ، وَأَمَرْتَنِي فَأَطَعْتُ، وَهَذَا سَحَرٌ فَاعْفِرْ لِي).

وَأَصْلُ هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ: الْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، أَوْ السُّؤَالُ لَهُ بِهِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِهِ إِجَابًا، أَوْ اسْتِحْبَابًا، أَوْ مَنْهِيًا عَنْهُ نَهْيًا تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ، أَوْ مُبَاحًا لَا مَأْمُورًا بِهِ وَلَا مَنْهِيًا عَنْهُ.

وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ مَأْمُورٌ بِهِ، أَوْ مُبَاحٌ، فَإِمَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَخْلُوقٍ وَمَخْلُوقٍ، أَوْ يُقَالَ: بَلْ يَشْرَعُ بِالْمَخْلُوقَاتِ الْمُعْظَمَةِ أَوْ بَعْضِهَا.

فَمَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا مَأْمُورٌ بِهِ أَوْ مُبَاحٌ فِي الْمَخْلُوقَاتِ جَمِيعِهَا: لَزِمَ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى بِشَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، فَهَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ!!

فَإِنْ قَالَ: بَلْ يَسْأَلُ بِالْمَخْلُوقَاتِ الْمُعْظَمَةِ؛ كَالْمَخْلُوقَاتِ الَّتِي أَقْسَمَ بِهَا فِي كِتَابِهِ لَزِمَ مِنْ هَذَا أَنْ يَسْأَلَ ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴿٢﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴿٣﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٤﴾ [الليل: ١-٣]، ﴿٥﴾ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿٦﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا لِلَّهَا ﴿٧﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا ﴿٨﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴿٩﴾ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴿١٠﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴿١١﴾ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿١٢﴾ [الشمس: ١-٧].

وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُقْسِمُ عَلَيْهِ ﴿١٣﴾ بِالْخَيْسِ ﴿١٤﴾ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴿١٥﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ﴿١٦﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴿١٧﴾ [التكوير: ١٥-١٨]، وَيَسْأَلُ ﴿١٨﴾ وَالذَّارِيَةِ ذُرْوَاهُ ﴿١٩﴾ فَالْحَمَلَاتِ وَقَرًا ﴿٢٠﴾ فَالْجَارِيَةِ يَمُرَّكَا ﴿٢١﴾ فَالْمُقَسَّمَاتِ أَمَّا ﴿٢٢﴾ [الذاريات: ١-٤].

وَيَسْأَلُ ﴿٢٣﴾ وَالطُّورِ ﴿٢٤﴾ وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ﴿٢٥﴾ فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ ﴿٢٦﴾ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴿٢٧﴾ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴿٢٨﴾ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴿٢٩﴾ [الطور: ١-٦].

وَيَسْأَلُ وَيُقْسِمُ عَلَيْهِ ﴿٣٠﴾ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴿٣١﴾ [الصافات: ١]، وَسَائِرِ مَا أَقْسَمَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُقْسِمُ بِمَا يُقْسِمُ بِهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ لِأَيَّهَا: آيَاتُهُ وَمَخْلُوقَاتُهُ، فَهِيَ

دَلِيلٌ عَلَى رُبُوبِيَّتِهِ وَأُلُوهِيَّتِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَمَشِيَّتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَحِكْمَتِهِ وَعَظَمَتِهِ وَعِزَّتِهِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ يُقْسَمُ بِهَا لِأَنَّ إِفْسَامَهُ بِهَا: تَعْظِيمٌ لَهُ سُبْحَانَهُ. وَنَحْنُ الْمَخْلُوقُونَ لَيْسَ لَنَا أَنْ نُقْسِمَ بِهَا بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ؛ بَلْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْسَمُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَذَكَرُوا إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ؛ بَلْ ذَلِكَ شِرْكٌ مِنْهُيٌّ عَنْهُ.

وَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ بِهَا لَزِمَهُ أَنْ يَسْأَلَهُ بِكُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَبِكُلِّ نَفْسٍ أَهْمَهَا فُجُورُهَا وَتَقْوَاهَا، وَيَسْأَلَهُ بِالرِّيَّاحِ، وَالسَّحَابِ، وَالْكَوَاكِبِ، وَالشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ، وَاللَّيْلِ، وَالنَّهَارِ، وَالتِّينِ، وَالزَّيْتُونِ، وَطُورِ سَيْنِينَ، وَيَسْأَلَهُ بِالْبَلَدِ الْأَمِينِ مَكَّةَ، وَيَسْأَلَهُ حَيْثُ بُدِيَ بِالْبَيْتِ، وَالصَّفَا، وَالْمَرْوَةَ، وَعَرَفَةَ، وَمُزْدَلِفَةَ، وَمِنَى، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ.

وَيَلْزَمُ [ذَلِكَ] ^(١) أَنْ يَسْأَلَهُ بِالْمَخْلُوقَاتِ الَّتِي عُبِدَتْ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ كَالشَّمْسِ، وَالْقَمَرِ، وَالْكَوَاكِبِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالْمَسِيحِ، وَالْعُزَيْرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَمِمَّا لَمْ يُعْبَدَ مِنْ دُونِهِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ السُّؤَالَ لِلَّهِ بِهَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ، أَوْ الْإِفْسَامَ عَلَيْهِ بِهَا: مِنْ أَعْظَمِ الْبِدَعِ الْمُنْكَرَةِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، وَمِمَّا يَظْهَرُ قُبْحُهُ لِلْخَاصِّ وَالْعَامِّ.

وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَسَمَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِقْسَامِ وَالْعَزَائِمِ الَّتِي تُكْتَبُ فِي
الْحُرُوزِ وَالْهَيَاكِلِ الَّتِي تَكْتُبُهَا الطَّرِيقَةُ وَالْمُعَزَّمُونَ.

بَلْ وَيُقَالُ: إِذَا جَازَ السُّؤَالُ وَالْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ بِهَا فَعَلَى الْمَخْلُوقَاتِ أُولَى، [ط/ ٥٧]
فَحَيْثُ تَكُونُ الْعَزَائِمُ وَالْإِقْسَامُ الَّتِي يُقَسَمُ بِهَا عَلَى الْجِنِّ مَشْرُوعَةً فِي دِينِ
الْإِسْلَامِ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَسْتَلْزِمُ الْكُفْرَ وَالْخُرُوجَ مِنْ [دِينِ] ^(١) الْإِسْلَامِ؛ بَلْ وَمِنْ
دِينِ الْأَنْبِيَاءِ أَجْمَعِينَ.

وَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَلْ أَنَا أَسْأَلُهُ أَوْ أَقْسِمُ عَلَيْهِ بِمُعْظَمِ دُونِ مُعْظَمِ مِنَ
الْمَخْلُوقَاتِ، إِمَّا الْأَنْبِيَاءِ دُونَ غَيْرِهِمْ، أَوْ نَبِيِّ دُونِ غَيْرِهِ؛ كَمَا جَوَزَ بَعْضُهُمُ الْحَلْفَ
بِذَلِكَ، أَوْ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ.

قِيلَ لَهُ: بَعْضُ الْمَخْلُوقَاتِ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضِ فَكُلُّهَا مُشْتَرَكَةٌ فِي أَنَّهُ
لَا يُجْعَلُ [شَيْءٌ] ^(٢) مِنْهَا نِدَاءً لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا يُعْبَدُ، وَلَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا يُخْشَى، وَلَا
يُتَّقَى، وَلَا يُصَامُ لَهُ، وَلَا يُسَجَّدُ لَهُ، وَلَا يُرْعَبُ إِلَيْهِ، وَلَا يُقَسَمُ بِمَخْلُوقٍ؛ كَمَا ثَبَتَ
فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»،
وَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ»، وَفِي السُّنَنِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ
أَشْرَكَ».

(١) زيادة في [م].

(٢) في [ط] و[ع] (شيئاً).

فَقَدْ ثَبَتَ بِالنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحِلْفُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ؛ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ نَبِيِّ وَنَبِيٍّ.

وَهَذَا كَمَا قَدْ سَوَّى اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ فِي ذَمِّ الشُّرْكِ بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُعْظَمَتُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْفِكَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ عَلِيمًا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (٧٩-٨٠)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِي فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ (٨١) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٨٢﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ: كَانَ أَقْوَامٌ يَدْعُونَ الْمَسِيحَ وَالْعَزِيرَ وَالْمَلَائِكَةَ فَقَالَ تَعَالَى: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَدْعُوهُمْ عِبَادِي يَرْجُونَ رَحْمَتِي؛ كَمَا تَرْجُونَ رَحْمَتِي، وَيَخَافُونَ عَذَابِي؛ كَمَا تَخَافُونَ عَذَابِي، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيَّ؛ كَمَا تَتَقَرَّبُونَ إِلَيَّ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (٨٣) [النور: ٥٢]، فَيَبِينَ أَنَّ الطَّاعَةَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ: فَإِنَّهُ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَيَبِينَ أَنَّ الْخَشْيَةَ وَالتَّقْوَى لِلَّهِ وَحْدَهُ؛ فَلَمْ يَأْمُرْ أَنْ يُخْشَى مَخْلُوقٌ، وَلَا يُتَّقَى مَخْلُوقٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ (٣٩) [التوبة: ٥٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ (٧) وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ (٨)﴾ [الشرح: ٧-٨]، فَبَيْنَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي هَؤُلَاءِ أَنْ يَرْضَوْا بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وَيَقُولُوا: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ (٣٩) فَذَكَرَ الرِّضَا بِمَا آتَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، لِأَنَّ الرَّسُولَ هُوَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللَّهِ فِي تَبْلِيغِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَتَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيمِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ. فَالْحَلَالُ مَا حَلَّلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالدِّينُ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْأَمْوَالِ إِلَّا مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْأَمْوَالُ الْمُشْتَرَكَةُ لَهُ؛ كِمَالِ الْفَيِّءِ، وَالْغَنِيمَةِ، وَالصَّدَقَاتِ؛ عَلَيْهِ أَنْ يَرْضَى بِمَا آتَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهَا، وَهُوَ مِقْدَارُ حَقِّهِ لَا يَطْلُبُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (وَرَسُولُهُ)، فَإِنَّ الْحَسْبَ هُوَ الْكَافِي، وَاللَّهُ وَحْدَهُ كَافٍ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الْيَقِينُ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٦٤) [الأنفال: ٦٤] أَيْ: هُوَ وَحْدَهُ حَسْبُكَ، وَحَسْبُ مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.

هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّوَابُ الَّذِي قَالَهُ جُمْهُورُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ؛ كَمَا بَيَّنَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَالْمُرَادُ أَنَّ اللَّهَ كَافٍ لِلرُّسُولِ وَلِئِنْ اتَّبَعُهُ، فَكُلُّ مَنْ اتَّبَعَ الرَّسُولَ فَاللَّهُ كَافِيهِ وَهَادِيهِ وَنَاصِرُهُ وَرَازِقُهُ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ فَذَكَرَ الْإِيتَاءَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، لَكِنْ وَسَطَهُ بِذِكْرِ الْفَضْلِ، فَإِنَّ الْفَضْلَ لِلَّهِ وَخَدَهُ، بِقَوْلِهِ: ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ (٢١) فَجَعَلَ الرَّغْبَةَ إِلَى اللَّهِ وَخَدَهُ دُونَ الرَّسُولِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ.

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ اللَّهَ سَوَّى بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ - سِوَاءُ كَانَ نَبِيًّا أَوْ مَلَكًا - أَنْ يُفَسِّمَ / بِهِ، وَلَا يَتَوَكَّلَ عَلَيْهِ، وَلَا يَرْغَبَ [٥٨/٥] إِلَيْهِ، وَلَا يَخْشَى وَلَا يَتَّقِي، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْفَالِ ذَرْوْ فِي السَّمَوتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ (٢٢) وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ (٢٣) [سبا: ٢٢-٢٣]، فَقَدْ تَهَدَّدَ سُبْحَانَهُ مَنْ دَعَا شَيْئًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ لَا مِلْكَ لَهُمْ مَعَ اللَّهِ، وَلَا شِرْكَاءَ فِي مُلْكِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عَوْنٌ وَلَا ظَهِيرٌ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ؛ فَقَطَعَ تَعَلُّقَ الْقُلُوبِ بِالْمَخْلُوقَاتِ: رَغْبَةً وَرَهْبَةً وَعِبَادَةً وَاسْتِعَانَةً، وَلَمْ يُبْقِ إِلَّا الشَّفَاعَةَ، وَهِيَ حَقٌّ؛ لَكِنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾.

وَهَكَذَا دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي الشَّفَاعَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا أَتَى النَّاسُ آدَمَ، وَأُولِي الْعِزِّ نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَيُرَدُّهُمْ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى الَّذِي بَعْدَهُ إِلَى أَنْ يَأْتُوا الْمَسِيحَ، فَيَقُولُ لَهُمْ: اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ عَبْدٍ [عَفَرَ] ^(١) اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ ﷺ: «فَيَأْتُونِي فَأَذْهَبُ إِلَى رَبِّي، فَإِذَا رَأَيْتُهُ خَرَزْتُ سَاجِدًا، وَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدٍ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ لَا أَحْسِنُهَا الْآنَ، فَيَقَالَ لِي: أَيُّ مُحَمَّدٌ، ازْفَعُ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمِعْ، وَسَلِّ تَعْطُهُ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعُ»، قَالَ: «فِيَحْدُثُ لِي حَدًّا فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ» ^(٢)، وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَبْرِ.

فَيَنْ الْمَسِيحُ أَنَّ مُحَمَّدًا هُوَ [الشَّفِيعُ] ^(٣) الْمُشَفِّعُ، لِأَنَّهُ عَبْدٌ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَبَيَّنَّ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَأَوْجَهُ الشَّفَعَاءِ، وَأَكْرَمُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَنَّهُ يَأْتِي فَيَسْجُدُ وَيَحْمَدُ؛ لَا يَبْدَأُ بِالشَّفَاعَةِ حَتَّى يُؤْذَنَ لَهُ، فَيَقَالَ لَهُ: ازْفَعُ رَأْسَكَ، وَسَلِّ تَعْطُهُ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعُ، وَذَكَرَ أَنَّ رَبَّهُ يَحْدُثُ لَهُ حَدًّا فَيَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ.

(١) زيادة في [م].

(٢) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب: قول الله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١)، رقم (٣٣٤٠)، ومسلم في الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٣).

(٣) في [م] (الشافع)، وكلاهما يصح.

وَهَذَا كُلُّهُ يُبَيِّنُ أَنَّ الْأَمْرَ / كُلَّهُ لِلَّهِ، هُوَ الَّذِي [يُكْرِمُ]^(١) الشَّفِيعَ بِالْإِذْنِ لَهُ فِي [٤٠/٤] الشَّفَاعَةِ، وَالشَّفِيعُ لَا يَشْفَعُ إِلَّا فِيمَنْ يَأْذُنُ [اللَّهُ لَهُ]^(٢)، ثُمَّ يَحْدُ لِلشَّفِيعِ حَدًّا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، فَلَا مَرَّ بِمَشِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، وَأَوَجَّهُ الشَّفْعَاءَ وَأَفْضَلُهُمْ هُوَ عِنْدَهُ الَّذِي فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَاخْتَارَهُ وَاصْطَفَاهُ بِكَمَالِ عُبُودِيَّتِهِ وَطَاعَتِهِ وَإِنَابَتِهِ وَمُؤَافَقَتِهِ لِرَبِّهِ فِيمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ.

وَإِذَا كَانَ الْإِفْسَامُ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَالرَّغْبَةُ إِلَيْهِ، وَخَشْيَتُهُ وَتَقْوَاهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، هِيَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي اشْتَرَكَتْ الْمَخْلُوقَاتُ فِيهَا، فَلَيْسَ لِمَخْلُوقٍ أَنْ يُقَسِّمَ بِهِ، وَلَا يُتَّقَى، وَلَا يُتَوَكَّلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَشَايخِ وَالصَّالِحِينَ.

[فَسُؤَالَ اللَّهِ]^(٣) تَعَالَى بِالْمَخْلُوقَاتِ إِنْ كَانَ بِنَا أَقْسَمَ بِهِ وَعَظَّمَهُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، فَإِنَّمَا أَنَّهُ^(٤) يَسُوعُ السُّؤَالُ بِذَلِكَ كُلُّهُ، [أَوْ أَنَّهُ]^(٥) لَمْ يَكُنْ سَائِعًا فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَسْأَلَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

(١) في [ظ] و[ع] (يلزم)، وهو تصحيف.

(٢) زيادة في [م].

(٣) في [ظ] و[ع] (السؤال لله).

(٤) أضفتها ليستقيم المعنى.

(٥) في [ظ] و[ع] و[م] (وإن) وعدلتها ليستقيم المعنى.

والتفريق في ذلك بين معظم ومُعظم؛ كتفريق من فرق [فزعَمَ أنه] ^(١) يجوز الحلف ببعض المخلوقات دون بعض، وكما أن هذا فرق باطل، فكذلك الآخر. ولو فرق مفرق بين ما يؤمن به، وبين ما لا يؤمن به، قيل له: فيجب الإيمان بالملائكة والنبيين، ويؤمن بكل ما أخبر به الرسول، مثل: منكّر ونكير، والحدور العين، والولدان، وغير ذلك، أفيجوز أن يقسم بهذه المخلوقات لكونه يجب الإيمان بها، أم يجوز السؤال بها كذلك.

فتبين أن السؤال بالأسباب إذا لم يكن المستؤل به سبباً لإجابة الدعاء، فلا فرق بين السؤال بمخلوق ومخلوق؛ كما لا فرق بين القسم بمخلوق ومخلوق، وكل ذلك غير جائز، فتبين أنه لا يجوز ذلك؛ كما قاله من قاله من العلماء، والله أعلم.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَاوُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٨٩] فَكَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ لِلْمُشْرِكِينَ: (سَوْفَ يُبْعَثُ هَذَا النَّبِيُّ، وَنُقَاتِلُكُمْ مَعَهُ فَتَقْتُلُكُمْ)؛ لَمْ يَكُونُوا يُقْسِمُونَ عَلَى اللَّهِ بِذَاتِهِ، وَلَا يَسْأَلُونَ بِهِ؛ [بل] ^(٢) يَقُولُونَ: (اللَّهُمَّ ابْعَثْ هَذَا النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ لِنَتَّبِعَهُ، وَنَقْتُلَ هَؤُلَاءِ مَعَهُ)، هَذَا هُوَ الثَّقَلُ الثَّابِتُ

(١) زيادة من [م].

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (أو)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته إن شاء الله.

عِنْدَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْقُرْآنُ، فَإِنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾ وَالْإِسْتِفْتَاخُ: الْإِسْتِنْصَارُ، وَهُوَ طَلَبُ الْفَتْحِ وَالنَّصْرِ.

فَطَلَبُ الْفَتْحِ وَالنَّصْرِ بِهِ هُوَ: أَنْ يُبْعَثَ فَيَقَاتِلُوهُمْ مَعَهُ، فَبِهَذَا يُنْصَرُونَ، لَيْسَ هُوَ بِإِقْسَامِهِمْ بِهِ، وَسُؤَالِهِمْ بِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانُوا إِذَا سَأَلُوا أَوْ أَقْسَمُوا بِهِ يُنْصَرُوا؛ وَلَمْ يَكُنْ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ بَلْ لَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ نَصَرَ اللَّهُ مَنْ آمَنَ بِهِ، وَجَاهَدَ مَعَهُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ، وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمَفْسِّرِينَ مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُقْسِمُونَ بِهِ، أَوْ يَسْأَلُونَ بِهِ، فَهُوَ نَقْلٌ شَاذٌ مُخَالَفٌ [بِهِ] ^(١) لِلنَّقُولِ الْكَثِيرَةِ الْمُسْتَفِيضَةِ الْمُخَالَفَةِ لَهُ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا طَرَفًا مِنْ ذَلِكَ فِي دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ ^(٢)، وَفِي كِتَابِ الْإِسْتِغَاثَةِ الْكَبِيرِ ^(٣)، وَكُتِبَ السَّيَرُ، وَدَلَائِلُ النُّبُوَّةِ، وَالتَّفْسِيرُ، مَشْحُونَةً بِذَلِكَ.

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ ^(٤) وَعِزُّهُ: (كَانَ الْيَهُودُ إِذَا اسْتَنْصَرُوا بِمُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى [٥٩/٥] مُشْرِكِي الْعَرَبِ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ ابْعَثْ هَذَا النَّبِيَّ الَّذِي نَجِدُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَنَا حَتَّى نَغْلِبَ الْمُشْرِكِينَ وَنَقْتُلَهُمْ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا، وَرَأَوْا أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِمْ كَفَرُوا بِهِ

(١) سقط في [م].

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/٣٩٧)، (٥/١٦٠).

(٣) تلخيص الاستغاثة (١/١٤٧).

(٤) هو: أبو العالية رُفيع بن مهران الرياحي، الإمام الحافظ المفسر، أسلم في عهد النبي ﷺ

ولم يلقه، قرأ القرآن وأتقنه على أبي بن كعب وابن عباس، مات سنة ٩٣هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤/٢٠٧)، وشذرات الذهب (١/١٠٢).

حَسَدًا لِلْعَرَبِ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَاتِ:
﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٨٩) ﴿٢٠﴾.

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ^(٢) عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ^(٣) عَنْ
رِجَالٍ مِنْ قَوْمِهِ قَالُوا: يَمَّا دَعَانَا إِلَى الْإِسْلَامِ - مَعَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَهُدَاهُ - مَا كُنَّا نَسْمَعُ
مِنْ رِجَالِ يَهُودٍ، وَكُنَّا أَهْلَ شِرْكٍ، وَأَصْحَابِ أَوْثَانٍ، وَكَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ عِنْدَهُمْ
عِلْمٌ لَيْسَ عِنْدَنَا، وَكَانَتْ لَا تَزَالُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ شُرُورٌ؛ فَإِذَا نَلْنَا مِنْهُمْ بَعْضَ مَا
يَكْرَهُونَ قَالُوا لَنَا: قَدْ تَقَارَبَ زَمَانُ نَبِيِّ يُبْعَثُ الْآنَ، فَتَقْتُلُكُمْ مَعَهُ قَتْلَ عَادٍ
وَإِرَمَ، / كَثِيرًا مَا كُنَّا نَسْمَعُ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا رَسُولًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ [٤١/٤]
أَجَبْنَاهُ حِينَ دَعَانَا إِلَى اللَّهِ، وَعَرَفْنَا مَا كَانُوا يَتَوَعَّدُونَا بِهِ، فَبَاذَرْنَاهُمْ إِلَيْهِ فَأَمَّنَّا بِهِ،

(١) يُنظر: تفسير الطبري (٢/ ٣٣٥)، تفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٧٣).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار القرشي، العلامة الإخباري، أستاذ المغازي
والسير، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان، وقال الإمام أحمد: (حسن الحديث)، وضعفه
يحيى القطان ومالك، وقال الذهبي وابن حجر: (صدوق)، مات سنة ١٥١ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ١٥٦)، والتقريب (ص: ٨٢٥).

(٣) هو: أبو عمر عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الظفري الأنصاري، العلامة الإخباري،
وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي والبزار وابن حبان وابن حجر وغيرهم، مات ما بين سنة
١٢٠ هـ إلى ١٢٩ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٥٢٠)، والتقريب (ص: ٤٧٣).

وَكَفَرُوا بِهِ، فَفِينَا وَفِيهِمْ نَزَلَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٨٩) ﴿البقرة: ٨٩﴾.

وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ جَمَعَ كَلَامَ مُفسِّرِي السَّلَفِ إِلَّا هَذَا، وَهَذَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ السُّؤَالُ بِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ؛ بَلْ ذَكَرُوا الْإِخْبَارَ بِهِ، أَوْ سُؤَالَ اللَّهِ أَنْ يَبْعَثَهُ.

فَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ [أَبِي رَوْقٍ] ^(١) عَنْ الضَّحَّاكِ ^(٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قَالَ: يَسْتَظْهِرُونَ؛

(١) يُنظر: سيرة ابن إسحاق (ص: ٨٤)، تفسير الطبري (٢/ ٣٣١).

(٢) فِي [ظ] و[ع] و[م] (أَبِي رَزِين)، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِمُوافَقَتِهِ تفسیر ابن ابی حاتم و تفسیر الطبري كذلك.

وَهُوَ: أَبُو رَوْقٍ عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، وَثَقَّهُ ابْنُ حَبَّانٍ، وَقَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: (صَالِحٌ)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ). يُنظر: الكاشف (٢/ ٢٦)، والتقريب (ص: ٦٨٠).

(٣) هُوَ: أَبُو الْقَاسِمِ الضَّحَّاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ الْهَلَالِيُّ الْخُرَاسَانِيُّ، وَثَقَّهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ، وَضَعَفَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَشُعْبَةُ، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ)، مَاتَ سَنَةَ ١٠٥ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٥٠٩)، والتقريب (ص: ٤٥٩).

يَقُولُونَ: نَحْنُ نُعِينُ مُحَمَّدًا عَلَيْهِمُ، وَلَيْسُوا كَذَلِكَ يَكْذِبُونَ^(١).

وَرَوَى عَنْ مَعْمَرٍ^(٢) عَنْ قَتَادَةَ^(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَاثِبِينَ قَبْلَ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قَالَ: كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهُ سَيَأْتِي نَبِيٌّ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [مَا] عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ^(٤).

وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُحَمَّدٍ^(٥) قَالَ أَخْبَرَنِي عِكْرِمَةُ^(٦).....

(١) تفسير الطبري (٢/ ٣٣٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٧١).

(٢) هو: أبو عروة معمر بن راشد الأزدي، ثقة ثبت إمام، عالم أهل اليمن، مات سنة ١٥٤ هـ. يُنظر: الكاشف (٢/ ٢٨٢)، والتقريب (ص: ٩٦١).

(٣) هو: أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، ثقة حافظ، مات سنة ١١٨ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ١٣٤)، والتقريب (ص: ٧٩٨).

(٤) في [ظ] (و)، وهو تصحيف.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٧٣).

(٦) هو: محمد بن أبي محمد الأنصاري المدني، مولى زيد بن ثابت، وثقة ابن حبان، وقال عنه الذهبي في الميزان: (لا يُعرف)، وقال ابن حجر: (مجهول).

يُنظر: الثقات (٧/ ٣٩٢)، وميزان الاعتدال ٤ (٢٦/)، والكاشف (٢/ ٢١٥)، والتقريب (ص: ٨٩٤).

(٧) هو: أبو عبدالله عكرمة مولى ابن عباس، ثقة ثبت، إمام في التفسير، مات سنة ١٠٦ هـ.

يُنظر: الكاشف (٢/ ٣٣)، والتقريب (ص: ٦٨٧).

- أَوْ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ يَهُودَ كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الْأَوْسِ وَالخَزْرَجِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَبْعَاثِهِ ، فَلَمَّا بَعَثَهُ اللَّهُ مِنَ الْعَرَبِ كَفَرُوا بِهِ ، وَجَحَدُوا مَا كَانُوا يَقُولُونَ فِيهِ ، فَقَالَ لَهُمْ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَبِشْرُ بْنُ الْبَرَاءِ بْنُ مَعْرُورٍ ، وَ[دَاوُدُ بْنُ سَلَمَةَ] (١) : يَا مَعْشَرَ يَهُودَ اتَّقُوا اللَّهَ وَأَسْلِمُوا ، فَقَدْ كُنتُمْ تَسْتَفْتِحُونَ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَنَحْنُ أَهْلُ شَرْكِ ، وَتُخْبِرُونَنَا بِأَنَّهُ مَبْعُوثٌ ، وَتَصِفُونَهُ بِصِفَتِهِ ، فَقَالَ سَلَامُ بْنُ مُشْكِمٍ أَخُو بَنِي النَّضِيرِ : مَا جَاءَنَا بِشْيٍ نَعْرِفُهُ ، وَمَا هُوَ بِالَّذِي كُنَّا نَذْكُرُ لَكُمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ [مِنْ قَوْلِهِمْ] (٢) : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٣) .

(١) هو: أبو محمد سعيد بن جبير الوالبي الأسدي، ثقة ثبت، قتل سنة ٩٥هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٤٣٣)، والتقريب (ص: ٣٧٤).

(٢) هو: داود بن سلمة الأنصاري، لم يذكره إلا ابن أبي حاتم في هذه القصة في تفسيره، وقد قال ابن حجر في الإصابة (٢/ ٣٨٣): (كذا رأيت في نسخة ١١، ووقع في نسخة أخرى «فقال لهم: معاذ وبشر بن البراء أخو بني سلمة»، كذا ذكره الطبري من هذا الوجه، فلعل الأول تصحيفٌ) أي: داود بن سلمة.

(٣) سقط في [م].

(٤) تفسير الطبري (٢/ ٣٣٣)، وفيه (أخو بني سلمة)، وتفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٧٢).

وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ^(١) عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَسْتَنْصِرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى مُشْرِكِي الْعَرَبِ، يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ ابْعَثْ هَذَا النَّبِيَّ الَّذِي نَجِدُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَنَا حَتَّى نُعَذِّبَ الْمُشْرِكِينَ وَنَقْتُلَهُمْ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا وَرَأَوْا أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِمْ كَفَرُوا بِهِ حَسَدًا لِلْعَرَبِ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ اللَّهُ: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكُفْرِ﴾^(٢).

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي يُرَوَى عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هَارُونَ بْنِ عَنَتَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ يَهُودُ خَيْبَرَ تَقَاتِلُ بِسُكَيْنَةَ فَكَلَّمَا التَّقَوَا هَزِمَتْ يَهُودُ فَعَادَتْ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي وَعَدْتَنَا أَنْ تُخْرِجَهُ لَنَا آخِرَ الزَّمَانِ إِلَّا نَصَرْتَنَا عَلَيْهِمْ، فَكَانُوا إِذَا دَعَوْا بِهَذَا الدُّعَاءِ هَزَمُوا غَطَفَانَ، فَلَمَّا بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ كَفَرُوا بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَاوُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾، وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: (أَدَّتِ الضَّرُورَةُ [إِلَى] إِيْرَاجِهِ)^(٣).

(١) هو: الربيع بن أنس البكري، قال عنه أبو حاتم وابن حجر: (صدوق)، مات سنة ١٣٩هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٣٩١)، والتقريب (ص: ٣١٨).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ١٧٢).

(٣) في [م] (إلا)، وهو تصحيف، والصواب كما في [ط] و[ع] والمستدرک.

(٤) المستدرک (٢/ ٢٨٩)، وتعقبه الذهبي بقوله: (لا ضرورة في ذلك - أي لإخراجه -

فبعده الله متروكاً هالکاً).

وَهَذَا مِمَّا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ، فَإِنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ هَارُونَ مِنْ أَوْسَعِ النَّاسِ،
وَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالرَّجَالِ مَثْرُوكٌ؛ بَلْ كَذَّابٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا ذَكَرَهُ يَحْيَى بْنُ
مَعِينٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي حَقِّهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جُمْلَتِهَا، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الْآخَرُ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي
بَكْرٍ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَكَاوُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى

الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إِنَّمَا نَزَلَتْ بِاتِّفَاقٍ / أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَالسِّيَرِ فِي الْيَهُودِ الْمُجَاوِرِينَ [٦٠/٤]
لِلْمَدِينَةِ أَوَّلًا؛ كَبَنِي قَيْنِقَاعَ، وَقُرَيْظَةَ، وَالنَّضِيرَ، وَهُمْ الَّذِينَ كَانُوا يُحَالِفُونَ الْأَوْسَ
وَالخَزْرَجَ، وَهُمْ الَّذِينَ عَاهَدَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ، ثُمَّ لَمَّا نَقَضُوا الْعَهْدَ
حَارَبَهُمْ، فَحَارَبَ أَوَّلًا بَنِي قَيْنِقَاعَ، ثُمَّ النَّضِيرَ - وَفِيهِمْ نَزَلَتْ سُورَةُ الْحَشْرِ - ثُمَّ
قُرَيْظَةَ عَامَ الْحَنْدَقِ، فَكَيْفَ يُقَالُ: نَزَلَتْ فِي يَهُودٍ خَيْرَ وَغُطَفَانَ!!.

فَإِنَّ هَذَا مِنْ كَذَابِ جَاهِلٍ لَمْ يُحْسِنْ كَيْفَ يَكْذِبُ!!، وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ
فِيهِ انْتِصَارَ الْيَهُودِ عَلَى غُطَفَانَ لَمَّا دَعَوْا بِهَذَا الدُّعَاءِ، وَهَذَا مِمَّا لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ غَيْرُ هَذَا
الْكَذَّابِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِمَّا وَقَعَ لَكَانَ مِمَّا تَتَوَقَّرُ دَوَاعِي الصَّادِقِينَ عَلَى نَقْلِهِ.

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ لَوْ كَانَ مِمَّا يَقْتَضِي السُّؤَالَ بِهِ
وَالْإِقْسَامَ بِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ مِثْلَ هَذَا مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ،
لِأَنَّهُ أَوَّلًا لَمْ يَثْبُتْ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَلَوْ ثَبَتَ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ هَذَا شَرْعًا لَنَا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ عَنْ سُجُودِ
إِخْوَةِ يُوسُفَ وَأَبَوْنِهِ، وَأَخْبَرَ عَنِ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَى أَهْلِ الْكَهْفِ أَنَّهُمْ قَالُوا:
﴿لَنَتَّخِذَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ (الكهف: ٢١)، وَنَحْنُ قَدْ ثَبَّهْنَا عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى
الْقُبُورِ، وَلَفْظُ الْآيَةِ إِنَّمَا فِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا، فَلَمَّا جَاءَهُمْ
مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ.

وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾ (الأنفال: ١٩)،
وَالْإِسْتِفْتَاخُ: طَلَبُ الْفَتْحِ، وَهُوَ النَّصْرُ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الْمَأْثُورُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
يَسْتَفْتِحُ بِصَعَالِيكَ الْمُهَاجِرِينَ، أَيْ: يَسْتَنْصِرُ بِهِمْ، أَيْ: بِدُعَائِهِمْ؛ كَمَا قَالَ: «هَلْ
تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ إِلَّا بِضِعْفَائِكُمْ بِصَلَاتِهِمْ وَدُعَائِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ»^(١).

وَهَذَا قَدْ يَكُونُ بِأَنْ يَطْلُبُوا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَنْصُرَهُمُ بِالنَّبِيِّ الْمُبْعُوثِ فِي آخِرِ
الزَّمَانِ، بِأَنْ يُعَجَّلَ بَعَثُ ذَلِكَ النَّبِيِّ إِلَيْهِمْ لِيَنْتَصِرُوا بِهِ عَلَيْهِمْ؛ لَا لِأَنَّهُمْ أَقْسَمُوا

(١) رواه البخاري في الجهاد، باب: من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب، رقم (٢٨٩٦)، بلفظ: «هل تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضِعْفَائِكُمْ»، أما الزيادة فهي عند النسائي في الجهاد، باب: الاستنصار بالضعيف، رقم (٣١٧٨) بلفظ: «بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم».

عَلَى اللَّهِ، وَسَلَّوْا بِهِ، وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (١١٢).

فَلَوْ لَمْ تَرُدَّ الْآثَارَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا مَعْنَى الْآيَةِ لَمْ يَجْزْ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ الْآيَةَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمُتَنَازِعِ فِيهِ بِلَا دَلِيلٍ، لِأَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ وَقَدْ جَاءَتْ الْآثَارُ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنِ الْيَهُودِ مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُنْصَرُونَ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ شَاذٌ وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْآثَارِ الْمَعْرُوفَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّ الْيَهُودَ لَمْ يُعْرَفْ أَنَّهَا غَلَبَتْ الْعَرَبَ؛ بَلْ كَانُوا مَغْلُوبِينَ مَعَهُمْ، وَكَانُوا يُحَالِفُونَ الْعَرَبَ، فَيَحَالِفُ كُلُّ فَرِيقٍ فَرِيقًا؛ كَمَا كَانَتْ قُرَيْظَةُ حُلَفَاءَ الْأَوْسِ، وَكَانَتْ النَّضِيرُ حُلَفَاءَ الْحِزْرِجِ، وَأَمَّا كَوْنُ الْيَهُودِ كَانُوا يَنْتَصِرُونَ عَلَى الْعَرَبِ فَهَذَا لَا يُعْرَفُ؛ بَلْ الْمَعْرُوفُ خِلَافُهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ أَنْ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ وَيَأْخُذُ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (١١٣) عمران: ١١٢.

فَالْيَهُودُ - مِنْ حِينَ ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ أَيْتَمَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ - لَمْ يَكُونُوا بِمُجَرَّدِهِمْ يَنْتَصِرُونَ لَا عَلَى الْعَرَبِ وَلَا غَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُقَاتِلُونَ مَعَ حُلَفَائِهِمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَالدَّلَّةُ ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ مِنْ حِينَ بُعِثَ الْمَسِيحُ ﷺ فَكَذَّبُوهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ارْفُاعِكْ إِلَيَّ وَمُطَهِّرْكَ مِنْ

الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلَ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴿٥٥﴾ [آل عمران: ٥٥]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى
اللَّهِ قَالَ الْمَوَارِثُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمَّا تَ طَائِفَةٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَى
عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ ﴿١٤﴾﴾ [الصف: ١٤]، وَكَانُوا قَدْ قَتَلُوا يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا وَغَيْرَهُ مِنْ
الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدِّيلَةَ وَالْمَسْكَنَةَ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا
يَسْتَدُونَ ﴿١١﴾﴾ [البقرة: ٦١].

فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الصَّحَابَةُ كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِ فِي / حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَعْدَ مَوْتِهِ [٤٢/٤]
يُقْسِمُونَ بِذَاتِهِ؛ بَلْ إِنَّمَا كَانُوا يَتَوَسَّلُونَ بِطَاعَتِهِ، أَوْ بِشَفَاعَتِهِ، فَكَيْفَ يُقَالُ فِي دُعَاءِ
الْمَخْلُوقِينَ الْغَائِبِينَ وَالْمَوْتَى، وَسُؤَالِهِمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَقَدْ قَالَ
تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا/ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِي فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٦١﴾﴾ [٦١/٦١]
أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ
عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنَ السَّلَفِ: كَانَ أَقْوَامٌ يَدْعُونَ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ؛ كَالْمَسِيحِ
وَعِزِّيرٍ وَغَيْرِهِمَا، فَهِيَ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ هَؤُلَاءِ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ،
وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهِ، وَإِنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنِ الدَّاعِينَ، وَلَا
تَحْوِيلَهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِشَرِّ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ
ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّكُمْ نَعْمًا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ

وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٨﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴿آل عمران: ٧٩-٨٠﴾.

وَهَذَا نَهَى النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا، وَأَنْ يَتَّخِذَ عِيدًا، وَقَالَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا. أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

وَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَّا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(١) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي مُوَطَّئِهِ.

وَقَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»^(٢) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) رواه مالك في الموطأ (١/١٧٢).

(٢) رواه البخاري في المحارين، باب: رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، رقم (٦٨٣٠)، ومسلم في الحدود، باب: رجم الثيب في الزنا، رقم (١٦٩١)، في قصة عمر يوم السقيفة، وهذا اللفظ لم يروه مسلم؛ بل هو من أفراد البخاري، كما ذكر ذلك الحميدي في الجمع بين الصحيحين (١/١٠٦)، والبخاري في شرح السنة (١٣/٢٤٦)، والمزي في تحفة الأشراف (٨/٥٠)، وغيرهم، ولعلّه يقصد أن يخرج القصة واحد وهي قوله عمر يوم السقيفة، وإن اتفقا على إسناد القصة وبعض معالمها، وقد وافقه التبريزي في مشكاة المصابيح (٣/١٣٧٢)، والله أعلم.

وَقَالَ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ؛ بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ»^(١).
وَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْأَعْرَابِ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ، فَقَالَ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدَاءً؛ بَلْ
مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»^(٢).

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ
كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْبَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وَقَالَ
تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [يونس: ٤٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا
تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنْ

(١) رواه أبو داود في الأدب، باب: لا يُقَالُ خُبْتُ نَفْسِي، رقم (٤٩٨٢)، وابن ماجه في
الكفارات، باب: النهي أن يقال ما شاء الله وشئت، رقم (٢١١٨)، وصححه الألباني في
صحيح أبي داود وغيره.

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٣/٣٣٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٩/١١٧)، والبُخاري
في الأدب المفرد (ص: ٢٧٤)، كلهم من طريق الأجلح يحيى بن عبدالله الكندي عن يزيد بن
الأصم عن ابن عباس، والأجلح مختلف فيه، فقال ابن معين: (لا بأس به)، وقال أبو حاتم:
(لا يحتج به، ليس بقوي)؛ كما في ميزان الاعتدال (٤/٣٨٨)، وقال عنه الأرناؤوط في تخريج
المسند (صحيح لغيره).

(٣) في [ظ] و[ع] و[م] ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ بتكرار الآية السابقة، وصوابها ما
أثبتته إن شاء الله.

الْأَمْرَ شَيْءٌ ﴿١٢٨﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وَهَذَا تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ؛ مَعَ أَنَّهُ ﷺ أَكْرَمُ الْخَلْقِ عَلَى اللَّهِ، وَأَعْلَاهُمْ مَنَزَلَةً عِنْدَ اللَّهِ.

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ: أَنَّ مُنَافِقًا كَانَ يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُومُوا نَسْتَعِثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ»^(١).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي آخِرِهِ أَنَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ: «[أَلَا وَ]» إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ [قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ] مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ».

(١) رواه الطبراني في الكبير - ليس في المطبوع - كما في جامع المسانيد والسنن لابن كثير (٥٦٨/٤)، من طريق ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن علي بن رباح عن عبادة بن الصّامت، ورواه الإمام أحمد في المسند (٣٧/٣٨٠)، بنفس طريق الطبراني إلا أنه جعل رجلاً مبهماً ما بين علي بن رباح وعبادة بن الصّامت، كما قال ابن كثير: (رواه الطبراني عن علي بن عبادة، بلا واسطة)، وهو حديث ضعيف لأمرين: ضعف ابن لهيعة، وجهالة الراوي عن عبادة كما عند الإمام أحمد، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/١٥٩): (رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة، وهو حسن الحديث).

(٢) سقط في [ظ] و[م] وأتمته من صحيح مسلم، وحكاه شيخ الإسلام هنا بالمعنى.

(٣) في [ظ] و[م] (القبور)، وصححته من صحيح مسلم، وحكاه شيخ الإسلام هنا بالمعنى.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَيْضًا وَغَيْرِهِ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ - وَلَهُ طَرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ عَنْ غَيْرِهِمَا - أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»^(١).

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ يَأْتِيَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ مَالِكٌ: (إِنْ كَانَ أَرَادَ الْقَبْرَ فَلَا يَأْتِهِ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَسْجِدَ فَلْيَأْتِهِ)، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» ذَكَرَهُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ^(٢)

(١) رواه البخاري في فضل الصلاة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم (١١٨٩)، من حديث أبي هريرة، ورواه أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري في فضل الصلاة، باب: مسجد بيت المقدس، رقم (١١٩٧)، وفي جزاء الصيد، باب: حج النساء، رقم (١٨٦٤)، وفي الصوم، باب: الصوم يوم النحر، رقم (١٦٦٥)، ورواه مسلم في الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره، رقم (٨٢٧)، من حديث أبي سعيد، ورواه في الحج، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، رقم (١٣٩٧)، من حديث أبي هريرة.

(٢) هو: أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي المالكي، الإمام القاضي الحافظ، العلامة في سائر الفنون والأدب، له مصنفات منها (المبسوط)، و(فضل الصلاة على النبي ﷺ)، مات سنة ٢٨٢هـ.

يُنظر: سير أعلام النبلاء (٣٣٩/١٣)، والديباج المذهب (٢٨٢/١)، وشذرات الذهب (١٧٨/٢).

في مبسوطه^(١).

وَلَوْ حَلَفَ حَالِفٌ بِحَقِّ الْمَخْلُوقِينَ لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ، وَلَا فَرَّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَلِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَقٌّ لَا يَشْرِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ لَا الْأَنْبِيَاءُ وَلَا غَيْرُهُمْ، وَلِلْأَنْبِيَاءِ حَقٌّ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ حَقٌّ، وَلِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ حَقٌّ، فَحَقُّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَعْبُدُوهُ لَا يُشْرِكُوا بِهِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ.

وَمَنْ عِبَادَتِهِ تَعَالَى أَنْ يُخْلِصُوا لَهُ الدِّينَ، وَيَتَوَكَّلُوا عَلَيْهِ، وَيَرْغَبُوا إِلَيْهِ، وَلَا يَجْعَلُوا لِلَّهِ نِدَاءً: لَا فِي مُحِبَّتِهِ، وَلَا خَشْيَتِهِ، وَلَا دُعَائِهِ، وَلَا الْإِسْتِعَانَةَ بِهِ؛ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو نِدَاءً مِنْ دُونِ اللَّهِ دَخَلَ النَّارَ»^(٢).

وَسُئِلَ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ»^(٣).

وَقِيلَ لَهُ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ، فَقَالَ: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدَاءً بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَخَدَّهُ».

(١) كتاب المبسوط للقاضي إسماعيل غير مطبوع حسب اطلاعي، وقد وافق شيخ الإسلام على هذا النقل عن مالك: أبو عمرو أحمد بن أبي الوليد المالكي كما في العقود الدرية (ص: ٢٧٨ ت: الحلواني)، وقد أشار لهذا ابن رجب في ذيل الحنابلة (٤/٥١٨).

(٢) رواه البخاري في التفسير، باب: ﴿وَمِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾، رقم (٤٤٩٧)، ومسلم في الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة...، رقم (٩٢).

(٣) رواه البخاري في التفسير، باب: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، رقم (٤٤٧٧)، ومسلم في الإيمان، باب: كون الشرك أقبح الذنوب، رقم (٨٦).

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء:

٤٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢٢) [البقرة: ٢٢]، وَقَالَ

اللَّهُ لَا نَتَّخِذُ رِئَاسَةً لِمَنْ هُنَا مِنْ بَنِي آدَمَ إِنَّهُ هُوَ إِلَهُكُمْ وَحْدَهُ فَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ (٥١) [النحل: ٥١]، ﴿فَأِنِّي

فَاعْبُدُونِ﴾ (٦) [العنكبوت: ٥٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ (٧) وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ

(٨) [الشرح: ٧-٨]، وَقَالَ تَعَالَى فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ الَّتِي هِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ / [٦٢/٥]

وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٩) [الفاتحة: ٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ

أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا

تَخْشَوْنَ النَّاسَ وَالنَّاسُ أَحْسَنُ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَوَاسِعُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ

وَيَخَشَوْنَ اللَّهَ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

وَهَذَا لَمَّا كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُخَوِّفُونَ إِبْرَاهِيمَ الْحَلِيلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحِبُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ

إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (٨٠) وَكَيْفَ

أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ

الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨١) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ

لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (٨٢) [الأنعام: ٨٠-٨٢].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ

يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ

نَفْسُهُ، فَقَالَ هُمْ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا ذَاكَ الشَّرْكُ؛ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿يَبْنَى لَا شَرِكَ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» [لقمان: ١٣] (١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]، فَجَعَلَ الطَّاعَةَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَجَعَلَ الْحَشِيَّةَ وَالتَّقْوَى لِلَّهِ وَخَدَهُ، فَلَا يَخْشَى إِلَّا اللَّهَ، وَلَا يَتَّقِي إِلَّا اللَّهَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّكَاسَ وَآخِشُونَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [المائدة: ٤٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، فَجَعَلَ سُبْحَانَهُ الْإِيْتَاءَ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَآخِرِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؛ مَعَ جَعْلِهِ الْفَضْلَ لِلَّهِ وَخَدَهُ، وَالرَّغْبَةَ إِلَى اللَّهِ وَخَدَهُ، وَهُوَ تَعَالَى وَخَدَهُ حَسْبُهُمْ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (٢) قَالَ: (قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ حِينَ) ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾

(١) رواه البخاري في الإبان، باب: ظلم دون ظلم، رقم (٣٢)، ومسلم في الإيمان، باب:

صدق الإيمان وإخلاصه، رقم (١٢٤).

إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾
[آل عمران: ١٧٣] (١).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَاجَرُوا حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]،
وَمَعْنَى ذَلِكَ [عِنْدَ] (٢) جَاهِرِ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ: أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ حَسْبُكَ، وَحَسْبُ
مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ كَمَا بَسِطَ ذَلِكَ بِالْأَدِلَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرُّسُلَ ﷺ هُمْ
الْوَسَائِطُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللَّهِ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، فَالْحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَعَلَيْنَا أَنْ
نُحِبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَنُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَنَرْضَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢]،
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ
الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ
تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ
بِأَمْرٍ﴾ [التوبة: ٢٤].

(١) رواه البخاري في التفسير، باب: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾، رقم (٤٥٦٤).

(٢) زيادة في [م].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بَيْنَهُ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّنْ سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجَعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ»^(١).

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ ٨ ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ

وَرَسُولِهِ، وَتَعَزَّيْزُهُ وَتَوْفِيقُهُ وَتَسْبِيحُهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ٩ ﴿[الفتح: ٨-٩]، قَالَ إِبْرَاهِيمُ / [٤٣/٤] بِاللَّهِ وَالرُّسُولِ، وَالتَّعْزِيزُ وَالتَّوْفِيقُ لِلرُّسُولِ، وَتَعْزِيرُهُ: نَصْرُهُ وَمَنْعُهُ، وَالتَّسْبِيحُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا / اللَّهُ وَحْدَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ. [٦٣/٥]

وَالْعِبَادَةُ هِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ: فَلَا يُصَلَّى إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يُصَامُ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يُحْجُّ إِلَّا إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ؛ لِيَكُونَ هَذِهِ الْمَسَاجِدُ بَنَاهَا أَنْبِيَاءُ اللَّهِ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَلَا يُنْذَرُ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يُخْلَفُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا يُدْعَى إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يُسْتَعَاثُ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَأَمَّا مَا خَلَقَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالْمَطَرِ وَالسَّحَابِ وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَلَمْ يَجْعَلْ غَيْرَهُ مِنَ الْعِبَادِ وَاسِطَةً فِي ذَلِكَ الْخَلْقِ؛ كَمَا جَعَلَ الرُّسُلَ وَاسِطَةً فِي التَّبْلِيغِ؛ بَلْ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ بِمَا يَشَاءُ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَلَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ

(١) رواه البخاري في الإيمان، باب: حلاوة الإيمان، رقم (١٦)، ومسلم في الإيمان، باب: بيان

خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، رقم (٤٣).

شَيْءٌ يَسْتَقِلُّ بِإِنْدَاعِ شَيْءٍ؛ بَلْ لَا بُدَّ لِلْسَّبَبِ مِنْ أَسْبَابٍ أُخْرَى تُعَاوِنُهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ دَفْعِ الْمُعَارِضِ عَنْهُ، وَذَلِكَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ، فَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ بِخِلَافِ الرِّسَالَةِ، فَإِنَّ الرُّسُولَ وَخَدَهُ كَانَ [وَاسِطَةً] ^(١) فِي تَبْلِيغِ رِسَالَتِهِ إِلَى عِبَادِهِ.

وَأَمَّا جَعْلُ الْهُدَى فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا إِلَى الرُّسُولِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفصل: ٥٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَحَرَّضْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [النحل: ٧٣].

وَكَذَلِكَ دُعَاءُ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ وَاسْتِغْفَارُهُمْ وَشَفَاعَتُهُمْ هُوَ سَبَبٌ يَنْفَعُ إِذَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَحَلَّ قَابِلًا لَهُ، وَإِلَّا فَلَوْ اسْتَغْفَرَ النَّبِيُّ لِلْكَفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ لَمْ يَغْفِرْ لَهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

وَأَمَّا ^(٢) الرُّسُلُ فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُمْ هُمُ الْوَسَائِطُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَخَبَرِهِ، فَعَلَيْنَا أَنْ نُصَدِّقَهُمْ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرُوا بِهِ، وَنُطِيعَهُمْ فِيمَا أَوْجَبُوا وَأَمَرُوا، وَعَلَيْنَا أَنْ نُصَدِّقَ بِجَمِيعِ أَنْبَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَمَنْ سَبَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ كَانَ كَافِرًا مُرْتَدًّا مُبَاحَ الدَّمِ.

(١) زيادة في [م].

(٢) زيادة في [م].

وَإِذَا تَكَلَّمْنَا فِيمَا يَسْتَحِقُّهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنَ التَّوْحِيدِ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ
وغيرَهُمْ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ لَا يَسْتَحِقُّونَ مَا يَسْتَحِقُّهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ خَصَائِصَ:
فَلَا يُشْرِكُ بِهِمْ، وَلَا يُتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُسْتَعَاثُ بِهِمْ كَمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ، وَلَا يُقَسَّمُ
عَلَى اللَّهِ بِهِمْ، وَلَا يُتَوَسَّلُ بِذَوَاتِهِمْ، وَإِنَّمَا يُتَوَسَّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِمْ، وَبِمَحَبَّتِهِمْ
وَطَاعَتِهِمْ، وَمُؤَالَاتِهِمْ وَتَغْزِيرِهِمْ وَتَوْفِيرِهِمْ، وَمُعَادَاةَ مَنْ عَادَاهُمْ، وَطَاعَتِهِمْ فِيمَا
أَمَرُوا، وَتَصَدِيقَهُمْ فِيمَا أَخْبَرُوا، وَتَحْلِيلَ مَا حَلَّلُوهُ، وَتَحْرِيمَ مَا حَرَّمُوهُ.
وَالْتَوَسَّلْ بِذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُتَوَسَّلَ بِذَلِكَ إِلَى إِجَابَةِ الدُّعَاءِ، وَإِعْطَاءِ السُّؤَالِ؛ كَحَدِيثِ
الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوْوَا إِلَى الْغَارِ، فَلَمَّ تَوَسَّلُوا بِأَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ؛ لِيُجِيبَ دُعَاءَهُمْ،
وَيُفَرِّجَ كَرْبَتَهُمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ.

وَالثَّانِي: التَّوَسُّلُ بِذَلِكَ إِلَى حُصُولِ ثَوَابِ اللَّهِ وَجَنَّتِهِ وَرِضْوَانِهِ، فَإِنَّ
الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ الَّتِي أَمَرَ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ هِيَ الْوَسِيلَةُ النَّامَةُ إِلَى سَعَادَةِ الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ، وَمِثْلُ هَذَا كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ
ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ (١٣)
[آل عمران: ١٩٣]، فَلَمَّ قَدَّمُوا ذِكْرَ الْإِيمَانِ قَبْلَ الدُّعَاءِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا
فَاغْفِرْ لَنَا وَلِرَحْمَنَاتِنَا وَآتَ خَيْرُ الرَّحِيمِينَ﴾ (١٨) [المؤمنون: ١٠٩]، وَأَمثالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَكَذَلِكَ التَّوَسُّلُ بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَفَاعَتِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ الدُّعَاءَ وَالشَّفَاعَةَ، فَيَدْعُو وَيَشْفَعُ؛ كَمَا كَانَ يَطْلُبُ
مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ، وَكَمَا يَطْلُبُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَأْتُونَ آدَمَ وَنُوحًا ثُمَّ الْحَبْلِيلَ ثُمَّ
مُوسَى الْكَالِيمَ ثُمَّ عِيسَى ثُمَّ يَأْتُونَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ،
فَيَطْلُبُونَ مِنْهُ الشَّفَاعَةَ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّوَسُّلُ مَعَ ذَلِكَ [بِأَنْ] ^(١) يَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى بِشَفَاعَتِهِ
وَدُعَائِهِ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ الْأَعْمَى الْمُتَقَدِّمِ بَيَانُهُ وَذِكْرُهُ، فَإِنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ الدُّعَاءَ
وَالشَّفَاعَةَ، فَدَعَا لَهُ الرَّسُولُ، وَشَفَعَ فِيهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ فَيَقُولَ: (اللَّهُمَّ إِنِّي
أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِهِ، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ).

فَأَمَرَهُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى قَبُولَ شَفَاعَتِهِ؛ بِخِلَافِ مَنْ يَتَوَسَّلُ بِدُعَاءِ الرَّسُولِ
وَشَفَاعَةِ الرَّسُولِ - وَالرَّسُولُ لَمْ يَدْعُ لَهُ، وَلَمْ يَشْفَعْ فِيهِ - فَهَذَا / تَوَسَّلَ بِمَا لَمْ يُوجَدْ، [٦٤/٥٥]
وَأَيْتُهُ يَتَوَسَّلُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ مَنْ دَعَا لَهُ وَشَفَعَ فِيهِ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَقْتَ الْإِسْتِسْقَاءِ كَمَا
تَقَدَّمَ، فَإِنَّ عُمَرَ وَ[الْمُسْلِمِينَ] ^(٢) تَوَسَّلُوا بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ، وَسَأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى مَعَ دُعَاءِ
الْعَبَّاسِ، فَإِنَّهُمْ اسْتَشْفَعُوا جَمِيعًا، وَلَمْ يَكُنِ الْعَبَّاسُ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي دَعَا لَهُمْ.

(١) زيادة في [م].

(٢) في [ظ] و[ع] (المسلمون)، وهو خطأ.

فَصَارَ التَّوَسُّلُ بِطَاعَتِهِ وَالتَّوَسُّلُ بِشَفَاعَتِهِ كُلُّ مِنْهُمَا يَكُونُ مَعَ دُعَاءِ التَّوَسُّلِ
وَسُؤَالِهِ، وَلَا يَكُونُ بِدُونِ ذَلِكَ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ كُلُّهَا مَشْرُوعَةٌ لَا يُنَازَعُ فِي
وَاحِدٍ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ.

وَدِينُ الْإِسْلَامِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ، وَهُمَا:

تَحْقِيقُ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

وَأَوَّلُ ذَلِكَ أَنْ لَا تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، فَلَا تُحِبُّ مَخْلُوقًا كَمَا تُحِبُّ اللَّهَ، وَلَا
تَرْجُوهُ كَمَا تَرْجُو اللَّهَ، وَلَا تَخْشَاهُ كَمَا تَخْشَى اللَّهَ، وَمَنْ سَوَّى بَيْنَ الْمَخْلُوقِ وَالْحَالِقِ
فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ عَدَلَ بِاللَّهِ، وَهُوَ مِنَ الَّذِينَ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ، وَقَدْ جَعَلَ مَعَ
اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، وَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ.

فَإِنَّ مُشْرِكِي الْعَرَبِ كَانُوا مُقَرِّرِينَ بِأَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؛
كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥]،
وَكَانُوا مَعَ ذَلِكَ مُشْرِكِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ
أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ
مِنْ دُونِ اللَّهِ أُنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فَصَارُوا مُشْرِكِينَ لِأَنَّهُمْ أَحَبُّوهُمْ كَحُبِّهِ؛ [لَا أَنَّهُمْ] ^(١) قَالُوا إِنَّ إِلَهَتَهُمْ خَلَقُوا
كَخَلْقِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ١٦].

(١) في [ظ] (لأنهم)، وهو تصحيفٌ.

وَهَذَا اسْتِفْهَامُ انْكَارٍ بِمَعْنَى النِّفْيِ، أَيُّ: مَا جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا
كَخَلْقِهِ، فَإِنَّهُمْ مُقَرَّرُونَ أَنَّ آهَتَهُمْ لَمْ يَخْلُقُوا كَخَلْقِهِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَجْعَلُونَهُمْ شُفَعَاءَ
وَوَسَائِطَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ
وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي
الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ. وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨]، وَقَالَ صَاحِبُ يَس: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾﴾ أَتُخَذُ مِنْ دُونِهِ ۚ إِلَهَةً إِنْ يُرْدِنَ
الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُ شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴿٢٣﴾﴾ إِنْ إِذَا لَفِيَ ضَلَالٌ مُبِينٌ ﴿٢٤﴾﴾
إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [يس: ٢٢-٢٥].

الْأَضْلُ الثَّانِي: أَنَّ نَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَ عَلَى أَلْسِنِ رُسُلِهِ؛ لَا نَعْبُدُهُ إِلَّا بِوَاجِبٍ أَوْ
مُسْتَحَبٍّ، وَالْمَبَاحُ إِذَا قُصِدَ بِهِ الطَّاعَةُ دَخَلَ فِي ذَلِكَ.

وَالدُّعَاءُ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادَاتِ فَمَنْ دَعَا الْمَخْلُوقِينَ مِنَ الْمَوْتَى وَالْغَائِبِينَ،
وَاسْتَعَاثَ بِهِمْ - مَعَ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ أَمْرٌ إِجْبَابٍ وَلَا اسْتِحْبَابٍ -
كَانَ مُبْتَدِعًا فِي الدِّينِ، مُشْرِكًا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ، مُتَّبِعًا غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى بِالْمَخْلُوقِينَ، أَوْ أَقْسَمَ عَلَيْهِ بِالْمَخْلُوقِينَ كَانَ مُبْتَدِعًا
بِدَعَةٍ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، فَإِنْ دَمَّ مِنْ خَالْفِهِ، وَسَعَى فِي عُقُوبَتِهِ كَانَ ظَالِمًا
جَاهِلًا مُعْتَدِبًا، وَإِنْ حَكَمَ بِذَلِكَ فَقَدْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَكَانَ حُكْمُهُ
مَنْقُوضًا بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ إِلَى أَنْ يُسْتَتَابَ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ، وَيُعَاقَبَ عَلَيْهِ

أُخَوِّجُ مِنْهُ إِلَى أَنْ يُنْفَذَ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ، وَيُعَانَ عَلَيْهِ، وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، لَيْسَ فِيهِ خِلَافٌ لَا بَيْنَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ.

وَقَدْ بَسِطَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ فِي مُجَلَّدَاتٍ مِنْ جُمْلَتِهَا مُصَنَّفٌ ذَكَرْنَا فِيهِ قَوَاعِدَ تَتَعَلَّقُ بِحُكْمِ الْحُكَّامِ، وَمَا يَجُوزُ لَهُمْ الْحُكْمُ فِيهِ، وَمَا لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَوْلاهُ مُفْرَدٌ يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ هَذَا الْبَابِ؛ لَا يَحْسُنُ إِيْرَادُ شَيْءٍ مِنْ فُصُولِهِ هَاهُنَا؛ لِإِفْرَادِ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى قَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ وَمُتَعَلِّقَاتِهِ، وَسَيَأْتِي إِيْرَادُ مَا أُخْتَصِرَ مِنْهُ، وَحُرِّرَتْ فُصُولُهُ فِي ضَمْنِ أَوْرَاقٍ مُفْرَدَةٍ يَقِفُ عَلَيْهَا الْمُتَأَمِّلُ لِمَزِيدِ الْفَائِدَةِ، وَمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الْأَمْرِ الْمِهِمِّ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

وَكُنْتُ وَأَنَا بِالْذِيَارِ الْمِصْرِيَّةِ فِي سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَسَبْعِمِائَةٍ قَدْ أُسْتَفْتِيْتُ عَنْ التَّوَسُّلِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَكَتَبْتُ فِي ذَلِكَ جَوَابًا مَبْسُوطًا، وَقَدْ أَحْبَبْتُ إِيْرَادَهُ هُنَا لِمَا فِي ذَلِكَ / مِنْ مَزِيدِ الْفَائِدَةِ.

[٤٤/ع]

فَإِنَّ هَذِهِ / الْقَوَاعِدَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِتَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ، وَحَسْمِ مَادَّةِ الشُّرْكِ وَالْعُلُوِّ؛ كُلُّهَا تَنَوَّعَ بَيَانِهَا، وَوَضَحَتْ عِبَارَاتُهَا، كَانَ ذَلِكَ نُورًا عَلَى نُورٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. وَصُورَةُ السُّؤَالِ: الْمَسْئُولُ مِنَ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ أَيْمَّةِ الدِّينِ أَنْ يُبَيِّنُوا مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْإِسْتِشْفَاعِ وَالتَّوَسُّلِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

وَصُورَةُ الْجَوَابِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَشْفَعُ لِلْخَلْقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَعْدَ أَنْ يَسْأَلَهُ النَّاسُ ذَلِكَ، وَبَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ.

[٦٥/ط]

ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَاسْتَفَاضَتْ بِهِ السُّنَنُ: مِنْ أَنَّهُ ﷺ يَشْفَعُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَيَشْفَعُ أَيْضًا لِغُيُومِ الْخَلْقِ.

فَلَهُ ﷺ شَفَاعَاتٌ يَخْتَصُّ بِهَا لَا يَشْرِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ، وَشَفَاعَاتٌ يَشْرِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ لَكِنْ مَا لَهُ فِيهَا أَفْضَلُ مِمَّا لِغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ ﷺ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَأَكْرَمُهُمْ عَلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَهُ مِنَ الْفَضَائِلِ الَّتِي مَيَّزَهُ اللَّهُ بِهَا عَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ مَا يَضِيقُ هَذَا الْمَوْضِعُ عَنْ بَسْطِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ الَّذِي يَغِيبُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ، وَأَحَادِيثُ الشَّفَاعَةِ كَثِيرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ مِنْهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَحَادِيثُ مُتَعَدِّدَةٌ، وَفِي السُّنَنِ، وَالْمَسَانِدِ مِمَّا يَكْثُرُ عَدَدُهُ.

وَأَمَّا الْوَعِيدِيَّةُ - مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ - فَزَعَمُوا أَنَّ الشَّفَاعَةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً فِي رَفْعِ [بَعْضِ] الدَّرَجَاتِ، وَبَعْضُهُمْ أَنْكَرَ الشَّفَاعَةَ مُطْلَقًا. [وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ] "عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَسْتَشْفِعُونَ بِهِ، وَيَتَوَسَّلُونَ بِهِ فِي حَيَاتِهِ بِحَضْرَتِهِ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا

(١) زيادة في [م].

(٢) في [ظ] و[ع] (وأجمعوا).

إِذَا أَجَدَبْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَيْبِنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَيْبِنَا فَاسْقِنَا) فَيُسْقَوْنَ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ^(١) أَيْضاً عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَبِّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ [كُلُّ] مِيزَابٍ.

وَأَبْيَضُ^(٢) يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ
وَالْتَّوَسُّلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ الَّذِي ذَكَرَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَدْ جَاءَ مُفَسَّرًا فِي سَائِرِ
أَحَادِيثِ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ الْإِسْتِسْقَاعِ بِهِ، وَهُوَ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ الدُّعَاءُ

(١) رواه البخاري في الاستسقاء، باب: سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا فحطوا، رقم (١٠٠٩).

(٢) في [ظ] و[ع] (له).

(٣) قال ابن حجر في الفتح (٢/٤٩٥): (وَأَبْيَضَ بفتح الضاد، وهو مجرورٌ بِرُبِّ مُقَدَّرَةٍ، أو منصوبٌ بإضمار أعني أو أخض، والراجحُ أَنَّهُ بالنصب عطفاً على قوله سيِّداً في البيت الذي قبله)، وقال القسطلاني في إرشاد الساري (٢/٢٣٧): (وَأَبْيَضَ: أعربه ابن هشام في مغنيه مجروراً بالفتحة، بِرُبِّ: مضمرة، وتعقبه البدر الدمايني في حاشيته عليه، ومصابيحه، فقال في آخرهما: وليس كذلك، وفي أولهما: والظاهر أنه منصوبٌ عطفاً على سيِّداً المنصوب في البيت قبله، ... ويجوز الرفع، وهو في اليونانية أيضاً: خبر مبتدأ محذوف: هو أبيض).

وكذلك (ثِمَالُ) و(عِصْمَةٌ) يجوز فيها الرفع والنصب والجذر، واخترتُ ما في البخاري والديوان، وهذا البيت لأبي طالب في قصيدة اللامية كما في ديوانه (ص: ٤٩)، وسيرة ابن هشام (١/٢٤٨).

وَالشَّفَاعَةَ، وَيَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَقْبَلَ دُعَاءَهُ وَشَفَاعَتَهُ، وَنَحْنُ نُقَدِّمُهُ بَيْنَ أَيْدِينَا شَافِعًا وَسَائِلًا لَنَا بِأَبِي وَأُمِّي ﷺ.

وَكَذَلِكَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ - لَمَّا أَجْدَبَ النَّاسُ بِالشَّامِ - اسْتَسْقَى بِزَيْدِ بْنِ الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيِّ فَقَالَ: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَشْفِعُ - أَوْ نَتَوَسَّلُ - بِخِيَارِنَا، يَا زَيْدُ ارْزُقْ يَدَيْكَ) فَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَدَعَا النَّاسَ حَتَّى سُقُوا.

وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: (يَسْتَجِبُ أَنْ يُسْتَسْقَى بِأَهْلِ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ، وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ أَحْسَنُ).

وَهَذَا الْإِسْتِشْفَاعُ وَالتَّوَسُّلُ حَقِيقَتُهُ التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَدْعُو لِلْمُتَوَسِّلِ بِهِ، الْمُسْتَشْفِعِ بِهِ، وَالنَّاسُ يَدْعُونَ مَعَهُ؛ كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا أَجْدَبُوا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتْ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَغْنِنَا، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا» وَمَا فِي السَّمَاءِ قَزَعَةٌ؛ فَنَشَأَتْ سَحَابَةٌ مِنْ جِهَةِ الْبَحْرِ، فَمَطَرُوا أُسْبُوعًا لَا يَرُونَ فِيهِ الشَّمْسَ؛ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِمُ الْأَعْرَابِيُّ - أَوْ غَيْرُهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ انْقَطَعَتْ السُّبُلُ، وَتَهَدَّمَ الْبُنْيَانُ، فَادْعُ اللَّهَ يَكْشِفْهَا عَنَّا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ، وَالظَّرَابِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، وَبُطُونِ

الأودية»، فأنجابت عن المدينة [انجياب]^١ الثوب، والحديث مشهور في الصحيحين وغيرهما.

وفي حديث آخر في سنن أبي داود وغيره: أن رجلاً قال له: إنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك، فسبح رسول الله ﷺ حتى رُئي ذلك في وجوه أصحابه، وقال: «ويحك أتدري ما الله، إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه، شأن/ الله أعظم من ذلك».

[٦٦/٥]

وهذا يبين أن معنى الاستشفاع بالشخص في كلام النبي ﷺ وأصحابه هو استشفاع بدعائه وشفاعته ليس هو السؤال بذاته؛ فإنه لو كان هذا السؤال بذاته لكان سؤال الخلق بالله تعالى أولى من سؤال الله بالخلق، ولكن لما كان معناه هو الأول أنكر النبي ﷺ قوله: (نستشفع بالله عليك)، ولم يُنكر قوله: (نستشفع بك على الله)؛ لأن الشفيع يسأل المشفوع إليه أن يقضي حاجة الطالب؛ والله تعالى لا يسأل أحداً من عباده أن يقضي حوائج خلقه، وإن كان بعض الشعراء ذكر استشفاعه بالله تعالى في مثل قوله^٢:

شَفِيعِي إِلَيْكَ اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَلَيْسَ إِلَى رَدِّ الشَّفِيعِ سَبِيلُ

(١) في [ظ] و [ع] و [م] (كما ينجاب)، واخترت ما في البخاري.

(٢) أورد هذا البيت أبو حيان التوحيدي في البصائر والذخائر (٨/ ٥٣)، والزمخشري في ربيع

الأبرار ونصوص الأخيار (٣/ ٨٧)، والأبشيهي في المستطرف في كل فن مستطرف (ص:

١٣٨)، كلهم عن رجل مجهول أرسل هذا البيت إلى الوزير يحيى بن خالد البرمكي.

[فَهَذَا كَلَامٌ مُنْكَرٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ عَالِمٌ!!^(١)، وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْإِتِّحَادِيَّةِ ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتَشْفَعَ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ وَضَلَالٌ؛ بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ الْمَسْتَوْثِلُ الْمَدْعُوُّ الَّذِي يَسْأَلُهُ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكِنْ هُوَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَأْمُرُ عِبَادَهُ فَيُطِيعُونَهُ، وَكُلُّ مَنْ وَجِبَتْ طَاعَتُهُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ فَإِنَّمَا وَجِبَتْ لِأَنَّ ذَلِكَ طَاعَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، فَالرُّسُلُ يُبَلِّغُونَ عَنِ اللَّهِ أَمْرَهُ، فَمَنْ أَطَاعَهُمْ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ بَايَعَهُمْ فَقَدْ بَايَعَ اللَّهَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وَأُولُو الْأَمْرِ - مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَهْلِ الْإِمَارَةِ - إِنَّمَا تَحِبُّ طَاعَتَهُمْ إِذَا أَمَرُوا بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِهِ وَيُسْرِهِ، وَمَنْشَطِهِ وَمَكْرَهِهِ؛ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ»^(٢)، وَقَالَ ﷺ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ

(١) زيادة من [ر] و[م].

(٢) رواه البخاري في الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، رقم (٧١٤٤) ومسلم في الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (١٨٣٩) كلاهما من حديث ابن عمر، بلفظ: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»، ورواه مسلم في الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (١٨٣٦)، من

الخالق»^(١)، وَأَمَّا الشَّافِعُ فَسَائِلٌ لَا يَحِبُّ طَاعَتَهُ فِي الشَّفَاعَةِ، وَإِنْ كَانَ عَظِيمًا، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ بَرِيرَةَ أَنْ تُمَسِّكَ زَوْجَهَا وَلَا تُفَارِقَهُ لَمَّا أُعْتِقَتْ، وَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْتَارَتْ فِرَاقَهُ، وَكَانَ زَوْجُهَا يُحِبُّهَا، فَجَعَلَ يَبْكِي، فَسَأَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُمَسِّكَهُ، فَقَالَتْ أَتَأْمُرُنِي؟، فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ»^(٢).

وإِنَّمَا قَالَتْ: (أَتَأْمُرُنِي؟)، وَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ» لِمَا اسْتَقَرَّ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ طَاعَةَ أَمْرِهِ وَاجِبَةٌ بِخِلَافِ شَفَاعَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَحِبُّ قَبُولَ شَفَاعَتِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يَلْمُهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى تَرْكِ قَبُولِ شَفَاعَتِهِ، فَشَفَاعَةُ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ أَوْلَى أَلَّا يَحِبَّ قَبُولَهَا. وَالْخَالِقُ جَلَّ جَلَالُهُ أَمْرُهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَافِعًا إِلَى مَخْلُوقٍ؛ بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ أَعْلَى شَأْنًا مِنْ أَنْ يَشْفَعَ أَحَدٌ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا

حديث أبي هريرة، بلفظ: «عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك»، وجمع شيخ الإسلام بين ألفاظه.

(١) رواه البخاري في أخبار الآحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق ...، رقم (٧٢٥٧)، ومسلم في الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، رقم (١٨٤٠)، كلاهما من حديث علي، بلفظ: (لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف)، وأما لفظ شيخ الإسلام فقد رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢/٥٤٦) عن الحسن مرسلاً، والطبراني في الكبير (١٨/١٧٠) عن عمران بن حصين، والبغوي في شرح السنة (٤٤/١٠) عن النواس بن سمعان، وغيرهم.

(٢) رواه البخاري في الطلاق، باب: شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة، حديث (٥٢٨٣).

أَتَخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْئِفُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنَ خَشْيَتِهِ مُشْفَعُونَ ﴿٢٨﴾ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنْتِ إِلَهُ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٩].

وَدَلَّ الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَىَّ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ يُسْتَشْفَعُ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَيْ: يُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ يَسْأَلَ رَبَّهُ الشَّفَاعَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَيُطَلَّبُ مِنْهُ الْخَلْقُ الشَّفَاعَةَ فِي أَنْ يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ، وَفِي أَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَيَشْفَعَ فِي أَهْلِ الْكِبَايِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَيَشْفَعَ فِي بَعْضٍ مَنْ يَسْتَحِقُّ النَّارَ أَلَّا يَدْخُلَهَا، وَيَشْفَعَ فِي بَعْضٍ مَنْ دَخَلَهَا أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا نِزَاعَ بَيْنَ جَمَاهِيرِ الْأُمَّةِ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَشْفَعَ لِأَهْلِ الطَّاعَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلثَّوَابِ.

وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ [أَنْكُرُوا] شَفَاعَتَهُ لِأَهْلِ الْكِبَايِرِ، فَقَالُوا: لَا يَشْفَعُ لِأَهْلِ الْكِبَايِرِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْكِبَايِرِ عِنْدَهُمْ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُمْ، وَلَا يُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلُوهَا لَا بِشَفَاعَةٍ وَلَا غَيْرِهَا.

وَمَذْهَبُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَسَائِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَنَّهُ ﷺ يَشْفَعُ فِي أَهْلِ الْكِبَايِرِ، وَأَنَّهُ لَا يُجَلَّدُ فِي النَّارِ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ أَحَدٌ؛ بَلْ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ، أَوْ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ؛

(١) في [ظ] كلمة غير واضحة، وفي [ع] (في).

لَكِنَّ هَذَا الْإِسْتِسْقَاءَ، وَالْإِسْتِسْفَاعَ، وَالتَّوَسُّلَ بِهِ، وَبِغَيْرِهِ؛ كَانَ يَكُونُ فِي حَيَاتِهِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ مِنْهُ الدُّعَاءَ، فَيَدْعُوهُمْ، فَكَانَ تَوَسُّلُهُمْ بِدُعَائِهِ، وَالْإِسْتِسْفَاعُ بِهِ: طَلَبَ شَفَاعَتِهِ، وَالشَّفَاعَةُ دُعَاءٌ.

[٦٧/٥] فَأَمَّا التَّوَسُّلُ بِذَاتِهِ فِي حُضُورِهِ، أَوْ مَغْيِبِهِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ / - مِثْلُ الْإِقْسَامِ بِذَاتِهِ، أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ السُّؤَالِ بِنَفْسِ ذَوَاتِهِمْ بِدُعَائِهِمْ - فَلَيْسَ هَذَا مَشْهُورًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ؛ بَلْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَمَنْ بِحَضْرَتِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ هُمْ بِإِحْسَانٍ؛ لَمَّا أَجْدَبُوا اسْتَسْقُوا وَتَوَسَّلُوا وَاسْتَسْفَعُوا بِمَنْ كَانَ حَيًّا كَالْعَبَّاسِ، وَكَزَيْدِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يَتَوَسَّلُوا وَلَمْ يَسْتَسْفَعُوا وَلَمْ يَسْتَسْقُوا فِي هَذِهِ / الْحَالِ بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ لَا عِنْدَ قَبْرِهِ، وَلَا [٤٥/٤] غَيْرِ قَبْرِهِ؛ بَلْ عَدَلُوا إِلَى الْبَدَلِ كَالْعَبَّاسِ وَكَزَيْدٍ؛ بَلْ كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَيْهِ فِي دُعَائِهِمْ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا).

فَجَعَلُوا هَذَا بَدَلًا عَنْ [ذَلِكَ] ^(١) لَمَّا تَعَذَّرَ أَنْ يَتَوَسَّلُوا بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ الَّذِي كَانُوا يَفْعَلُونَهُ، وَقَدْ كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَأْتُوا إِلَى قَبْرِهِ فَيَتَوَسَّلُوا [بِهِ هُنَاكَ] ^(٢)، وَيَقُولُوا فِي دُعَائِهِمْ [فِي الصَّخْرَاءِ] ^(٣) بِالْجَاهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ

(١) في [ظ] و[ع] (ذاك).

(٢) في [ظ] و[ع] (هناك)، وفي [م] (به)، والأظهر الجمع بينهما.

(٣) زيادة من [ر] و[م].

الْقَسَمَ بِمَخْلُوقٍ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ السُّؤَالِ بِهِ؛ فَيَقُولُونَ: (نَسَأَلُكَ أَوْ نَقْسِمُ عَلَيْكَ بِنَبِيِّكَ أَوْ بِجَاهِ نَبِيِّكَ) وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ.

وَرَوَى بَعْضُ الْجُهَّالِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِجَاهِي، فَإِنَّ جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ)!!^(١)، وَهَذَا الْحَدِيثُ كَذِبٌ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَلَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ؛ [مَعَ]^(٢) أَنَّ جَاهَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ جَاهِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

وَقَدْ [أَخْبَرَنَا]^(٣) سُبْحَانَهُ عَنْ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَنَّهُمَا وَجِيهَانِ عِنْدَ اللَّهِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥]، فَإِذَا كَانَ مُوسَى وَعِيسَى وَجِيهَيْنِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَكَيْفَ بِسَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ، صَاحِبِ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ الَّذِي يَغِيبُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ، وَصَاحِبِ الْكُوْثَرِ، وَالْحَوْضِ الْمُرُودِ الَّذِي آيَتُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، وَمَاؤُهُ أَشَدُّ

(١) أبطله شيخ الإسلام كذلك في الاقتضاء (٢/ ٣١٨)، والسهسواني في صيانة الإنسان (ص: ١٨٨)، والألوسي في جلاء العينين (ص: ٥٧٠)، والألباني في التوسل (ص: ٨٢)، والسلسلة الضعيفة (١/ ٧٦)، ولا أصل له في كتب السنة.

(٢) في [ظ] (من).

(٣) في [ظ] و[ع] (أخبر)، وكلاهما يصح.

بَيَاضاً مِنَ اللَّبَنِ، وَأَخْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا، وَهُوَ صَاحِبُ الشَّفَاعَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَتَأَخَّرُ عَنْهَا آدَمُ وَأَوَّلُو الْعِزْمِ - نُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - وَيَتَقَدَّمُ هُوَ إِلَيْهَا، وَهُوَ صَاحِبُ اللَّوَاءِ آدَمُ وَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لَوَائِهِ، وَهُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَكْرَمُهُمْ عَلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ إِمَامُ الْأَنْبِيَاءِ إِذَا اجْتَمَعُوا، وَخَطِيبُهُمْ إِذَا وَفَدُوا، ذُو الْجَاهِ الْعَظِيمِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ، وَلَكِنْ جَاءَ الْمَخْلُوقُ عِنْدَ الْخَالِقِ تَعَالَى لَيْسَ كَجَاءِ الْمَخْلُوقِ عِنْدَ الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّهُ لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ۚ لَقَدْ أَخَصَّكُمْ وَعَدَّاهُمْ عَدًّا ۝٩٣﴾ [مريم: ٩٣-٩٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيَّ جَمِيعًا ۝١٧٢﴾ قَامَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ۝١٧٣﴾ [النساء: ١٧٢-١٧٣].

وَالْمَخْلُوقُ يَشْفَعُ عِنْدَ الْمَخْلُوقِ بغيرِ إِذْنِهِ، فَهُوَ شَرِيكٌ لَهُ فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا شَرِيكَ لَهُ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُوكَ مِنْتَقَالِ ذَرْوْا السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِكٍ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ۝٢٢﴾ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ. ﴿سبا: ٢٢-٢٣﴾.

وَقَدْ اسْتَفَاضَتْ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَلَعَنَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنِ اتِّخَاذِ قَبْرِهِ عِيدًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا حَدَثَ الشِّرْكَ فِي بَنِي آدَمَ كَانَ فِي قَوْمِ نُوحٍ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَنُوحٍ عَشْرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ)، وَتَبَتْ [ذَلِكَ] ^(١) فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ نُوحًا أَوَّلَ رُسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ^(٢)، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْمِهِ إِنَّهُمْ قَالُوا: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ ^(٣) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴿[نوح: ٢٣-٢٤].

قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: هَؤُلَاءِ كَانُوا قَوْمًا صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، فَلَمَّا طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ/ عَبْدُوهُمْ، وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ ^[٦٨/٥٥] فِي صَحِيحِهِ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلِهَةَ صَارَتْ إِلَى الْعَرَبِ، وَسَمَّى قَبَائِلَ الْعَرَبِ الَّذِينَ كَانَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْأَصْنَامُ.

فَلَمَّا عَلِمَتْ الصَّحَابَةُ ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَسَمَ مَادَّةَ الشِّرْكَ بِالنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ - وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي يُصَلِّي لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ كَمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِئَلَّا يُشَابِهَ الْمُصَلِّينَ لِلشَّمْسِ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي إِنَّمَا يُصَلِّي لِلَّهِ

(١) زيادة من [م].

(٢) رواه البخاري في التفسير، باب: قول الله ﷻ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١)، رقم (٤٤٧٦)، ومسلم في الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها،

رقم (١٩٣).

تَعَالَى، وَكَانَ الَّذِي يَقْصِدُ الدُّعَاءَ بِالْمَيِّتِ أَوْ عِنْدَ قَبْرِهِ أَقْرَبَ إِلَى الشَّرِكِ مِنَ الَّذِي لَا يَقْصِدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ عَلِمَ الصَّحَابَةُ أَنَّ التَّوَسُّلَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ، وَحُبِّهِ وَمُؤَالَاتِهِ، أَوْ التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، فَلِهَذَا لَمْ يَكُونُوا يَتَوَسَّلُونَ بِذَاتِهِ مُجَرَّدَةً عَنْ هَذَا وَهَذَا، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلِ الصَّحَابَةُ هَهُنَا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَلَا دَعَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَدْعِيَةِ - وَهُمْ أَعْلَمُ مِنَّا، وَأَعْلَمُ بِمَا [يُحِبُّ اللَّهُ] ^(١) وَرَسُولُهُ، وَأَعْلَمُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ رَسُولُهُ مِنَ الْأَدْعِيَةِ، وَمَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ مِنَّا؛ بَلْ تَوَسَّلُوا بِالْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ مِثْلَ النَّبِيِّ ﷺ - دَلَّ عُدُوهُمْ عَنِ التَّوَسُّلِ بِالْأَفْضَلِ إِلَى التَّوَسُّلِ بِالْمَفْضُولِ: أَنَّ التَّوَسُّلَ الْمَشْرُوعَ بِالْأَفْضَلِ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّناً.

وَقَدْ قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» رَوَاهُ مَالِكٌ فِي مُوطَّئِهِ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ. وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي».

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا مَا فَعَلُوا، قَالَتْ عَائِشَةُ: (وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرُهُ، وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا).

(١) فِي [ظ] [يُحِبُّ اللَّهُ].

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ جُنْدُبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ:
 «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا
 لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ
 مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا
 الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ».

وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى
 عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ حَدِيثًا [وَصَحَّحَهُ] ^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ عَلَّمَ رَجُلًا أَنْ
 يَدْعُوَ فَيَقُولَ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَ[أَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ] ^(٢) بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا
 مُحَمَّدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي [أَتَوَسَّلُ بِكَ] إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي لِيَقْضِيَهَا لِي، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ
 فِي)، وَرَوَى النَّسَائِيُّ نَحْوَ هَذَا الدُّعَاءِ.

وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَهٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرًا أَتَى النَّبِيَّ
 ﷺ فَقَالَ: (أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي، فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ فَهُوَ

(١) في [م] (صحيحاً).

(٢) هكذا في [ظ] و[ع] و[م] (أَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ)، والتي بعدها (أَتَوَسَّلُ بِكَ)، وشيخ الإسلام
 كررها في قاعدة في المحبة (ص: ١٩٢)، ولم أشر عليها فيما بين يدي من كتب السنة، وإنما
 الوارد (أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ) و(تَوَجَّهْتُ بِكَ)، ونحوهما، ولعل شيخ الإسلام حكاها بالمعنى، والله
 أعلم.

خَيْرٌ لَّكَ، فَقَالَ: فَادْعُهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ، وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ:
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا مُحَمَّدُ إِنِّي
تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ:
(هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ).

وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ وَلَفْظُهُ: (أَنَّ رَجُلًا أَعْمَى قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَكْشِفَ لِي عَنْ بَصَرِي، [قَالَ: أَوْ أَدْعُكَ، قَالَ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ إِنَّهُ سَقَى عَلَيَّ ذَهَابُ بَصَرِي] ^(١)، قَالَ: فَانْطَلِقْ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ صَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ:
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ [بِنَبِيِّ] ^(٢) مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ
إِلَى رَبِّي أَنْ يَكْشِفَ عَنِّي بَصَرِي، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ، قَالَ فَرَجَعَ وَقَدْ كَشَفَ اللَّهُ عَن
بَصَرِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ يَزِيدَ
الْحَطَّامِيِّ الْمَدِينِيِّ / قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ خُزَيْمَةَ بْنَ ثَابِتٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ
حُنَيْفٍ أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي،
فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ أَخَرْتُ ذَلِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لِأَخْرَجَتِكَ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، قَالَ: لَا
بَلْ أَدْعُ اللَّهَ لِي، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، وَأَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ، وَأَنْ يَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ
إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي

(١) سقط في [ظ] و[ع] و[م] وأتممته من السنن الكبرى وعمل اليوم والليلة.

(٢) في [م] (نبيك)، والتصويب من [ظ] و[ع] الموافقة للسنن الكبرى وعمل اليوم والليلة.

فِي حَاجَتِي هَذِهِ فَتَقْضِ، / اللَّهُمَّ فَشَفِّعْنِي فِيهِ، وَشَفِّعْهُ فِيَّ، قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ [٦٩/٥٥] فَبَرًّا.

فَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ التَّوَسُّلُ بِهِ إِلَى اللَّهِ فِي الدُّعَاءِ.
فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ التَّوَسُّلِ بِهِ مُطْلَقًا حَيًّا وَمَيِّتًا،
وَهَذَا يَحْتَاجُ بِهِ مَنْ يَتَوَسَّلُ بِذَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَفِي مَغِيْبِهِ.
وَيَظُنُّ هَؤُلَاءِ أَنَّ تَوَسُّلَ الْأَعْمَى وَالصَّحَابَةِ فِي حَيَاتِهِ كَانَ بِمَعْنَى الْإِفْسَامِ
بِهِ عَلَى اللَّهِ، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ سَأَلُوا اللَّهَ بِذَاتِهِ أَنْ يَقْضِيَ حَوَائِجَهُمْ.
وَيَظُنُّونَ أَنَّ التَّوَسُّلَ بِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَدْعُوهُ هُوَ هُمْ، وَلَا إِلَى أَنْ يُطِيعُوهُ،
فَسَوَاءٌ عِنْدَ هَؤُلَاءِ دَعَا الرَّسُولُ هُمْ، أَوْ لَمْ يَدْعُ الْجَمِيعُ عِنْدَهُمْ تَوَسَّلَ بِهِ، وَسَوَاءٌ
أَطَاعُوهُ أَوْ لَمْ يُطِيعُوهُ.

وَيَظُنُّونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْضِي حَاجَةَ هَذَا الَّذِي تَوَسَّلَ بِهِ بِزَعْمِهِمْ، وَلَمْ يَدْعُ لَهُ
الرَّسُولُ؛ كَمَا يَقْضِي حَاجَةَ هَذَا الَّذِي تَوَسَّلَ بِدُعَائِهِ، وَدَعَا لَهُ الرَّسُولُ ﷺ؛ إِذْ
كِلَاهُمَا مُتَوَسِّلٌ بِهِ عِنْدَهُمْ.

وَيَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى بِالنَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ تَوَسَّلَ بِهِ؛ كَمَا تَوَسَّلَ بِهِ
ذَلِكَ الْأَعْمَى، وَأَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ الْأَعْمَى مُشْرُوعٌ هُمْ.

وَقَوْلُ هَؤُلَاءِ بَاطِلٌ شَرْعًا وَقَدْرًا، فَلَا هُمْ مُوَافِقُونَ لِشَرْعِ اللَّهِ، وَلَا مَا
يَقُولُونَهُ مُطَابِقٌ لِخَلْقِ اللَّهِ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ [يَقُولُ] ۖ هَذِهِ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي نَظَائِرِهَا الَّتِي تُشَبِّهُهَا فِي مَنَاطِ الْحُكْمِ؛ لَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِهَا فِيمَا هُوَ مُخَالَفٌ لَهَا لَا مُمَازِلٌ لَهَا، وَالْفَرْقُ ثَابِتٌ شَرْعاً وَقَدَرًا بَيْنَ مَنْ دَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَدْعُ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُهُمَا كَالْآخَرِ.

وَهَذَا الْأَعْمَى شَفَعَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلِهَذَا قَالَ فِي دُعَائِهِ: (اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ)، فَعَلِمَ أَنَّهُ شَفِيعٌ فِيهِ، وَلَفْظُهُ: (إِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، فَقَالَ: اذْعُ لِي)، فَهُوَ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَدْعُوَ هُوَ أَيْضًا لِنَفْسِهِ، وَيَقُولُ فِي دُعَائِهِ: (اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ) فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ) أَيُّ: يَدْعُوهُ وَشَفَاعَتِهِ؛ كَمَا قَالَ عُمَرُ: (اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدَبْنَا تَوَسَّلْنَا إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا).

فَالْحَدِيثَانِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، فَهُوَ ﷺ عَلَّمَ رَجُلًا أَنْ يَتَوَسَّلَ بِهِ فِي حَيَاتِهِ؛ كَمَا ذَكَرَ عُمَرُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَوَسَّلُونَ بِهِ إِذَا أَجَدَبُوا، ثُمَّ إِنَّهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِ إِنَّمَا كَانُوا يَتَوَسَّلُونَ بِغَيْرِهِ بَدَلًا عَنْهُ، فَلَوْ كَانَ التَّوَسُّلُ بِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا سَوَاءً وَالتَّوَسُّلُ بِهِ الَّذِي دَعَا لَهُ الرَّسُولُ كَمَنْ لَمْ يَدْعُ لَهُ الرَّسُولُ؛ لَمْ يَغْدِلُوا عَنِ التَّوَسُّلِ بِهِ - وَهُوَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَأَكْرَمُهُمْ عَلَى رَبِّهِ، وَأَقْرَبُهُمْ إِلَيْهِ وَسِيلَةً - إِلَى أَنْ يَتَوَسَّلُوا بِغَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ مِثْلَهُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ أَعْمَى تَوَسَّلَ بِهِ وَلَمْ يَدْعُ لَهُ الرَّسُولُ بِمَنْزِلَةِ ذَلِكَ الْأَعْمَى
لَكَانَ عُمَيَّانُ الصَّحَابَةِ أَوْ بَعْضُهُمْ يَفْعَلُونَ مِثْلَ مَا فَعَلَ الْأَعْمَى، فَعُدُّوهُمْ عَنْ هَذَا
إِلَى هَذَا - مَعَ أَنَّهُمُ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ
بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنَّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَبِحَقُوقِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَا يَشْرَعُ مِنْ
الدُّعَاءِ وَيَنْفَعُ، وَمَا لَمْ يَنْشَرْغْ وَلَا يَنْفَعْ، وَمَا يَكُونُ أَنْفَعُ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُمْ فِي وَقْتِ
ضَرُورَةٍ وَتَحَمُّصَةٍ وَجَذِبٍ، يَطْلُبُونَ تَفْرِيجَ الْكُرْبَاتِ، وَتَيْسِيرَ الْعَسِيرِ، وَإِنْزَالَ
الْغَيْثِ بِكُلِّ طَرِيقٍ مُمَكِّنٍ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ مَا سَلَكَوْهُ دُونَ مَا تَرَكُوْهُ.

وَلِهَذَا ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ فِي كُتُبِهِمْ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ مَا فَعَلُوْهُ دُونَ مَا تَرَكُوْهُ، وَذَلِكَ
أَنَّ التَّوَسُّلَ بِهِ حَيًّا هُوَ: الطَّلَبُ لِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ مَسْأَلَتِهِ أَنْ يَدْعُوْهُ
هُمْ، وَهَذَا مَشْرُوعٌ؛ فَمَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ أَنْ يَدْعُوْهُ
هُمْ.

وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَمْ يَكُنِ الصَّحَابَةُ يَطْلُبُونَ مِنْهُ الدُّعَاءَ لَا عِنْدَ قَبْرِهِ، وَلَا عِنْدَ
غَيْرِ قَبْرِهِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عِنْدَ قُبُورِ الصَّالِحِينَ؛ يَسْأَلُ أَحَدُهُمُ الْمَيِّتَ
حَاجَتَهُ، أَوْ يُقَسِّمُ عَلَى اللَّهِ بِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ قَدْ رُويَ فِي ذَلِكَ حِكَايَاتٌ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ بَلْ طَلَبَ الدُّعَاءَ
مَشْرُوعٌ مِنْ كُلِّ مُؤْمِنٍ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ؛ حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُمَرَ لَمَّا اسْتَأْذَنَهُ فِي
الْعُمْرَةِ: «لَا تَسْأَلُنِي يَا أَخِي مِنْ دُعَائِكَ» إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ.

وَحَتَّى أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ [عَمَرَ] ^(١) أَنْ يَطْلُبَ مَنْ أُوَيْسِ الْقَرْنِيِّ ^(٢) أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ ^(٣)، وَإِنْ كَانَ [عَمَرُ] ^(٤) أَفْضَلَ مِنْ أُوَيْسٍ بِكَثِيرٍ، [وَقَدْ أَمَرَ أُمَّتُهُ أَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ، وَأَنْ يُصَلُّوا عَلَيْهِ] ^(٥).

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُّوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ [٧٠/٥] أَنَا ذَلِكَ الْعَبْدَ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»؛ مَعَ أَنْ

(١) زيادة في [ر].

(٢) هو: أبو عمرو أويس بن عامر المرادي القرني، من سادات التابعين في زمانه، وفد من اليمن إلى المدينة في خلافة عمر، واشتهر بالبرِّ والزُّهد، وقيل أنه مات مُجاهداً بأذربيجان. يُنظر: سير أعلام النبلاء (٤/١٩)، وأسد الغابة (١/٣٣١)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/٣٥٩).

وحديثه عند مسلم في فضائل الصحابة، باب: من فضائل أويس القرني، رقم (٢٥٤٢)، ولفظه: «يأتي عليكم أويس بن عامر مع أمداد أهل اليمن، من مُرادٍ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ فَبَرَأَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دَرْهَمٍ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ».

(٣) زيادة في [ر].

(٤) زيادة في [ر].

(٥) زيادة في [ر].

طَلَبَهُ مِنْ أُمَّتِهِ الدُّعَاءَ لَيْسَ هُوَ طَلَبَ حَاجَةٍ مِنَ الْمَخْلُوقِ؛ بَلْ هُوَ تَعْلِيمٌ لِأُمَّتِهِ مَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ فِي دِينِهِمْ، وَيَسَبِّبُ ذَلِكَ التَّعْلِيمِ وَالْعَمَلِ بِمَا عَلَّمَهُمْ يُعْظِمُ اللَّهُ أَجْرَهُ، فَإِنَّا إِذَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْنَا عَشْرًا، وَإِذَا سَأَلْنَا اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْنَا شَفَاعَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَكُلُّ ثَوَابٍ يَحْصُلُ لَنَا عَلَى أَعْمَالِنَا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِنَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِنَا شَيْءٌ؛ فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا»، وَهُوَ الَّذِي دَعَا أُمَّتَهُ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَكُلِّ خَيْرٍ تَعْمَلُهُ أُمَّتُهُ لَهُ مِثْلُ أُجُورِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا^(١).

وَلِهَذَا لَمْ يَكُنِ الصَّحَابَةُ وَالسَّلَفُ يَهْدُونَ إِلَيْهِ ثَوَابَ أَعْمَالِهِمْ، وَلَا يَحْجُونَ عَنْهُ، وَلَا يَتَّصِدُّوْنَ، وَلَا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَهْدُونَ لَهُ، لِأَنَّ كُلَّ مَا يَعْمَلُهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ صَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَحَجٍّ، وَصَدَقَةٍ، وَقِرَاءَةٍ، لَهُ ﷺ مِثْلُ أُجُورِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا^(٢)؛ بِخِلَافِ الْوَالِدَيْنِ فَلَيْسَ كُلُّ مَا عَمِلَهُ الْمُسْلِمُ مِنَ الْخَيْرِ يَكُونُ لَوَالِدَيْهِ مِثْلُ أَجْرِهِ، وَلِهَذَا يُهْدِي الثَّوَابَ لَوَالِدَيْهِ وَغَيْرِهِمَا.

(١) في [م] (شىء).

(٢) في [م] (شىء).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مُطِيعٌ لِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فُزِعَتْ فَأَنْصَبْ ۖ﴾ (٧) وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴿٨﴾ [الشرح: ٧-٨]، فَهُوَ ﷺ لَا يَرْغَبُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمْ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُتُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ». فَهَؤُلَاءِ مِنْ أُمَّتِهِ وَقَدْ مَدَحَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَالْإِسْتِرْقَاءُ: أَنْ يَطْلُبَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَرْقِيَهُ، وَالرَّقِيَّةُ مِنْ تَوَعُّدِ الدُّعَاءِ، وَكَانَ هُوَ ﷺ يَرْقِي نَفْسَهُ، وَغَيْرَهُ، وَلَا يَطْلُبُ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَرْقِيَهُ.

وَرِوَايَةٌ مَنْ رَوَى فِي هَذَا: «لَا يَرْقُونَ» ضَعِيفَةٌ غَلَطٌ.

فَهَذَا مِمَّا يَبِينُ حَقِيقَةَ أَمْرِهِ لِأُمَّتِهِ بِالدُّعَاءِ، أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَابِ سُؤَالِ الْمَخْلُوقِ لِلْمَخْلُوقِ الَّذِي غَيْرُهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، فَإِنَّ مَنْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ - بَلْ لَا يَسْأَلُ إِلَّا اللَّهَ - أَفْضَلُ / مِمَّنْ يَسْأَلُ النَّاسَ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ.

[٤٧/ع]

وَدُعَاءُ الْغَائِبِ لِلْغَائِبِ أَعْظَمُ إِجَابَةً مِنْ دُعَاءِ الْحَاضِرِ، لِأَنَّهُ أَكْمَلُ إِخْلَاصًا، وَأَبْعَدُ عَنِ الشَّرِكِ؛ فَكَيْفَ يُشَبِّهُ دُعَاءُ مَنْ يَدْعُو لِغَيْرِهِ بِمَا سُئِلَ مِنْهُ إِلَى دُعَاءِ مَنْ يَدْعُو اللَّهَ بِسُؤَالِهِ وَهُوَ حَاضِرٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَعْظَمُ الدُّعَاءِ إِجَابَةً: دُعَاءُ غَائِبٍ لِغَائِبٍ»^(١).

(١) رواه أبو داود في الوتر، باب: الدعاء بظهر الغيب، رقم (١٥٣٧) بلفظ: «إِنَّ أَسْرَعَ الدُّعَاءِ إِجَابَةً دَعْوَةُ غَائِبٍ لِغَائِبٍ»، والترمذي في البر والصلة، باب: ما جاء في دعوة الأخ لأخيه بظهر الغيب، رقم (١٩٨٠) بسند صحيح.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ
الْغَيْبِ بِدَعْوَةٍ؛ إِلَّا وَكَّلَ اللَّهُ بِهِ مَلَكًا كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِدَعْوَةٍ، قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ:
آمِينَ، وَلَكَ [بِمِثْلِ]»^(١).

وَذَلِكَ أَنَّ الْمَخْلُوقَ يَطْلُبُ مِنَ الْمَخْلُوقِ مَا يَقْدِرُ الْمَخْلُوقُ عَلَيْهِ، وَالْمَخْلُوقُ
قَادِرٌ عَلَى دُعَاءِ اللَّهِ وَمَسْأَلَتِهِ، فَلِهَذَا كَانَ طَلَبُ الدُّعَاءِ جَائِزًا؛ كَمَا يَطْلُبُ مِنْهُ
الْإِعَانَةُ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، وَالْأَفْعَالُ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا.

فَأَمَّا مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَبَ إِلَّا مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛
لَا يُطْلَبُ ذَلِكَ لَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يُقَالَ لِغَيْرِ اللَّهِ: (اغْفِرْ لِي، وَاسْقِنَا الْغَيْثَ، وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ، أَوْ اهْدِ
قُلُوبَنَا) وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَلِهَذَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ: أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُتَافِقٌ يُؤْذِي
الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ الصَّدِيقُ: قُومُوا بِنَا نَسْتَعِثُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْمُتَافِقِ،
فَجَاءُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَعَاثُ بِي، وَإِنَّمَا يُسْتَعَاثُ بِاللَّهِ»، وَهَذَا فِي الْإِسْتِعَانَةِ
مِثْلُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْبَشَرُ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿إِذَا
تَسْتَعِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، وَفِي دُعَاءِ مُوسَى ﷺ: (اللَّهُمَّ لَكَ

(١) في [م] (بمثله).

الْحَمْدُ وَإِلَيْكَ الْمُشْتَكَى، وَإِلَيْكَ الْمُسْتَعَانُ، وَبِكَ الْمُسْتَعَاثُ، وَعَلَيْكَ التَّكْلَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ^(١).

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٣/٣٥٦)، والصغير (١/٢١١)، من طريق جعفر [بن الفضل: هكذا في الأوسط، وفي الصغير: بن النضر!!، ولم أر أحداً أشار إلى ذلك] الواسطي عن زكريا بن فروخ التمار عن وكيع عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود، وأعله الطبراني بقوله: (لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا وكيع ولا عن وكيع إلا زكريا، تفرد به جعفر، ولا يروى عن رسول الله إلا بهذا الإسناد)، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/١٨٣): (رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه من لم أعرفهم)، وجعفر هذا أظنه ابن النضر، وما وقع في الأوسط تصحيفاً، قال عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/٤٩٢): (جعفر بن النضر الضرير أبو الفضل الواسطي روى عن أبي قطن ومحمد بن عبيد وإسحاق الأزرق وعلي بن عاصم، سمعتُ منه مع أبي وهو صدوقٌ، سئل أبي عنه فقال: صدوقٌ)، ورواه البيهقي في الدعوات الكبير (١/٣٥٤)، من طريق إبراهيم بن الهيثم البلدي عن عبدالله بن نافع عن عيسى بن يونس السبيعي عن الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود، وأعله البيهقي بقوله: (تفرد به عبدالله بن نافع هذا، وليس بالقوي)، وحسنه المنذري في الترغيب والترهيب (٢/٣٨٤)، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (١/٢٨٦).

وَقَالَ أَبُو يَزِيدَ الْبِسْطَامِيُّ^(١): (اسْتِغَاثَةُ الْمَخْلُوقِ بِالْمَخْلُوقِ كَاسْتِغَاثَةِ الْغَرِيقِ بِالْغَرِيقِ)^(٢)، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْشِيُّ^(٣): (اسْتِغَاثَةُ الْمَخْلُوقِ بِالْمَخْلُوقِ كَاسْتِغَاثَةِ الْمَسْجُونِ بِالْمَسْجُونِ)^(٤).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾^(٥) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا^(٦) ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

(١) هو: أبو يزيد طيفور بن عيسى بن شروسان البسطامي، من أئمة الصوفية، وله كلام حسن في أعمال القلوب، وأثرت عنه كلمات فيه غلوٌ وشطط، مات سنة ٢٦١هـ.

يُنظر: حلية الأولياء (٣٣/١٠)، وسير أعلام النبلاء (٨٦/١٣).

(٢) في [ر] (كاستغاثة المسجون بالمسجون) فدمج بين قول البسطامي والقرشي !!.

(٣) هو: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن إبراهيم القرشي، من أئمة الصوفية، مغربي الأصل، استوطن بمصر، ثم ارتحل إلى القدس، وتوفي بها سنة ٥٩٩هـ.

يُنظر: وفيات الأعيان (٣٠٥/٤)، والعبر في خبر من غبر (١٢٦/٣)، والوافي بالوفيات (٥٧/٢).

(٤) هذان النقلان نقلهما شيخ الإسلام من كتب لم يصرَّح بها، وتناقلهما العلماء عنه، وهو يكررها عند الكلام حول الاستغاثة كما في الفتاوى (١٠٦/١)، (١١٢/١)، (٢٩/١٤)، وتلخيص الاستغاثة (٤٢١/١)، (٥٩٩/٢) (ت: عجال)، فبعضهم يجعل قول (الغريق بالغريق) للبسطامي، و(المسجون بالمسجون) للقرشي كما ضبطها شيخ الإسلام، وبعضهم يعكس ذلك، وبعضهم يجعل القول الثاني من كلام ذي النون، والمقصد هو المعنى العام الذي بيَّنه شيخ الإسلام كما في الفتاوى (٢٩/١٤) بقوله: (وهذا تقريبٌ وإلا فهو كاستغاثة العدم بالعدم، فإنَّ المُستغاثَ به إن لم يخلُق الحقُّ فيه قوَّةٌ وحولاً وإلا فليس له من نفسه شيء).

قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ: كَانَ أَقْوَامٌ يَدْعُونَ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ، فَقَالَ اللَّهُ

تَعَالَى: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَدْعُوهُمْ/ هُمْ عِبَادِي كَمَا أَنْتُمْ عِبَادِي، يَرْجُونَ رَحْمَتِي كَمَا
[٧١/٥] تَرْجُونَ رَحْمَتِي، وَيَخَافُونَ عَذَابِي كَمَا تَخَافُونَ عَذَابِي، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَيَّ كَمَا تَتَقَرَّبُونَ إِلَيَّ،
فَنَهَى سُبْحَانَهُ عَنْ دُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ؛ مَعَ إِخْبَارِهِ لَنَا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَدْعُونَ لَنَا،
وَيَسْتَغْفِرُونَ؛ مَعَ هَذَا فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَطْلُبَ ذَلِكَ مِنْهُمْ.

وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ وَالصَّالِحُونَ وَإِنْ كَانُوا أَحْيَاءَ فِي قُبُورِهِمْ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّهُمْ
يَدْعُونَ لِلْأَحْيَاءِ، وَإِنْ وَرَدَتْ بِهِ آثَارٌ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَفْعَلْ
ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، لِأَنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الشُّرْكِ بِهِمْ، وَعِبَادَتِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ
تَعَالَى؛ بِخِلَافِ الطَّلَبِ مِنْ أَحَدِهِمْ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُفْضِي إِلَى الشُّرْكِ؛ وَلِأَنَّ مَا
تَفَعَّلُهُ الْمَلَائِكَةُ وَيَفْعَلُهُ الْأَنْبِيَاءُ وَالصَّالِحُونَ بَعْدَ الْمَوْتِ هُوَ بِالْأَمْرِ الْكُونِيِّ، فَلَا يُؤَثِّرُ
فِيهِ سُؤَالُ السَّائِلِينَ؛ بِخِلَافِ سُؤَالِ أَحَدِهِمْ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّهُ يُشْرِعُ إِجَابَةَ السَّائِلِ،
وَبَعْدَ الْمَوْتِ انْقَطَعَ التَّكْلِيفُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِلشِّرْكِ أَنْ يُوَفِّيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ

لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَغِينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعْلَمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا
كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧١﴾ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠]، فَيَبَيِّنُ سُبْحَانَهُ أَنَّ مَنْ اتَّخَذَ الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا

فَهُوَ كَافِرٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْثَقَالِ

ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكِ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا

نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ. ﴿سبا: ٢٢-٢٣﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ﴿البقرة: ٢٥٥﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ ﴿يونس: ٣﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ ﴿السجدة: ٤٤﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ، وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿يونس: ١٨﴾، وَقَالَ تَعَالَى عَنْ صَاحِبِ يَس: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ﴿٢٢﴾ أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ إِلَهَةً إِنْ يُرِدْ لِلرَّحْمَنِ بُضْرًا لَا تَعْنِ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ إِنْ إِذَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ﴿٢٤﴾ إِنْ آمَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ﴾ ﴿٢٥﴾﴾ ﴿يس: ٢٢-٢٥﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ ﴿سبا: ٢٣﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ ﴿طه: ١٠٩﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ ﴿٢٨﴾﴾ ﴿الأنبياء: ٢٨﴾^(١).

فَالشَّفَاعَةُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الشَّفَاعَةُ الَّتِي نَفَّاهَا اللَّهُ تَعَالَى؛ كَالَّتِي أَثْبَتَهَا الْمُشْرِكُونَ وَمَنْ صَاهَاهُمْ مِنْ جُهَالِ هَذِهِ الْأُمَّةِ [وَضُلَالِهِمْ، وَهِيَ شَرْكَ^(٢)].

(١) زيادة من [ر] و[م].

(٢) زيادة من [ر] و[م].

وَالثَّانِي: أَنْ يَشْفَعَ الشَّفِيعُ بِإِذْنِ اللَّهِ، وَهَذِهِ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، وَلِهَذَا كَانَ سَيِّدُ الشُّفَعَاءِ إِذَا طَلَبَ مِنْهُ الْخَلْقُ الشَّفَاعَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَأْتِي وَيَسْجُدُ، قَالَ: «فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدٍ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ لَا أَحْسِنُهَا الْآنَ، فَيَقَالُ: أَيُّ مُحَمَّدٌ، ازْفَعُ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشَفَّعَ»، فَإِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الشَّفَاعَةِ شَفَعَ ﷺ [لَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَشْفَعَ فِيهِ] (١).

قَالَ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ: وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ التَّوَسُّلِ وَالِاسْتِشْفَاعِ بِهِ - بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ هُوَ دَاعِيًا لِلتَّوَسُّلِ بِهِ - أَنْ يَشْرَعَ ذَلِكَ فِي مَغْنِيهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ؛ مَعَ أَنَّهُ هُوَ لَمْ يَدْعُ لِلتَّوَسُّلِ بِهِ؛ بَلِ التَّوَسُّلُ بِهِ أَفْسَمَ لَهُ، أَوْ سَأَلَ بِدَائِهِ؛ مَعَ كَوْنِ الصَّحَابَةِ فَرَّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي حَيَاتِهِ يَدْعُو هُوَ لِمَنْ تَوَسَّلَ بِهِ، وَدُعَاؤُهُ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَفْضَلُ دُعَاءِ الْخَلْقِ، فَهُوَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَآكْرَمُهُمْ عَلَى اللَّهِ، فَدُعَاؤُهُ لِمَنْ دَعَا لَهُ، وَشَفَاعَتُهُ لَهُ، أَفْضَلُ دُعَاءِ مَخْلُوقٍ لِمَخْلُوقٍ؛ فَكَيْفَ يُقَاسُ هَذَا بِمَنْ لَمْ يَدْعُ لَهُ الرَّسُولُ، وَلَمْ يَشْفَعْ لَهُ، وَمَنْ سَوَّى بَيْنَ مَنْ دَعَا لَهُ الرَّسُولُ، وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَدْعُ لَهُ الرَّسُولُ، وَجَعَلَ هَذَا التَّوَسُّلَ كَهَذَا التَّوَسُّلِ فَهُوَ مِنْ أَضَلِّ النَّاسِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي طَلَبِ الدُّعَاءِ مِنْهُ، وَدُعَائِهِ هُوَ، وَالتَّوَسُّلِ بِدُعَائِهِ ضَرَرٌ؛ بَلْ هُوَ خَيْرٌ بِلَا شَرٍّ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَحْذُورٌ، وَلَا مَفْسَدَةٌ، فَإِنْ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ لَمْ يُعْبَدْ فِي حَيَاتِهِ بِحُضُورِهِ، فَإِنَّهُ يَنْهَى مَنْ يَعْبُدُهُ وَيُشْرِكُ بِهِ، وَلَوْ

كَانَ شِرْكَاءَ أَصْغَرَ؛ كَمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ مَنْ سَجَدَ لَهُ عَنِ السُّجُودِ لَهُ، وَكَمَا قَالَ: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ»، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَخَافُ الْفِتْنَةَ وَالْإِشْرَاقَ بِهِ؛ كَمَا أَشْرَكَ بِالْمَسِيحِ وَالْعُزَيْرِ وَغَيْرِهِمَا عِنْدَ قُبُورِهِمْ، [وَعَنِ الْقُبُورِ هُمْ] ^(١).

وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَنَاءً يُعْبَدُ»، وَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ يُحْذَرُ مَا فَعَلُوا».

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَعْنَاهُ أَضْلَانِ عَظِيمَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ، وَالثَّانِي: أَنْ لَا نَعْبُدَهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَ؛ لَا نَعْبُدُهُ بِعِبَادَةٍ مُبْتَدَعَةٍ، وَهَذَانِ الْأَضْلَانِ هُمَا تَحْقِيقُ (شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [مُود: ٧].

قَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ ^(٢): (أَخْلَصُهُ وَأَصُوبُهُ)، قَالُوا: يَا أَبَا عَلِيٍّ مَا أَخْلَصُهُ وَأَصُوبُهُ!!، قَالَ: (إِنَّ الْعَمَلَ إِذَا كَانَ خَالِصًا وَلَمْ يَكُنْ صَوَابًا لَمْ يُقْبَلْ، وَإِذَا كَانَ

(١) سقط في [م].

(٢) سبقت ترجمته (ص: ٦٦).

صَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَمْ يُقْبَلْ حَتَّى يَكُونَ خَالِصًا صَوَابًا، وَالْخَالِصُ أَنْ يَكُونَ
لِلَّهِ، وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّنَّةِ^(١)، وَذَلِكَ تَحْقِيقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ
رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾^(٢) [الكهف: ١١٠].

وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ لَهُ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْ
عَمَلِي كُلَّهُ صَالِحًا، وَاجْعَلْهُ لَوَجْهِكَ خَالِصًا، وَلَا تَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئًا)^(٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾^(٤)
[الشورى: ٢١].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا
[هَذَا]^(٥).....

(١) رواه ابن أبي الدنيا في الإخلاص والنية (ص: ٥٠)، من طريق محمد [وقع عنده: محمّر !!،
وهو تصحيف] بن علي بن الحسن بن شقيق عن إبراهيم بن الأشعث عن الفضيل، بسند
حسن، وإبراهيم (خادم الفضيل) مختلف فيه من جهة حفظه.

(٢) رواه الإمام أحمد في الزهد (ص: ٩٧)، بلفظ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلِي صَالِحًا، وَاجْعَلْ لَكَ
خَالِصًا، وَلَا تَجْعَلْ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْئًا)، من طريق أبي الأشهب جعفر بن حيّان السعدي
العتاردي عن الحسن البصري عن عمر، وهي معلولة بعدم سماع الحسن من عمر.

(٣) سقط من [ظ].

مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ^(١)، وَفِي لَفْظٍ فِي الصَّحِيحِ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ^(٢)».

وَفِي الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ أَيْضًا: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: / «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءَ عَنْ الشُّرْكِ؛ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ كُلُّهُ لِلَّذِي أَشْرَكَ^(٣)».

وَلِهَذَا قَالَ الْمُفَقَّهُاءُ: الْعِبَادَاتُ مَبْنَاهَا عَلَى التَّوْقِيفِ؛ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَقَالَ: (وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ^(٤)).
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ وَطَاعَتِهِ، وَمُوَالَاتِهِ وَمَحَبَّتِهِ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِمَّا سِوَاهُمَا، وَضَمِينَنَا بِطَاعَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ حَبَّةَ اللَّهِ وَكَرَامَتُهُ.

(١) رواه البخاري في الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم في الأفضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ...، رقم (١٧١٨).

(٢) علقه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ ...، ومسلم في الأفضية، باب: نقض الأحكام الباطلة ...، رقم (١٧١٨).

(٣) رواه مسلم في الزهد، باب: من أشرك في عمله غير الله، رقم (٢٩٨٥)، بلفظ: «أنا أغنى الشُّركاء عن الشُّرك مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكُهُ»، ولفظ شيخ الإسلام هو عند ابن ماجه في الزهد، باب: الرِّياء والسُّمعة، رقم (٤٢٠٢).

(٤) رواه البخاري في الحج، باب: الرَّمْلُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، رقم (١٦٠٥)، ومسلم في الحج، باب: استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف، رقم (١٢٧٠).

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣]، وَأَمثالُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ.
وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ فِي هَذَا عَمَّا مَضَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَجَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَكَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَمَا عَلِمَهُ قَالَ بِهِ، وَمَا لَمْ يَعْلَمْهُ أَمْسَكَ عَنْهُ، وَلَا يَقْفُو مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ، وَلَا يَقُولُ عَلَى اللَّهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ كُلَّهُ.

وَقَدْ [جاء] ^(١) فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ذِكْرُ مَا سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، بِدِيْعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ.
وَفِي لَفْظٍ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى: أَنَّهُ لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْحَلِفُ

بِالْمَخْلُوقَاتِ؛ فَلَوْ حَلَفَ بِالْكَعْبَةِ، أَوْ بِالْمَلَائِكَةِ، [أَوْ بِالْأَنْبِيَاءِ]^(١)، أَوْ بِأَحَدٍ مِنَ الشُّيُوخِ، أَوْ بِالْمُلُوكِ؛ لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ؛ وَلَا يُشْرَعُ لَهُ ذَلِكَ؛ بَلْ يُنْهَى عَنْهُ، إِمَّا نَهْيُ تَحْرِيمٍ؛ وَإِمَّا نَهْيُ تَنْزِيهِ، [فَإِنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَهْيُ تَحْرِيمٍ]^(٢).
فَفِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُخْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُغْتُ».

وَفِي التِّرْمِذِيِّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا فِي نَبِيِّنَا ﷺ، فَإِنَّ عَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَيْنِ فِي أَنَّهُ تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهِ، وَقَدْ طَرَدَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ - كَابْنِ عَقِيلٍ - الْخِلَافَ فِي سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ.
وَأَصْلُ الْقَوْلِ بِانْعِقَادِ الْيَمِينِ بِالنَّبِيِّ ضَعِيفٌ شَاذٌ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِيمَا نَعْلَمُ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ - كِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ - أَنَّهُ لَا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ بِهِ؛ كَأَخَذِ الرَّوَائِثَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.
وَكَذَلِكَ [لَا يُسْتَعَاذُ]^(٣) بِالْمَخْلُوقَاتِ؛ بَلْ إِنَّمَا يُسْتَعَاذُ بِالْحَالِقِ تَعَالَى، وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهَذَا اخْتِجَّ السَّلَفُ - كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ - عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فِيمَا

(١) زيادة من [ر] و[م].

(٢) زيادة من [ر] و[م].

(٣) في [م] (الاستعاذة).

اِخْتَجُوا بِهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ»، قَالُوا: فَقَدْ اسْتَعَاذَ بِهَا، وَلَا يُسْتَعَاذُ بِمَخْلُوقٍ.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِالرَّقَى مَا لَمْ تَكُنْ شِرْكَاً»^(١).

فَنَهَى عَنِ الرَّقَى الَّتِي فِيهَا شِرْكٌ؛ كَالَّتِي فِيهَا اسْتِعَاذَةٌ بِالْجِنِّ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى:

[٧٢/٥]

﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يُؤْذُونَ رِجَالًا / مِّنَ الْجِنِّ فَرَادَوْهُمْ رَهَقًا﴾^(٢) [الجن: ٦].

وَلِهَذَا نَهَى الْعُلَمَاءُ عَنِ التَّعَارِيزِ وَالْإِقْسَامِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا بَعْضُ النَّاسِ فِي حَقِّ الْمَضْرُوعِ وَغَيْرِهِ الَّتِي تَنْتَضِمُنُ الشُّرْكَ؛ بَلْ نَهَوْا عَنْ كُلِّ مَا لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ فِيهِ شِرْكٌ؛ بِخِلَافِ مَا كَانَ مِنَ الرَّقَى الْمَشْرُوعَةِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ.

[فَإِذَا]^(٣) لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْسِمَ - لَا قَسَمًا مُّطْلَقًا، وَلَا قَسَمًا عَلَى غَيْرِهِ - إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَسْتَعِيدُ إِلَّا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالسَّائِلُ لِلَّهِ بِغَيْرِ اللَّهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُقْسِمًا عَلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ طَالِبًا بِذَلِكَ السَّبَبِ؛ كَمَا تَوَسَّلَ الثَّلَاثَةُ فِي الْغَارِ بِأَعْمَالِهِمْ؛ وَكَمَا يُتَوَسَّلُ بِدُعَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

فَإِنْ كَانَ إِقْسَامًا عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِهِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ سُؤلاً بِسَبَبٍ يَفْتَضِي [الْمَطْلُوبَ]^(٤)؛ كَالسُّؤَالِ بِالْأَعْمَالِ الَّتِي فِيهَا طَاعَةٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، مِثْلَ السُّؤَالِ بِالْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَمَوَالَاتِيهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذَا جَائِزٌ.

(١) رواه مسلم في السلام، باب: لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك، رقم (٢٢٠٠).

(٢) في [خ] (فإذا كان).

(٣) في [ظ] و[ع] (المخلوق)، وهو تصحيف.

وَأِنْ كَانَ سُؤْالًا بِمُجَرَّدِ ذَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، فَهَذَا غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَقَدْ
نَهَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، وَالْأَوَّلُ أَزْجَحُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ
سُؤَالٌ بِسَبَبٍ لَا يَقْتَضِي حُصُولَ الْمَطْلُوبِ؛ بِخِلَافِ مَنْ كَانَ طَالِبًا بِالسَّبَبِ
الْمُقْتَضِي حُصُولَ الْمَطْلُوبِ؛ كَالطَّلَبِ مِنْهُ سُبْحَانَهُ بِدُعَاءِ الصَّالِحِينَ، وَبِالْأَعْمَالِ
الصَّالِحَةِ، فَهَذَا جَائِزٌ، لِأَنَّ دُعَاءَ الصَّالِحِينَ سَبَبٌ لِحُصُولِ مَطْلُوبِنَا الَّذِي دَعَوْنَا بِهِ،
وَكَذَلِكَ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ سَبَبٌ لِثَوَابِ اللَّهِ لَنَا، وَإِذَا تَوَسَّلْنَا بِدُعَائِهِمْ وَأَعْمَالِنَا كُنَّا
مُتَوَسِّلِينَ إِلَيْهِ تَعَالَى بِوَسِيلَةٍ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ
وَاتَّبِعُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وَالْوَسِيلَةُ: هِيَ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، وَقَالَ تَعَالَى:
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَتَوَسَّلْ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ بِدُعَائِهِمْ وَلَا بِأَعْمَالِنَا، وَلَكِنْ تَوَسَّلْنَا بِنَفْسِ
ذَوَاتِهِمْ؛ لَمْ يَكُنْ نَفْسُ ذَوَاتِهِمْ [سَبَبًا] ^(١) يَقْتَضِي إِجَابَةَ دُعَائِنَا، فَكُنَّا مُتَوَسِّلِينَ بِغَيْرِ
وَسِيلَةٍ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا مَنْقُولًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَقْلًا صَحِيحًا، وَلَا مَشْهُورًا عَنِ
السَّلَفِ.

وَقَدْ نُقِلَ فِي مَنْسَكِ الْمُرُودِيِّ عَنْ أَحْمَدَ دُعَاءٌ فِيهِ سُؤَالٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا قَدْ
يُجَرَّجُ عَلَى إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْهُ فِي جَوَازِ الْقَسَمِ بِهِ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى النَّهْيِ فِي

(١) فِي [ظ] وَ[ع] (سَبَب).

الْأَمْرَيْنِ، وَلَا رَبِّبَ أَنَّ هُمْ عِنْدَ اللَّهِ الْجَاهُ الْعَظِيمُ - كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي حَقِّ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ - لَكِنْ مَا هُمْ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْمَنَازِلِ وَالدرَجَاتِ أَمْرٌ يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِمْ، وَنَحْنُ نَنْتَفِعُ مِنْ ذَلِكَ بِاتِّبَاعِنَا هُمْ، وَمَحَبَّتِنَا هُمْ؛ فَإِذَا تَوَسَّلْنَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِإِيمَانِنَا بِنَبِيِّهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَمُؤَالَاتِهِ، وَاتِّبَاعِ سُنَّتِهِ، فَهَذَا أَعْظَمُ الْوَسَائِلِ.

وَأَمَّا التَّوَسُّلُ بِنَفْسِ ذَاتِهِ مَعَ عَدَمِ التَّوَسُّلِ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَطَاعَتِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَسِيلَةً، فَالْمُتَوَسِّلُ بِالْمَخْلُوقِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّلْ بِالْإِيمَانِ بِالْمُتَوَسَّلِ بِهِ، وَلَا بِطَاعَتِهِ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَتَوَسَّلُ.

وَالْإِنْسَانُ إِذَا تَوَسَّلَ إِلَى غَيْرِهِ بِوَسِيلَةٍ، فَإِمَّا أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْوَسِيلَةِ الشَّفَاعَةَ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ، مِثْلُ: أَنْ يُقَالَ لِأَبِي الرَّجُلِ، أَوْ صَدِيقِهِ، أَوْ مَنْ يُكْرَمُ عَلَيْهِ: (اشْفَعْ لَنَا عِنْدَهُ) وَهَذَا جَائِزٌ، وَإِمَّا أَنْ يُقَسِّمَ عَلَيْهِ: [كَمَا يَقُولُ: (بِحَيَاةٍ وَلَدِكَ فُلَانٍ، وَبِثَرَّةِ أَبِيكَ فُلَانٍ، وَبِحُرْمَةِ شَيْخِكَ فُلَانٍ)، وَنَحْوِ ذَلِكَ]،^(١) وَالْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَخْلُوقِينَ لَا يَجُوزُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِقْسَامُ عَلَى مَخْلُوقٍ بِمَخْلُوقٍ، وَإِمَّا أَنْ يَسْأَلَ بِسَبَبٍ يَفْتَضِي الْمَطْلُوبَ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ.

(١) زيادة من [ر] و[م].

وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِقْسَامَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِغَيْرِهِ لَا يَجُوزُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَسَمَ بِمَخْلُوقٍ أَصْلًا، وَأَمَّا التَّوَسُّلُ إِلَيْهِ بِشَفَاعَةِ الْمَأْدُونِ لَهُمْ فِي الشَّفَاعَةِ فَجَائِزٌ، وَالْأَعْمَى كَانَ قَدْ طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْعُو لَهُ؛ كَمَا طَلَبَ الصَّحَابَةُ مِنْهُ الْإِسْتِسْقَاءَ، وَقَوْلُهُ: (أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ) أَيُّ: بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ لِي، وَهَذَا تَمَامُ الْحَدِيثِ: (اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ)، فَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ مُتَّفَقٌ عَلَى جَوَازِهِ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، فَعَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِالنَّصْبِ: إِنَّمَا يَسْأَلُونَ بِاللَّهِ وَخَدَهُ لَا بِالرَّحِمِ، وَتَسَاءَلُوهُمْ بِاللَّهِ تَعَالَى يَتَضَمَّنُ إِقْسَامَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ بِاللَّهِ، وَتَعَاهَدُهُمْ بِاللَّهِ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْحَقْفِ^(١)، فَقَدْ قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ: هُوَ قَوْلُهُمْ (أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَبِالرَّحِمِ)، وَهَذَا إِنْخَبَازٌ عَنْ سُؤَالِهِمْ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ عَلَى جَوَازِهِ، فَإِنْ كَانَ دَلِيلًا عَلَى جَوَازِهِ، فَمَعْنَى

قَوْلِهِ: (أَسْأَلُكَ / بِالرَّحِمِ) لَيْسَ إِقْسَامًا بِالرَّحِمِ - وَالْقِسْمُ هُنَا لَا يَسُوعُغُ - لَكِنْ [٤٩/٤]

بِسَبَبِ الرَّحِمِ، أَيُّ: لِأَنَّ / الرَّحِمَ تُوجِبُ لِأَصْحَابِهَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ حَقُوقًا؛ [٧٤/٥] كَسُؤَالِ الثَّلَاثَةِ لِلَّهِ تَعَالَى بِأَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ، وَكَسُؤَالِنَا بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَشَفَاعَتِهِ.

(١) الذي قرأ بالخفض هو الإمام حمزة الكوفي.

يُنظر: تفسير الطبري (٧/ ٥١٩)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٨٢).

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ ابْنَ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ كَانَ إِذَا سَأَلَهُ بِحَقِّ جَعْفَرٍ أَعْطَاهُ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِقْسَامِ، فَإِنَّ الْإِقْسَامَ بَعِيرُ جَعْفَرٍ أَعْظَمُ؛ بَلْ مِنْ بَابِ حَقِّ الرَّحِمِ، لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ إِنَّمَا وَجِبَ بِسَبَبِ جَعْفَرٍ، وَجَعْفَرٌ حَقُّهُ عَلَى عَلِيٍّ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي دُعَاءِ الْخَارِجِ إِلَى الصَّلَاةِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مَمَشَايَ هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا، وَلَا بَطَرًا، وَلَا رِيَاءً، وَلَا سُمْعَةً، وَلَكِنْ خَرَجْتُ اتِّقَاءَ سَخَطِكَ، وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُنْقِذَنِي مِنَ النَّارِ، وَأَنْ تُغْفِرَ لِي ذُنُوبِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي إِسْنَادِهِ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

فَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لِأَنَّ فِيهِ السُّؤَالَ لِلَّهِ تَعَالَى بِحَقِّ السَّائِلِينَ، وَبِحَقِّ الْمَاشِينَ فِي طَاعَتِهِ، وَحَقِّ السَّائِلِينَ: أَنْ يُجِيبَهُمْ، وَحَقِّ الْمَاشِينَ: أَنْ يُثَبِّتَهُمْ، وَهَذَا حَقٌّ أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَيْسَ لِلْمَخْلُوقِ أَنْ يُوجِبَ عَلَى الْخَالِقِ تَعَالَى شَيْئًا.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَدَا عَلَيْكَ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١].

وَفِي الصَّحِيحِ فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ».

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرُويهِ عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا».

وَإِذَا كَانَ حَقُّ السَّائِلِينَ وَالْعَابِدِينَ لَهُ هُوَ الإِجَابَةُ وَالْإِثَابَةُ بِذَلِكَ، فَذَاكَ سُؤَالُ اللَّهِ بِأَفْعَالِهِ؛ كَالِاسْتِعَاذَةِ بِنَحْوِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(١)، فَالِاسْتِعَاذَةُ بِمُعَافَاتِهِ الَّتِي هِيَ فِعْلُهُ؛ كَالسُّؤَالِ بِإِثَابَتِهِ الَّتِي هِيَ فِعْلُهُ.

[وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي (كِتَابِ الدُّعَاءِ) عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ اللَّهَ يَقُولُ: «يَا عَبْدِي إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعٌ: وَاحِدَةٌ لِي، وَوَاحِدَةٌ لَكَ، وَوَاحِدَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، وَوَاحِدَةٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَ خَلْقِي؛ فَالَّتِي لِي: أَنْ تَعْبُدَنِي لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا، وَالَّتِي هِيَ لَكَ: أَجْرُكَ بِهَا أَحْوَجَ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ، وَالَّتِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ: مِنْكَ الدُّعَاءُ وَمَنِّي الإِجَابَةُ، وَالَّتِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ خَلْقِي: فَأْتِ إِلَى النَّاسِ مَا تُحِبُّ أَنْ يَأْتُوهُ إِلَيْكَ»^(٢)].

(١) رواه مسلم في الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦).

(٢) رواه أبو يعلى في المسند (١٧٧/٣)، والطبراني في كتاب الدعاء (٧٩٢/٢)، وأبو نعيم في

الحلية (١٧٣/٦)، والبيهقي في الشعب (٤٩٦/١٣)، كلهم من طريق صالح بن بشير المري

وَتَقْسِيمُهُ فِي الْحَدِيثِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ لِي، وَوَاحِدَةٌ لَكَ» هُوَ مِثْلُ تَقْسِيمِهِ فِي حَدِيثِ الْفَاتِحَةِ حَيْثُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ؛ نِصْفَهَا لِي، وَنِصْفَهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ»^(١).

وَالْعَبْدُ يَعُودُ عَلَيْهِ نَفْعُ النِّصْفَيْنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ النِّصْفَيْنِ؛ لَكِنْ هُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ أَنْ يُعْبَدَ؛ وَمَا يُعْطِيهِ الْعَبْدُ مِنَ الْإِعَانَةِ وَالْهِدَايَةِ هُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّمَا يُحِبُّهُ لِكَوْنِهِ طَرِيقًا إِلَى عِبَادَتِهِ، وَالْعَبْدُ يَطْلُبُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَوَّلًا، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْإِعَانَةِ عَلَى الْعِبَادَةِ، وَالْهِدَايَةِ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَبِذَلِكَ يَصِلُ إِلَى الْعِبَادَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ الْكَلَامُ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ، وَإِنْ كُنَّا خَرَجْنَا عَنِ الْمُرَادِ^(٢).

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الدُّعَاءَ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْعَمَلُ لَهُ، سَبَبٌ لِحُصُولِ مَقْصُودِ الْعَبْدِ، فَهُوَ كَالْتَوَسُّلِ بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ أُمَّتِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الدُّعَاءَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَالصَّالِحِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِفْسَامًا بِهِ، أَوْ سَبَبًا بِهِ، فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ:

عن الحسن البصري عن أنس بن مالك، وعِلَّتَهُ (صالح بن بشير المري)، ضَعَفَهُ الْحَفَظُ، وَسَتَأْتِي تَرْجُمَتُهُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

(١) رواه مسلم في الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ..، رقم (٣٩٥).

(٢) زيادة من [ر] و[م].

«بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ» إِقْسَامًا فَلَا يُقْسَمُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا بِهِ، وَإِنْ كَانَ سَبَبًا فَهُوَ سَبَبٌ
بِمَا جَعَلَهُ هُوَ سُبْحَانَهُ سَبَبًا، وَهُوَ دُعَاؤُهُ وَعِبَادَتُهُ.

فَهَذَا كُلُّهُ يُشَبِّهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ دُعَاءٌ لَهُ بِمَخْلُوقٍ مِنْ
غَيْرِ دُعَاءٍ مِنْهُ، وَلَا عَمَلٍ صَالِحٍ مِنَّا.

وَإِذَا قَالَ السَّائِلُ: (أَسْأَلُكَ بِحَقِّ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ بِحَقِّ الْأَنْبِيَاءِ، وَحَقِّ
الصَّالِحِينَ)؛ وَلَا يَقُولُ لِغَيْرِهِ: (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِحَقِّ هَؤُلَاءِ)، فَإِذَا لَمْ يُجْزَ لَهُ أَنْ
يُخْلِفَ بِهِ، وَلَا يُقْسِمَ عَلَى مَخْلُوقٍ بِهِ، فَكَيْفَ يُقْسِمُ عَلَى الْخَالِقِ بِهِ.

وَإِنْ كَانَ لَا يُقْسِمُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَتَسَبَّبُ بِهِ، فَلَيْسَ فِي مُجَرَّدِ ذَوَاتِ هَؤُلَاءِ سَبَبٌ
يُوجِبُ تَحْصِيلَ مَقْصُودِهِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ سَبَبٍ مِنْهُ؛ كَالِإِيمَانِ بِالْمَلَائِكَةِ،
وَالْأَنْبِيَاءِ، أَوْ مِنْهُمْ كَدُعَائِهِمْ، وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ تَعَوَّدُوا كَمَا تَعَوَّدُوا الْحِلْفَ
بِهِمْ؛ حَتَّى يَقُولَ أَحَدُهُمْ: (وَحَقُّكَ عَلَى اللَّهِ، وَحَقُّ هَذِهِ الشَّيْءِ عَلَى اللَّهِ).

وَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: (أَسْأَلُكَ بِحَقِّ فُلَانٍ أَوْ بِجَاهِهِ) أَيْ: أَسْأَلُكَ بِإِيمَانِي بِهِ،
وَمَحَبَّتِي لَهُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْوَسَائِلِ.

قِيلَ: مَنْ قَصَدَ هَذَا الْمَعْنَى فَهُوَ مَعْنَى صَحِيحٌ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا مَقْصُودَ عَامَّةِ
هَؤُلَاءِ، فَمَنْ قَالَ: (أَسْأَلُكَ بِإِيمَانِي بِكَ وَبِرِسُولِكَ) وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَوْ (بِإِيمَانِي
بِرِسُولِكَ، وَمَحَبَّتِي لَهُ) وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَقَدْ أَحْسَنَ فِي ذَلِكَ.

كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ
ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ۝﴾

[آل عمران: ١٩٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّحِيمِينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا لَمَّا آتَيْنَاكَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُتِبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣].
وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ: (اللَّهُمَّ أَمَرْتَنِي فَأَطَعْتُ، وَدَعَوْتَنِي فَأَجَبْتُ، وَهَذَا سَحَرٌ فَاغْفِرْ لِي).

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: حَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَصَابَهُمُ الْمَطَرُ، فَأَوُوا إِلَى الْغَارِ، وَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمُ الصَّخْرَةُ، ثُمَّ دَعَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِأَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ، فَفَرَّجَ عَنْهُمْ، وَهُوَ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ [خِدَاشٍ] ^(١) الْعَجْلَانِيُّ ^(٢) وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ^(٣)

(١) في [ظ] و[م] [خراش]، وهو تصحيفٌ، والصَّواب ما أثبتته إن شاء الله.

(٢) هو: أبو الهيثم خالد بن خدّاش بن عجلان، ضعّفه ابن المديني، وقال عنه ابن معين: (لا بأس به)، ووثّقه ابن حبان، وقال أبو حاتم وابن حجر: (صدوقٌ)، مات سنة ٢٢٤هـ.
يُنظر: الكاشف (١/ ٣٦٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٨٥).

(٣) هو: أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم بن بسّام البغدادي الترمجاني، وثّقه ابن حبان، وقال عنه الذهبي: (صدوقٌ)، وقال ابن شاهين وابن حجر: (لا بأس به)، مات سنة ٢٣٦هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٢٤٢)، وتقريب التهذيب (ص: ١٣٥).

قَالَ حَدَّثَنَا صَالِحُ الْمُزِّي^(١) عَنْ ثَابِتٍ^(٢) عَنْ أَنَسٍ قَالَ:

دَخَلْنَا عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ مَرِيضٌ ثَقِيلٌ، فَلَمْ نَبْرَحْ حَتَّى قُبِضَ، [٧٥/٥] فَبَسَطْنَا عَلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَلَهُ أُمُّ عَجُوزٍ كَبِيرَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهَا بَعْضُنَا، وَقَالَ: يَا هَذِهِ اخْتَسَبِي مُصِيبَتِكَ عِنْدَ اللَّهِ، قَالَتْ: وَمَا ذَاكَ مَاتَ ابْنِي؟، قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَتْ: أَحَقُّ مَا تَقُولُونَ؟، قُلْنَا: نَعَمْ. فَمَدَّتْ يَدَهَا إِلَى اللَّهِ، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي أَسْلَمْتُ وَهَاجَرْتُ إِلَى رَسُولِكَ رَجَاءً أَنْ تَعْقِبَنِي عِنْدَ كُلِّ شِدَّةٍ فَرَجًا، فَلَا تَحْمِلْ عَلَيَّ هَذِهِ الْمُصِيبَةَ الْيَوْمَ. قَالَ: فَكَشَفَتِ الثَّوْبَ عَنْ وَجْهِهِ، فَمَا بَرَحْنَا حَتَّى طَعِمْنَا مَعَهُ^(٣).

(١) هو: أبو بشر صالح بن بشير المزني البصري، الواعظ الزاهد، (ضعيف)، قال عنه الإمام أحمد: (كان صاحب قصص ... ولا يعرف الحديث)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، مات سنة ١٧٦ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٤٩٣)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٤٣).

(٢) هو: أبو محمد ثابت بن أسلم البناني البصري، ثقة عابد، مات سنة ١٢٧ هـ.

يُنظر: الكاشف (١/ ٢٨١)، وتقريب التهذيب (ص: ١٨٥).

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في مجابي الدعاء (ص: ٤٤)، ومن عاش بعد الموت (ص: ١٢)، بنفس الإسناد المذكور، وعلمته (صالح بن بشير المزني)، وهو لا يعرف الحديث، ولا يكتب عنه؛ كما قاله الحفاظ.

وَرَوِيَ فِي كِتَابِ الْحَلِيَّةِ لِأَبِي نُعَيْمٍ: (أَنَّ دَاوُدَ قَالَ: بِحَقِّ آبَائِي عَلَيْكَ
إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ: يَا دَاوُدُ، وَأَيُّ حَقٍّ لِآبَائِكَ
عَلَيَّ) (١).

وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَالْإِسْرَائِيلِيَّاتُ يُعْتَصَدُّ بِهَا، وَلَا
يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا، وَقَدْ مَضَتْ السَّنَةُ: أَنَّ الْحَيَّ يُطَلَّبُ مِنْهُ الدُّعَاءُ؛ كَمَا يُطَلَّبُ مِنْهُ سَائِرُ
مَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْمَخْلُوقُ الْغَائِبُ وَالْمَيِّتُ فَلَا يُطَلَّبُ مِنْهُ شَيْءٌ.
يُحَقِّقُ هَذَا الْأَمْرَ أَنَّ التَّوَسُّلَ بِهِ، وَالتَّوَجُّهَ بِهِ، لَفَظٌ فِيهِ إِجْمَالٌ وَاشْتِرَاكٌ
بِحَسَبِ الْإِضْطِلَاحِ، فَمَعْنَاهُ فِي لُغَةِ الصَّحَابَةِ: أَنَّ يُطَلَّبَ مِنْهُ الدُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ (٢)،

(١) لم أعر عليه في كتاب الحلية المطبوع، وإنما الذي ورد فيه كما في (٩/١٠) عن يوسف عليه السلام أنه دعا ربه بقوله: (اللهم إني أتوجه إليك بصلاح آبائي: إبراهيم خليلك، وإسحاق ذبيحك، ويعقوب إسرائيلك، فأوحى الله تعالى إليه: يا يوسف أتوجه بنعمة أنا أنعمتها عليهم)، وهو منقطع من حديث عبدالله الحذاء كما في الحلية، وأورده شيخ الإسلام كما في تلخيص الاستغاثة (٨٢/١) وسماه عبدالله بن الجلاء، وأما الأثر عن داود عليه السلام فهو عند البزار في مسنده (١٣٣/٤) من طريق أبي سعيد الحسن بن دينار عن علي بن زيد بن جُدعان عن الحسن البصري عن الأحنف بن قيس عن العباس عن النبي ﷺ، وهو ضعيف كذلك كما قرره البزار في مسنده، وضعفه أيضاً الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٢/٨).

(٢) أي حال حياته وحضرته ﷺ، قاله شيخنا الغنيان.

فَيَكُونُونَ مُتَوَسِّلِينَ وَمُتَوَجِّهِينَ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ؛ وَدُعَاؤُهُ وَشَفَاعَتُهُ ﷺ مِنْ أَعْظَمِ
الْوَسَائِلِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا فِي لُغَةِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى، وَيُقَسِّمَ عَلَيْهِ بِذَاتِهِ،
وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُقَسِّمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ؛ بَلْ لَا يُقَسِّمُ بِهَا بِحَالٍ، فَلَا يُقَالُ:
(أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَبِّ بِمَلَائِكَتِكَ، وَلَا بِكَعْبَتِكَ، وَلَا بِعِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)؛ كَمَا لَا
يَجُوزُ أَنْ يُقَسِّمَ الرَّجُلُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ بَلْ إِنَّمَا يُقَسِّمُ بِاللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.
وَلِهَذَا كَانَتِ السُّنَّةُ: أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَيَقُولُ: «أَسْأَلُكَ
بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ
وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ»، وَ«أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ،
وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ».

[و] «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ» الْحَدِيثُ كَمَا جَاءَتْ بِهِ
السُّنَّةُ، وَأَمَّا أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ، وَيُقَسِّمَ عَلَيْهِ بِمَخْلُوقَاتِهِ، فَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي دِينِ
الْإِسْلَامِ^(١).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعَاوِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَمُنْتَهَى الرَّحْمَةِ
مِنْ كِتَابِكَ، وَبِاسْمِكَ الْأَعْظَمِ، وَجَدِّكَ الْأَعْلَى، وَبِكَلِمَاتِكَ التَّامَّاتِ)^(٢).

(١) زيادة من [ر] و[م].

(٢) رواه البيهقي في الدعوات الكبير (١٨/٢)، وقوم السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب

(٣/٣٤)، كلاهما من طريق عمر بن هارون البلخي عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم

مَعَ أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ الثَّالِثَ فِي جَوَازِ الدُّعَاءِ بِهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ.
 قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْقَدُورِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِشَرْحِ الْكَرْخِيِّ: (قَالَ
 بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ سَمِعْتُ أَبَا يُوسُفَ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُو
 اللَّهَ إِلَّا بِهِ، وَأَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، أَوْ بِحَقِّ خَلْقِكَ.
 وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ، قَالَ أَبُو يُوسُفَ: مَعْقِدُ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِهِ هُوَ اللَّهُ، فَلَا
 أَكْرَهُ هَذَا، وَأَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ: بِحَقِّ أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ، وَبِحَقِّ الْبَيْتِ، وَالْمَشْعَرِ
 الْحَرَامِ).

عن ابن مسعود مرفوعاً، وفيه (عمر بن هارون البلخي)، قال عنه ابن معين: (كذاب)، وقال
 ابن حبان: (يروى عن الثقات المعضلات، ويدّعي شيوخاً لم يرههم)، وقرر بوضعه ابن
 الجوزي في الموضوعات (١٤٢/٢)، وابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة (١١٢/٢)، والشوكاني في
 تحفة الذاكرين (ص: ٢١٥)، والألباني في ضعيف الترغيب والترهيب (١٠٦/١)، ورواه
 الطبراني في المعجم الكبير (١٢/٢٥)، وكتاب الدعاء (٨٩٩/٢)، والبيهقي في الأسماء
 والصفات (٣٢٣/١)، كلاهما من طريق عبد الله بن حسان العنبري، عن جدّته صفية
 ودُحْيية ابنتا عُلَيِّية العنبري عن أمهما قَيْلَة بنت مخرمة العنبري (صحابة مهاجرة) موقوفاً،
 وفيه (عبد الله بن حسان العنبري)، وثقه الذهبي، وقال ابن حجر: (مقبول)، وقد انفرد بهذه
 الرواية، و(صفية بنت عُلَيِّية) وأختها (دُحْيية) وثقهما ابن حبان في حرف الذال، وقال ابن
 حجر: (مقبولتان)، وحسن الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٥/١٠).

قَالَ الْقَدُورِي: (الْمَسْأَلَةُ بِخَلْقِهِ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْمَخْلُوقِ عَلَى الْخَالِقِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ بِمَا لَيْسَ بِمُسْتَحَقٍّ) وَفَاقًا.

وَهَذَا مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَغَيْرِهِمَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ أَنْ يُسْأَلَ اللَّهُ بِغَيْرِهِ. فَإِنْ قِيلَ: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُقْسِمُ بِمَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نُقْسِمَ عَلَيْهِ إِلَّا بِهِ، فَهَلَّا قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يُقْسَمَ عَلَيْهِ بِمَخْلُوقَاتِهِ، وَأَنْ لَا يُقْسَمَ عَلَى مَخْلُوقٍ إِلَّا بِالْخَالِقِ تَعَالَى.

قِيلَ: لِأَنَّ إِقْسَامَهُ [سُبْحَانَهُ]^(١) بِمَخْلُوقَاتِهِ مِنْ بَابٍ / مَذْجِهِ، وَالشَّائِءَ عَلَيْهِ، [٥٠/٤] وَذَكَرَ آيَاتِهِ، وَإِقْسَامُنَا نَحْنُ بِذَلِكَ شِرْكٌ إِذَا أَقْسَمْنَا بِهِ لِحُضِّ غَيْرِنَا، أَوْ لِمَنْعِهِ، أَوْ تَصْدِيقِ خَيْرٍ أَوْ تَكْذِيبِهِ.

وَمَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ: (أَسْأَلُكَ بِكَذَا)، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُقْسِمًا فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْكَفَّارَةُ فِي هَذَا عَلَى الْمُقْسِمِ لَا عَلَى الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ أَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقْسِمًا فَهُوَ مِنْ بَابِ السُّؤَالِ، فَهَذَا لَا كَفَّارَةَ فِيهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

فَنَبَيِّنُ أَنَّ السَّائِلَ لِلَّهِ بِخَلْقِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَالِفًا بِمَخْلُوقٍ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَائِلًا بِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ.

وَإِذَا قَالَ: (بِاللَّهِ أَفْعَلُ كَذَا)، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَإِذَا قَالَ: (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ) أَوْ (وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ) فَلَمْ يَرِ قَسَمَهُ
لَزِمَتْ الْكَفَّارَةُ الْحَالِفَ، وَالَّذِي يَدْعُو بِصِغَةِ السُّؤَالِ فَهُوَ مِنْ بَابِ السُّؤَالِ بِهِ.
وَأَمَّا إِذَا أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: (أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَبِّ لَتَفْعَلَنَّ
كَذَا)؛ كَمَا كَانَ يَفْعَلُ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ، وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ، فَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ/ أَقْسَمَ [١٧٦/٥]
عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ».

وَفِي الصَّحِيحِ: أَنَّهُ قَالَ لَمَّا قَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا
تَكْثِرُ نَبِيَّةَ الرَّبِّيعِ!!، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَنَسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَعَقَا الْقَوْمُ،
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ».
وَهَذَا مِنْ بَابِ الْحَلْفِ بِاللَّهِ (لَتَفْعَلَنَّ هَذَا الْأَمْرَ)، فَهُوَ إِفْسَامٌ عَلَيْهِ تَعَالَى بِهِ،
وَلَيْسَ إِفْسَامًا عَلَيْهِ بِمَخْلُوقٍ.

وَيَتَّبِعِي لِلْمَخْلُوقِ أَنْ يَدْعُوا بِالْأَدْعِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ،
فَإِنَّ ذَلِكَ لَا رَبَّ فِي فَضْلِهِ وَحُسْنِهِ، وَأَنَّهُ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا.
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْعَامَّةِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: (إِذَا كَانَتْ لَكُمْ حَاجَةٌ
فَاسْأَلُوا اللَّهَ بِجَاهِي) حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا هُوَ فِي شَيْءٍ
مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا الْمَشْرُوعُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي دُعَاءٍ.

وَهَذَا لَمَّا ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ الدُّعَاءَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَغَيْرِهِ ذَكَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، لَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا شَرَعَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْحَالِ التَّوَسُّلَ بِهِ؛ كَمَا لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ دُعَاءَ غَيْرِ اللَّهِ، وَالْإِسْتِعَانَةَ الْمُطْلَقَةَ بِغَيْرِهِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، فَإِنَّ دُعَاءَ غَيْرِ اللَّهِ كُفْرٌ، وَهَذَا لَمْ يُنْقَلْ دُعَاءُ أَحَدٍ مِنَ الْمَوْتَى، وَالْغَائِبِينَ - لَا الْأَنْبِيَاءَ وَلَا غَيْرَهُمْ - عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ، وَأَثَمَةِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَثَمَةِ الْعِلْمِ الْمُجْتَهِدِينَ.

بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ: (أَسْأَلُكَ بِجَاهِ نَبِيِّنَا)، أَوْ (بِحَقِّهِ)، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا تُقَالُ عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِعْلُهُ، وَلَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا بَيْنَهُمْ، وَلَا فِيهِ سُنَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ بَلْ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى النَّهْيِ عَنْهُ؛ كَمَا تُقَالُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَغَيْرِهِمَا. وَرَأَيْتُ فِي فِتَاوَيِ الْفَقِيهِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ^(١) قَالَ: (لَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ صَحَّ حَدِيثُ الْأَعْمَى^(٢))، فَلَمْ يَعْرِفْ صِحَّتَهُ.

(١) هو: أبو محمد عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي الدمشقي الشافعي، الملقب بسلطان العلماء، من أكابر فقهاء الشافعية ومجتهديهم، من مصنفاته (قواعد الأحكام)، و(بداية السؤل)، توفي سنة ٦٦٠هـ.

يُنظر: طبقات الشافعية (٥ / ٨٠)، فوات الوفيات (١ / ٢٨٧).

(٢) ونصها: (أما مسألة الدعاء فقد جاء في بعض الأحاديث أن رسول الله ﷺ علَّم بعض الناس الدعاء، فقال في أوله: «قل: اللهم أني أقسم عليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة»، وهذا =

[ثُمَّ رَأَيْتُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ الْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ بِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ).
وَرَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ فِي النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ قَدْ يُخْرَجُ عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِيْنِ عَنْهُ فِي جَوَازِ الْحَلْفِ بِهِ^(١).

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى التَّوَسُّلِ بِدُعَائِهِ، لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِقْسَامِ بِالْمَخْلُوقِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ بَابِ السُّؤَالِ بِذَاتِ الرَّسُولِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.
وَالَّذِينَ يَتَوَسَّلُونَ بِذَاتِهِ لِقَبُولِ الدُّعَاءِ عَدَلُوا عَمَّا أُمِرُوا بِهِ، وَشَرَعَ لَهُمْ - وَهُوَ مِنْ أَنْفَعِ الْأُمُورِ لَهُمْ - إِلَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مِنْ أَعْظَمِ الْوَسَائِلِ الَّتِي بِهَا يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِهَا، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الدُّعَاءِ هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ﴿٢٤﴾ [الأحزاب: ٥٦].
وَفِي الصَّحِيحِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ مَرَّةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا».

الحديث إن صح فينبغي أن يكون مقصوراً على رسول الله ﷺ لأنه سيد ولد آدم، وأن لا يقسم على الله تعالى بغيره من الأنبياء والملائكة والأولياء، لأنهم ليسوا في درجته، وأن يكون هذا مما خُصَّ به تنبيهاً على درجته ومرتبته؛ كما في فتاوى العز ابن عبد السلام (ص: ١٩٧-١٩٨)، وشيخ الإسلام حكاه بالمعنى.

(١) زيادة من [ر] و[م].

وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ - صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ، لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ ﷺ: «عَجَلَ هَذَا»، ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ لَهُ أَوْ لغيره: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِحَمْدِ رَبِّهِ، ثُمَّ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَهُ بِمَا شَاءَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ - وَهَذَا لَفْظُهُ - وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: (حَدِيثٌ صَحِيحٌ).

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ؛ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ».

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤَذِّنَ يَفْضُلُونَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ كَمَا يَقُولُونَ، فَإِذَا انْتَهَيْتَ سَلْ تُعْطَهُ»^(١).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ، بَاب: مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ، رَقْم (٥٢٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (٢٤/٩)، وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (ص: ١٥٧)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ حُجِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ الْمَعْفَرِيِّ الْحُبْلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَفِيهِ (حُجِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْفَرِيِّ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)، وَحَسَنَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ (١/٣٦٨)، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ، وَغَيْرِهِ.

وَفِي الْمُسْنَدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُنَادِي الْمُنَادِي: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ [التَّامَّةُ]»، وَالصَّلَاةُ [الْقَائِمَةُ]»، صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ، وَارْضَ عَنْهُ رِضَاءً لَا سَخَطَ بَعْدَهُ، اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ دَعْوَتُهُ»^٣.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ»^٤ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ).

(١) فِي [ظ] وَ[ع] وَ[م] [القائمة]، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) فِي [ظ] وَ[ع] وَ[م] [النافعة]، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٤٦١/٢٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٦٩/١)، كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ هُلَيْعَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ بِنِ تَدْرِيسِ الْمَكِّي عَنْ جَابِرٍ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (٩٣/٢): (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ ابْنُ هُلَيْعَةَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ)، وَضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي ضَعِيفِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ (٤٣/١).

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، رَقْم (٥٢١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، بَاب: مَا جَاءَ فِي أَنْ الدُّعَاءَ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ، رَقْم (٢١٢) وَقَالَ: (حَدِيثٌ حَسَنٌ)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٢٣٤/١٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (٣٢/٩)، وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (ص: ١٦٨)، كُلُّهُمِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ عَنْ أَبِي إِيسَى مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَنَسٍ، وَفِيهِ (زَيْدُ بْنُ الْحَوَارِيِّ الْعَمِّيُّ) وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٤١/٢٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى (٣٢/٩)، وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (ص: ١٦٧)، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَاعَتَانِ تَفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، فَلَمَّا تَرُدُّ عَلَى دَاعٍ دَعْوَتُهُ: عِنْدَ حُصُولِ النَّدَاءِ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي الْمُسْنَدِ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا عَنْ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَهَبَ رُبُعُ اللَّيْلِ قَامَ، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا اللَّهَ جَاءَتْ الرَّاجِعَةُ تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ، جَاءَ الْمَوْتُ بِمَا فِيهِ»، قَالَ أَبِي: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَكْثَرُ الصَّلَاةِ عَلَيْكَ، فَكَمْ أَجْعَلُ لَكَ مِنْ صَلَاتِي؟، قَالَ: «مَا شِئْتَ»، قُلْتُ: / [٧٧/٥] الرُّبُع؟، قَالَ: «مَا شِئْتَ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: النِّصْف؟، قَالَ: «مَا شِئْتَ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: الثُّلُثَيْنِ؟، قَالَ: «مَا شِئْتَ، وَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ

إِسْحَاقُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبَّيْعِيُّ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَنَسٍ، وَهَذَا رَجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَصَحَّحَهُ الضَّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي الْمُخْتَارَةِ (٣٩٢/٤)، وَوَافَقَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِي أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، بَيْنَمَا حَسَّنَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ (١/٣٦٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ، بَابُ: الدَّعَاءُ عِنْدَ اللَّقَاءِ، رَقْمُ (٢٥٤٢)، مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيِّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَفِيهِ (مُوسَى بْنُ يَعْقُوبَ الزَّمْعِيِّ)، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ حَبَّانَ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: (صَالِحٌ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ)، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: (ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (فِيهِ لَيْتٌ)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: (صَدُوقٌ سِوَى الْحَفْظِ)، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ (حَسَنٌ صَحِيحٌ) (١/٣٦٩)، وَوَافَقَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَخْرِيجِ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ (ص: ٩٦).

خَيْرٌ لَّكَ»، قُلْتُ: أَجْعَلُ لَكَ صَلَاتِي كُلَّهَا؟، قَالَ: «إِذَا يَكْفِيكَ اللَّهُ مَا أَهَمَّكَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ»، وَفِي لَفْظٍ: «إِذَا تُكْفَى هَمَّكَ، وَيُغْفَرُ ذَنْبُكَ».

وَقَوْلُ السَّائِلِ: (أَجْعَلُ لَكَ مِنْ صَلَاتِي؟) يَغْنِي: مِنْ دُعَائِي، فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِي اللُّغَةِ هِيَ الدُّعَاءُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»^(١)، وَقَالَتْ امْرَأَةٌ: صَلِّ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَعَلَى زَوْجِي، فَقَالَ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَعَلَى زَوْجِكَ»^(٢).

فَيَكُونُ مَقْصُودُ السَّائِلِ: أَيُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي دُعَاءً أَذْعُو بِهِ أَسْتَجْلِبُ بِهِ الْخَيْرَ، وَأَسْتَدْفِعُ بِهِ الشَّرَّ، فَكَمْ أَجْعَلُ لَكَ مِنْ الدُّعَاءِ؟، قَالَ: «مَا شِئْتَ»، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: أَجْعَلُ لَكَ صَلَاتِي كُلَّهَا؟، قَالَ: «إِذَا تُكْفَى هَمَّكَ، وَيُغْفَرُ ذَنْبُكَ». وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: «إِذَا يَكْفِيكَ اللَّهُ مَا أَهَمَّكَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكَ وَآخِرَتِكَ». وَهَذَا غَايَةُ مَا يَدْعُو بِهِ الْإِنْسَانُ مِنْ جَلْبِ الْخَيْرَاتِ، وَدَفْعِ الْمَصْرَاتِ، فَإِنَّ الدُّعَاءَ فِيهِ تَحْصِيلُ الْمَطْلُوبِ، وَإِنْدِفَاعُ الْمَرْهُوبِ؛ كَمَا بُسِطَ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ.

(١) رواه البخاري في الزكاة، باب: صلاة الإمام ودُعائه لصاحب الصدقة، رقم (١٤٩٧)، ومسلم في الزكاة، باب: الدعاء لمن أتى بصدقة، رقم (١٠٧٨).

(٢) رواه أبو داود في الوتر، باب: الصلاة على غير النبي ﷺ، رقم (١٥٣٥)، مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ نُبَيْحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَنْزِيِّ عَنْ جَابِرٍ، وَفِيهِ (نُبَيْحُ الْعَنْزِيِّ) مَقْبُولٌ، وَحَسَنُهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (٧/٣٩٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ.

وَقَدْ ذَكَرَ عَلَمَاءُ الْإِسْلَامِ، وَأَيْمَةُ الدِّينِ، الْأَذْعِيَّةَ الشَّرْعِيَّةَ، وَأَعْرَضُوا عَنْ
الْأَذْعِيَّةِ الْبِدْعِيَّةِ، فَيَتَّبِعِي أَتْبَاعُ ذَلِكَ، وَالْمَرَاتِبُ فِي هَذَا الْبَابِ ثَلَاثٌ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَدْعُوَ غَيْرَ اللَّهِ وَهُوَ مَيِّتٌ، أَوْ غَائِبٌ، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
وَالصَّالِحِينَ، أَوْ غَيْرِهِمْ، فَيَقُولُ: (يَا سَيِّدِي فَلَانٌ أَغْنِيَنِي)، أَوْ (أَنَا أَسْتَجِيرُ بِكَ)،
أَوْ (أَسْتَعِثُ بِكَ)، أَوْ (أَنْصُرْنِي عَلَى عَدُوِّي)، [وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَهَذَا هُوَ الشَّرْكُ بِاللَّهِ.
وَالْمُسْتَعِثُ بِالْمَخْلُوقَاتِ قَدْ يَقْضِي الشَّيْطَانُ حَاجَتَهُ، أَوْ بَعْضَهَا، وَقَدْ يَتَمَثَّلُ
لَهُ فِي صُورَةِ الَّذِي اسْتَعَاثَ بِهِ فَيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ كَرَامَةٌ لِمَنْ اسْتَعَاثَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ
شَيْطَانٌ دَخَلَهُ، وَأَغْوَاهُ لَمَّا أَشْرَكَ بِاللَّهِ؛ كَمَا يَتَكَلَّمُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَصْنَامِ، وَفِي
الْمَصْرُوعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِثْلُ هَذَا وَاقِعٌ كَثِيرًا فِي زَمَانِنَا، وَغَيْرِهِ.

وَأَعْرِفُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَطُولُ وَصْفُهُ فِي قَوْمِ اسْتَعَاثُوا بِي، أَوْ بغيرِي، وَذَكَرُوا
أَنَّهُ أَتَى شَخْصٌ عَلَى صُورَتِي، أَوْ صُورَةِ غَيْرِي، وَقَصَّى حَوَائِجَهُمْ، فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ
مِنْ بَرَكََةِ الْإِسْتِغَاثَةِ بِي، أَوْ بغيرِي، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ أَضَلَّهُمْ وَأَغْوَاهُمْ، وَهَذَا هُوَ
أَصْلُ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، وَاتِّخَاذِ الشَّرَكَاءِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقُرُونِ
الْمَاضِيَةِ؛ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَهَذَا أَشْرَكَ بِاللَّهِ، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ!!^(١).

وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: (اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ)؛ كَمَا يَفْعَلُهُ طَائِفَةٌ مِنْ
الْجُهَّالِ الْمُشْرِكِينَ، وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَسْجُدَ لِقَبْرِهِ، وَيُصَلِّيَ إِلَيْهِ، وَيَرَى الصَّلَاةَ

[إِلَيْهِ] ^(١) أَفْضَلَ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ؛ حَتَّى يَقُولَ بَعْضُهُمْ: (هَذِهِ قِبْلَةُ الْحَوَاصِّ، وَالْكَعْبَةُ قِبْلَةُ الْعَوَامِّ)، وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَرَى السَّفَرَ إِلَيْهِ مِنْ جِنْسِ الْحَجِّ؛ حَتَّى يَقُولَ: (إِنَّ السَّفَرَ إِلَيْهِ مَرَّاتٍ يَعْدُلُ حَجَّةً!!)، وَعُلاَتُهُمْ يَقُولُونَ: (الرَّيَازَةُ إِلَيْهِ مَرَّةً أَفْضَلُ مِنْ حَجِّ الْبَيْتِ مَرَّاتٍ مُتَعَدِّدَةً!!)، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا شَرُّكُمْ بِهِمْ، وَإِنْ كَانَ يَقَعُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي بَعْضِهِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُقَالَ لِلْمَيِّتِ، أَوْ الْغَائِبِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ: (ادْعُ اللَّهَ لِي)، أَوْ (ادْعُ لَنَا رَبَّكَ)، أَوْ (اسْأَلِ اللَّهَ لَنَا)؛ كَمَا تَقُولُ النَّصَارَى لِمَرْيَمَ وَغَيْرِهَا، فَهَذَا أَيْضًا لَا يَسْتَرِيبُ عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَأَنَّهُ مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي لَمْ يَفْعَلْهَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَمِ ^(٢)، وَإِنْ كَانَ السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ جَائِزًا، وَمُحَاطَبَتُهُمْ جَائِزَةً؛ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ

(١) سقط في [م].

(٢) هذه المسألة تسمى (جعل مخلوق واسطة بين العبد وربّه)، وفي هذا المقطع وفي مجموع الفتاوى (٧٦ / ٢٧) قال: (وأما الميت من الأنبياء والصالحين وغيرهم فلم يشرع لنا أن نقول: «ادع لنا»، ولا «اسأل لنا ربك»، ولم يفعل هذا أحد من الصحابة والتابعين، ولا أمر به أحد من الأئمة، ولا ورد فيه حديث ... ولم يجئوا إلى قبر النبي ﷺ قائلين: يا رسول الله ادع الله لنا، واستسق لنا، ونحن نشكو إليك مما أصابنا، ونحو ذلك، لم يفعل ذلك أحد من الصحابة قط، بل هو بدعة ما أنزل الله بها من سلطان)، والظاهر أنه يريد بالبدعة هنا الحادثة لا البدعة الاصطلاحية؛ فالبدع يدخل فيها الشرك وغيره، وللشيخ وتلاميذه كلام يصعب حصره في حكم جعل الوسائط الشريكية بين العبد وربّه، ومنها قوله في الرد على المنطقيين (ص: ١٠٥): (وأما الوسائط التي يثبتها المشركون فيجعلون الملائكة معبودين وهذا كفر وضلال)، وقال

ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا زَارُوا الْقُبُورَ أَنْ يَقُولَ قَائِلُهُمْ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُمْ، وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ».

كما في المجموع (٢٤ / ٣٤١): فالذين أثبتوا مثل هذه الشفاعة - أي الوساطة - عند الله تعالى مُشْرِكُونَ كُفَّارٌ؛ لأنَّ الله تعالى لا يشفعُ عندهُ أحدٌ إلَّا بإذنه، ولا يحتاجُ إلى أحدٍ من خلقه، وقال كذلك كما في المجموع (١٢٣ / ١-١٢٤): (فهذا من أعظم الشرك، الذي كفر الله به المشركين، حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء، يحبون بهم المنافع ويدفعون المضار ... فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألمهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألمهم غفران الذنب، وهداية القلوب، وتفريج الكرب، وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين)، ونقل ابن مفلح عن شيخه ابن تيمية في الفروع (١٠ / ١٨٨) من أمور الردة فقال: (أو جعلَ بينه وبين الله وسائط يتوكلُ عليهم ويدعوهم ويسألمهم إجماعاً)، وقال ابن القيم في مدارج السالكين (١ / ٣٥٣): (ومن أنواعه - يعني الشرك الأكبر - طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، فضلاً عن استغاث به، أو سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده)، قال شيخنا الغنيان: (ليس هذا من المشابه من كلام شيخ الإسلام؛ بل هذا من الواضح، فقوله «لَا يَسْتَرْيَبُ عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَأَنَّهُ مِنْ الْبِدَعِ الَّتِي لَمْ يَفْعَلْهَا أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ» فالبدع يدخل فيها الشرك بلا ريب، وقد اغتر بعض المشايخ بهذه العبارة ففرَّق بين دعوة الميت عند قبره ودعوته بعيداً، والحقيقة أنه لا فرق بينهما، وعبارة الشيخ لا تدل على ذلك).

وَرَوَى أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ الرَّجُلِ كَانَ يَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا، فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ، إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ رُوحَهُ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»^(١).

(١) رواه ابن عبد البر في الاستذكار (١/ ١٨٥)، عن أبي عبد الله عبيد بن محمد عن فاطمة بنت الريان عن الربيع بن سليمان المرادي عن بشر بن بكر [وقع عنده: ابن بكر!!، وهو نصيف] عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس، بلفظ: (ما من أحد مر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام)، وذكره شيخ الإسلام بالمعنى.

وفيه (عبيد بن محمد) وهو: ابن أحمد بن محمد القيسي القرطبي، ذكره ابن الفريسي في تاريخ علماء الأندلس (١/ ٣٨٤)، والحميدي في جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس (ص: ٢٩٦)، والضبي في بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٤٠٠)، وذكره بالزهد والصلاة، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، و(فاطمة بنت الريان) ذكرها الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣١٤)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٢٧٠)، ولم يذكر فيها جرحاً ولا تعديلاً، وعبيد بن محمد وفاطمة بنت الريان لا يوجدان في كتب الرجال، فهما مجهولان الحال، وكذلك (عبيد بن عمير) مولى ابن عباس أيضاً مجهول؛ كما قرره الحافظ في التقریب، والحديث صححه ابن عبد البر في الاستذكار، وعبد الحق الأشبيلي في الأحكام الوسطى (٢/ ١٥٣)، والعراقي في تخريج الأحياء (٤/ ٥٢٢)، والشوكاني في نيل الأوطار (٣/ ٣٠٤)، وهو بعيد لما ذكر، وضعفه الألباني في الضعيفة (٩/ ٤٧٣)، وقال: (وهذا إسناد غريب، الربيع بن سليمان فمن فوقه ثقات معروفون من رجال التهذيب، وأما من دونه فلم أعرفها، لا شيخ ابن عبد البر، ولا المملية فاطمة بنت الريان، وظني أنها تفردت - بل شذت - بروايتها الحديث عن

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ / أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»؛ لَكِنْ لَيْسَ مِنَ الْمَشْرُوعِ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْأَمْوَاتِ لَا دُعَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ، وَفِي مُوطَأِ مَالِكٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: (السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَتِ)، ثُمَّ يَنْصَرِفُ.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: (رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقِفُ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَدْعُو لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ)، وَكَذَلِكَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ يُقِيلُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُسَلِّمُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَرَادُوا الدُّعَاءَ اسْتَقْبَلُوا الْقِبْلَةَ يَدْعُونَ اللَّهَ تَعَالَى، لَا يَدْعُونَ مُسْتَقْبِلِي الْحَجَرَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ

الربيع بن سليمان بهذا الإسناد الصحيح له عن ابن عباس، فإنَّ المحفوظ عنه إنما هو بالإسناد الأول)، ولذا فإنَّ الحديث مع ضعفه فهو شاذٌّ ومُخَالَفٌ لما رواه الآخرون.

وقد رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (٥٩/٧)، وابن عساكر في تاريخه (٣٨٠/١٠)، كلاهما من طريق الربيع بن سليمان عن بشر بن بكر عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة، وفيه (عبدالرحمن بن زيد) ضعيفٌ كثير الغلط، جُمِعَ على ضعفه، وضعَّفَ الحديث ابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٢٩/٢)، وابن رجب في أحوال القبور (ص: ١٤٢)، والألباني في ضعيف الجامع (ص: ٧٥٢)، ومع ضعف الثاني إلا أنه هو المحفوظ سنداً، وإنَّما جاء الغلط والتكارة من عند (فاطمة بنت الريان)، فقد خالفت في الرواية عن الربيع بن سليمان، فأوردته بذلك الإسناد الغريب، والله أعلم.

ذَلِكَ طَوَائِفُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَالصُّوفِيَّةِ، وَالْعَامَّةِ [مَنْ لَا اعْتِبَارَ بِهِمْ]^(١)، فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ إِمَامٌ مُتَّبِعٌ فِي قَوْلِهِ، وَلَا مَنْ لَهُ فِي الْأُمَّةِ لِسَانُ صِدْقٍ عَامٍّ!!.

وَمَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ - مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ - وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَيْمَّةِ الْإِسْلَامِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ لِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ السَّلَامِ عَلَيْهِ:

فَقَالَ الثَّلَاثَةُ - مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ -: يَسْتَقْبِلُ الْحُجْرَةَ، وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ مِنْ تَلْقَاءِ وَجْهِهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَسْتَقْبِلُ الْحُجْرَةَ وَقْتُ السَّلَامِ؛ كَمَا لَا يَسْتَقْبِلُهَا وَقْتُ الدُّعَاءِ بِاتِّفَاقِهِمْ، ثُمَّ فِي مَذْهَبِهِ قَوْلَانِ، قِيلَ: يَسْتَدْبِرُ الْحُجْرَةَ، وَقِيلَ: يَجْعَلُهَا [عَلَى]^(٢) يَسَارِهِ.

فَهَذَا نِزَاعُهُمْ فِي وَقْتِ السَّلَامِ، وَأَمَّا فِي وَقْتِ الدُّعَاءِ فَلَمْ يَتَنَازَعُوا [فِي]^(٣) أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ لَا الْحُجْرَةَ.

وَالْحِكَايَةُ الَّتِي تُذَكِّرُ عَنْ مَالِكٍ / أَنَّهُ قَالَ لِلْمَنْصُورِ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ اسْتِقْبَالِ [٧٨/٥]

الْحُجْرَةَ، فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَقَالَ: (هُوَ وَسَيْلَتُكَ، وَوَسِيلَةُ أَبِيكَ آدَمَ): كَذِبٌ عَلَى مَالِكٍ لَيْسَ لَهَا إِسْنَادٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ خِلَافُ الثَّابِتِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ بِأَسَانِيدِ الثَّقَاتِ فِي كُتُبِ أَصْحَابِهِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ.

(١) زيادة من [ر] و[م].

(٢) في [م] (عن)، وكلاهما بصح.

(٣) زيادة من [م].

مِثْل: مَا ذَكَرُوا عَنْهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَقْوَامٍ يُطِيلُونَ الْقِيَامَ مُسْتَقْبِلِي الْحُجْرَةِ، يَدْعُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، فَأَنْكَرَ مَالِكٌ ذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي لَمْ يَفْعَلْهَا الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَقَالَ: (لَا يُصْلِحُ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوَّلُهَا)، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَهُ مَالِكٌ، فَإِنَّ الْأَثَارَ الْمُتَوَاتِرَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ تُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عَمَلِهِمْ وَعَادَتِهِمْ، وَلَوْ كَانَ اسْتِقْبَالُ الْحُجْرَةِ عِنْدَ الدُّعَاءِ مَشْرُوعًا لَكَانُوا هُمْ أَغْلَمَ بِذَلِكَ، وَكَانُوا أَسْبَقَ إِلَيْهِ بِمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَالدَّاعِي يَدْعُو اللَّهَ وَحْدَهُ: وَقَدْ تُبَيِّنُ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْحُجْرَةِ عِنْدَ دُعَائِهِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ كَمَا تُبَيِّنُ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْحُجْرَةِ عِنْدَ الصَّلَاةِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا»، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْقُبُورِ - لَا قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا غَيْرِهِمْ - هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ أَنْ يَقْصِدَ الصَّلَاةَ إِلَى الْقَبْرِ؛ بَلْ هَذَا مِنَ الْبِدْعِ الْمُحَدَّثَةِ، وَكَذَلِكَ قَصْدُ شَيْءٍ مِنَ الْقُبُورِ؛ لَا سِيَّمَا قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ عِنْدَ الدُّعَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَجْزِ قَصْدُ اسْتِقْبَالِهِ عِنْدَ الدُّعَاءِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَدُعَاءُ الْمَيِّتِ نَفْسِهِ أَوَّلَى أَلَّا يَجُوزَ؛ كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ مُسْتَقْبِلَهُ، فَلَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ لَهُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ الْمَيِّتُ شَيْئًا؛ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ [لَهُ]، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْكَى إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ مَصَائِبِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَلَوْ جَازَ أَنْ يُشْكَى إِلَيْهِ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ لَا يُفْضِي إِلَى الشَّرِّ، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى الشَّرِّ، لِأَنَّهُ فِي حَيَاتِهِ مُكَلَّفٌ أَنْ يُجِيبَ سُؤَالَ مَنْ سَأَلَهُ؛ لِمَا لَهُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَجْرِ وَالنَّوَابِ، وَبَعْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ مُكَلَّفًا؛ بَلْ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَدُعَاءٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ - كَمَا أَنَّ مُوسَى يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ؛ وَكَمَا صَلَّى الْأَنْبِيَاءُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ بِنَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَتَسْبِيحِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالْمَلَائِكَةِ - فَهُمْ يَمْتَنِعُونَ بِذَلِكَ، وَهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَسْرُهُ اللَّهُ هُمْ، وَيُقَدِّرُهُ هُمْ، لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْلِيفِ الَّذِي يَمْتَنِعُ بِهِ الْعِبَادُ.

وَحِينَئِذٍ فَسُؤَالَ السَّائِلِ لِلْمَيِّتِ لَا يُؤَثِّرُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا؛ بَلْ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ فَاعِلًا لَهُ هُوَ يَفْعَلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ الْعَبْدُ؛ كَمَا يَفْعَلُ الْمَلَائِكَةُ مَا يُؤْمَرُونَ بِهِ، وَهُمْ إِنَّمَا يُطِيعُونَ أَمْرَ رَبِّهِمْ، لَا يُطِيعُونَ أَمْرَ مَخْلُوقٍ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٧﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٧]، فَهُمْ لَا يَعْمَلُونَ إِلَّا بِأَمْرِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الشَّيْءِ فِي حَيَاتِهِ جَوَازُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَإِنَّ بَيْنَهُمَا كَانَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ مَشْرُوعَةً، وَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مُسَجِّدًا، وَلَمَّا دُفِنَ فِيهِ حَرَمٌ أَنْ يُتَّخَذَ

مَسْجِدًا؛ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا فَعَلُوا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرَهُ، وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يَتَّخِذَ مَسْجِدًا، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا وَإِنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ».

وَقَدْ كَانَ ﷺ فِي حَيَاتِهِ يُصَلِّي خَلْفَهُ، وَذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَلَا يَجُوزُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنْ يُصَلِّي الرَّجُلُ خَلْفَ قَبْرِهِ، وَكَذَلِكَ فِي حَيَاتِهِ يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَأْمُرَ، وَأَنْ يُفْتِيَ، وَأَنْ يَقْضِيَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَطْلُبَ ذَلِكَ مِنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَقَدْ كَرِهَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: (رُزْتُ قَبْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ لَمْ يَرِدْ، وَالْأَحَادِيثُ الْمَرْوِيَّةُ فِي زِيَارَةِ قَبْرِهِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ؛ بَلْ كِذْبٌ.

وَهَذَا اللَّفْظُ صَارَ مُشْتَرَكًا فِي عُرْفِ الْمُتَأَخِّرِينَ، يُرَادُ بِهِ الزِّيَارَةُ الْبِدْعِيَّةُ الَّتِي فِي مَعْنَى الشَّرِكِ؛ كَالَّذِي يَزُورُ الْقَبْرَ لِيَسْأَلَهُ، أَوْ يَسْأَلَ اللَّهَ بِهِ، أَوْ يَسْأَلَ اللَّهَ عِنْدَهُ.

وَالزِّيَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ أَنْ يَزُورَهُ اللَّهُ تَعَالَى: لِلدُّعَاءِ لَهُ، وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ؛ كَمَا يُصَلِّي عَلَى جَنَازَتِهِ، فَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمَشْرُوعُ، وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يَقْصِدُ بِالزِّيَارَةِ إِلَّا الْمَعْنَى الْأَوَّلَ، فَكَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يَقُولَ: (رُزْتُ قَبْرَهُ)، لِمَا فِيهِ مِنْ إِيْهَامٍ

الْمَعْنَى الْفَاسِدِ الَّذِي يَقْصِدُهُ أَهْلُ الْبِدْعِ وَالشَّرِكِ. /

[٧٩/ق]

الثَّالِثَةُ: أَنْ يُقَالَ: (أَسْأَلُكَ يَا فُلَانٍ)، أَوْ (بِحَاثِ فُلَانٍ عِنْدَكَ)، وَنَحْوِ ذَلِكَ الَّذِي تَقْدَمُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، وَتَقْدَمُ أَيْضًا أَنْ

هَذَا لَيْسَ بِمَشْهُورٍ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ بَلْ عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى التَّوَسُّلِ بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ تَبَيَّنَ مَا فِي لَفْظِ التَّوَسُّلِ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ مَا كَانَتْ الصَّحَابَةُ تَفْعَلُهُ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ، فَإِنَّ لَفْظَ التَّوَسُّلِ وَالتَّوَجُّهِ فِي عُرْفِ الصَّحَابَةِ وَلُغَتِهِمْ: هُوَ التَّوَسُّلُ وَالتَّوَجُّهُ بِدُعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ، وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَسَّلَ وَيَتَوَجَّهَ بِدُعَاءِ كُلِّ مُؤْمِنٍ.

وَإِنْ كَانَ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْمَشَائِخِ الْمَتَّبِعِينَ يَخْتَجُّ بِمَا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَعْيَيْتُكُمُ الْأُمُورَ فَعَلَيْكُمْ بِأَهْلِ الْقُبُورِ»^(١)، أَوْ «فَاسْتَعِينُوا»^(٢) بِأَهْلِ الْقُبُورِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ كَذَبٌ مُفْتَرًى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِإِجْمَاعِ الْعَارِفِينَ بِحَدِيثِهِ؛ لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِذَلِكَ، وَلَا يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ.

(١) أبطله شيخ الإسلام كذلك في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ٢٤٥)، ومنهاج السنة (١/ ٤٨٣)، وقاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وبين عبادات أهل الشرك والنفاق (ص: ١٤١)، بنفس اللفظ، ووافقه ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ٣٠٨)، وأبطله الشيخ كذلك في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٩٦) ولكن بلفظ: (إذا تحيرتم في الأمور...)، ووافقه العجلوني في كشف الخفا (١/ ٩٧).

(٢) لها لفظان (استعينوا) وهذا ذكره شيخ الإسلام هنا، و(استغيثوا) ذكره في مسألة في التوسل، وأما الاقتضاء فقد ذكر اللفظين، واختار المحقق (استعينوا)، وأشار إلى اللفظ الآخر في نسخة أخرى، واللفظ الأول هو المشهور، كما ذكر ذلك القاري في مرقاة المفاتيح (٤/ ١٢٥٩)، وغيره.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ لَا يَمُوتُ وَسَيَحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ
 بُذْخُوبِ عِبَادِهِ خَيْرًا ۝٥٨﴾ [الفرقان: ٥٨]، وَهَذَا بِمَا يُعْلَمُ بِالْاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ
 أَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَمَّا هُوَ أَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ - عَنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ
 مَسَاجِدَ وَنَحْوِ ذَلِكَ - وَلَعَنَ أَهْلَهُ تَحْذِيرًا مِنَ التَّشْبِيهِ بِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَصْلُ عِبَادَةِ
 الْأَوْثَانِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا نَذَرُ لِلْهِتَكَ وَلَا نَذَرُ وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَمُوتُ وَيَعُوقُ
 وَنَسْرًا ۝٢٣﴾ [نوح: ٢٣]، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا قَوْمًا صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا
 عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوهُمْ، ثُمَّ اتَّخَذُوا الْأَصْنَامَ عَلَى صُورِهِمْ؛ كَمَا تَقَدَّمَ
 ذِكْرُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ.

[فَمَنْ فِيهِمْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّا كَتَبْنَا وَإِنَّا كَتَبْنَا ۝٥٩﴾] [الفاتحة: ٥] عَرَفَ أَنَّهُ لَا
 يُعِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ الْإِعَانَةُ الْمُطْلَقَةُ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ يُسْتَعَانُ بِالْمَخْلُوقِ فِيمَا يَقْدِرُ
 عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْتِغَاثَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَالتَّوَكُّلُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَيْهِ، ﴿وَمَا
 أَنْصَرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٢٦] فَالْأَنْصَرُ الْمَطْلُوقُ - وَهُوَ خَلْقٌ مَا يَغْلِبُ بِهِ الْعَدُوُّ
 - لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةُ لِمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ هَذَا الشَّرِكِ، هُوَ كَذَلِكَ فِي شَرَائِعِ غَيْرِهِ
 مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَفِي التَّوْرَةِ أَنَّ مُوسَى ﷺ نَهَى بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْ دُعَاءِ الْأَمْوَاتِ،
 وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّرِكِ، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ عُقُوبَةِ اللَّهِ لِمَنْ فَعَلَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ

(١) زيادة من [ر] و[م].

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّهَا مِنَ الطَّبِئَتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (٥١) وَلَئِنْ هَدَيْتُمْ أَهْلَ حَظِيرَتِكُمْ إِيَّاهُ وَآلَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ (٥٢) فَتَقَطُّوا أَسْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا / كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿[المؤمنون: ٥١-٥٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاقْرَءْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٣٠) ﴿مُذِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿[الروم: ٣٠-٣٢].

وَهَذَا هُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ دِينًا غَيْرَهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ؛
كَمَا قَدْ بَسِطَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.



(١) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب: قول الله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾، رقم (٣٤٤٣)، ومسلم في الفضائل، باب: فضائل عيسى عليه السلام، رقم (٢٣٦٥).

فصل

وَإِذَا تَبَيَّنَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ فِي حَقِّ أَشْرَفِ
الْخَلْقِ وَأَكْرَمِهِمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَسَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ، وَخَاتَمِ الرُّسُلِ وَالنَّبِيِّينَ،
وَأَفْضَلِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَأَرْفَعَ الشُّفَعَاءِ مَنَزَلَهُ، وَأَعْظَمِهِمْ جَاهًا عِنْدَ اللَّهِ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تَبَيَّنَ أَنَّ مَنْ دُونَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ أَوْلَى بِأَنْ لَا يُشْرَكَ بِهِ، وَلَا
يَتَّخَذَ قَبْرُهُ وَتَنَائِئُهُ، وَلَا يُدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا فِي مَمَاتِهِ.

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَغِيثَ بِأَحَدٍ مِنَ الْمَشَايخِ الْعَائِيْنَ، وَلَا الْمَتِينِ، مِثْلَ أَنْ
يَقُولَ: (يَا سَيِّدِي فَلَانًا أَغْنِنِي، وَانصُرْنِي، وَادْفَعْ عَنِّي)، أَوْ (أَنَا فِي حَسْبِكَ)،
وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ بَلْ كُلُّ هَذَا مِنَ الشُّرْكِ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَتَحْرِيمُهُ بِمَا يُعْلَمُ
بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ.

وَهُؤُلَاءِ الْمُسْتَعِيثُونَ بِالْعَائِيْنَ وَالْمَتِينِ عِنْدَ قُبُورِهِمْ وَغَيْرِ قُبُورِهِمْ لَمَّا كَانُوا
مِنْ جِنْسِ عِبَادِ الْأَوْثَانِ صَارَ الشَّيْطَانُ يُضِلُّهُمْ وَيُغْوِيهِمْ؛ كَمَا يَضِلُّ عِبَادُ الْأَوْثَانِ
وَيُغْوِيهِمْ، فَتَتَصَوَّرُ الشَّيَاطِينُ فِي صُورَةِ ذَلِكَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ، وَتُخَاطَبُهُمْ بِأَشْيَاءَ عَلَى
سَبِيلِ الْمُكَاشَفَةِ؛ كَمَا تُخَاطَبُ الشَّيَاطِينُ الْكُهَّانَ، وَبَعْضُ ذَلِكَ صِدْقٌ لَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ كَذِبٌ؛ بَلْ الْكَذِبُ أَغْلَبُ عَلَيْهِ/ مِنَ الصِّدْقِ.

[٨٠/٥]

وَقَدْ تَقْضِي الشَّيَاطِينُ بَعْضَ حَاجَاتِهِمْ، وَتَدْفَعُ عَنْهُمْ بَعْضَ مَا يَكْرَهُونَهُ،
فَيَظُنُّ أَحَدُهُمْ أَنَّ الشَّيْخَ هُوَ الَّذِي جَاءَ مِنَ الْغَيْبِ حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ، أَوْ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى صَوَّرَ مَلَكًا عَلَى صُورَتِهِ فَعَلَ ذَلِكَ، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: (هَذَا سِرُّ الشَّيْخِ

وَحَالُهُ)، وَإِنَّمَا هُوَ الشَّيْطَانُ تَمَثَّلَ عَلَى صُورَتِهِ لِيُضِلَّ الْمُشْرِكَ بِهِ، الْمُسْتَعِثَّ بِهِ؛ كَمَا تَدْخُلُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَصْنَامِ، وَتُكَلِّمُ عَابِدِيهَا، وَتَقْضِي بَعْضَ حَوَائِجِهِمْ؛ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَصْنَامِ مُشْرِكِي الْعَرَبِ، وَهُوَ الْيَوْمَ مَوْجُودٌ فِي الْمُشْرِكِينَ مِنَ التُّرْكِ وَالْهِنْدِ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَعْرِفُ مِنْ ذَلِكَ وَقَائِعَ كَثِيرَةٍ فِي أَقْوَامٍ اسْتَعَاثُوا بِي، وَبِعِزِّي، فِي حَالِ غَيْبَتِنَا عَنْهُمْ، فَرَأَوْنِي، أَوْ ذَاكَ الْآخَرَ الَّذِي اسْتَعَاثُوا بِهِ، قَدْ جِئْنَا فِي الْهَوَاءِ، وَدَفَعْنَا عَنْهُمْ، وَلَمَّا حَدَّثُونِي بِذَلِكَ بَيَّنْتُ لَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ تَصَوَّرَ بِصُورَتِي، وَصُورَةَ غَيْرِي مِنَ الشُّبُوحِ الَّذِينَ اسْتَعَاثُوا بِهِمْ، لِيُظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ كَرَامَاتٌ لِلشَّيْخِ فَتَقَوَّى عَزَائِمُهُمْ فِي الْإِسْتِعَاثَةِ بِالشُّبُوحِ الْغَائِبِينَ وَالْمَيِّتِينَ، وَهَذَا مِنْ أَكْثَرِ الْأَسْبَابِ الَّتِي بِهَا أَشْرَكَ الْمُشْرِكُونَ وَعَبَدَهُ الْأَوْثَانِ.

وَكَذَلِكَ الْمُسْتَعِثُّونَ مِنَ النَّصَارَى بِشُيُوخِهِمُ الَّذِينَ يُسَمُّوهُمْ [أَقْدَاسٌ]^(١)، يَرَوْنَ أَيْضاً مَنْ يَأْتِي عَلَى صُورَةِ ذَلِكَ الشَّيْخِ النَّصْرَانِي الَّذِي اسْتَعَاثُوا بِهِ، فَيَقْضِي بَعْضَ حَوَائِجِهِمْ.

(١) فِي [ظ] (الْعَلَّاسِ)، وَ[ع] (الْعَلَّاسِ)، [م] (الْعَلَّاسِ)، وَالْأَظْهَرُ مَا أَثْبَتَهُ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهَا الشَّيْخُ فِي الْجَوَابِ الصَّحِيحِ (٣٢١ / ٢) حَيْثُ قَالَ: (وَقَدْ يَرَى أَشْخَاصاً فِي الْيَقِظَةِ ... وَيَكُونُ ذَلِكَ شَيْطَاناً ادَّعَى أَنَّهُ ذَلِكَ النَّبِيُّ، أَوْ ذَلِكَ الشَّيْخُ، أَوْ الصَّدِّيقُ، أَوْ الْقَدِّيسُ)، وَجَمَعَ قَدِّيسٌ: أَقْدَاسٌ، وَقَدَّاسٌ، أَوْ قَدَادِيسٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَسْتَغِيثُونَ بِالْأَمْوَاتِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ، وَالشُّيُوخِ،
وَأَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ، غَايَةً أَحَدِهِمْ: أَنْ يُجْرَى لَهُ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ، أَوْ يُحْكَى لَهُمْ
بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَيَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ كَرَامَةٌ، وَخَرَقَ عَادَةً بِسَبَبِ هَذَا الْعَمَلِ.

وَمَنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَأْتِي إِلَى قَبْرِ الشَّيْخِ الَّذِي يُشْرِكُ بِهِ، وَيَسْتَغِيثُ بِهِ، فَيَنْزِلُ
عَلَيْهِ مِنَ الْهَوَاءِ طَعَامٌ أَوْ نَفَقَةٌ أَوْ سِلَاحٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَطْلُبُهُ، فَيَظُنُّ ذَلِكَ كَرَامَةً
لِشَيْخِهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الشَّيَاطِينِ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَسْبَابِ الَّتِي عُبِدَتْ بِهَا
الْأَوْثَانُ، وَقَدْ قَالَ الْحَلِيلُ عليه السلام: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ۖ رَبِّ إِنِّي نَرَى الْفِتْنَةَ
أَضَلَّنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥-٣٦]؛ كَمَا قَالَ نُوحٌ عليه السلام.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَجَرَ لَا يُضِلُّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ إِلَّا بِسَبَبِ اقْتِصَافِ صَلَاحِهِمْ، وَلَمْ
يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِ الْأَصْنَامِ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا خَلَقَتْ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ بَلْ إِنَّمَا كَانُوا
يَتَّخِذُونَهَا شُفَعَاءَ وَوَسَائِطَ لِأَسْبَابِ:

مِنْهُمْ مَنْ صَوَّرَهَا عَلَى صُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَمَائِيلَ
وَطَلَاسِمَ لِلْكَوَاكِبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا لِأَجْلِ الْجِنِّ، وَمِنْهُمْ
مَنْ جَعَلَهَا لِأَجْلِ الْمَلَائِكَةِ.

فَالْمَعْبُودُ لَهُمْ فِي قَصْدِهِمْ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ أَوْ الشَّمْسِ
أَوْ الْقَمَرِ، وَهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ يَعْبُدُونَ الشَّيَاطِينَ فِيهِ الَّتِي تَقْصِدُ مِنَ الْإِنْسِ أَنْ
يَعْبُدُوهَا، وَتُظْهِرُ لَهُمْ مَا يَدْعُوهُمْ إِلَى ذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ
يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِنَّا كَرَّمْنَاكُمْ بِمَا تَعْبُدُونَ ۖ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِئْنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا

يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ ﴿سبا: ٤٠-٤١﴾، وَإِذَا كَانَ الْعَابِدُ [يَمْنٌ] ٣ لَا يَسْتَحِلُّ عِبَادَةَ الشَّيَاطِينِ أَوْ هَمُّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَدْعُو الْأَنْبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ وَالْمَلَائِكَةَ وَغَيْرَهُمْ يَمْنٌ يُحْسِنُ الْعَابِدُ ظَنَّهُ بِهِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ [يَمْنٌ] ٣ لَا يَحْرُمُ عِبَادَةَ الْجِنَّ عَرَفُوهُ أَنَّهُمْ الْجِنَّ.

وَقَدْ يَطْلُبُ الشَّيْطَانُ الْمُتَمَثِّلُ لَهُ فِي صُورَةِ الْإِنْسَانِ أَنْ يَسْجُدَ لَهُ، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ بِهِ الْفَاحِشَةَ، أَوْ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ، وَيَشْرَبَ الْحَمْرَ، أَوْ أَنْ يَقْرَبَ هَمَّ الْمَيْتَةِ، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ؛ بَلْ يَظُنُّونَ أَنَّ مَنْ يُحَاطِبُهُمْ إِنَّمَا مَلَائِكَةٌ، وَإِنَّمَا رِجَالٌ مِنَ الْجِنِّ يُسَمُّوهُمْ رِجَالَ الْغَيْبِ، وَيَظُنُّونَ أَنَّ رِجَالَ الْغَيْبِ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ غَائِبُونَ عَنْ أَبْصَارِ النَّاسِ، وَأُولَئِكَ جِنَّ تَمَثَّلَتْ بِصُورِ الْإِنْسِ، أَوْ رُئِيتْ فِي غَيْرِ صُورِ الْإِنْسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ ﴿الجن: ٦﴾، كَانَ الْإِنْسُ إِذَا نَزَلَ أَحَدُهُمْ بِوَادٍ يَخَافُ أَهْلَهُ قَالَ: (أَعُوذُ بِعَظِيمِ هَذَا الْوَادِي مِنْ سُفَهَائِهِ)، وَكَانَتْ الْإِنْسُ تَسْتَعِيدُ بِالْجِنِّ، فَصَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لَطُغْيَانِ الْجِنِّ، وَقَالَتْ: (الْإِنْسُ تَسْتَعِيدُ بِنَا).

وَكَذَلِكَ الرُّقَى وَالْعَزَائِمُ الْأَعْجَمِيَّةُ هِيَ تَنْصَمُنُ أَسْمَاءَ رِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ يُدْعَوْنَ، وَيُسْتَعَاثُ بِهِمْ، وَيَقْسَمُ عَلَيْهِمْ بِمَنْ يُعْظُمُونَهُ، فَتَطِيعُهُمُ الشَّيَاطِينُ بِسَبَبِ

(١) فِي [ظ] (مَأ).

(٢) فِي [ظ] (مَأ).

ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَهَذَا مِنْ جِنْسِ السَّحْرِ وَالشُّرْكِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا

تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا [٨١/٥٥]

يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ [البقرة: ١٠٢].

وَكثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يَطِيرُ فِي الْمَوَاقِفِ، وَتَكُونُ الشَّيَاطِينُ قَدْ حَمَلَتْهُ، وَتَذْهَبُ بِهِ إِلَى مَكَّةَ وَغَيْرِهَا، وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ زِنْدِيقًا يَجْحَدُ الصَّلَاةَ وَغَيْرَهَا بِمَا قَرَضَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيَسْتَحِلُّ الْمَحَارِمَ الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَإِنَّمَا يَقْتَرِنُ بِهِ أُولَئِكَ الشَّيَاطِينُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ؛ حَتَّى إِذَا آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَابَ وَالتَّزَمَ طَاعَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَارْقَنَتْهُ تِلْكَ الشَّيَاطِينُ، وَذَهَبَتْ تِلْكَ الْأَحْوَالُ الشَّيْطَانِيَّةُ مِنَ الْإِخْبَارَاتِ وَالتَّأثيرَاتِ.

وَأَنَا أَعْرِفُ مِنْ هَؤُلَاءِ عَدَدًا كَثِيرًا بِالشَّامِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ وَالْيَمَنِ، وَأَمَّا الْجَزِيرَةُ وَالْعِرَاقُ وَخُرَاسَانُ وَالرُّومُ فَفِيهَا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ أَكْثَرُ مِمَّا بِالشَّامِ وَغَيْرِهَا، وَبِلَادَ الْكُفَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ أَعْظَمُ.

وَإِنَّمَا ظَهَرَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ الشَّيْطَانِيَّةُ الَّتِي أَسْبَابُهَا الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ بِحَسَبِ ظُهُورِ أَسْبَابِهَا؛ فَحَيْثُ قَوِيَ الْإِيمَانُ وَالتَّوْحِيدُ وَنُورُ الْفُرْقَانِ

وَالْإِيَّانِ، وَظَهَرَتْ أَنَارُ النُّبُوَّةِ وَالرَّسَالَةِ، ضَعُفَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ الشَّيْطَانِيَّةُ، وَحِينَ ظَهَرَ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ قَوِيَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ الشَّيْطَانِيَّةُ، وَالشَّخْصُ الْوَاحِدُ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ هَذَا وَهَذَا الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مَادَّةٌ / مَمْدَّةٌ لِلْإِيَّانِ، وَمَادَّةٌ مَمْدَّةٌ [٥٢/٤] لِلتَّفَاقٍ يَكُونُ فِيهِ مِنْ هَذَا الْحَالِ وَهَذَا الْحَالِ.

وَالْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ مِثْلُ: الْبَخْشِيَّةُ^(١)، وَالطُّونِيَّةُ^(٢)، وَالْبُدِّي^(٣)، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَشُيُوخِهِمُ الَّذِينَ يَكُونُونَ لِلْكَفَّارِ مِنَ

(١) البخشية: هي طائفة مغولية تعبد الأصنام، ومنها طائفة بوذية مشركة تعبد بوذا وتعامل بالسحر، والبخش هم كهنة بوذا، أو رهبان بوذا، وقد أشار لها الشيخ كما في تلخيص الاستغاثة (١/١٣٨)، والصفدية (ص: ١٩١)، والنبوات (١/١٥٨)، ودرء التعارض (٥/٦٧)، ومنهاج السنة (٣/٢٥٩).

(٢) في [ظ] و[ع] و[م] (الطونية)، وهو تصحيف، والأقرب كما أثبتته إن شاء الله. وهي: نسبة إلى طوين، ومعناه: الراهب البوذي، وهي فرقة من فرق البوذية مشهورة بالسحر كذلك، وقد أشار لها الشيخ كما في تلخيص الاستغاثة (١/١٣٨)، والصفدية (ص: ١٩١)، ودرء التعارض (٥/٦٧).

(٣) البُدِّي: هي طائفة هندية مشهورة بالسحر من عظماء الهندوس، يعتقد فيهم النَّاسُ بأنهم لا يولدون ولا ينكحون ولا يأكلون ولا يشربون ولا يهرمون ولا يموتون !!، ولذا يتسابقون في احراق أنفسهم تقرباً إليهم، وقد أشار لها الشيخ في الصفدية (ص: ١٩١)، ودرء التعارض (٥/٦٧)، ومن قبله ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/٦٣)، والشهرستاني في الملل والنحل (٢/٢٥١).

التُّرْكُ وَالْهِنْدُ الْجَوَارِ وَغَيْرِهِمْ تَكُونُ الْأَحْوَالُ الشَّيْطَانِيَّةُ فِيهِمْ أَكْثَرُ، وَيَصْعَدُ أَحَدُهُمْ فِي الْهَوَاءِ، وَيُحَدِّثُهُمْ بِأُمُورٍ غَائِبَةٍ، وَيَبْقَى الدُّفُّ الَّذِي يُعْنَى هُمْ بِهِ يَمْشِي فِي الْهَوَاءِ، وَيَضْرِبُ رَأْسَ أَحَدِهِمْ إِذَا خَرَجَ عَنْ طَرِيقِهِمْ، وَلَا يَرُونَ أَحَدًا يَضْرِبُ لَهُ، وَيَطُوفُ الْإِنَاءُ الَّذِي يَشْرَبُونَ مِنْهُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَرُونَ مَنْ يَحْمِلُهُ، وَيَكُونُ أَحَدُهُمْ فِي مَكَانٍ فَمَنْ نَزَلَ مِنْهُمْ عِنْدَهُ صَبَقَهُ طَعَامًا يَكْفِيهِمْ، وَيَأْتِيهِمْ بِالْوَانِ مُحْتَلِفَةٍ، وَذَلِكَ مِنَ الشَّيَاطِينِ تَأْتِيهِ مِنْ تِلْكَ الْمَدِينَةِ الْقَرِيبَةِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا تَسْرِقُهُ وَتَأْتِي بِهِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ كَثِيرَةٌ عِنْدَ مَنْ يَكُونُ مُشْرِكًا، أَوْ نَاقِصَ الْإِيمَانِ مِنَ التُّرْكِ وَغَيْرِهِمْ، وَعِنْدَ التَّتَارِ مِنْ هَذَا أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّا الدَّاخِلُونَ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا لَمْ يُحَقِّقُوا التَّوْحِيدَ وَاتَّبَعَ الرَّسُولُ؛ بَلْ دَعَا الشُّبُوحَ الْغَائِبِينَ، وَاسْتَعَاثُوا بِهِمْ، فَلَهُمْ مِنَ الْأَحْوَالِ الشَّيْطَانِيَّةِ نَصِيبٌ بِحَسَبِ مَا فِيهِمْ مِمَّا يُرْضِي الشَّيْطَانَ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ فِيهِمْ عِبَادَةٌ وَدِينٌ مَعَ نَوْعٍ جَهْلٍ يُحْمَلُ أَحَدُهُمْ فَيُوقَفُ بِعَرَفَاتٍ مَعَ الْحُجَّاجِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْرِمَ إِذَا حَادَى الْمَوَاقِيتَ، وَلَا يَبِيتُ بِمُزْدَلَفَةَ، وَلَا يَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وَيَظُنُّ أَنَّهُ حَصَلَ لَهُ بِذَلِكَ عَمَلٌ صَالِحٌ، وَكَرَامَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا مِنْ تَلَاعِبِ الشَّيْطَانِ بِهِ.

[فَإِنْ] "مِثْلَ هَذَا الْحَجِّ لَيْسَ مَشْرُوعًا، وَلَا يَجُوزُ بِاتِّفَاقِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ هَذَا عِبَادَةٌ وَكَرَامَةٌ لِلْأَوْلِيَاءِ اللَّهِ فَهُوَ ضَالٌّ جَاهِلٌ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّحَابَةِ يُفْعَلُ بِهِمْ مِثْلَ هَذَا، فَإِنَّهُمْ أَجَلُ قَدَرًا مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ جَرَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِبَعْضِ مَنْ حُجِّلَ هُوَ وَطَائِفَةٌ مَعَهُ مِنَ الْإِسْكَندَرِيَّةِ إِلَى عَرَفَةَ، فَرَأَى مَلَائِكَةً تَنْزِلُ، وَتَكْتُبُ أَسْمَاءَ الْحُجَّاجِ، فَقَالَ: هَلْ كَتَبْتُمُونِي؟ قَالُوا أَنْتَ: لَمْ تَحْجَّ كَمَا حَجَّ النَّاسُ، أَنْتَ لَمْ تَتَعَبْ، وَلَمْ تُحْرِمَ، وَلَمْ يَحْصُلْ لَكَ مِنَ الْحَجِّ الَّذِي يَثَابُ النَّاسُ عَلَيْهِ مَا حَصَلَ لِلْحُجَّاجِ، وَكَانَ بَعْضُ الشُّيُخِ قَدْ طَلَبَ مِنْهُ بَعْضُ هَؤُلَاءِ أَنْ يَحْجَّ مَعَهُمْ فِي الْهَوَاءِ، فَقَالَ لَهُمْ: هَذَا الْحَجُّ لَا يَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ عَنْكُمْ، لِأَنَّكُمْ لَمْ تَحْجُّوا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

وَدِينُ الْإِسْلَامِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ:

عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ، وَعَلَى أَنْ يُعْبَدَ بِمَا شَرَعَهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَهَذَانِ هُمَا حَقِيقَةُ قَوْلِنَا: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ).

[٨٢/ب]

فَالْإِلَهِ: هُوَ الَّذِي تَأْلَهُ الْقُلُوبُ عِبَادَةً وَاسْتِعَانَةً وَحُبَّةً وَتَعْظِيمًا وَخَوْفًا وَرَجَاءً وَإِجْلَالًا وَإِكْرَامًا.

وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ حَقٌّ لَا يَشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَلَا يُعْبَدُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يُدْعَى إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يُخَافُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يُطَاعُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّسُولُ ﷺ هُوَ الْمُبْلَغُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَتَحْلِيلَهُ وَتَحْرِيمَهُ، فَالْحَلَالُ مَا حَلَّلَهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ، وَالذِّينُ مَا شَرَعَهُ.

وَالرَّسُولُ ﷺ وَاسِطَةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي تَبْلِيغِ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَوَعِيدِهِ وَتَحْلِيلِهِ وَتَحْرِيمِهِ، وَسَائِرِ مَا بَلَّغَهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَأَمَّا فِي إِجَابَةِ الدُّعَاءِ، وَكَشْفِ الْبَلَاءِ، وَالْهِدَايَةِ وَالْإِغْنَاءِ، فَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَسْمَعُ كَلَامَهُمْ، وَيَرَى مَكَانَتَهُمْ، وَيَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْزَالِ النِّعَمِ، وَإِزَالَةِ الضَّرِّ [وَالنِّقَمِ]؛^(١) مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ مِنْهُ إِلَى أَنْ يُعَرِّفَهُ أَحَدٌ أَحْوَالَ عِبَادِهِ، أَوْ يُعِينَهُ عَلَى قَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ.

وَالْأَسْبَابُ الَّتِي بِهَا يَحْصُلُ ذَلِكَ هُوَ خَلْقُهَا وَيَسَّرَهَا، فَهُوَ مُسَبِّبُ الْأَسْبَابِ، وَهُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا شَيْءٌ﴾ وَلَمْ يُولَدْ ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فَأَهْلُ السَّمَوَاتِ يَسْأَلُونَهُ، وَأَهْلُ الْأَرْضِ يَسْأَلُونَهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَشْغَلُهُ سَمْعُ كَلَامٍ هَذَا عَنْ سَمْعِ كَلَامٍ هَذَا، وَلَا يُغْلِطُهُ اخْتِلَافُ أَصْوَاتِهِمْ وَلُغَاتِهِمْ؛ بَلْ

(١) في [ظ] و[ع] و[م] (والقسم)، وهو تصحيف، والله أعلم.

يَسْمَعُ صَجِيجَ الْأَصْوَاتِ، بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ، عَلَى تَفَنُّنِ الْحَاجَاتِ، وَلَا يُزِرُّهُ
إِلْحَاحُ الْمُلِحِّينَ؛ بَلْ يُحِبُّ الإِلْحَاحَ فِي الدُّعَاءِ.

وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم إِذَا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْأَحْكَامِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِجَابَتِهِمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ
الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِهِمْ، فَلَمَّا
سَأَلُوهُ عَنْهُ ﷺ قَالَ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا
دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، فَلَمْ يَقُلْ سُبْحَانَهُ: (فَقُلْ)؛ بَلْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ
دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ عِبَادِهِ؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ لَمَّا كَانُوا
يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ
لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى
أَحَدِكُمْ مِنْ عُنْتِ رَاحِلَتِهِ»^(١)، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِ فَلَا

(١) رواه البخاري في جهاد، باب: ما يكره من رفع الصوت في التكبير، رقم (٢٩٩٢)،

ومسلم في الذكر والدعاء، باب: استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٤)، كلاهما

مختصر، واللفظ للإمام أحمد في المسند ٣٧٤/٣٢.

يَنْصُقْنَ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ^(١)، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ؛ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ، وَلَا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَرْشِ، وَعَنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ؛ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ؛ بَلْ هُوَ الْحَامِلُ بِقُدْرَتِهِ الْعَرْشَ وَ[حَمَلَهُ]^(٢) الْعَرْشَ.

وَقَدْ جَعَلَ تَعَالَى الْعَالَمَ طَبَقَاتٍ، وَلَمْ يَجْعَلْ أَعْلَاهُ مُفْتَقِرًا إِلَى أَسْفَلِهِ، فَالسَّمَاءُ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى الْهَوَاءِ، وَالْهَوَاءُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْأَرْضِ، فَالْعِلِّيُّ الْأَعْلَى رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا؛ الَّذِي وَصَفَ نَفْسَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرَهُ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] أَجَلٌ وَأَعْظَمُ وَأَغْنَى وَأَعْلَى مِنْ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى شَيْءٍ يَحْمِلُ أَوْ غَيْرِ حَمْلٍ؛ بَلْ هُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، الَّذِي كُلُّ مَا سِوَاهُ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

(١) رواه البخاري في الصلاة، باب: حك البزاق باليد في المسجد، رقم (٤٠٥)، ومسلم في

الزهد، باب: حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر، رقم (٣٠٠٨).

(٢) في [ظ] (بحملة).

وَهَذِهِ الْأُمُورُ مَبْسُوطَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ قَدْ بَيَّنَّ فِيهِ التَّوْحِيدُ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ قَوْلًا وَعَمَلًا، فَالتَّوْحِيدُ الْقَوْلِيُّ مِثْلُ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: ١]، وَالتَّوْحِيدُ الْعَمَلِيُّ ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝﴾ [الكافرون: ١]، وَهَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ بِهِاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، وَرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَدْ كَانَ أَيْضًا يَقْرَأُ فِي رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ، وَرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ: ﴿قُولُوا أَمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ الْآيَةَ [البقرة: ١٣٦]، وَفِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، فَإِنَّ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ فِيهِمَا دِينُ الْإِسْلَامِ، وَفِيهِمَا الْإِيمَانُ الْقَوْلِيُّ وَالْعَمَلِيُّ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: / ﴿قُولُوا أَمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّنَا وَاسْتَعِذْ بِرَحْمَتِهِ﴾ [٨٢/٥] وَاسْتَعِذْ وَتَعَقُّوبَ وَالْأَسْبَاطِ ﴿إِلَى آخِرِهَا، يَتَضَمَّنُ الْإِيمَانَ الْقَوْلِيَّ وَالْإِسْلَامَ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّاهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ الْآيَةَ إِلَى آخِرِهَا، يَتَضَمَّنُ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ الْعَمَلِيَّ، فَأَعْظَمُ نِعْمَةٍ أَنْعَمَهَا اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ، وَهُمَا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

فَهَذَا آخِرُ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ الَّذِي أَحْبَبْتُ إِيرَادَهُ هُنَا بِالْفَاطِظِ؛ لِأَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْمُهَمَّةِ، وَالْقَوَاعِدِ النَّافِعَةِ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ، فَإِنَّ

التَّوْحِيدَ هُوَ سِرُّ الْقُرْآنِ، وَلُبُّ الْإِيمَانِ، وَتَنْوِيعُ الْعِبَارَةِ بِوُجُوهِ الدَّلَالَاتِ مِنْ أَهَمِّ

[٥٤/ع] [٨٤/ط]

الْأُمُورِ وَأَنْفَعُهَا لِلْعِبَادِ فِي مَصَالِحِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ / .

بِسْمِ اللَّهِ

الفاتمة

أحمد الله وأشكره وأثني عليه بنعمه الجزيلة، وآلائه العظيمة، فقد أعانني ووفقني لتحقيق ودراسة كتاب من كتب الإمام المجدد شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية، وقد رزقني الله حبَّ هذا الإمام المبارك، والقراءة في كتبه وفتاويه، وما زالت أفضاله ومكارمه تعيش في وجداني، ويعشقها سمعي وبناني.

وقد أمضيت مدة ثمانية أعوام مع هذا الكتاب، إذ لخصته وهذبتة وشرحته لبعض إخواني قبل تحقيقه ودراسته بفترة طويلة، فجزى الله خيراً مشايخنا الذين حببوا لنا هذا العلم الكبير، ودرسنا كتبه عليهم، وقد خلصت في نهاية هذه الدراسة والتحقيق إلى:

(١) تعظيم الوحي عند شيخ الإسلام، وكثرة استدلاله به على أمور الشرع وخاصة مسائل الاعتقاد، وهذا منهج قويم، يجب أن يتربى عليه طالب الحق والهدى، ليصل إلى مبتغاه في المعرفة الحقيقية للأحكام الشرعية.

(٢) معرفة لغة العرب من أسس العلم الشرعي المستقيم، والمصطلحات والمفاهيم الحادثة لا عبرة بها إذا خالفت لغة العرب، ومنها لفظ التوسل، ولذلك عرّفه شيخ الإسلام من اللغة العربية التي أنزل القرآن بها.

وذكر أن التوسل يأتي على ثلاث معانٍ:

الأول: الإيذان بالنبى ﷺ ومتابعته.

الثاني: دعاء النبى ﷺ في حياته وطلب الشفاعة منه في الدنيا والآخرة.

الثالث: الإقسام على الله بالأنبياء والصالحين أو السؤال بهم.

ويبين أن المعنى الأول والثاني متفق عليهما عند أهل السنة والجماعة، وأما المعنى الثالث فقد تحدى أن يقدر أحد من العلماء أن ينقل عن النبي ﷺ في ذلك شيئاً ثابتاً لا في الإقسام به، ولا السؤال به، ولا في الإقسام أو السؤال بغيره من المخلوقين.

(٣) من أسس الاعتقاد التي أثارها شيخ الإسلام فهم الصحابة للمسائل والوقائع، وفهمهم حجة على من بعدهم، ولذا مخالفة الصحابة فيما اتفقوا على فهمه أو العمل به من الضلال عن الحق، وفهم الصحابة لمسألة التوسل من الحجج على معتقد أهل السنة، وتحريف فهمهم من علامات الزيغ عن الهدى.

(٤) جمع شيخ الإسلام الأحاديث الواردة في التوسل، وأوضح معانيها، وذكر الضعيف منها سنداً أو متناً أو استدلالاً على التوسل البدعي أو الشركي.

(٥) جمع شيخ الإسلام الكثير من القصص والحكايات التي استدل بها المجيزون للتوسل البدعي أو الشركي وفندها بأقوال علماء الجرح والتعديل، وذكر بأن القصص يستأنس بها ولا يحج بها على أدلة الشرع، وترد على نصوص القرآن والسنة، فما وافق منها قبل، وما تعارض منها رد.

(٦) أن دعاء الأموات ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: دعاؤهم أنفسهم بجلب النفع أو دفع الضر، وهذا شرك أكبر.

الثاني: دعاؤهم أن يستشفعوا عند الله بجلب النفع أو دفع الضر، وهذا شرك أكبر كذلك، وهو فعل مشركين العرب قبل البعثة وبعدها.

الثالث: دعاء الله بجاه الأموات، وسؤاله بحقهم، والإقسام بهم، وهذا من البدع.

(٧) ضرورة إحياء علم شيخ الإسلام ابن تيمية بين طلاب العلم، والاعتناء بكتبه ورسائله تحقيقاً وشرحاً وتهذيباً، وتقريبها للأمة، لأن نفعها عظيم، وذخرها عند الله كبير.

وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل، وأنه يجعله خالصاً صواباً، وأن يرزقنا الثبات والسداد في الأمر كله، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وتابعه إلى يوم الدين.

** بحمد الله **

المراجع

- ١ -آداب الشرعية والمنح المرعية، لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
- ٢ -الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني، تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢هـ.
- ٣ -إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأبي العباس أحمد البوصيري، تحقيق: المجلس العلمي بدار المشكاة، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٤ -إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٥ -أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، للشيخ سليمان بن محمد الديخي، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٦ -أحاديث القصاص، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ٧ -الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، لأبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، تحقيق: د. عبدالملك بن عبدالله الدهيش، دار خضر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- ٨ -الأحكام الشرعية الكبرى، لأبي محمد عبدالحق الإشبيلي، تحقيق: حسين بن

عكاشة، دار الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٩ - الأحكام الوسطى، لأبي محمد عبدالحق الإشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي

وزميله، دار الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٠ - أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني،

تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١١ - إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: اللجنة العلمية

بدار المنهاج، طبع دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

١٢ - أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي

حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٣ - أخبار لحفظ القرآن الكريم، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق:

خير الله الشريف، دار الفرائد، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٤ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي،

تحقيق: د. عبدالمالك بن عبدالله الدهيش، دار خضر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٥ - أخبار المكيين من تاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد بن زهير بن حرب،

تحقيق: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٦ - الإخلاص والنية، لأبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي الدنيا، تحقيق: إياد خالد

الطباع، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧ - أخلاق العلماء، لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرّي، تصحيح: الشيخ

إسماعيل بن محمد الأنصاري، نشر: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة

والإرشاد، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

١٨ - الأدب المفرد، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

١٩ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.

٢٠ - إرشاد القاضي والداني في تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار الكيان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢١ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٢ - أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ التلمساني، تحقيق: مصطفى السقا وصاحبيه، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.

٢٣ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٤ - الاستقامة، لأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٥ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- ٢٦ - الاستغاثة في الرد على البكري، لأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. عبدالله بن دجين السهلي، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٢٧ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وزميله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٨ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لأبي الحسن علي بن سلطان القاري، تحقيق: د. محمد لطفي الصباغ، دار الأمانة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٢٩ - الأسماء والصفات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادى، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٣٠ - الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عرفان حسونة، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٣١ - الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وزميله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣٢ - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لأبي عبدالله محمد بن عمر الرازي، تحقيق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٣٣ - الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- ٣٤ - الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لأبي حفص عمر البزار، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- ٣٥ - الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لأبي حفص عمر البزار،

- تحقيق: علي بن محمد العُمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٣٦ - أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د. علي أبو زيد وزملائه، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٣٧ - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٣٨ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. ناصر بن عبدالكريم العقل، دار عالم الكتب، الطبعة السابعة، ١٤١٩هـ.
- ٣٩ - إكمال تهذيب الكمال، لأبي عبدالله مغلطي بن قليج الحنفي، تحقيق: عادل محمد وزميلة، دار الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٤٠ - إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، لأبي العباس أحمد بن علي المقرئ، تحقيق: محمد عبدالحميد النميسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٤١ - الانتصار لابن تيمية فيما رُمي به من التُّهم الردية، عبدالسلام محمد عبدالكريم، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.
- ٤٢ - الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، للشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٤٣ - أهوال القبور، للحافظ عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: عاطف صابر شاهين، دار الغد الجديد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٤ - البحر المحيط في أصول الفقه، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبدالقادر العاني، نشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٤٥ - البدع والنهي عنها، لأبي عبدالله محمد بن وضّاح القرطبي، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الصفا، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٦ - البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٧ - البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٨ - بطلان قصتي الأعرابي والعُتبي، لعبدالرحمن بن محمد العميسان، مكتبة الأصاله والتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ونسخة ثانية في دار منار التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

٤٩ - سبغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.

٥٠ - سبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر أحمد بن يحيى الضبي، تحقيق: دار الكاتب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.

٥١ - سبحة الأسرار ومعدن الأنوار في بعض مناقب القطب الرباني الشيخ عبدالقادر الجيلاني، لأبي الحسن علي بن يوسف الشطنوفي، اعتنى به: أحمد فريد

المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٢ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. يحيى الهنيدي وآخرون، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٥٣ بيان الدليل في بطلان التحليل، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: حدي عبدالمجيد السلفي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٥٤ البيان في مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٥ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: د. محمد حجي وآخرين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٥٦ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٧ تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٥٨ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- ٥٩ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبدالرحمن بن عمرو النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٦٠ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبدالرحمن بن عمرو النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي، عناية: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٦١ - تاريخ ابن أبي خيثمة، لأبي بكر أحمد بن زهير بن حرب، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، دار الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٦٢ - تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي المشهور بابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٦٣ - تاريخ الأمم والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٦٤ - التاريخ الأوسط، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- ٦٥ - تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٦٦ - تاريخ خليفة بن خياط، لأبي عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.
- ٦٧ - تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٦٨ -التاريخ الصغير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٦٩ -تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد عبدالله بن محمد الأزدي المعروف بابن الفرضي، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٧٠ -التاريخ الكبير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، نشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٧١ -تاج التراجم، لأبي الفداء قاسم بن قُطْلُوبغا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٢ -تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس، لأبي عبدالرحمن عبدالله بن عبدالرحمن أبابطين، تحقيق: عبدالسلام بن برجس العبدالكريم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٣ -التبصرة، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٧٤ -تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بدون رقم الطبعة ولا سنتها.

٧٥ -تتمة الأعلام للزركلي، لمحمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٧٦ -تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين

الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ.

٧٧ تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلا محمد عبدالرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بدون سنة الطباعة ولا تاريخها.

٧٨ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزري، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٧٩ تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، لأبي علي محمد بن علي الشوكاني، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٨٠ -التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨١ تخريج الكشاف، لأبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٨٢ -تذكرة الحفاظ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٨٣ -التذكرة في الأحاديث المشتهرة، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨٤ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي وآخرين، مطبعة فضالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

- ٨٥ - الترغيب والترهيب، لأبي القاسم قوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٨٦ - الترغيب والترهيب، لأبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ٨٧ - تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: هشام بن محمد الحسني، دار الرشد الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- ٨٨ - تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٨٩ - التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٩٠ - تفسير ابن أبي حاتم - تفسير القرآن العظيم - لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
- ٩١ - تفسير ابن رجب - روائع التفسير - للحافظ عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب، جمع وترتيب: طارق بن عوض الله بن محمد، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٩٢ - تفسير القاسمي - محاسن التأويل - لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ٩٣ - تفسير ابن كثير - تفسير القرآن العظيم - لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- ٩٤ - تفسير البغوي - معالم التنزيل في تفسير القرآن - لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبدالله النمر وزميليه، دار طيب، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ.
- ٩٥ - تفسير الثعلبي - الكشف والبيان عن تفسير القرآن - لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٩٦ - تفسير الطبري - جامع البيان عن تأويل آي القرآن - لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبدالله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٩٧ - تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن - لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٩٨ - تفسير المنار - تفسير القرآن الحكيم - لمحمد رشيد رضا، دار المنار، الطبعة الثانية، ١٣٦٦هـ.
- ٩٩ - تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٠٠ - تكملة المعاجم العربية، للمستشرق رينهارت بيتر أن دوزي، تعريب: محمد سليم النعيمي وزميله، نشر: وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
- ١٠١ - تكملة معجم المؤلفين، لمحمد خير بن رمضان يوسف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

- ١٠٢ - التلخيص الحبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، دار قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٠٣ - تلخيص كتاب الاستغاثة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٠٤ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وزميله، نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ.
- ١٠٥ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن علي ابن عراقي الكتاني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ١٠٦ - التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني وزميله، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ١٠٧ - تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بدون رقم الطبعة أو سنها.
- ١٠٨ - تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ١٠٩ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

- ١١٠ - تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ١١١ - التوسل أنواعه وأحكامه، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: محمد عيد العباسي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١١٢ - التوسل أنواعه وحكمه، د. عبدالكريم بن محمد الحميدي، رسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، غير مطبوعة.
- ١١٣ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبدالله القيسي الدمشقي الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ١١٤ - التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين عبدالرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي بالرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ١١٥ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، لسليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١١٦ - الثقات، لأبي حاتم محمد بن حَبَّان البُستي، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، نشر دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- ١١٧ - سخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، لعلي بن لالي بالي القسطنطيني المشهور بمنق، تحقيق: د. حاتم الضامن، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- ١١٨ سحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ١١٩ الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ بعثت بالسيف بين يدي الساعة، للحافظ عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، دار المأمون، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
- ١٢٠ سجامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.
- ١٢١ سجامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٢٢ سجامع التحصيل في أحكام المراسيل، لأبي سعيد خليل بن كيكليدي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- ١٢٣ سجامع الرسائل لابن تيمية، جمع وتحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ١٢٤ سجامع الصغير، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، ومعه النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، لأبي الحسنات محمد عبدالحفي اللكنوي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٥ سجامع العلوم والحكم، للحافظ عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزميله، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ.

- ١٢٦ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٢٧ - الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: محمد عزيز شمس وعلي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٢٨ - جامع المسائل، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس وآخرون، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، من ١٤٢٢هـ إلى ١٤٣٢هـ.
- ١٢٩ - جامع المسانيد والسنن الهادس لأقوم سنن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- ١٣٠ - الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ.
- ١٣١ - سلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤط وعبد القادر الأرناؤط، دار العروبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- ١٣٢ - سلاء العينين في محاكمة الأحمدين، لأبي البركات نعمان بن محمود الآلوسي، تقديم: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ.
- ١٣٣ - المجلس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

- ١٣٤ - الجمع بين الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ١٣٥ - جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ١٣٦ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. علي بن حسن الألمعي وزميله، دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- ١٣٧ - جواب في الحلف بغير الله، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: فواز محمد العوضي، بدون دار، ١٤٣١هـ.
- ١٣٨ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي محمد عبدالقادر بن محمد القرشي، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ١٣٩ - حجة النبي ﷺ، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ.
- ١٤٠ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ١٤١ - خلق أفعال العباد، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١٤٢ - درء تعارض العقل والنقل، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.
- ١٤٣ - الدررة الثمينة في أخبار المدينة، لأبي عبدالله محمد بن محمود ابن النجار،

- تحقيق: حسين محمد علي شكري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٤٤ - الدعوات الكبير، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، دار غراس، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- ١٤٥ - دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ١٤٦ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي ابن فرحون، تحقيق: مأمون الجنّان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٤٧ - ديوان أبي طالب، تحقيق: د. محمد التونجي، بدار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ١٤٨ - ديوان الإسلام، لأبي المعالي محمد بن عبدالرحمن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٤٩ - ذكر المدلسين، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١٥٠ - ذكر المصافحة، لأبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، تحقيق: عمرو عبدالمنعم سليم، مكتبة الضياء، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ١٥١ - ذيل طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ١٥٢ - الرد على البكري، لأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. عبدالله بن دجين السهلي، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٥٣ - الرد على الاخنائي، لأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: أحمد مونس العنزي، دار الخراز، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٥٤ - الرد على الشافلي، لأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

١٥٥ - الرد على شبهات المستعنيين بغير الله، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، مطبعة دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٥٦ - الرد على المنطقيين، لأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين الكتبي، دار الريان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

١٥٧ - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لأبي عبدالله محمد جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ.

١٥٨ - رياض الصالحين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

١٥٩ - زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦٠ - زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ.

١٦١ - الزهد، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: محمد عبدالسلام

شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٦٢ - الزهد والرقائق، لأبي عبدالرحمن عبدالله بن المبارك المروزي، تحقيق:

حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٦٣ - سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، لمحمد بن يوسف الصالحي

الشامي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وزميله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى،

١٤١٤هـ.

١٦٤ - السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبدالله بن حميد، تحقيق: د.

بكر أبو زيد وزميله، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٦٥ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر

الدِّين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٦٦ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدِّين الألباني،

مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٦٧ - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل بن علي

مراد الحسيني، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

١٦٨ - السُّنن، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط

وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٦٩ - السُّنن، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو

عُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٧٠ - السُّنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب

- الأرناؤوط وزميله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٧١ - السُّنن، لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٧٢ - السُّنن، لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ١٧٣ - السُّنن، لأبي عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ١٧٤ - السُّنن، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
- ١٧٥ - السُّنن، لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١٧٦ - السُّنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، نشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٤٤هـ.
- ١٧٧ - السُّنن الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٧٨ - سؤالات السهمي للإمام أبي الحسن الدارقطني، لحمزة بن يوسف السهمي، تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٧٩ - سِير أعلام النبلاء، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: حسين الأسد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

- ١٨٠ - سيرة ابن إسحاق، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
- ١٨١ - السيرة النبوية، لأبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١٨٢ - شرح رياض الصالحين، لشيخنا أبي عبدالله محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ١٨٣ - شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف ابن بطلال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، دار الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
- ١٨٤ - شرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الخرشبي المالكي، دار الفكر، بدون رقم الطبعة أو سنتها.
- ١٨٥ - شرح مختصر الكرخي، لأبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، رسالة علمية للدكتور: عبدالله بن عبدالعزيز الغملاس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، غير مطبوع.
- ١٨٦ - شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٨٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحلي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ١٨٨ - شرح الأصفهانية، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: محمد بن رياض الأحمد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- ١٨٩ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان، دار طيبة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.
- ١٩٠ شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزميليه، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ١٩١ شرح الشفاء، لأبي الحسن علي بن سلطان القاري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٩٢ شرح العمدة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. خالد بن علي المشيقح، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٩٣ شرح العمدة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. سعود بن صالح العطيشان، دار العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١٩٤ شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، لأبي عبدالله محمد بن عبد الباقي الزرقاني، دار الكتب العلمية، تصحيح: محمد الخالدي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٩٥ شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ١٩٦ شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الرشد بالتعاون مع الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١٩٧ الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، مذيلاً بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء لأحمد بن محمد

الشمي، دار الكتب العلمية، بدون ذكر الطبعة وسنة طباعته.

١٩٨ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٩٩ - شفاء السقام في زيارة خير الأنام، لأبي الحسن علي بن عبدالكافي السبكي، تحقيق: حسين محمد علي شكري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٢٠٠ - الصارم المنكي في الرد على السبكي، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي، تحقيق: د. صفية بنت سليمان التويميري وزميلاتها، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.

٢٠١ - صحيح ابن حبان، لأبي حبان محمد بن حبان البستي التميمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٠٢ - صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٢٠٣ - صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠٤ - صحيح سنن أبي داود، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠٥ - صحيح سنن الترمذي، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٠٦ صحيح سنن ابن ماجه، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٠٧ صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٠٨ -الصفدية، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٠٩ -الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢١٠ صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، لمحمد بشير بن محمد السهسواني، المطبعة السلفية، الطبعة الخامسة، ١٣٩٥هـ.

٢١١ صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، لمحمد بشير بن محمد السهسواني، تحقيق: محمد تيقموني، رسالة دكتوراه من قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية، غير مطبوعة.

٢١٢ صيانة مجموع الفتاوى من السقط والتصحيف، لناصر بن حمد الفهد، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢١٣ -الضعفاء الصغير، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢١٤ -الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: عبدالمعطي

- أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٢١٥ -الضعفاء والمتروكين، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- ٢١٦ -الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٢١٧ -الضعفاء والمتروكين، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضناوي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٢١٨ -ضعيف الترغيب والترهيب، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٢١٩ -ضعيف الجامع الصغير، لأبي عبدالرحمن محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ٢٢٠ -الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار الجليل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٢١ -طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، بدون دار، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٢٢ -طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي وزميله، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٢٢٣ -طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- ٢٢٤ -طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
- ٢٢٥ -الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ..
- ٢٢٦ -العبر في خبر من غبر، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، نشر مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٢٢٧ -العجاب في بيان الأسباب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٢٢٨ -العرف الشذي شرح سنن الترمذي، لمحمد أنور شاه الكشميري، تصحيح: محمود شاكر، دار التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٢٢٩ -العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لمحمد بن أحمد ابن عبدالهادي المقدسي، تحقيق: علي بن محمد العِمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٢٣٠ -العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لمحمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٢٣١ -العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية (الانتصار في ذكر أحوال قامة المبتدعين وآخر المجتهدين)، لمحمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي، تحقيق: محمد السيد الجليلند، دار المدني، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٣٢ - العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لمحمد بن أحمد ابن عبدالهادي المقدسي، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، دار الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣٣ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٢٣٤ - العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٣٥ - حمل اليوم والليلة، لأبي بكر أحمد بن محمد ابن السني، تحقيق: عبدالرحمن كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٣٦ - حمل اليوم والليلة، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٢٣٧ - حاية الأماني في الرد على النبهاني، لأبي المعالي محمود شكري الألوسي، تحقيق: الداني بن منير آل زهوي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٣٨ - الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمر الزخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي وزميله، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٣٩ - الفتاوى البزازية (في هامش الفتاوى الهندية)، لمحمد بن شهاب البزاز الحنفي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٢٤٠ - الفتاوى الكبرى، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.

٢٤١ -الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٢٤٢ -فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، صححه: محب الدين الخطيب، تعليق: شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٣٧٩هـ.

٢٤٣ -فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: محمود بن شعبان وزملائه، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤٤ -الفتوى الحموية الكبرى، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. حمد بن عبدالمحسن التويجري، دار الصميعي، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٢٤٥ -فتيا في تعظيم المشايخ والاستغاثة بهم وزيارة قبورهم، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. عبدالمجيد جمعة الجزائري، دار بينونة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ.

٢٤٦ -فتيا في الزيارة الشرعية والبدعية، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. علي الشبل، مجلة البحوث الإسلامية، مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، العدد (٧٢).

٢٤٧ -الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. عبدالرحمن بن عبدالكريم اليحيى، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.

- ٢٤٨ - الفرقان بين الحق والبطلان، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: حمد بن أحمد العصلاني، مركز ابن تيمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- ٢٤٩ - الفروع، لأبي عبدالله محمد بن مفلح الصالح الحنبلي، تحقيق: د. عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٥٠ - فضائل الأوقات، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن القيسي، مكتبة المنارة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٢٥١ - فضائل الصحابة، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢٥٢ - فضل الصلاة على النبي ﷺ، لأبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق الجهمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٣٩٧هـ.
- ٢٥٣ - الفهرست، لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٢٥٤ - الفوائد، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.
- ٢٥٥ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لأبي علي محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- ٢٥٦ - فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد أنور شاه الكشميري، تحقيق:

- محمد بدر عالم الميرتبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- ٢٥٧ -فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين عبدالرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- ٢٥٨ -قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، تصحيح: محمد رشيد رضا، مكتبة الثقافة الدينية، بدون طبعة ولا تاريخ.
- ٢٥٩ -قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، عناية: الشيخ محب الدين الخطيب، وتخرّيج زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٦٠ -قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، تعليق: الشيخ طه محمد الزيني، المطبعة المنيرية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ.
- ٢٦١ -قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، بعناية شعيب الأرناؤط وأحمد القطيفاني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- ٢٦٢ -قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، بدون تحقيق، طبعة إدارة ترجمان السنة بـلاهور بباكستان، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
- ٢٦٣ -قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: الشيخ عبدالقادر الأرناؤط، دار البيان بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢٦٤ -قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: الشيخ عبدالقادر الأرناؤط، بدون دار تحت إشراف الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ٢٦٥ - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، دار لينة بدمنهور، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٦٦ - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، عناية: الشيخ إبراهيم رمضان، دار الفكر اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ٢٦٧ - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، عناية: الشيخ محمد رياض الأحمد، المكتبة العصرية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٦٨ - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، عناية: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٦٩ - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، عناية: د. محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٢٧٠ - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، عناية: الشيخ محمد بن عبد الرحمن الصالح، مكتبة عباد الرحمن بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ٢٧١ - قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. سليمان بن صالح الغصن، دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ٢٧٢ - قاعدة في المحبة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، دون ذكر سنة الطباعة.
- ٢٧٣ - قاعدة في الوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. علي بن عبدالعزيز الشبل، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٧٤ - قاعدة في الوسيلة، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٧٥ - القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٢٧٦ - غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، نشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٢٧٧ - غريب الحديث، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٧٨ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٧٩ - الكافي في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٨٠ - الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٢٨١ - كتاب الدعاء، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: د. محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٨٢ - كتاب الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرّي، تحقيق: شيخنا د. عبدالله بن عمر الدميحي، دار الوطن، دار الوطن، ١٤٢٠هـ.

- ٢٨٣ كتاب العلل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين، بدون دار، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٢٨٤ كتاب العين، لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون رقم الطبعة وستها.
- ٢٨٥ كتاب المجروحين من المحدثين، لأبي حاتم محمد بن حَبَّان البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ٢٨٦ كتاب المجروحين من المحدثين، لأبي حاتم محمد بن حَبَّان البُستي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٢٨٧ كتاب المجروحين من المحدثين، لأبي حاتم محمد بن حَبَّان البُستي، تحقيق: محمد بن إنسان فرحات، دار اللؤلؤة، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.
- ٢٨٨ كتاب الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.
- ٢٨٩ كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ٢٩٠ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لأبي الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٢٩١ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني المشهور بحاجي خليفة، مكتبة المثنى، الطبعة الأولى، ١٩٤١م.

٢٩٢ كشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتليس على قلب داود بن جرجيس،
لعبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: عبدالعزيز بن عبدالله آل حمد، دار العاصمة،
الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٩٣ -الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي، لمحمد بن حسين الفقيه،
تحقيق: صالح بن علي المحسن وزميله، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٩٤ كشف المشكل من حديث الصحيحين، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن
الجوزي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار الوطن، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٢٩٥ -الكلم الطيب، لأبي العباس ابن تيمية، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني،
المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٢٩٦ -الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف
الكرماني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٢٩٧ -اللائل المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي
بكر السيوطي، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة
الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٩٨ -لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق:
عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢٩٩ -المبسوط، لأبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: خليل محي الدين
الميس، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٠٠ -مثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن

الجوزي، تحقيق: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٠١ - المدونة الكبرى عن الإمام مالك، لأبي سعيد عبدالسلام بن حبيب التنوخي المشهور بسحنون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٠٢ - حجابو الدعوة، لأبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي الدنيا، تحقيق: زياد حمدان، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٠٣ - مجلة المنار، مجموعة من المؤلفين، بإشراف محمد رشيد رضا، دار المنار، أنشئت عام ١٣١٥هـ.

٣٠٤ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٠٥ - المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٣٠٦ - مجموع الفتاوى، لأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٠٧ - مجموع فيه رسائل وقواعد لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. علي ابن عبدالعزيز الشبل، دار الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٠٨ - مجموعة الرسائل والمسائل، لأبي العباس ابن تيمية، تعليق: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- ٣٠٩ - المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي البركات
عبد السلام بن عبدالله ابن تيمية، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- ٣١٠ - مختصر طبقات الحنابلة، لمحمد جميل ابن شطي البغدادي، دراسة فواز أحمد
زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٣١١ - مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، لأبي عبدالله محمد بن علي البعلبي،
تحقيق: محمد حامد الفقي، دار ابن القيم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٣١٢ - مدارج السالكين، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق:
محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.
- ٣١٣ - المدخل، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن محمد الفاسي الشهير بابن الحاج،
بدون تحقيق، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- ٣١٤ - المدخل إلى السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د.
محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى، بدون
تاريخ.
- ٣١٥ - المدخل إلى الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، تحقيق: د. ربيع
بن هادي المدخلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٣١٦ - المدلسين، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق: د. رفعت فوزي
عبد المطلب وزميله، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣١٧ - المرض والكفارات، لأبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي الدنيا، تحقيق:
عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣١٨ - سمرقة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لأبي الحسن علي بن سلطان القاري، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣١٩ - المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٢٠ - المستدرك على مجموع الفتاوى، لأبي العباس ابن تيمية، جمع: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٢١ - المستغنين بالله تعالى عند المهمات والحاجات، لأبي القاسم خلف بن عبدالملك ابن بشكوال، تحقيق: مانويلا مارين، نشر المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٢٢ - المسند، لأبي عبدالرحمن عبدالله بن المبارك المروزي، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٢٣ - المسند، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٢٤ - المسند، لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٢٥ - المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٣٢٦ - مسند الموطأ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الجوهري، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير وزميله، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

- ٣٢٧ مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- ٣٢٨ مشكاة المصابيح، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥ م.
- ٣٢٩ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد المتقى الكشناوي، دار العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- ٣٣٠ مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام، لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، تحقيق: عبدالعزيز بن عبدالله بن آل حمد، نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- ٣٣١ -المصنف، لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بالهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- ٣٣٢ -المصنف، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- ٣٣٣ -المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة باحثين، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ٣٣٤ -المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وزميله، دار الحرمين، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٣٣٥ -معجم البلدان، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، دار صادر، الطبعة

الثانية، ١٩٩٥ م.

٣٣٦ - معجم الشيوخ، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: د. وفاء تقي الدين، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

٣٣٧ - معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي، تحقيق: صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٣٣٨ - المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٣٣٩ - المعجم في أسماء شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (رواية البرقاني)، لأبي بكر أحمد بن إسماعيل البرقاني، تحقيق: د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

٣٤٠ - المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.

٣٤١ - معجم الكتب، لأبي المحاسن يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، المشهور بابن المبرد الحنبلي، تحقيق: يسري عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٣٤٢ - معجم المطبوعات العربية والمعرية، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس، مطبعة سركيس بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٦ هـ.

٣٤٣ - معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب كحالة، مكتبة المثنى، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ.

٣٤٤ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف وزميله، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٤٥ - المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٣٤٦ - المغني عن حل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، لأبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٤٧ - المغني في الضعفاء، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٤٨ - المغني في فقه الإمام أحمد، لأبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبدالله التركي وزميله، دار عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

٣٤٩ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لأبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٥٠ - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٥١ - المقفّي الكبير، لأبي العباس أحمد بن علي المقرئزي، تحقيق: د. محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٣٥٢ الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيّد كيلاني، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٥٣ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٣٥٤ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وزميله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٥٥ المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.

٣٥٦ من عاش بعد الموت، لأبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد حسام بيضون، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٥٧ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣٥٨ منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، لعبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن، دار الهداية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٥٩ منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، لتامر محمد محمود متولي، دار ماجد عسيري، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- ٣٦٠ -المهذب في فقه الإمام الشافعي، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق: د. محمد الزحيلي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٣٦١ -المؤتلف والمختلف، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٣٦٢ -المواهب اللدنيّة بالمنح المحمدية، لأحمد بن محمد القسطلاني، تحقيق: صالح بن أحمد الشامي، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.
- ٣٦٣ -موسوعة أقوال الدارقطني في رجال الحديث وعلله، د. محمد مهدي المسلمي وآخرين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- ٣٦٤ -الموطأ، لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٣٦٥ -الموطأ، لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (رواية يحيى الليثي)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٣٦٦ -الموطأ، لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (رواية الزهري)، تحقيق: د. بشار عواد معروف وزميله، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- ٣٦٧ -الموطأ، لأبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (رواية الشيباني)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، نشر: وزارة الأوقاف بمصر، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.
- ٣٦٨ -ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وزميله، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م.
- ٣٦٩ -النبوات، لأبي العباس ابن تيمية، تحقيق: د. عبدالعزيز بن صالح الطويان،

مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٧٠ - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار ابن كثير، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.

٣٧١ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الظاهري، تعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٧٢ - نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض، لأحمد بن محمد الخفاجي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٧٣ - النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٧٤ - نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، لمحمد بن أمين بن فضل الله المحبي، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٣٧٥ - النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٧٦ - النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٧٧ - النكت الوفية بما في شرح الألفية، لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٣٧٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٣٧٩ - النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لأبي محمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني، تحقيق: د. عبدالفتاح الحلو وزملائه، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٣٨٠ - خيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار، لأبي علي محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عصام الصبابطي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٣٨١ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية بإستانبول، ودار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٩٥١م.

٣٨٢ - الوافي بالوفيات، لخليل بن أيك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤط وزميله، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٨٣ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

فهرس الموضوعات

٥.....	تقديم فضيلة الشيخ عبدالله بن محمد الغنيمان
١٣	دراسة الكتاب
١٥	المطلب الأول: تسمية الكتاب
١٧	المطلب الثاني: موضوع الكتاب
١٩	المطلب الثالث: نسبته للمؤلف
٢٦	المطلب الرابع: تاريخ تأليف الكتاب
٣٢	المطلب الخامس: طبعات الكتاب
٣٨	المطلب السادس: مختصرات الكتاب
٤١	المطلب السابع: مخطوطات الكتاب
٤٥	المطلب الثامن: السقط والتصحيح في الكتاب
٩٣	نماذج النسخ الخطية
١٠١	تحقيق الكتاب
١٠٣	مقدمة المصنف
١٠٤	التوسل بالنبي ﷺ
١٠٥	التوسل في عرف الصحابة
١٠٥	النهي عن الاستغفار للمشركين
١١٤	إثبات الشفاعة للمؤمنين وحكم منكرها

- ١١٥ حجج المنكرين للشفاعة والرد عليهم
- ١٢٠ فصل: المراد بلفظ التوسل
- ١٢١ المتفعون بشفاعة النبي ﷺ
- ١٢٦ أصناف المشركين
- ١٢٩ شبهة لمن يدعو الأموات
- ١٣٠ شبهة أخرى لمن يدعو الأموات
- ١٣١ الرد عليهم من طريقين
- ١٣٤ معنى قول (إنها بدعة حسنة)
- ١٣٧ تنازع العلماء في ذوات الأسباب
- ١٣٨ حكم زيارة قبور المسلمين
- ١٤٧ الأمور التي تطرد الشيطان
- ١٥٣ قصة الجيلاني مع الشيطان
- ١٥٨ موقف أهل الجاهلية من الشياطين
- ١٦١ أعظم أسباب ضلال المشركين
- ١٦٤ لا يجوز دعاء الأموات من الأنبياء لوجهين
- ١٦٤ حكم سؤال الخلق الحاجات الدنيوية
- ١٦٧ الكلام على لفظة (لا يرقون)
- ١٧٤ حكم سؤال العلم أو الحقوق أو المظالم من المخلوق

- دين الإسلام مبني على أصليين ١٨٢
- مفاسد سؤال المخلوق أمور الدنيا ١٨٣
- طلب النبي ﷺ من أمته الصلاة عليه أو الوسيلة ترغيب لا حاجة ١٨٤
- قصد قبور الأنبياء والصالحين لأجل سؤالهم ١٩٠
- حقيقة الصراط المستقيم ١٩٣
- فصل: الإجمال والاشتباه في لفظ التوسل ١٩٧
- جماع الوسيلة التي أمر الله بها الخلق ١٩٨
- المراد بكلام الصحابة في التوسل بالنبي ﷺ ١٩٨
- المراد بلفظ التوسل بالنبي ﷺ ١٩٩
- حكم الحلف بالمخلوقات المحترمة ٢٠٤
- حكم الحلف بالنبي ﷺ ٢٠٦
- معنى قول المصلي (سمع الله لمن حمده) ٢١٤
- التوسل إلى الله بالأعمال الصالحة ٢١٧
- حكم التوسل بحق فلان ٢٢١
- الفروق بين الخالق والمخلوق ٢٢٥
- التوسل إلى الله بأسمائه وصفاته ٢٢٩
- الفرق بين المحبة لله والمحبة مع الله ٢٣١
- التوسل إلى الله بحق الأنبياء والصالحين ٢٣٦

- ٢٤٢ الكذب على مالك بأنه يجيز التوسل بالرسول ﷺ
- ٢٤٦ تفرد القاضي عياض بقصة مالك مع أبي جعفر المنصور
- ٢٥٠ نقد وإبطال قصة مالك مع أبي جعفر المنصور
- ٢٥٥ موقف ابن عمر من الدعاء عند الحجرة
- ٢٥٨ موقف مالك وأصحابه من الدعاء عند الحجرة
- ٢٦٤ ضعف جميع الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي ﷺ
- ٢٦٩ حكم زيارة قبور الأنبياء والصالحين
- ٢٧٩ العودة إلى نقد قصة مالك مع أبي جعفر المنصور
- ٢٨٢ قصة العتيبي وإبطالها
- ٢٨٦ معرفة لغة الصحابة في زمانهم
- ٢٩٣ النزاع في وجود الموضوع في مسند الإمام أحمد
- ٢٩٩ الكلام على حديث تفلت القرآن
- ٣٠٥ الكلام على حديث اقتراف آدم الخطيئة
- ٣١٨ الكلام على حديث حفظ العلم
- ٣٢٨ الكلام على أثر الأربعة عند الكعبة
- ٣٣٤ الكلام على أثر مرض الديلة
- ٣٣٧ الكلام على حديث الأعمى
- ٣٧٢ القول في قول الصحابة وحجته

- ٣٧٥ فصل: التوسل بالإقسام على الله بالأنبياء والصالحين
- ٣٧٧ الكلام على حديث حق السائلين
- ٣٨٨ الكلام على أثر استفتاح اليهود على المشركين
- ٤٠٧ حقيقة العبادة
- ٤٠٨ التوسل إلى الله بأعمال الجوارح وأعمال القلوب
- ٤١٠ التوسل إلى الله بدعاء النبي ﷺ وشفاعته
- ٤١١ دين الإسلام مبني على أصليين
- ٤١٣ الفتيا المصرية في التوسل
- ٤١٨ أولوا الأمر وطاعتهم
- ٤٢٢ الكلام على حديث التوسل بجاه النبي ﷺ
- ٤٢٦ الكلام على حديث الأعمى
- ٤٣٢ إهداء ثواب الأعمال للنبي ﷺ
- ٤٣٨ أنواع الشفاعة
- ٤٤٩ الكلام على حديث حق السائلين
- ٤٦٦ مراتب دعاء غير الله
- ٤٧١ العودة إلى قصة مالك مع أبي جعفر المنصور
- ٤٧٥ الكلام على حديث (إذا أعيتكم الأمور)

٤٧٦ فصل: تحريم الاستغاثة بغير الله
٤٨٢ تلاعب الجن بيني آدم
٤٨٥ دين الإسلام مبني على أصليين
٤٨٨ حقيقة التوحيد قولي وعملي
٤٩١ الخاتمة
٤٩٤ المراجع
٥٣٩ فهرس الموضوعات